

تاريخ المصريين 308

العلاقات المصرية الصومالية

1865 - 1980



هبة مصطفى أنور دياب



order # 14454186

(4 copies)



العلاقات المِصْرِيَّة الصُّومَالِيَّة

١٩٨٠ - ١٨٦٥



الهيئة المصرية العامة للكتاب

رئيس مجلس الإدارة

د. هيثم الحاج علي

رئيس الإدارة المركزية للنشر

د. سهير المصادفة

الاخراج الفني والتنفيذ

نجاح مصطفى بدر

تصحيح لغوي

محمد حسن

سكرتير التحرير

مرزوق عبد المحسن محمود

متابعة

سناء عادل يونس

العلاقات المصرية الصومالية

١٩٨٠ - ١٨٦٥

الطبعة الأولى: الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٧

ص.ب ٢٣٥ رمسيس

١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق القاهرة

الرمز البريدي: ١١٧٩٤

تليفون: ٢٥٧٧٥١٠٩ (٢٠٢) داخلي ١٤٩

فاكس: ٢٥٧٦٤٢٧٦ (٢٠٢)

GENERAL EGYPTIAN BOOK ORGANIZATION

P.O.Box: 235 Ramses.

1194 Cornich El Nil - Boulac - Cairo

P.C. : 11794

Tel.: +(202) 25775109 Ext. 149

Fax: +(202) 25764276

website: www.egyptianbook.org.eg

E-mail: ketabgebo@gmail.com

www.gebo.gov.eg

الطباعة والتنفيذ

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رئيس التحرير

أ.د محمد صابر عرب

نائب رئيس التحرير

أ.د أحمد زكريا الشلق

مدير التحرير

د. أمل فهمي

دياب، هبة مصطفى أنور.

العلاقات المصرية الصومالية: ١٨٦٥ - ١٩٨٠ /

هبة مصطفى أنور دياب. - القاهرة: الهيئة

المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٧.

٢٥٦ ص: ٢٤ سم.

تدمك ٢ ١٥٤١ ٩١ ٩٧٧ ٩٧٨

١ - مصر - العلاقات الخارجية - الصومال.

٢ - الصومال - العلاقات الخارجية - مصر.

أ - العنوان.

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٥٩٣٢ / ٢٠١٧

I. S. B. N 978 - 977 - 91 - 1541 - 2

ديوى ٢٢٧, ٦٢٠٦٧٧

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجه الهيئة

بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجهه في المقام الأول.

حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة المصرية العامة للكتاب.

يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن

كتابي من الهيئة المصرية العامة للكتاب، أو بالاشارة إلى المصدر.



العلاقات المِصرِيَّة الصُّومَالِيَّة

١٩٨٠ - ١٨٦٥

هبة مصطفى أنور دياب



الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٠١٨

تقديم

هذا كتاب جديد يتناول موضوعًا مهمًا يتعلق بدور مصر وعلاقاتها المصرية بالقارة الأفريقية، وفي منطقة القرن الأفريقي ذات الأهمية الاستراتيجية المتصلة بالأمن القومى المصرى، خاصة وأن الدور المصرى الآن يمر بصحوة جديدة تكشف عنها التطورات السياسية المعاصرة.. وغنى عن القول أن هذه العلاقات ترجع إلى زمن مصر القديمة التى كانت على تواصل كبير مع بلاد الحبشة والصومال.. وأن هذه العلاقات استمرت، بشكل أو آخر، خلال العصور الوسطى..

وقد اتسع هذا الدور على نحو كبير فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر عندما امتد نطاق الإمبراطورية المصرية فى إفريقيا فى عصر الخديوى اسماعيل، ليشمل بلاد الصومال وموانئه التى أصبحت ضمن ممتلكاتها وخضعت للإدارة المصرية زمنًا، حتى وقفت ضده دول أوروبا الاستعمارية وانتزعت الصومال ومزقته.

وإذا تجاوزنا هذه المرحلة، والتي عانت مصر فيها من التنافس الاستعماري ثم الاحتلال البريطانى منذ أواخر القرن التاسع وحتى أواسط القرن العشرين، وانتقلنا إلى فترة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، التى شهدت صحوة جديدة فى علاقة مصر بأفريقيا، عندما ساندت الثورة المصرية، خاصة فى عهد الرئيس عبد الناصر، حركات التحرر الإفريقية، ومنها الصومال بطبيعة الحال، حين لعبت مصر دورًا قويًا داعمًا لتحرره واستقلاله.. وإن كان هذا الدور وذلك الاهتمام بأفريقيا قد بدأ يتراجع وينحسر مع بداية الثمانينيات من القرن الماضى، ذلك التراجع الذى بدأت مصر تستدركه الآن وتواجه مشكلاته بدبلوماسية واعية

بأبعاد مصالح مصر الاستراتيجية في إفريقيا وبأهمية الدور الواجب القيام به .

والكتاب الذى بين أيدينا يرصد تطور العلاقات المصرية الصومالية في فترة مهمة من فترات تاريخنا الوطنى ، تبدأ بعصر الخديو اسماعيل وتمتد حتى نهاية عهد الرئيس السادات وقد قدمت المؤلفة تعريفاً بجغرافية الصومال وخلفية لعلاقات مصر التاريخية به عبر العصور، حتى وصلت إلى ما صارت إليه بلاد الصومال في التاريخ الحديث .

وقد كتبت المؤلفة فصلاً مهماً عن خضوع بلاد الصومال تحت السيطرة والإدارة المصرية في عهد اسماعيل، ركزت فيه على الدور الحضارى والعلمى للإدارة وللجيش المصرى ، الذى استهدف تحديث بلاده آنذاك.. ثم تناولت الصراع الأوربي الذى أنهى الدور المصرى ومزق الصومال إلى أقاليم ومناطق نفوذ خاضعة للدول الأوروبية في ظل ظروف الاحتلال البريطانى لمصر .

وقد قفزت المؤلفة إلى فترة علاقة ثورة يوليو بالصومال خلال حكم الرئيسين عبد الناصر والسادات وسلطت الضوء على هذه المرحلة ، ودور مصر الذى تمثل في دعم حركة التحرر الوطنى من أجل استقلال الصومال ووحدته والحيلولة دون امتداد النفوذ السوفيتى إليه، فضلاً عن الدور الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لمصر خلال هذه المرحلة .

وهذا الكتاب فى أصله أطروحة نالت بها المؤلفة هبة مصطفى أنور درجة الماجستير فى التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة الاسكندرية تحت إشراف مؤرخ كبير وعالم جليل هو الأستاذ فاروق أباطة، فحظيت الباحثة بإشراف علمى وفر لها الالتزام بالمنهج العلمى وبتقاليد البحث العلمى الجاد، حتى جاءت الدراسة لتشكل إضافة علمية طيبة لتاريخ الدور المصرى فى إفريقيا.. فتحية للمؤلفة على هذا الجهد الموفق ونتمنى لها مزيداً من التوفيق فى دراساتها المقبلة ..

والله ولى التوفيق

هيئة التحرير

مُقدِّمة

اهتمت مصر بالصُّومال في مراحل العصور التاريخية المختلفة، ولكن زاد هذا الاهتمام في العصر الحديث ازديادًا كبيرًا، فقد امتدت سيطرة مصر على سواحل البحر الأحمر حتى وصلت أقصى مدى لها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد بذل الخديو إسماعيل جهودًا كبيرة في إقناع الدولة العثمانية؛ للتنازل له عن بعض المدن الصُّوماليَّة المطلة على سواحل البحر الأحمر؛ نظرًا للأهمية الاستراتيجية للصُّومال بالنسبة إلى مصر، ففي عام ١٨٦٥م تنازل السلطان العثماني للخديو عن ميناءي سواكن ومَصُوع.

وقد كان أول وجود فعلي للنفوذ المصري على المدن الصُّوماليَّة عام ١٨٦٧م، بتكوين أسطول بحريٍّ على السواحل الشرقية لأفريقيا بقيادة محمد جمالي بك بأوامر من الخديو، وكانت بربرة أول مدينة امتدت إليها السيطرة المِصريَّة، وأيد ذلك جميع الأهالي هناك، وبرغم حصول مصر على هذا الحق، حاولت بريطانيا محاولات فاشلة لإخراج المصريين منها، ثم توالى ضم بعض المدن الأخرى إلى السيطرة المِصريَّة، مثل زَيْلَع وتاجورة، وعُيِّن حاكم عليهما خاضع للإدارة المِصريَّة، وبعد ذلك امتدت السيطرة إلى إقليم هَرَر.

وقد عمل الخديو إسماعيل على مكافحة تجارة الرقيق، وبذل في سبيل ذلك أموالًا كثيرة، كما عمل على تمدين الأهالي وتعمير المدن التي امتدت إليها سيطرته؛ ولكن الدول الأوروبية لم تسمح باستكمال السيطرة المِصريَّة على الصُّومال، واستغلت الأوضاع الاقتصادية السيئة في مصر؛ لتحقيق أطماعها، فقد عقدت بريطانيا المعاهدات مع بعض القبائل الصُّوماليَّة التي

أدت في النهاية إلى وقوع بربرة وزيلع وهرز في أيديها، ولكن هرز في النهاية وقعت في يد الأحباش، أما فرنسا فقد نجحت في احتلال أوبوك وتاجورة، وكذلك نجحت إيطاليا في احتلال ساحل بنادر.

وبعد الحرب العالمية الثانية اهتمت مصر بالصومال اهتمامًا كبيرًا، فقد ظلت تقف بجوارها، عن طريق دورها في المجلس الاستشاري، وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢م زاد دور مصر في دعم الصومال واستقلالها والوقوف معها في الصراع الصومالي الإثيوبي، ولم يقتصر دعم مصر لها على الدور السياسي فقط؛ بل دعمتها اقتصاديًا عن طريق إمدادها بالقروض وبعض المنح الأخرى؛ للنهوض باقتصادها، أما دورها الثقافي فكان يتمثل في البعثات العلمية والأزهرية ومساعدات أخرى.

وقد حدثت عام ١٨٦٥م بداية للكتاب؛ لأنه يمثل أول وجود فعلي لمصر على ساحل البحر الأحمر، فعن طريق هذا الوجود بدأت العلاقات المصرية الصومالية في العصر الحديث، أما اختيار عام ١٩٨٠م نهاية للكتاب فيرجع إلى بداية التراجع في العلاقات المصرية الصومالية؛ لانشغال مصر بالصراع العربي الإسرائيلي.

وترجع أهمية موضوع العلاقات المصرية الصومالية، إلى قيمة بُعد الصومال الإقليمي لمصر، خاصة بعد بناء سد النهضة الإثيوبي، حيث أن الصومال تقع على حدود إثيوبيا التي يصل من نيلها الأزرق أكثر من سبعين بالمائة من فيضان الماء إلى النيل في مصر، والموقع المهم الاستراتيجي للصومال بالنسبة إلى مصر وذلك لوقوعها بالقرب من خليج عدن وباب المندب.

وقد قسمت الدراسة إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة وملاحق وقائمة بالمصادر والمراجع، كما يلي:

التمهيد: ويتناول لمحة عن جغرافية الصومال وأهم القبائل الصومالية، وتطور العلاقات المصرية الصومالية عبر العصور، ولمحة عن الأوضاع السياسية للصومال السائدة في العصر الحديث.

الفصل الأول: وعنوانه (بلاد الصُومال تحت السيطرة المضريّة من ١٨٦٥ إلى ١٨٨٤م)، ويتناول جهود الخديو إسماعيل في بسط سيطرته على بلاد الصُومال، والأوضاع السياسية للمدن التي خضعت للسيطرة المضريّة وجهود مصر في مكافحة تجارة الرقيق، والدور العلمي للجيش المصري هناك وتمّدين المدن الصُوماليّة.

الفصل الثانی: وعنوانه (جهود الدول الاحتلاليّة «فرنسا وبريطانيا وإيطاليا» في إنهاء سيطرة مصر على الصُومال من ١٨٨٤ إلى ١٨٨٧م)، ويتناول الأسباب التي أدت إلى ضياع الصُومال من سلطة مصر، ومساعي كلٍّ من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا لاحتلالها وتقسيم الصُومال إلى خمسة أقاليم صغيرة.

الفصل الثالث: وعنوانه (تطور العلاقات المضريّة الصُوماليّة من ١٩٥٠ إلى ١٩٨٠م)، ويتعرض للعلاقات السياسية بين مصر والصُومال قبل ثورة يوليو وفي فترة حكم الرئيس جمال عبدالناصر، والتي تمثلت في الدور المهم الذي لعبته مصر في المجلس الاستشاري ودعم مصر لاستقلال الصُومال وموقفها من مشكلة الحدود مع إثيوبيا، وفترة الرئيس محمد أنور السادات الذي عمل على إبعاد التدخل السوفييتي عن الصُومال، وموقفه من الحرب الصُوماليّة الإثيوبيّة ودعم مصر اقتصاديًّا وثقافيًّا للصومال خلال فترتي حكم الرئيسين: عبدالناصر والسادات.

ومن أهم الصعوبات التي واجهتني قلة المادة العلمية الخاصة بموضوع الدراسة الموجودة في المكتبات، وعدم وجود وثائق جديدة تتعلق بهذا الموضوع في السفارة الصُوماليّة وصعوبة الخط المكتوب به بعض وثائق محافظ مجلس النُّظار.

وفي النهاية أتقدم بعظيم الشكر والوفاء لأستاذي الفاضل أ.د / فاروق عثمان أباطه أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة الإسكندرية، الذي كان خير عون لي بعد الله في الإشراف على رسالتي، والذي تلقيت على يديه العلم والذي أسدى لي كل النصيح والإرشاد.

وأقدم بالشكر والامتنان لأستاذي الجليل أ.د / محمد عمر عبدالعزيز عمر
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة الإسكندرية على تفضله
بقبوله مناقشة رسالتي المتواضعة؛ فله مني عظيم الشكر والعرفان.

وأيضاً الشكر موصول إلى أستاذتي المحترمة أ.د / مرفت أسعد عطا الله
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية التربية جامعة الإسكندرية التي قبلت
بكل سرور مناقشة رسالتي.

وأقدم الشكر إلى المدرس المساعد / محمود كامل الذي تفضل مشكوراً
برسم خريطة الصُّومال الكبير؛ وكذلك الشكر إلى الدكتور مصطفى شعبان
على مجهوده في تصويب الرسالة من الناحية اللغوية.

كما لا يفوتني أن أقدم كل الحب والتقدير والعرفان إلى والدتي الحبيبة وأبي
العزیز الذين تحملا الكثير هما وباقي أفراد أسرتي الصغيرة.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني في قراءة المادة العلمية وكتابتها.

والله الموفق.

تمهيد

يتناول هذا الموضوع تطور العلاقات المِصْرِيَّة الصُّومَالِيَّة فيما بين عامي ١٨٦٥م إلى ١٩٨٠م، وهذا يستلزم عرض الملامح المميّزة للصومال من النواحي: الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: أصل تسمية الصُّومال :

هناك آراء عديدة حول أصل التسمية؛ منها: أنها مركبة من كلمتين؛ هما (سمي) و(له) وتعني: صاحب الرُّمَح، والرمح هو السلاح السائد في أوساط المجتمع الصُّومالي التقليدي، ومنها أنها مأخوذة من كلمة حبشية، ثم حُرِّفت، وهي (سوماهة) ومعناها: الكفار أو غير المتحضرين، وهي تسمية أطلقها الأحباش على الصُّوماليين، أثناء غزوات الإمام أحمد بن إبراهيم على بلادهم، ومنها أنها مركبة من كلمتين أيضاً؛ هما (سو) و(مال) ومعناها: احلب الناقة أو البقرة، ومنها أن كلمة (الصُّومال) مأخوذة من وادي الصُّومال في اليمن، حيث هاجر منها الجد الأكبر للصوماليين^(١).

ثانياً: الموقع الجغرافي للصومال :

يُقصد ببلاد الصُّومال: الصُّومال الكبير، وهي الأراضي التي يقطنها الشعب الصُّومالي قبل تفكيك وحدته، وهذا يشمل جمهوريتي الصُّومال، وحبشوتي^(٢)

(١) عبدالقادر عبدالله عبار، الدولة والقبيلة في الصومال من الاستقلال إلى الحرب الأهلية (١٩٦٠ -

١٩٩١)، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٣٣.

(٢) حبشوتي: تقع في شرقي أفريقيا على خليج عدن عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وتحدها إريتريا من جهة الشمال، وإثيوبيا من الشرق والجنوب، والصومال من الجنوب الشرقي بجهة برية طولها ٥٨ كيلومتراً، في حين يبلغ طول سواحلها التي تطل بها على خليج عدن =

إضافة إلى منطقة الصومال الغربي (أوجادين) المحتل من الحبشة ومنطقة الحدود الشمالية الشرقية الواقعة تحت سيطرة دولة كينيا^(١).

والصومال شبه جزيرة مثلثة الشكل في منطقة شرق أفريقيا، وهي هضبة قليلة الارتفاع لا يزيد علوها على ٩٠٠ م، غير أن هذا الارتفاع يقل كلما اتجهنا نحو الشرق والجنوب، ويمكن تحديد هذه الأراضي بخط يمتد من خليج تاجورة متجهًا نحو الشرق بمحاذاة الساحل الجنوبي لخليج عدن إلى «رأس جورداقوي»، وينحدر انحدارًا فجائيًا نحو الجنوب بمحاذاة ساحل المحيط الهندي حتى «رأس كياموني»، ثم يتجه نحو الشمال مارًا بشرقي بحيرة «رودلف»، ثم يتجه مرة أخرى إلى الشرق مارًا بالمجاري العليا لنهر «شيلي» و«جوبا» ويمرتفعات الحبشة حتى الحدود الجنوبية لجيبوتي^(٢).

موقع الصومال الحالية: وهي إحدى دول شرق أفريقيا. تشغل الصومال حاليًا المنطقة المعروفة بالقرن الأفريقي، وتطل على كل من خليج عدن والمحيط الهندي، وقد زاد من أهمية موقع الصومال في منطقة القرن الأفريقي أنها تمتد إلى الجنوب من مضيق باب المندب الذي يمثل المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وقناة السويس^(٣)، ويعدُّ ساحل الصومال جزءًا من سواحل شرق أفريقيا الذي امتد خلال «ماليندي» و«مومباسا» في زنجبار^(٤) و«كيلوا» حتى سوفالا (Sofala) في موزمبيق^(٥).

= نحو ٣١٤ كيلومترًا. للمزيد انظر محمد خميس، جغرافية حوض البحر الأحمر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٤٢٩.

(١) محمد حسين معلم علي، الثقافة العربية وروادها في الصومال (دراسة تاريخية حضارية)، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١١، ص ٩. (انظر الملحق رقم ١).

(٢) المرجع السابق، ص ٩.

(٣) حسام الدين جاد الرب، جغرافية أفريقيا وحوض النيل، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢١٧. (انظر الملحق رقم ٢).

(٤) زنجبار: وهي الآن تعرف بزنجبار، وتقع في المحيط الهندي مقابل الساحل الشرقي لأفريقيا بين دائرتي عرض ٥، ٤٨ و ٦، ٣٠ درجة جنوب خط الاستواء، وتتبعها عدة جزر هي بمبه ومافيا وسوانجا ومفارا، وتعد زنجبار الجزيرة الأم لهذا الأرخبيل من الجزر الصغيرة. للمزيد انظر مصطفى إبراهيم الجبو، زنجبار في ظل الحكم العربي (١٨٣٢ - ١٨٩٠)، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، ٢٠٠٧، ص ٢٣.

(5) Crowther, Geoff, Africa on a shoestring, Lonely Planet, Australia, 1983, p.380.

وتمتد الصومال بين دائرتي عرض ٢° جنوباً و ١٢° شمالاً وبين خطي طول ٤١° و ٥١° شرقاً، ويحدها من الشمال خليج عدن ومن الشرق المحيط الهندي والبحر العربي ومن الغرب إثيوبيا ومن الجنوب الغربي كينيا، وتبلغ مساحتها ٦٥٧, ٦٣٧ كم^٢، وهي تعادل ١, ٢ ٪ من مساحة القارة الأفريقية، وتوزع هذه المساحة بين مسطحات مائية تبلغ ١٠٢٣ كم^٢، وأرض يابسة تبلغ ٦٢٧, ٣٣٧ كم^٢ (١).

ثالثاً: أهم المدن الصومالية :

أ - مُقَدِيشُو Mogadishu : وهي العاصمة وأهم الموانئ الصومالية، حيث تُعدُّ ميناء الواردات الأول (٢). وتقع مدينة مُقَدِيشُو في الجزء الجنوبي للصومال، على الساحل الغربي للمحيط الهندي، يحدها من الشمال الشرقي محافظة «شبيلي الوسطى»، ومن الجنوب الغربي محافظة «شبيلي السفلى»، ويحدها المحيط الهندي من الجنوب الشرقي، وتُقدَّر مساحتها بقُرابة ٢٦ كيلومتراً مربعاً، ومن ثَمَّ فهي من العواصم الصغيرة من حيث المساحة (٣). واشتهرت مُقَدِيشُو باسم (بنادر) وكانت تشمل بعض المدن الساحلية ابتداءً من منطقة «عللي» إلى منطقة «براوة» وكاسمايو، وأطلق عليها اسم (مُقَدِيشُو) في ظل الاحتلال (٤).

ب - بلهار Belhar : تقع بلهار على الساحل الغربي للمحيط الهندي، على مسافة أربعين ميلاً من بربرة، وكانت بها سوق كبيرة، تُباع فيها جميع السلع، وتأتي إليها من جهات مختلفة، وتقع بلهار في مهب الرياح التي تأتي إليها من

(١) حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص ٢١٧-٢١٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢٤.

(٣) مركز مقديشو للبحوث والدراسات، المدن الصومالية (٣) مدينة مقديشو (١) <http://gl.goo/>

Last upated ،GqGXtE ١٥ أكتوبر ٢٠١٥.

(٤) محمد حسين معلم، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

المحيط الهندي، وهو ما يجعل مياه المحيط القريبة منها في حالة هياج طوال اليوم؛ لذا كان التجار يفضلون تفريغ تجارتهم من السفن ليلاً، وكان سكانها يعيشون في رخاء وترف؛ بسبب هذا النشاط التجاري، إلا أن الأمن كان فيها غير مستقر^(١).

ج - بربرة Berber: وهي ثاني موانئ الصُومال من حيث الأهمية، وتقع على الساحل الشمالي بمحاذاة خليج عدن على بُعد ٢٤٠ كم جنوب عدن^(٢). وكانت تنقسم إلى قسمين: قسم حديث البناء وقسم قديم، والقسم القديم يتكون من توكولات مبنية من الطين والقش بطريقة بدائية، وكان أهالي البلدة يقطنون هذا القسم، أما القسم الحديث فكانت منازل مبنية بالأحجار، ويضم ديوان المحافظة وبعض ثكنات للجند ومباني أخرى، وكان لها علاقات تجارية مع جيرانها من الدول، ويُعدُّ ميناءؤها من أحسن موانئ بلاد الصُومال، ويبلغ طوله قُرابة ميل وعرضه ميلين؛ لذا فإنه يكفي لرُسو عدد كبير من السفن^(٣).

د - هَرَر Harrar: تقع هَرَر على خط عرض ٩, ٥٢٠° شمال خط الاستواء، وخط طول ٤٢, ١٧°، وتبلغ مساحتها قُرابة أربعمئة وواحد وثمانين ميلاً وثمانمئة واثنى عشر متراً مربعاً، وكانت محاطة بسور من جميع جهاتها، ويبلغ ارتفاعه من ثلاثة أمتار إلى أربعة، وكان هذا السور مبنياً من الأحجار المستخرجة من الجبال المجاورة لهذه المدينة وكان لها خمسة أبواب، وبُنيت بيوت هَرَر من الأحجار الرملية ومدهونة من الداخل بالجير ومسقوفة بالبوص والأخشاب، وتتكون من طابق واحد، وقد بلغ عدد منازلها قُرابة تسعة آلاف وخمسمئة وستين منزلاً، وبلغ عدد التوكولات قُرابة ثلاثمئة

(١) السيد يوسف نصر، جهود مصر الكشفية في أفريقيا في القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٢١.

(٢) حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص ٢١٩.

(٣) السيد يوسف نصر، مرجع سابق، ص ١٢١ - ١٢٢.

وأربعين توكولاً، وشوارعها غير منتظمة، وبلغ عدد سكانها في القرن التاسع عشر قرابة خمسة وثلاثين ألف نسمة، يعملون بالزراعة والتجارة^(١)، وجدير بالذكر أن هَرَز احتلتها الحبشة عام ١٨٨٧م، ولا تزال محتلة حتى الآن.

هـ - زَيْلَع Zelia: هي مدينة صغيرة تقع على الشاطئ الغربي لخليج عدن، وتقع على خط ٤٣ ٤٤ ١٤° شرق خط جرينتش، وعلى خط عرض ٥٢ ١٩ ١١° شمال خط الاستواء، وكانت محاطة بسور مبني بالحجر بلغ ارتفاعه ثمانين أقدام، وكان له ثلاثة أبواب، وبلغ طول هذه المدينة قرابة أربع مائة وثلاثين متراً، وبلغ عدد منازلها أربعة وعشرين منزلاً بُنيت بالأحجار المستخرجة من البحر (الشعاب المرجانية)، أما باقي المنازل فكانت توكولات بنيت بالقش والطين، وأُحيطت هذه المنازل بالمقابر. وكانت مدينة زَيْلَع متجددة الهواء وخالية من الأمراض، والسكان يحصلون على مياه الشرب من مياه الأمطار المتجمعة في منطقة تُسمى «نخشة» التي توجد في الشمال الغربي منها، وتُباع للسكان بأسعار غالية، حتى إن عشرة الأرطال من هذه المياه كانت تساوي قرشاً مصرياً، وقد عمل السكان بالتجارة وجمع الحطب^(٢).

و - كِسْمَايُو Kismayo: هي ميناء التصدير الأول، شُيدت بها مرافئ جديدة؛ لتنشيط إنتاج حوض «جوبا» الأدنى، وتنشيط الحركة بين جنوب الصومال وبقية البلاد^(٣)، وكانت كسمايو مركزاً تجارياً مهماً يأتي إليها التجار من الهند وزنجبار ومسقط، وكان تجار الهند يحضرون معهم الأرز والبصل وقصب السكر، وتجار زنجبار يحضرون معهم التمر والذرة، ويرد إليها من داخل أفريقيا المسلمي والصمغ وريش النعام^(٤)، وهي تُعدُّ من الموانئ الجيدة الصالحة لرؤس السفن بها حتى في أوقات اشتداد الرياح، وتتميز بكثرة مساكنها المقامة

(١) المرجع السابق، ص ص ١٢٧ - ١٢٨.

(٢) نفسه، ص ص ١١٨ - ١٢٠.

(٣) حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص ٢١٨.

(٤) السيد يوسف نصر، الوجود المصري في أفريقيا في الفترة من ١٨٢٠ إلى ١٨٩٩ م، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١، ص ٢٦٦.

من الأخشاب وأوراق جوز الهند التي كان يجلبها الأهالي من بلدة «لامو» الواقعة جنوب كسمايو، والبلدة كانت تُعدُّ مركزاً تجارياً مهماً في شرق أفريقيا، ففضلاً عن كونها سوقاً رئيسة لتجارة الرقيق، فكانت تُعدُّ أيضاً سوقاً عامرة بمختلف البضائع الواردة إليها من جهات متعددة^(١).

أهم مدن الصومال الفرنسي سابقاً (جيبوتي) :

أ. تاجورة Tadjoura :

وهي تقع على خليج تاجورة الذي يبلغ طوله قرابة ٢٧ ميلاً، ويوجد جبال بالقرب منها، وكانت منازلها مبنية بالقش وأغصان الأشجار، وقد وجد بها سبعة مساجد، وبلغ عدد سكانها قرابة ألف نسمة، وقطنها عدد كبير من العرب الذين كانوا يعيشون على إنتاج الذرة والإنتاج الحيواني من ألبان ومسلي، وربطتها علاقات تجارية مع الحبشة وعدن والحديدة^(٢).

ب. أوبوك Obock :

وهي ميناء صغير يقع على الساحل الشمالي لخليج تاجورة، ويقع عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر^(٣)، وهي منطقة حجرية لا يوجد بها أرض صالحة للزراعة ولا مناطق لرعي الماشية والأغنام؛ لذا كانت هذه البلدة فقيرة ومحدودة السكان، وكان بها ميناء غير صالح للملاحة^(٤).

رابعاً: مظاهر السطح :

يمكن تقسيم الصومال إلى أشكال السطح الثلاثة الرئيسة التالية :

- السهول؛

(١) عبد العليم خلاف، كشف مصر الأفريقية في عهد الخديو إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٧٣ - ١٧٤.

(٢) السيد يوسف نصر، جهود مصر الكشفية، مرجع سابق، ص ١١٨.

(٣) محمد خميس، مرجع سابق، ص ٤٢٩.

(٤) السيد يوسف نصر، جهود مصر الكشفية، مرجع سابق، ص ١١٧.

- المرتفعات الشمالية؛

- الهضاب الغربية.

١- السهول: تُصنف السهول إلى نطاقين فرعيين؛ هما السهول الساحلية والسهول الفيضية، والسهول الساحلية نطاقان: الشمالي المطل على خليج عدن، والشرقي المطل على المحيط الهندي، ولا يتجاوز منسوب هذه السهول ٣٠٠ قدم فوق مستوى سطح البحر.

أما السهول الفيضية الخصبة فتتصف ببطء انحدارها في اتجاه خط الساحل وأتساعها الكبير، ويقع نهر «جوبا» و«شبيلي» في أقصى جنوبى الصُومال حيث تغزر الأمطار وتمتد منابعهما فوق السفوح الجنوبية لهضبة الحبشة. ويبلغ طول مجرى نهر «شبيلي» ١٦٥٠ كم، ومساحة حوضه ٢٦٠ ألف كيلومتر؛ ويبلغ طول نهر «جوبا» ١١٥٠ كم، ومساحة حوضه قرابة ٢٠٠ ألف كيلومتر مربع، ومعدل تصريف النهرين السنوي ٦٤٠٠ مليون متر مربع.

٢- المرتفعات الشمالية: تشغل نطاقاً واسعاً من شمالي البلاد؛ لتشكل امتداداً لهضبة الحبشة في اتجاه الجنوب الشرقي؛ لذا تنحدر سفوحها بالاتجاه من الشمال الغربي، حيث يبلغ منسوب سطح الأرض ٦٦٠٠ قدم فوق مستوى سطح البحر صوب الجنوب الشرقي، حيث يبلغ منسوب سطح الأرض ٣٩٠٠ قدم فوق منسوب سطح البحر، ويضيق اتساع النطاق الجبلي في الاتجاه نفسه، فبينما يتجاوز عرضه تسعين كيلومتراً في الشمال الغربي؛ يصل اتساعه إلى نحو ٢٢ كيلومتراً في أقصى الجنوب الشرقي، وتنحدر السفوح الشمالية للمرتفعات انحداراً حاداً في اتجاه خليج عدن.

٣- الهضاب الغربية: تشغل هذه الهضاب إقليم «أوجادين» الممتد بين غربي الصُومال وجنوب شرقي إثيوبيا، ويبلغ متوسط ارتفاعها نحو ٣٠٠٠ قدم فوق مستوى سطح البحر، وتنحدر تدريجياً صوب الشرق والجنوب الشرقي، حيث تمتد السهول الساحلية؛ لذا تصيبها كميات من الأمطار^(١).

(١) محمد خميس الزوكة، مرجع سابق، ص ٤٢٣-٤٢٥.

خامسًا: المناخ والأمطار:

يؤثر في مُناخ الصُومال ذي الموقع المداري عدة مؤثرات؛ لوقوعها شرق القارة نُظْم توزيع الرياح الموازية للساحل؛ وخاصة الرياح الموسمية الجنوبية الغربية الصيفية، ماعدا قسماً بسيطاً منها يخالف القاعدة، أما الرياح الموسمية السنوية القادمة من شبه القارة الهندية فتصلها جافة، وبذلك يصبح السهل الساحلي حاراً وجافاً وأُطلق عليه اسم جوبان (guban) وتعني المحترق، مع ارتفاع درجة الحرارة والرطوبة، ولا يتعدى تساقط المطر ستيمترات سنوياً.

وفي القسم الجنوبي تزداد كمية الأمطار لتصل إلى ٤٠ سم عند مُقْدِشُو، وتزداد الكمية كلما اتجهنا نحو الجنوب الغربي؛ لتصل إلى ٦٠ سم، ويقترن الفصل المطير بالحرارة المرتفعة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التبخر، ويبلغ متوسط درجة حرارة شهور الشتاء ٢٥ درجة مئوية في مُقْدِشُو، أما النهاية العظمى فتزيد على ٤٢ درجة مئوية، والمدى الحراري اليومي والفصلي مرتفع، والرطوبة النسبية عالية لكنها تقل كلما اتجهنا نحو الداخل^(١).

وتسقط الأمطار في جنوبي البلاد خلال الفترة الممتدة بين شهري يوليو وأغسطس، حيث تبلغ الأمطار السنوية ٢٢ بوصة في مُقْدِشُو و ١٩ بوصة في كسمايو في حين تغزر كمياتها في النطاقات عالية المنسوب؛ لتبلغ ٩, ٢٤ بوصة في «بيدوا» على مقدمات الهضاب الغربية، في حين لا تتجاوز أمطار كل من علوله وبربرة على خليج عدن في أقصى الشمال بوصتين سنوياً، وتسقط الأمطار هنا خلال شهري مارس وأبريل ويسود الجفاف باقي شهور السنة، وتسقط الأمطار المحدودة في النطاق الأوسط من البلاد خلال فترات متقطعة تمتد خلال شهري يونيه وسبتمبر^(٢).

سادسًا: السكان :

يتصف التركيب العرقي لسكان الصُومال بتعددية محدودة، حيث يتشكلون من ثلاثة عناصر عرقية هي الصُوماليون، ويشكلون نحو ٨٥ ٪ من جملة

(١) حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

(٢) محمد خيس الزوكة، مرجع سابق، ص ص ٤٢٥-٤٢٦.

السكان، والبانطو والعرب ويشكلون باقي السكان ١٥٪ من الإجمالي؛ لذلك تمثل اللغة الصُوماليَّة والعربية اللغتين الغالبتين في الدولة، إلى جانب انتشار الإنجليزية والإيطالية^(١). وكان سكان المدن الساحلية كوشيين، أما سكان الداخل فمن البانتو، وتحرك هؤلاء الآخرون نحو الشمال مع الزمن حتى نجدهم في جنوب ساحل بربرة بين سنتي ٥٠٠ و ٨٠٠ ميلادية^(٢).

وبلغت تقديرات جملة السكان الأقرب إلى الحقيقة ٧, ٢ مليون نسمة في عام ١٩٦٨ م، و ٣ ملايين نسمة في عام ١٩٧٣ م، في حين كانت ٢, ٣ مليون نسمة للتقديرات غير الرسمية سنة ١٩٧٥ م، وكان التقدير الحكومي ٥ ملايين نسمة لعام ١٩٧٠ م، وهو يتضمن الصُوماليين الذين يقطنون خارج الحدود الحالية للصومال، وقد بلغ عدد سكان الصُومال نحو ١٩٠, ٢٥١, ٨ نسمة عام ٢٠٠٣ وزادوا إلى ٦٢٩, ٥٩١, ٨ عام ٢٠٠٥^(٣).

سابعًا: النشاط الاقتصادي :

تُعدُّ الصُومال أحد أفقر عشرة بلدان في العالم، حيث بلغ معدل الناتج القومي الإجمالي لها نحو ٥٩٧, ٤ بليون دولار عام ٢٠٠٥ م، ومعدل نمو قدره ٨, ٢٪، كما بلغ معدل نصيب الفرد من الناتج القومي في العام نفسه نحو ٦٠٠ دولار، ويتوزع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية إلى ٦٥٪ لقطاع الزراعة و ١٠٪ لقطاع الصناعة و ٢٥٪ لقطاع الخدمات، وبلغ إجمالي عدد القوى العاملة في الصُومال نحو ٣٧ مليون نسمة^(٤).

وتسود الزراعة نطاقات واسعة من البلاد يتصدرها تلك التي تتوافر فيها المياه، كما في الجنوب ونطاقات الأودية والواحات، وينافسها في الانتشار الواسع حرفة الرعي؛ لا تُساع مساحة المراعي، وتنوع طبيعتها؛ لذا تتصدر الزراعة والرعي الحرف التي يمارسها السكان في الصُومال؛ إذ يشكل العاملون بهما

(١) المرجع السابق، ص ٤٢٦.

(٢) حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، الزهراء للإعلام العربي، مصر، ١٩٧٨، ص ٣٨٠.

(٣) حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص ص ٢٢٠-٢٢١.

(٤) المرجع السابق، ص ص ٢٢١-٢٢٢.

نحو ٨٠٪ من مجموع السكان، وتسهم الزراعة وحدها بنحو ١٠٪ من قيمة الناتج القومي سنوياً، وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية ١٠٦١ ألف هكتار، وهو ما يكون ١٧٪ من جملة مساحة الدولة، ولا تتجاوز مساحة الأراضي المروية ٢٠٠ ألف هكتار، وهو ما يوازي ١٨٨٪ من جملة مساحة المزروع، وتتركز هذه المساحة أساساً في الجنوب، حيث واديا «شبيلي» و«جوبا» وفي نطاق الأودية والواحات.

أما باقي الأراضي الزراعية (٨١، ٨٪) فتعتمد على الأمطار، وهو ما يفسر ظاهرة تذبذب الإنتاج الزراعي من عام لآخر، تبعاً لكمية الأمطار، ويعكس خطورة موجات الجفاف التي تحتاج البلاد في العديد من السنوات والعواصف الرملية الشديدة التي تصيب نطاقات شرقي البلاد خلال شهور الصيف، ومن أهم المحاصيل الزراعية الموز والذرة والدخن (وهو نوع من أنواع الحبوب يصنع منه الخبز) وقصب السكر^(١).

وتعد مهنة الرعي الأوسع انتشاراً في الصومال، وتربى قطعان الإبل في المناطق الجافة الصحراوية وأشباهها، وتعد الإبل ثروة وطنية وشخصية، فهي دليل للغنى عند الصوماليين، كما تربى الأغنام والماعز والأبقار في مناطق الزراعة المستقرة، ونتيجة للرعي الجائر انكمشت مساحة النباتات الطبيعية، وتعرضت التربة للتجريف، وبالرغم من كثرة عدد الحيوانات في الصومال فإنها من الأنواع غير الجيدة؛ لذا يجب تحسين نوعيتها من أجل الحصول على كميات أكثر من إنتاجها.

وتنتشر ذبابة تسي تسي في بعض المناطق الغربية المجاورة للأنهار، على الرغم من التحصين والتطعيم ضد هذا الوباء. وتتذبذب كمية الأمطار من سنة لأخرى، وتنعدم في بعض الأعوام، حيث يسود الجفاف، ومن ثم تهلك أعداد كبيرة من الحيوانات والبشر، ويمارس قسم من السكان صيد الأسماك؛ وخاصة سكان المناطق الساحلية وصيد اللؤلؤ وجمع الإسفنج، ولا توجد

١ () محمد خميس الزوكة، مرجع سابق، ص ٤٢٧.

صناعات متقدمة بالصُّومَال، وتقتصر على تعليب اللحوم وصناعة الغزل والنسيج^(١).

ثامناً: التجارة الخارجية:

بلغ إجمالي قيمة الصادرات الصُّومَالِيَّة نحو ١٢٦ مليون دولار عام ٢٠٠٣م، وأهم هذه الصادرات الموز والماشية الحية والجلود والخشب ومنتجات الأسماك واللحوم ومنتجاتها، وأهم الدول التي تصدر إليها الصُّومَال هي: الإمارات وتستقبل ٦, ٤٥٪ من صادراتها، واليمن وتستورد ٣, ٢٣٪ وسلطنة عمان وتستورد ٥, ٩٪، في حين تتجه باقي الصادرات الصُّومَالِيَّة إلى إيطاليا والدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكينيا، وأهم الواردات الغزل والنسيج والحبوب ومنتجاتها وأدوات النقل والآلات غير الكهربائية والوقود والسلع المصنوعة الأخرى، وأهم الدول التي تستورد منها الصُّومَال جيبوتي بنسبة ٢٩٪ وكينيا ٦, ١٣٪ والبرازيل ٥, ١٠٪ وتايلاند ٧, ٤٪ والمملكة المتحدة ٤, ٤٪ والإمارات ٣, ٤٪؛ في حين تستقبل الصُّومَال باقي وارداتها من إيطاليا والدول العربية وروسيا والولايات المتحدة وإيران والهند واليابان وألمانيا الغربية وإثيوبيا وكينيا، وعملة البلاد المحلية هي الشلن الصُّومَالِي^(٢).

تاسعاً : أهم القبائل الصُّومَالِيَّة :

ينتمي الصُّومَالِيُّون إلى الجنس الحامي، والسكان مختلطون من الناحية العرقية مع أصول عربية وزُنْجِيَّة، ويُعدُّ الصُّومَالِيُّون أكثر تجانساً من أناس مجاورين لهم يتبعون الجنس الحامي الذي يتضمن جيرانهم من «الجالا» و«العفار» من إثيوبيا، والذي تقوَّى بهجرات متعددة عربية من «حضر موت» في القرون الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر، وهم طوال القامة وأجسامهم رفيعة فخورون بجنسهم ولغتهم، وهم أيضاً أكثر اتِّحاداً من

(١) حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص ص ٢٢٢-٢٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢٣.

جماعات أخرى في قارة أفريقيا^(١). وتعتمد أسس المجتمع الصومالي عامة على النظام القبلي، حيث تُعد القبيلة وحدة المجتمع الصومالي، ولا شك أن منشأ هذا النظام يرجع إلى أسلوب الحياة السائدة إذ يعمل قرابة ثلاثة أرباع الصوماليين بحرفة الرعي.

وينقسم الصوماليون إلى قبائل، ويرتبط أفراد كل قبيلة منها بسلسلة من الأنساب تنتهي بشخص مشترك إما موجود أو وهمًا تحمل القبيلة اسمه. ولكل قبيلة مجلس يضم العلماء ورؤساء العشائر وكبار السن في القبيلة، وقد ظهر هذا المجلس القبلي بالصومال منذ القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي، وزعيم القبيلة يمارس سلطاته طبقًا للشريعة الإسلامية واستنادًا للعرف القبلي، ويحافظ على تطبيق العرف، حتى وإن خالف الشريعة، وتختلف ألقاب زعيم القبيلة من منطقة إلى أخرى، ولكن ممارسة سلطاته على قبيلته متشابهة تقريبًا وفي الشمال الغربي يُطلق على زعيم القبيلة اسم «غراد» أو «سلطان»، وفي الشمال الشرقي يُسمّى بـ «إسلان» أو «بوقر»، وفي وسط البلاد وعلى امتداد الصومال الغربي سابقًا (أوجادين) يُسمّى بـ «أوغاس»، وحول «بنادر» ونواحيها يُسمّى بـ «إمام»، في حين يطلق على زعيم القبيلة اسم «ملاق» أو «وبر» في المناطق الزراعية الواقعة على ضفاف الأنهار، وينقسم المجتمع الصومالي إلى المجموعات القبلية الرئيسة التالية^(٢):

قبيلة إسحاق Isaaq :

يرجع الإسحاقيون في نسبهم إلى إسحاق بن أحمد الذي نزح من الجزيرة العربية إلى زَيْلَع في القرن السابع الهجري، وقبيلة إسحاق متفرعة من شعب الصوماليين الشماليين، وتسكن هذه القبيلة الجزء الغربي من الصومال البريطاني سابقًا ومراكز الأسواق الساحلية في زَيْلَع وبربرة وبلهار وفيما وراء نهر «جوبا»، وقد أنجب إسحاق بن أحمد ثمانية أولاد؛ هم : إسماعيل، ولقبه

(١) عبد المنعم بلع، أفريقيا الأرض والماء والهواء والنشاط الاقتصادي، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ١٣٨.

(٢) عبد القادر عبد الله عبار، مرجع سابق، ص ص ٣٥-٣٧.

«جير حاجيس» وعبدالرحمن ولقبه «أول» وعلي ولقبه «أرب» وأيوب، وهؤلاء الأربعة من أمٍّ واحدة، ويجمعهم اسم «هبر مجادلة»، وأما الأربعة الباقون فهم: أحمد ومحمود وموسى وإبراهيم، وهم من أمٍّ واحدة كذلك، ويُطلق على قبائلهم «هبر جملا».

وتسكن جماعات «هبر أول» الجزء الممتد على ساحل الصُومال بين بربرة وزَيْلَع، وتتوغل أعداد كبيرة منهم في الداخل، حتى حدود مدينة هَرَز، وأهم أفخاذ قبيلة هبر أول استقر نهائيًا في بربرة وبلهار وشرع في مزاولة التجارة والأعمال الخاصة بالمواني، وتنقسم قبيلة «هبر أول» إلى عدة شعب؛ أهمها «عيال عبدالله» و«العيسى» و«عيال أحمد» و«عيال يونس» و«عيال عبدالله سعدة»، وتتميز كل شعبة بنسبها وأصلها، وقد بلغ عدد جماعات «هبر جير حاجيس» توالجاليو قرابة ١٠٠ ألف نسمة، وبلغ عدد جماعات «هبر يونس» ١٣٠ ألف نسمة، في حين بلغ عدد جماعات الإسحاق جميعًا قرابة ٤٢٠ ألف نسمة^(١).

ب . قبيلة رَحانوين Rahanweyn:

يسكن أفراد قبيلة رحانوين جنوب الصُومال، حيث توجد الأراضي الخصبة الواقعة بين نهري «شبيلي» و«جوبا»، وهي من أهم القبائل التي تسكن الصُومال الإيطالي سابقًا، ويبلغ عدد أفراد قبيلتي الرحانوين و«ديجيل» قرابة ٤٠٠ ألف نسمة، ويتفرع عن رحانوين جماعات «سيد» و«شيفال» و«كروان» و«إيلاي» و«جلدل» و«هبير ليسان» أو «بندار»، وتشغل قبيلتا رحانوين وديجيل بالزراعة، وترجع تسميتهم في أحد الآراء باسم رحانوين إلى الراحة وكثرة الخيرات التي تنتجها أرضهم وخصوبتها وكثرة مياهها، وتنتشر قبائل رحانوين و«ديجيل» في «بيدوة» و«بور هكبة» وغيرها من المدن التي تقع كلها في الصُومال الإيطالي سابقًا^(٢).

(١) إبراهيم عبدالمجيد محمد، «الاستعمار البريطاني في الصومال، في الفترة من ١٨٨٤ حتى ١٩٢١ رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٧.

ج. قبيلة الهاويا Hawiya :

تُعدُّ قبيلة الهاويا من أهم القبائل الصُّوماليَّة، ويوجد أفرادها في الأجزاء الواقعة بين نهر «شبيلي» وشمال مدينة «أوبيا» على الساحل ممتدة بعرض الإقليم تقريباً، وتشمل مديرية «حيران» والمناطق الجنوبية من مديرية «مدق» وبعض أجزاء من مديرية «بنادر»، وهي من الجماعات التي تتبع النظام القبلي، ومن فروع قبيلة الهاويا «هبر جدر سمد» و«هبر جدر سليمان» و«هبر عيل»، كما يوجد لها فروع أخرى^(١).

د. قبيلة سمالي Samali :

واسمه عثمان وينتمي إليه كل من «ميلي حوادلي» و«غراطيري» و«غالجل» و«غري»، أما «أريز» فينتمي إليه كل من «هويا» و«در».

هـ. قبيلة ساب Saab :

وينتمي إليها «دغل»، ومن أهم فروعها «مريفلي» و«غليذي» و«جيدو حرين» و«دبري»، وينتمي إلى «مريفلي» كل من «إيلاي» و«ديسو» و«بغذي»، وبذلك فإن «دغل» و«مريفلي» يُعدَّان من سلالة «ساب»^(٢).

و. قبيلة دارود Darod :

وهي من أصول عربية، وأقام أفرادها في القرن الأفريقي، وتناثروا في الوديان والشاطآن، وجعلوا من الأنهار والقفار مواطن لممارسة الصناعة والرعي، وتنتشر الصناعة في شمال الصُّومال والجنوب وچيوتي وكنيا وإثيوبيا^(٣).

(١) نفسه، ص ٥.

(٢) عبدالقادر عبدالله عبار، مرجع سابق، ص ٣٧-٣٨.

(٣) عبدالعزيز مهنا، الصومال بين حياتين بناء الدولة وحياة قبلية، دار الهلال للأوفست، الرياض، ١٩٩٢، ص ١٥.

ز. قبيلة دير Dir :

يتمى أفراد قبيلة الدير إلى شعب الصُوماليين الشماليين الذي يُعرف باسم (الإيجي)، وتتكون قبيلة الدير في بعض فروعها من عدة جماعات صغيرة تتركز حول «مركة» على الساحل بالقرب من مُقَدِشُو، وينتشر بعض فروعها حول ميناء كسمايو في الجنوب، كما ينتشر البعض الآخر على حدود إقليم «أوجادين» إلا أن منطقة تركّزهم في الصُومال البريطاني سابقاً، ويبلغ عدد أفراد كل من قبيلتي الدير و«هبر أول» قرابة ١٣٠ ألف نسمة^(١).

ح. قبيلة ميچرتين Majeerteen :

تمتد قبيلة ميچرتين بصلّة إلى جماعات «دسيش» و«دول باهانتا» و«وارسانجلي»، وتنتشر في إقليم «ميچرتين» في شمال الصُومال الإيطالي سابقاً ويبلغ عدد أفرادها قرابة ٤٥٠ ألف نسمة، وهم يتفرعون من «الداروات».

ط. قبيلة أوجادين Ogaden :

يسكن أفراد قبيلة «أوجادين» المنطقة المعروفة بهذا الاسم، وتُعدّ الآن جزءاً من دولة إثيوبيا، وهناك عدة جماعات ترتبط بهذه القبيلة، وهذه الجماعات هي «أباشوي» و«چيمس» و«ميريجان» ويبلغ عددها قرابة ٣٥٠ ألف نسمة^(٢). وهناك عدة جماعات مختلفة أخرى في الصُومال؛ مثل جماعة «التوني» التي تسكن حول كسمايو و«براوة» و«مركة»، وجماعة «العفار» أو «الدناكل» وتتركز في المنطقة الشمالية الغربية في الصُومال وأفرادها يعتنقون الإسلام، ويبلغ عددهم قرابة ١١٠ آلاف نسمة، وجماعة «الجيري»، وتُعدّ من أقرباء جماعات «بيرصك» و«يابارا» ويبلغ عددهم قرابة ٣٠٠ ألف نسمة، وجماعة «الساھو» التي تُعدّ من أقرباء «العفار» من الناحية اللغوية، ويبلغ عدد جماعة «الساھو» قرابة ٥٠ ألف نسمة، ومنهم عشرة آلاف نسمة من قبيلة «إيروب»، وتدين الجماعة بالديانة المسيحية^(٣).

(١) إبراهيم عبدالمجيد محمد، مرجع سابق، ص ٥-٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٩.

(٣) نفسه، نفس الصفحة.

ي. قبيلة بيغال Biimal:

تنتشر هذه القبيلة في شمال الصُومال وجنوبها وفي جيبوتي وإقليم الصُومال الغربي سابقًا وتتفرع إلى عدة فروع؛ أشهرها «عيسى» وجدبيري (بيغال) وغيرها من الفروع، وتتمركز في منطقة «مركا» وأجزاء من كساميو، ولها دور واضح في الكفاح الوطني؛ إذ تقاتلت مع الإيطاليين في الثورة المشهورة باسم ثورة «بيغال»^(١).

عاشراً: تطور العلاقات المضريّة الصُوماليّة عبر العصور:

يُعدُّ البحر الأحمر من أهم الروابط بين مصر والصُومال، وعن طريقه اتصل المصريون منذ قديم الزمان بشرق أفريقيا، وعن طريقه اتصل المصريون القدماء بشرق السودان وبلاد الصُومال وتبادلوا المنافع، واتصلوا بأهل هذه البلاد، فتعاونوا تجاريًا واقتصاديًا بوصفهم جيرانًا يسود علاقتهم الود والإخاء^(٢). والعلاقات والروابط بين مصر والصُومال ليست مقصورة على ارتباط الشعبين بالدين الإسلامي الحنيف وباللغة العربية فقط؛ بل إن هناك علاقات تاريخية ترجع إلى أقدم عصور التاريخ، وامتدت جذور هذه العلاقات إلى عصور ما قبل التاريخ، ثم استمرت خلال العصور التاريخية، مع وجود فترات غامضة^(٣).

ومن الأدلة على الصلات بين المصريين الأوائل وأسلاف الصُوماليين قديمًا ذلك التشابه الغريب بين الآلات التي ترجع إلى العصر الحجري الحديث، فقد عُثر في منطقة «دوي» بجنوب الصُومال، وتحديدًا في «بورأيبي» على أسلحة حجرية تظهر فيها تأثيرات الصناعة التي تميزت بها بلدة حلوان في مصر.

(١) عبدالله يوسف الشيخ نور، «التعددية الحزبية في الصومال (١٩٦٩-١٩٤٣)»، رسالة ماجستير

غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقيّة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٧.

(٢) السيد أحمد علي عثمان العقيد، مصر والقرن الأفريقيّ في القرن التاسع عشر الميلادي، الدار العربية للنشر والتوزيع، السودان، ٢٠٠٦، ص ٥٢.

(٣) عبدالمنعم عبدالحليم، الجمهورية الصومالية الإقليم الجنوبي أو صوماليا، مكتبة الشرق، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٣٢٦.

ووجدت أيضًا رؤوس سهام مخوفة القاعدة في بلدة «جسوما» تشبه مثيلاتها التي عثر عليها في الفيوم والتي ترجع إلى العصر الحجري الحديث أيضًا؛ وبالإضافة إلى هذه الأدلة المستمدة من دراسة الآلات الحجرية، هناك نقوش مصرية تؤيد الصلات القديمة بين البلدين وردت على اللوحات الأردوازية التي ترجع إلى عصر ما قبل الأسرات في مصر^(١).

ومنذ أكثر من ستة آلاف سنة هاجر الصُوماليون بسبب الجفاف إلى مصر، وقد حملوا معهم أحد شعاراتهم وهو الطائر المسمى «هور» الذي ما زال معروفًا في الصُومال إلى الآن، وتُسمى أنشاه «قدن جوطو»، وقد أخذ المصريون عن هؤلاء الصُوماليين هذا الشعار، وسموه «حورًا»، ولما كان هذا الطائر غير معروف لديهم، استعاضوا عنه بالصقر، ويُسمى كذلك بـ «حور»^(٢).

وكان فراعنة مصر في عصر الأسرة الأولى ينعمون بمنتجات بلاد الصُومال، وكانت هذه المنتجات تصل إليهم برًا عن طريق أعالي النيل إذ لم يعرف عنهم أنهم ركبوا البحر. ومن المحتمل أنه في قرابة منتصف عصر الدولة القديمة أخذت السفن المِصْرِيَّة تجوب البحر الأحمر وخليج عدن في طريقها إلى بلاد الصُومال، وبرغم عدم عثور علماء الآثار المِصْرِيَّة على سجلات تاريخية من العصر الفرعوني؛ لتكون أدلة على استمرار الاتصال بين البلدين، فإن ما بقى من إشارات ورُسُوم متفرقة من عهود بعض هؤلاء الفراعنة توحى باستمرار ذلك الاتصال وانتظامه.

ومن أقدم ما ورد على الآثار المِصْرِيَّة القديمة في العصر الفرعوني مما يشير إلى الصلة بين مصر والصُومال، صورة لرجل من أهل الصُومال يُدعى «هرتيزي» رُسمت بجوار صورة لأحد أبناء الملك خوفو. وأقدم اتصال بحري بين مصر والصُومال لم يحدث قبل عصر الملك خوفو، غير أن أول إشارة مباشرة وردت على الآثار المِصْرِيَّة لرحلات المصريين إلى الصُومال

(١) المرجع السابق، ص ٣٢٨ - ٣٢٩؛ محمد زهير حامد البابلي، في ربوع الصومال، دار الكاتب العربي، القاهرة، ب.ت، ص ٢١.

(٢) نهضة أفريقيا، «لمحة عن تاريخ صوماليا الحديث»، ع ٣٢، ١٩٦٠، ص ٢٢.

ترجع إلى عهد أحد ملوك الأسرة الخامسة، وهو الملك سحورع قُرابة ٢٥٥٠ ق.م.، وقد جاء فيها أن الملك أرسل حملة بَحْرِيَّة إلى بلاد الصُّومَال عادت محملة بالسلع الثمينة، من بينها ٨٠٠٠ مكيال من البخور^(١).

وارتبطت بلاد الصُّومَال بعلاقات وثيقة مع مصر القديمة منذ أربعة آلاف سنة، وأطلق عليها التجار المصريون اسم بلاد بُونْت أو (بُنط)، وإلى جانب هذا كانوا يطلقون عليها اسمًا آخر هو أرض الإله أو (الأرض المقدسة تانتر)، وكانوا يفدون حاملين المنتجات المِصْرِيَّة ممثلة في الأسلحة والملابس والحلي، ويأخذون بدلًا منها العطور والبُخور التي اشتهرت بها تلك الجهات، والتي كثر استخدامها في معابد قدماء المصريين وقصور ملوكهم وفي تحنيط جثث موتاهم والحيوانات التي تتجسدها الآلهة، وكذلك العاج والأبنوس وجلود الحيوانات والقِرْدَة والفهود^(٢).

وجاءت فترة فوضى واضطراب تقرب من ١٥٠ عامًا، تعرضت خلالها البلاد لحروب أهلية طاحنة أنهكتها، وشغلت الفراعنة عن أي مجهود عمراني أو نشاط تجاري. وقد اهتم فراعنة الدولة الوسطى بتمهيد الطريق البري بين النيل والبحر الأحمر، وكان جزءًا من خطتهم؛ لإنعاش التجارة بين مصر والصُّومَال، وفي عهد الأسرة الثانية عشرة، أرسل الملك أمنمحات الثاني قُرابة عام ١٢٩٠ ق.م. بعثتين إلى بلاد بُنْت: إحداهما بقيادة مدير المخازن الملكية المسمى «خنت - خاتي - أور» والبعثة الثانية بقيادة أحد الأشراف المدعو «خنوم - حتب»، وقد سُجلت أخبار البعثتين على لوحين وجدتا في وادي جواسيس (القُصير). وإلى جانب هذا النشاط البَحْرِي، أكثر الملك أمنمحات الثاني من الآبار والمحطات على الطريق البري الموصل بين قفط والبحر الأحمر^(٣).

(١) عبد المنعم عبد الحليم، مرجع سابق، ص ٣٣٠-٣٣٢؛ عبد الرحمن النجار، الإسلام في الصومال، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة التعريف بالإسلام، مصر، ١٩٧٣ م، ص ٥٣.

(٢) محمد عبد المنعم يونس، الصومال، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٦٥.

(٣) عبد المنعم عبد الحليم، مرجع سابق، ص ٣٤٠-٣٤١.

وكانت بعثة حتشبسوت من أهم البعثات التي أرسلت للصومال، وخير دليل على ذلك تلك الصور والرُسُوم التي نقشت على جدران معبد الملكة حتشبسوت من قُرابة ١٤٩٠ ق. م. المعروف بمعبد الدير البحري. وتبدأ الكتابات المدونة إلى جانب الصور والرُسُوم في ذكر الغرض من إيفاد البعثة بطريقة تصويرية، ووصلت السفن إلى قرب «رأس جردافوي»، وألقت مراسيها في أحد الموانئ على شاطئ مديرية «مجرتين»^(١)، وخلف الملك تحتمس الثالث بعض النقوش الرسمية جاء فيها أنه أرسل بعثة تجارية إلى بُنت أحضرت عام ١٦٨٥ ق. م. مكيالاً من البخور، وقد وردت إشارة أخرى لهذه البعثة على جدران مقبرة وزيره رخمى - رع، وتتمثل في صور لأهالي بُنت وهم يقدمون هداياهم للملك، ومن بينها شجرة بخور خضراء^(٢).

وفي عهد باقي ملوك الأسرة الثامنة عشرة من خلفاء تحتمس الثالث، وكذلك ملوك الأسرة التاسعة عشرة لا يكاد يُعرف من أخبار بعثات ملوك الفراعنة إلى بُنت شيء يستحق الذكر، حتى عصر الأسرة العشرين، عندما أرسل الملك رمسيس الثالث قُرابة عام ١١٩٠ ق. م. أسطولاً تجارياً ضخماً إلى بلاد الصُومال جلب كثيراً من منتجاتها، وأعاد إلى أذهان المصريين والصُوماليين ذكرى بعثة حتشبسوت الخالدة^(٣)، وخلال تلك القرون الطويلة التي تفصل بين كلٍّ من رمسيس الثالث ونخاو لا نسمع شيئاً عن رحلات مصر إلى بلاد الصُومال، بل إن أخبار بُنت وبعثاتها قد بدأت تتلاشى من ذاكرة المصريين، ولعل السبب في ذلك عودة الضعف إلى الدولة المِصريّة واغتصاب الأجانب لعرشها.

ورغم أن ملوك البطالمة كانوا يحرصون على اقتفاء أثر ملوك الفراعنة والتشبه بهم وتقليد أعمالهم؛ لكي يتقربوا من المصريين، فإنهم لم يوجهوا

(١) المرجع السابق، ص ٣٤٦-٣٤٧.

(٢) سليم حسن، تاريخ مصر القديم، الهيئة المصرية العامة للكتاب (مكتبة الأسرة)، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٥٦.

(٣) المرجع السابق، نفس الصفحة.

اهتمامًا كبيرًا لرحلات بُنت كما كان ملوك الفراعنة يفعلون، والسبب في ذلك ظهور أسواق جديدة للسلع التي اشتهرت بها بُنت، بل أروع من سلع بُنت، بعد معرفة أجزاء كثيرة من العالم كانت مجهولة في العصر الفرعوني، مثل الهند وما حولها.

أما في عصر حكم الدولة الرومانية على مصر الذي امتد قرابة سبعة قرون، فقد اتسع نطاق التجارة بين مصر وساحل الصُومال في أوائله عما كان عليه الحال في العصر البطلمي، ولعل ذلك يرجع إلى اتساع الدولة الرومانية وتنظيم الاتصال بين مختلف ولاياتها، وقد ذكر المؤرخ «إسترابون» أنه في عهد الإمبراطور أغسطس (٢٧ ق. م. - ١٤ م) كان يوجد في مصر تجار يونان يتاجرون مع موانئ الصُومال^(١).

وفي عصر فسباشيان أرسلت حملة بحريّة؛ لتدمير عدن، وهو ما عمل على تقوية طريق التجارة الآخر الذي يتركز على الصُومال ومصر^(٢)، وكانت المنطقة التي تشمل القسم الغربي من ساحل الصُومال الشمالي والدويلات الإسلامية الواقعة في شرق الحبشة تُعرف في مصر وسوريا في ذلك العصر بـ «بلاد الزَيْلَع»، وقد ذُكر أن «بلاد زَيْلَع» هذه تشتمل على سبع إمارات^(٣).

ورغم الأخطاء الواضحة فيما كتبه بعض جغرافيّيّ العرب عن الصُومال، فإن من زار هذه البلاد منهم كتب عنها معلومات صحيحة إلى حد كبير، ومثال ذلك المعلومات التي دوّنها ابن بطوطة عن مُقَدِّشُو عندما زارها قرابة عام ١٣٣١ م، ويبدو مما رواه هذا الرحالة أنه كانت هناك علاقات تجارية منتظمة بين مصر وساحل الصُومال في ذلك الوقت، وقد أشار الإدريسي إلى مثل هذه العلاقة قبل أن يقوم ابن بطوطة برحلته بقرابة قرنين، عندما قال إن السفن المِصريّة كانت تُبحر بين القلزم (البحر الأحمر) وزَيْلَع التي يسميها زالع؛ لنقل العبيد من الحبشة، أما ابن بطوطة فيشير إلى وجود تجارة للمنسوجات بين البلدين في وصفه لملابس سكان مُقَدِّشُو.

(١) عبد المنعم عبد الحليم، مرجع سابق، ص ٣٦١ - ٣٦٣.

(٢) جلال يحيى، العلاقات المصرية الصومالية، المكتبة الأفرقيّة، الإسكندرية، ١٩٦٠، ص ١٢.

(٣) عبد المنعم عبد الحليم، مرجع سابق، ص ٣٨٢ - ٣٨٣.

وذكر ابن بطوطة في حديثه عن قاضي مُقَدِّشُو، أن اسمه ابن البرهان، وأنه مصري الأصل. ولا شك أن وجود موظف كبير كهذا من أصل مصري في بلاط سلطان مُقَدِّشُو يدل على مدى ما كانت عليه العلاقات بين مصر والصُّومال في ذلك الوقت من قوة، ويتضح هذا أيضًا في هجرة أبناء الصُّومال إلى مصر واستقرار بعضهم فيها^(١).

لقد كانت مصر منذ انتشار الإسلام في ساحل الصُّومال وشرق الحبشة وتأسيس المدارس الدينية بمدن هذه المناطق مثل مُقَدِّشُو وزَيْلَع وبربرة وهَرَز، مقصدًا لمن يريد الاستزادة من العلوم الإسلامية من خريجي هذه المدارس؛ وبخاصة من يرغب في شغل المراكز الدينية الكبيرة في بلاده، وكان هؤلاء يسافرون إلى مصر؛ لدراسة العلوم الإسلامية على يد علمائها في الأزهر الشريف.

وكان هناك رُواق مستقل لطلبة هذه البلاد في الأزهر يُسمَّى رواق زَيْلَع، وهذا يدل على كبر عدد طلبة زَيْلَع إلى درجة استدعت تخصيص رواق مستقل لهم، وكانت مشيخة هذا الرُّواق تُعقد لأحد كبار مشايخ «بلاد الزَيْلَع»، وأشهر المعروفين لنا من هؤلاء المشايخ أجداد الشيخ عبدالرحمن الجبرتي، ويرجع نسب أسرته إلى بلاد «جبرت»، وهي «إفات» و«جبرت»، ويقصد بها زَيْلَع^(٢).

وفي أوائل القرن السادس عشر، سيطرت الدولة العثمانية على مصر التي ما لبثت أن دخلت في دور طويل الأمد من الركود السياسي والتخلف الاقتصادي والجمود الاجتماعي والثقافي، وبالرغم من ذلك، لم تنقطع العلاقات التجارية بين مصر والصُّومال، فظلت الأخيرة تستورد طائفة من المنتجات الأفريقية التي نقلتها من داخل القارة إلى الموانئ الصُّومالية مارةً بمدينة هَرَز^(٣).

(١) المرجع السابق. ص ص ٣٨٥ - ٣٨٧.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ص ٣٨٧ - ٣٨٨.

(٣) راشد البراوي، الصومال الكبير حقيقة وهدف، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٦١، ص ٢٥.

ومنذ بداية القرن السادس عشر، ظهر لمصر والصُومال عدو مشترك، وهم البرتغاليون الذين هددوا تجارة مصر الشرقية، كما هددوا سواحل الصُومال وإمارات «بلاد الزَيْلَع»، وتحالفوا مع الأحباش وأمدوهم بالسلاح والعتاد. فقد أدى كشف البرتغاليين لطريق رأس رجاء الصالح إلى وجودهم في المحيط الهندي ومحاولتهم السيطرة على سواحله، فهاجموا موانئه المهمة، وبخاصة المراكز الإسلامية، مثل زنبار و«مبَّاسا» و«مالندي» واستولوا عليها، وارتكبوا فيها جرائمهم الوحشية التي اشتهروا بها، وقد استماتت هذه المراكز في مقاومة البرتغاليين، ومن بينها ميناء «العوجا» التي تقع قرب «مبَّاسا»، فقد طلب البرتغاليون من شيخها أن يقابلهم؛ للمفاوضة في تسليم المدينة، فرفض الشيخ قائلاً: «إنه لا يملك صفة التفاوض معهم؛ لأنه وإلّا تابع لسلطان مصر»^(١).

وصارت زَيْلَع تدفع الجزية للسلطان العثماني ممثلاً في والي جِدَّة، واستمر هذا الوضع لقرون طويلة، وخلال الحكم العثماني أُرسيت قواعد السيادة العثمانية على الصُومال، حيث كانت من الولايات التي دخلها العثمانيون بطلب من أهلها، وليس بالقوة العسكرية، وتمتاز الصُومال بأن مظاهر السيادة العثمانية عليها كانت أقل وضوحاً وقوة فيها من مثيلاتها في البلاد المفتوحة عنوة، وقد حافظ الصُوماليون على الانتماء للسلطان العثماني، حتى بعدما تفككت وحدتهم^(٢). أما سواحل الصُومال الممتدة على المحيط الهندي، فإن السلطات العثمانية لم تصل إليها، بل تركت إدارتها للشيوخ والسلاطين المحليين^(٣).

وبدأ اهتمام مصر بالسواحل الأفريقيَّة للبحر الأحمر والمحيط الهندي في العصر الحديث منذ عهد محمد علي باشا (١٨٠٥ - ١٨٤٨ م)، الذي استأجر ميناءي سواكن ومَضُوع من السلطان العثماني محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩ م)؛

(١) عبد المنعم عبد الحليم، مرجع سابق، ص ٣٩٢-٣٩٣.

(٢) السيد فليفل، مشكلة أوجادين بين الاحتلال الحبشي والانتماء العربي الإسلامي ١٨٨٧-١٩١٣، معهد البحوث والدراسات الأفريقيَّة، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١١-١٢.

(٣) جلال يحيى، مرجع سابق، ص ٢٢.

نظرًا لأهميتهما منفذًا للسودان على البحر الأحمر، مقابل مبلغ سنوي قدره ٢٥٠٠٠ جنيه. وهكذا دخلت هاتان المدينتان تحت الحكم المصري، ولكن خلفاء محمد علي المباشرين لم يوجهوا اهتمامًا نحو هذه المناطق حتى تولى حكم مصر إسماعيل باشا (١٨٦٣ - ١٨٧٩ م) ^(١).

وقد نزلت القوات المصرية بربرة عام ١٨٢١ م، ولكنها انسحبت أمام دفاع الأهالي، وقد أدى تدخل محمد علي في اليمن إلى مطالبتة بزيّلع عام ١٨٣٠ م، ولكنه فشل في الحصول على هذا الميناء ^(٢)، وفي مارس عام ١٨٤٧ م كلفت الحكومة المصرية حاكم مَصُوع بعمل إحصاء تقريبي للقبائل المنتشرة على طول الساحل بين سواكن وبربرة؛ تمهيدًا لضم ساحل البحر الأحمر الأفريقي حتى «رأس جردافوي» لمصر؛ ولكن وفاة محمد علي باشا حالت دون تنفيذ ذلك ^(٣).

(١) عبدالرحمن الرافعي، عصر محمد علي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٥١، ص ١٥٨.
(2) BHenz·Paul, The Horn of Africa, Macmillan Academic and Professional LTD, Hong Kong, 1991, p.29.

(٣) محمد عبدالمؤمن، مصر والصراع حول القرن الأفريقي ١٩٤٥ - ١٩٨١، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٨.

الفصل الأول
بلاد الصومال تحت السيطرة المصرية
من ١٨٦٥ إلى ١٨٨٤ م

أولاً: بسط مصر سيطرتها على الصومال.

أ. بربرة وبلهار.

ب. زيلع وتاچورة.

ج. هرر.

ثانياً: جهود الخديو إسماعيل في مكافحة تجارة الرقيق.

ثالثاً: البعثات العلمية للجيش المصري .

رابعاً: تأثير المدنية المصرية في بلاد الصومال.

أ. بربرة وبلهار .

ب. زيلع وتاچورة.

ج. هرر.

الفصل الأول
بلاد الصُّومال تحت السيطرة المِصريَّة
من ١٨٦٥ إلى ١٨٨٤ م

أولاً: بسط مصر سيطرتها على الصُّومال.

أ. بربرة وبلهار.

ب. زَيْلَع وتاچورة.

ج. هَرَز.

ثانياً: جهود الخديو إسماعيل في مكافحة تجارة الرقيق.

ثالثاً: البعثات العلميَّة للجيش المصري .

رابعاً: تأثير المدنيَّة المِصريَّة في بلاد الصُّومال.

أ. بربرة وبلهار .

ب. زَيْلَع وتاچورة.

ج. هَرَز.

بلاد الصومال تحت السيطرة المصرية من ١٨٦٥ إلى ١٨٨٤ م

نتعرّف في هذا الفصل الجهود التي بذلها الخديو إسماعيل في بسط سيطرة مصر على الصومال، وقد قُسم هذا الفصل إلى عدة أجزاء، منها حصول مصر على بربرة وبلهار وزيلع وتاجورة وهَرَز، وجهود الخديو إسماعيل في مكافحة تجارة الرقيق والدور العلمي للجيش المصري في المدن الصومالية، وفي نهاية الفصل يأتي ذكر تأثير المدينة المصرية على المدن الصومالية التي كانت تحت السيطرة المصرية.

اكتسب الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن أهمية استراتيجية، فإلى جانب ثرواته الطبيعية وتنوعها يُعدُّ بحكم موقعه الجغرافي حلقة للمواصلات البحرية، وهو ما جعل العديد من القوى تسعى للسيطرة عليه^(١)، وقد استطاعت الدولة العثمانية أن تحافظ على ممتلكاتها على الساحل الأفريقي للبحر الأحمر حتى منتصف القرن التاسع عشر، ثم فشلت أمام قوى أقل منها، وهي المصرية والعُمانية، وقد استعمرت عُمان زنجبار ووطورت في المراكز التجارية لـ «براوا»، وسيطر المصريون على بعض الموانئ في شمال الصومال^(٢).

وقد بدأت الحكومة المصرية نشاطها المتنوع في الساحل الأفريقي للبحر الأحمر، ومن خلال إرسال بعثات للكشوف الجغرافية التي واكبتها النشاطات العلمية والعمرائية وجهود كبيرة سعت إلى حفظ الأمن والاستقرار فيها ومكافحة تجارة الرقيق، وذلك بعد أن رسخت أقدامها هناك، حتى أضحت المنطقة لاحقاً أحد المراكز المهمة للمصالح المصرية^(٣).

(١) وليد عبود محمد، أركان حرجان زايد، «النشاط المصري في الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن (١٨٦٩ / ١٨٧٣)» مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤، ص ٣٨٣.

(٢) Gebreyesus, Emanuel G, Somalia in Difficulties, Federatie Van Vluchtelingen Organisaties, Nederland, 1992, p.34.

(٣) وليد عبود محمد، أركان حرجان زايد، مرجع سابق، ص ٣٨٣.

وعرضت مصر رغبته في ضم سواكن ومَصُوع وزَيْلَع وبربرة، وكانت هذه المدن من ضمن ممتلكات الدولة العثمانية لتكون تحت إدارتها، وحتى تنال الموافقة العاجلة على ضم هذه الموانئ أشارت لها بخطر وقوعها في أيدي الدول الاحتلالية، وأظهرت مصر للباب العالي الدور الذي يقوم به قناصل هذه الدول ونياتهم في هذه المناطق مع المشايخ المحليين وإغراءهم بالمال وتهديدهم بالسلاح؛ للحصول على مساحات من الأراضي؛ حتى تكون نقطة ارتكاز؛ لتوسع شامل فيها، والدليل على ذلك ما فعلته فرنسا في ألبوك وإيطاليا في «عصب»، وقد حاولت تلك الدول بسط نفوذها في بعض المناطق كبربرة وبلهار بحجة المحافظة على حقوق رعاياها، ولكنها فشلت، وكانت هذه المحاولات بعضها يعتمد على الإغراء المالي، وبعضها يعتمد على الوقعة والفرقة والتطاحن.

وأوضحت مصر أنه في حالة ضمها للأملاك العثمانية في هذه المناطق لن يلحق أي ضرر بمصالح الدولة العثمانية، بل ستساعد الإدارة المصرية المنظمة على أن تجبي من تلك الموانئ الجزية التي كان مفروضاً أن تُقدم للدولة العثمانية. وأبدت مصر استعدادها لدفع هذه الجزية سنوياً، وتزيد عليها مبلغاً جديداً من الأرباح التي ستحققها الإدارة المصرية.

وقد بينت مصر أيضاً للدولة العثمانية المكاسب الاقتصادية التي ستعود على الطرفين بالفائدة، حين تطبق المشاريع التجارية الجديدة، فإن حصول مصر على هذه الموانئ سيستبعه إنشاء طرق تجارية من الداخل إلى الساحل تؤدي إلى انتعاش التجارة؛ خاصة بعد أن أنشئ أسطول تجاري بخاري في البحر الأحمر بعد فتح قناة السويس عام ١٨٦٩ م، وأصبح متظراً أن يكون لهذه الموانئ شأن كبير^(١).

(١) محمد المعتصم سيد، «تاريخ إقليم هرر في القرن التاسع عشر ١٨٧٠-١٨٨٥»، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٥٩، ص ٧٦-٧٨.

وكانت رغبة مصر أكيدة في ضرورة سبق الدول الاحتلالية في هذه المناطق؛ للحفاظ على بقاء الإدارة المِصْرِيَّة في السودان^(١). وفي الواقع لم تكن مصر محتاجة إلى مجهود كبير؛ لإقناع الدولة العثمانية بالخطوات التي سوف تتخذها تجاه موانئ ساحل الصُّومَال بقدر ما كانت تحتاج إلى أموال تنفق ورِشًا تدفع، فقد كان هذا هو المنطق الذي تقتنع به الدولة العثمانية ورجالها المسئولون، في ذلك الوقت، فهي لا تستفيد من هذه الموانئ؛ لأن إيرادها ضئيل لا يشجع على التمسك بإدارتها، وهكذا نجحت مصر في الحصول على موافقة الباب العالي؛ لضم الموانئ المطلة على ساحل البحر الأحمر إلى إدارتها^(٢).

والجدير بالذكر تلك الجهود التي بذلها الخديو إسماعيل مع الدولة العثمانية؛ لضم المناطق الصُّومَالِيَّة إلا أنها لم تأت في النهاية بشمارها، حيث أنفقت على مدنيها مبالغ كبيرة كانت سبباً من أسباب عجز الميزانية المِصْرِيَّة، ولم تستفد مصر من ذلك؛ إلا أنها حققت فقط إنجازاً حضارياً تابعاً لها دون مقابل، ففي النهاية وقعت الصُّومَال في يد الاحتلال.

أولاً: بسط مصر سيطرتها على بلاد الصُّومَال :

ترجع مشروعات مصر على طول سواحل البحر الأحمر وخليج عدن إلى عام ١٨٦٥م، وذلك عندما حصل الخديو إسماعيل من السلطان عبدالعزيز (١٨٦١-١٨٧٦م) على تنازل له عن ميناءي سواكن ومَصُوع، وأكد السلطان هذا التنازل في فرمان ٢٧ مايو عام ١٨٦٦م الذي نص على منح والي مصر حكماً وراثياً في جميع الملحقات المِصْرِيَّة، بما فيها سواكن ومَصُوع، وأخذت مصر منذ ذلك الوقت تقف أمام تدخل الأجانب في السواحل الأفريقيَّة المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن^(٣)؛ إذ إن السيطرة على مَصُوع ستؤمِّن الطريق إلى الحبشة وتساعد مصر على صد أي عدوان تتعرض له الحدود

(١) المرجع السابق، ص ٧٨.

(٢) نفسه، ص ٧٩.

(٣) جلال يحيى، مصر الأفريقيَّة والأطباع الاستعمارية في القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤، ص ص ١٢١ - ١٢٢.

السودانية، أما سواكن فإنها تمثل المنفذ الوحيد على البحر الأحمر؛ فضلاً عن كونها مركزاً لتخزين الحبوب والبضائع ونقلها من مصر وإليها وتأمين سرعة الانتقال إلى السودان^(١).

وفي يوليو عام ١٨٦٧م، أرسلت الحكومة المصرية حكمدار السودان جعفر مظهر باشا (١٨٦٥-١٨٧١م) للقيام بجولة في موانئ البحر الأحمر والصومال، وكان يدعو إليه شيوخ القبائل أينما حلّ، ويحثهم على الاعتراف بسيادة الحكومة المصرية كما وفق بين القبائل، ووزع عليها أعلاماً كان الأهالي يستقبلونها رمزاً للإسلام والوحدة مع الدولة العثمانية^(٢).

وقد كتب جعفر مظهر باشا تقريراً مُهِمّاً عن نتيجة مروره في هذه المناطق في ٨ أكتوبر عام ١٨٦٧م، وجاء فيه أن سواحل البحر الأحمر الغربية بجميع جزائره من السويس إلى باب المندب ليس لأية دولة أجنبية نفوذ فيها ما عدا زَيْلَع وهي تابعة للسلطان العثماني، ومعطاة بحق الالتزام إلى أبي بكر شحيم أميرها^(٣)، أما حاكم بربرة فقد كان مصرياً، وهو عبدالرحمن بك وكان وفقاً لسلطات عدن قاسياً وغير عادل، وهذا الأمر زاد من عداة المواطنين الصوماليين ورفضهم لحكمه^(٤).

وقد أثارت سياسة إسماعيل قلق بريطانيا أكثر من القلق الذي سببه لها افتتاح قناة السويس، خاصة بعد أن سيطرت مصر على الموانئ الصومالية الواقعة قبالة عدن، فكشف إسماعيل للعالم عن أهمية البحر الأحمر ولفت الأنظار إليه^(٥).

(١) وليد عبود محمد، أركان حرجان زايد، مرجع سابق، ص ٣٨٤.

(٢) سمير محمد طه، «مصر والصومال في البحر الأحمر، الانسحاب المصري من الصومال»، سمنار البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٤٤٠-٤٤١.

(٣) جلال يحيى، مصر الأفريقية، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(٤) Lewis, I. M, A Modern History Of Somalia Nation and state in the horn of Africa, Westview Press, Boulder & London, 1988, p.43.

(٥) محمد صبري السوربوني، الإمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل والتدخل الأنجلو / فرنسي (١٨٦٣-١٨٧٩)، ج ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب (مكتبة الأسرة)، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٣٥.

أ. بربرة وبلهار :

عينت مصر عبدالقادر حلمي حاكمًا على سواحل أفريقيا الشرقية، وكونت أسطولاً مصرياً في أوائل نوفمبر عام ١٨٦٧م بقيادة محمد جمالي بك، الذي عُقد اللواء له (قائدًا) على المدرعة^(١) الإبراهيمية ومنذ ذلك الوقت أخذت مصر تتصل بأبناء الصُومال^(٢). وعندما علمت بريطانيا بوصول النفوذ المصري إلى بلهار وبربرة بادر الجنرال «إدوارد راسل» حاكم عدن بإرسال أحد الصُوماليين ويُسمى محمد محمود؛ لمحاربة النشاط المصري هناك، حيث بدأ ينشر بين الأهالي أن محمد جمالي ليس مفوضًا من السلطان العثماني، وإنما مفوض من قبل الخديو إسماعيل فليس عليهم إذن طاعته، وأن السلطات البريطانية في عدن على استعداد لحمايتهم من النفوذ المصري^(٣).

وشكا أهالي بربرة في أبريل عام ١٨٦٨م من تدخل البريطانيين في شئون بلادهم وإرسالهم العملاء؛ للإيقاع بين القبائل، والغرض من ذلك إنزال العلم العثماني ورفع العلم البريطاني^(٤)، ورغم قبول بعض القبائل العروض التي اصطحبتها منح مالية، فإن الأهالي رفضوا رفع العلم البريطاني وأعادوا رفع العلم المصري بعد إنزاله، ولكن اختلفوا حول هذا الأمر، فرحبت قبيلة «بعيلة» برفع العلم العثماني، في حين عارضت قبيلة «بهوة» في رفع أي علم، ونتج عن هذا الخلاف سقوط قتلى بين القبيلتين، وتشبث رجال قبيلة «بعيلة» بعدم التخلي عن هذا العلم، ولكن رجال قبيلة «بهوة» أرسلوا أعوانهم واستولوا على الطابية وعلى العلم^(٥).

(١) المدرعة : هي سفينة حربية مكسوة بالحديد وشاع استعمالها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في الأسطول المصري والأسطول العثماني وكذلك في أوروبا . للمزيد انظر زين العابدين شمس الدين نجم، معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، ب . ن، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٤٨٠.
(٢) جلال يحيى، محمد نصر مهنا، مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١، ص ٨٢.

(٣) نفيسة سعد الدين عبدالحالق، « التطور التاريخي للعلاقات المصرية الأفريقية في الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٦٧ »، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٠.

(٤) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ٨٢.

(٥) جلال يحيى، مصر الأفريقية، مرجع سابق، ص ١٢٣.

وقد أثار الوجود المصري في الصُّومَال احتجاجات بريطانية التي كانت تسعى لاحتلال الصُّومَال، ففي سبيل تأمين موارد اللحوم في عدن كانت بريطانيا لا تريد وجود أية قوة أخرى على الشاطئ المقابل لخليج عدن، ومن أجل ذلك حرصت على إيفاد المبعوثين من عدن؛ للوجود سرّاً مع الصُّوماليين وإثارتهم ضد مصر، ونتيجة لهذا فإن حكومة الهند أكدت أن هذه الخطوة حدثت؛ للحفاظ على استقلال الصُّومَال من التدخل المصري^(١).

وعندما زار محمد جمالي بك المدينة، ادّعى أنصار بريطانيا أنهم موالون للدولة العثمانية، فصرف لهم أرزاقاً^(٢)، وسلم إليهم علماً جديداً؛ ليرفعوه على مدينتهم، ولكن الأمر كان يتطلب إرسال بعض الجنود للإقامة في هذه المدينة؛ من أجل وضع حد لنشاط الأجانب، وكان هذا هو طلب الأهالي لوضع الأمور في نصابها^(٣)، وفرح الأهالي عندما علموا أن مصر ترغب في توحيد أراضي «الدناقل»^(٤)، وأراضي «الأوسة» والوصول إلى بربرة عن طريق السواحل. واتصلوا بالسلطات المِصْرِيَّة، وأكدوا أنهم من المسلمين، ولديهم من الخيل والرجال الكثير، وأبدوا رغبتهم في الخضوع للإدارة المِصْرِيَّة^(٥).

(١) I. M. Lewis, Op, cit, p. 42.

(٢) أرزاقاً: يرد في الوثائق بمعنى العطاء وهو ما تعطيه الدولة للجنود أو غيرهم من المواد الغذائية التموينية أو الرواتب، سواء أكانت يومية أم شهرية. للمزيد انظر زين العابدين شمس الدين، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٣) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ٨٣.

(٤) الصواب الدناكل: وتُعرف أيضاً باسم الأراضي العفرية، وهي تقع ضمن الحدود الدولية لثلاث دول متجاورة: إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي. للمزيد انظر محمد عثمان أبو بكر، المثلث العفري في القرن الأفريقي، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢. أما الدناقل: فهم إحدى القبائل القاطنة إقليم دنقلة الموجود بالسودان، وقد خضع لمصر عام ١٨٢١م منذ حكم محمد علي، للمزيد انظر محمد فؤاد شكري، مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٨، ص ٤٤٨.

(٥) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ص ٨٣ - ٨٤.

ولكن البريطانيين علموا بالدور الذي قام به جمالي بك؛ للتوفيق بين قبائل بلهار وبربرة ونشر السلام في هذه المناطق^(١)، وعلم «إدوارد راسل» حاكم عدن بوصول جمالي بك، فكتب إليه؛ ليعرف منه سبب وصوله إلى هناك وهل لديه نوايا للسيطرة أو لا وكان ذلك في أبريل عام ١٨٧٠م، وعندما وصلت تلك الأخبار إلى شريف باشا وزير الخارجية المصرية، وجه مذكرة بتاريخ ١ يونيه عام ١٨٧٠م للقنصل البريطاني يؤكد له فيها حقوق مصر في تلك المناطق، قائلاً: «إن تلك الأراضي لم تكن مستقلة أبداً (قط)، فقد كانت ولا تزال أرضاً عثمانية، وبناء على فرمان سلطاني فقد أصبحت جزءاً من أراضي ولايتي مَصُوع وسواكن وملحقاتهما التي (اللتين) تنازل الباب العالي عنهما للحكومة المصرية، وهاتان الولايتان كانتا وما زالتا تدفعان الجزية»^(٢).

وحسب تقارير هيرتسليت (Hertslet)، فإن وجهة النظر البريطانية تعتقد أن التشريعات العثمانية المصرية لا تمتد إلى ما بعد زَيْلَع في الجنوب، ومن ثَمَّ، فإن كل الأراضي الواقعة حول «رأس جوردا فوي» وحتى «رأس الخيل» على الساحل الشرقي لأفريقيا - كانت أرضاً مستقلة^(٣). وفي يوليو عام ١٨٧٠م، عُيِّن مختار باشا حاكماً على الساحل الأفريقي من السويس إلى «رأس جردافوي»^(٤)، وفي أغسطس عام ١٨٧٠م، كلفت الحكومة المصرية أحمد ممتاز باشا التوجه من مَصُوع إلى بربرة ومعه محافظ مَصُوع وناظر قسم «دنكل»، ومروا أثناء عودتهم على الموانئ المختلفة من بربرة حتى سواكن، وعقد ممتاز باشا الصلح بين قبائلها وعيَّن الحراسات لحراسة علم الحكومة^(٥)، وزار بلهار في يناير عام ١٨٧١م، حيث رفع الراية المصرية عليها، ووزع الإعانات على رجال العلم وعلى المعوزين (كبار السن الذين يلجئون لمشورتهم)^(٦).

(١) المرجع السابق، ص ٨٤.

(٢) محمد صبري، مرجع سابق، ص ص ٣٥ - ٣٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٦.

(٤) عبدالمنعم عبدالحليم، مرجع سابق، ص ٣٩٨.

(٥) سمير محمد طه، مرجع سابق، ص ٤٤٢.

(٦) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ٨٤.

وأرسلت الحكومة المصرية بعثة برئاسة أحمد باشا مختار الذي عُين محافظاً لسواحل البحر الأحمر^(١) من مَصُوع إلى بربرة؛ لزيارة الموانئ الصومالية، وقام مختار باشا بالذهاب من مَصُوع إلى «رأس حافون» وقدم تقريره إلى الخديوي في ٢٤ محرم عام ١٢٨٨ هـ / ١٦ مارس عام ١٨٧١ م، وذكر في التقرير أنه عند وصوله إلى بلهار في ٢٣ رجب ١٢٨٨ هـ، وجد أن أهلها كانوا في شجار دائم؛ لذلك اتجه إليهم جمالي بك وأصلح بين القبائل، ودفع دية القتلى؛ لعجزهم عن أدائها، وصرف لهم ٧٧٢ ريالاً معونة لهم، وخصص ٢١٦ ريالاً سنوياً كراتب (راتباً) لستة وثلاثين شخصاً يقومون بحماية (يحمون) العلم المصري في ميناء بلهار، ودفع جمالي بك استحقاقات شيوخها، ونظم حراسة العلم بها براتب لثلاثة أفراد، وصرف إعانات للفقراء وعلماء البلاد.

ويشير التقرير إلى تعهد الأهالي من قبائل بلهار وبربرة و«رهيطه» بقبول الصلح فيما بينهم، وأن تسود المحبة والعمل المشترك بينهم، على أن تتعهد مصر بدفع استحقاقات الشيوخ بواقع رواتب منظمة لهم وللفقراء والمحتاجين؛ وكذلك بالنسبة إلى القائمين بحفظ علم الحكومة وحمايته^(٢).

وأعادت مصر توحيد إدارتي محافظتي مَصُوع وسواكن في أوائل أبريل عام ١٨٧٢ م، وعيّنت «منزجر» بك محافظاً عاماً لهما، ثم أحالت إليه إدارة مديرية «التاكا»، وسمّيت هذه الوحدة الإدارية باسم (مديرية عموم شرق السودان ومحافظة سواحل البحر الأحمر).

وفي ١٢ ديسمبر عام ١٨٧٢ م، أوصى «منزجر» بك بإقامة نقط عسكرية في المناطق الساحلية حتى باب المندب، وهذه المناطق كانت تابعة للدولة العثمانية؛ للقضاء على نشاط عملاء الأجانب في تلك المناطق. ولم تعارض الحكومة

(١) محافظة سواحل البحر الأحمر: في ربيع الأول عام ١٢٨٧ هـ = ١٨٧٠ م، فصلت محافظتا مَصُوع وسواكن وغيرهما من الأقاليم المطلة على البحر الأحمر ومديرية التاكة عن حكمادارية السودان، وشكل منها محافظة سواحل البحر الأحمر. للمزيد انظر شوقي عطا الله الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر (١٨٦٣ - ١٨٧٩ م)، دار البيان، القاهرة، ب.ت، ص ١١١.

(٢) خالد رياض، الصومال الغائب الوعي، دار الأمين، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ١٥٣ - ١٥٤.

المُضَرِّيَّة ذلك، بل أصدرت أمرها في يوليو عام ١٨٧٣م باختيار رضوان بك سوارى^(١) وابور الصاعقة وتكليفه الذهاب إلى بربرة، وكان يجب عليه بعد وصوله إليها أن يجتمع بالمشايخ والعُمد والأهالي، ويبلغهم تحية الحكومة المُضَرِّيَّة؛ لمحافظتهم على العلم مرفوعاً، وأن يخبرهم بقرب حضور أحد المأمورين ومعه الجنود؛ للإقامة في المدينة؛ لمنع تعدي أية دولة أخرى عليها^(٢).

وكان الفقراء والمتقدمون في السن مائلين للحكومة، والباقون يطمعون فيما يحصلون عليه منها من أموال، ويميلون لمن يرشوهم بذلك، والجميع يحملون الأسلحة الجارحة فقط، وكانت قوتهم ضعيفة، ويكفى عساكر قليلة لإخضاعهم^(٣). وقد عُين رضوان باشا محافظاً لبربرة، على أن يلاحظ ويباشر حُسن إدارتها ويدير أمورها إلى أن تصدر إليه تعليمات جديدة^(٤)، والملاحظ أن ميل بعض الأهالي للرشوة هو السبب الرئيس لوقوع بربرة في أيدي الاحتلال البريطاني، وخير دليل على ذلك المعاهدات التي عقدها بعض شيوخ القبائل مع بريطانيا مقابل المال.

ب. زَيْلَع وتاجورة :

ترجع أهمية ميناء زَيْلَع إلى أنه يتحكم في طرق الملاحة في خليج عدن إلى مدخل البحر الأحمر^(٥). كما يتحكم في تجارة الهند المارة بباب المنذب بوصفه الميناء الشمالي لأرض هَرَرَ وجنوب الحبشة^(٦)، وفي ٢٧ جُمادى الأولى

(١) سوارى: لفظ فارسي معناه فارس أو خيَّال أو عسكري يركبون الخيل. للمزيد انظر زين العابدين شمس الدين، مرجع سابق، ص ٣٣١.

(٢) جلال يحيى، مصر الأفريقيَّة، مرجع سابق، ص ص ١٢٦ - ١٢٧.

(٣) انظر: دفتر ١٨٧٥ معية، ص ٥٥، رقم ٣٨ في ٢١ ذي القعدة ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م، شوقي عطا الله الجمل، مصدر سابق، ص ٢٠٠.

(٤) جلال يحيى، مصر الأفريقيَّة، مرجع سابق، ص ١٢٧.

(٥) جورج يانج، صفحات من تاريخ مصر، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، ت. علي أحمد شكري، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣٣٣.

(٦) شوقي عطا الله الجمل، «سياسة مصر واستراتيجيتها في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر»، سيمينار البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٤٠٠.

سنة ١٢٩٢هـ / ١٨٧٥م صدر قرار إلى الخديو إسماعيل بالتنازل إليه عن إدارة ميناء زَيْلَع، وكانت تابعة لولاية اليمن مقابل زيادة الجزية بمقدار ١٥ ألف ليرة عثمانية سنوياً^(١)، وفي ٣ جمادى الثانية ١٢٩٢هـ صدر أمر بتعيين رضوان باشا محافظاً مؤقتاً لزَيْلَع، كما صدر أمر لـ «منزجر» باشا؛ بترتيب إدارة زَيْلَع على حسب القواعد المتبعة في الإدارات المِصْرِيَّة^(٢).

وبضم زَيْلَع وبربرة امتدت حدود مصر على سواحل البحر الأحمر من سواكن إلى «جوردافوي» على المحيط الهندي^(٣)، وكانت تاجورة تابعة لزَيْلَع من الناحية الإدارية، وتدخل ضمن المنطقة التي خضعت لمصر^(٤)، كما عهدت إلى محمد رؤوف باشا بمهمة تأمين الأهالي والعُربان^(٥) المقيمين بمنطقة زَيْلَع وتأليف قلوبهم، وتأمين الطرق منها إلى هَرَز لراحة الوافدين والواردين واستمرار ذهاب قوافل التجارة وإيائها بدون مشقة ولا تعب، وأصبح محمد رؤوف باشا قومنداناً^(٦) للفرقة العسكرية الموجودة هناك^(٧). وعُين محافظاً لزَيْلَع وملحقاتها.

وكتب الملازم «وورد» للسير «إليوت» حول موضوع هذا التنازل، فذكر ما يلي: «إن نقل إدارة زَيْلَع - ذلك الميناء الصغير - إلى مصر، مع استحواذها على بربرة قد جعل الساحل الغربي للبحر الأحمر تابعاً لمصر. والمناطق التي

(١) رئاسة مجلس الوزراء، مذكرة تاريخية عن مصر والسودان والملحقات، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٧، ص ٦.

(٢) انظر: أمر كريم للمالية في ٣ جمادى الآخرة ١٢٩٢هـ / ١٨٧٥م، أمين سامي، تقويم النيل، ج ٣، م ج ٣، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ١٢٥١.

(٣) جورج يانج، مرجع سابق، ص ٣٣٣.

(٤) جلال يحيى، مصر الأفريقية، مرجع سابق، ص ١٣٦.

(٥) العربان: يطلق على عدة فئات، منها عربان الحيط، ويقصد بهم الذين تركوا الخيام وسكنوا البيوت وعملوا بالزراعة ودخلوا في طاعة الحكومة، أما عربان الخيش فهم من يعيشون في خيام مصنوعة من الخيش ويعيشون على الرعي، وعملت الحكومة على توطينهم. للمزيد انظر زين العابدين شمس الدين، مرجع سابق، ص ٣٧٦.

(٦) قومندان: لفظ إيطالي معناه آمر، أي من يأمر الجنود ويدير السفينة. للمزيد انظر المرجع السابق، ص ٤٣٧.

(٧) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ٩٥.

كانت تشتهر - فيما مضى - بأنها مناطق متوحشة ولا ترحب بالغرباء ستتصل قريباً بالمناطق المتحضرة، كما أن إدخال خط البرق إلى سواكن قد اختصر قُرابة نصف المسافة الجنوبية للبحر الأحمر، وأصبح الاتصال بهذه المدينة سهلاً للغاية من أي جزء من الساحل: ففي كل قرية يوجد موظف مصري ومعه بضعة جنود لحفظ النظام. وهكذا أصبح من السهل العثور على رجل موضع ثقة لحمل الرسائل^(١).

ورأت الحكومة المصرية أن السلطات البريطانية في عدن لها علاقات جيدة مع زَيْلَع، فأصدرت أمرها إلى محمد رءوف باشا؛ لتيسير أمور هذه السلطات ومساعدتها، رغبة منها في عدم الاصطدام مع بريطانيا. أما فيما يتعلق بتاجورة، فقد صدرت الأوامر إلى محمد رءوف باشا بتعيين مأمور من قبله لإدارتها في أغسطس عام ١٨٧٥ م، وإبقاء وابور الخرطوم في زَيْلَع وإرسال وابور المنصورة إلى تاجورة^(٢).

وصدرت الأوامر كذلك إلى رضوان باشا بتعيين أحد المأمورين؛ لحماية تاجورة وإرسال الباخرة الخرطوم؛ للإقامة فيها، فإذا ما وجد رضوان باشا أن لقبودان هذه الباخرة لياقة للإشراف على أمور تلك المدينة، فيمكنه الإبقاء عليه فيها وفي باخرته، وإلا فيمكنه نقله إلى الباخرة الصاعقة وتعيين قبودانها بدلاً منه على الخرطوم في تاجورة. وكان على هذا القبودان أن يشرف على حامية صغيرة من الجنود تقيم في الساحل وتحافظ على عَلم الدولة المرفوع هناك، وترجع أهمية تاجورة إلى أنها كانت تتحكم في الطريق الموصل إلى هَرَر^(٣).

وحفظ الخديو إسماعيل لأمير زَيْلَع الشيخ أبي بكر شحيم مكانته بين الأهالي، فعينه وكيلًا لمحافظة زَيْلَع وأنعم عليه بالرتبة الثالثة وما لبث أن

(١) محمد صبري، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٢) أمال إبراهيم محمد، الصراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مركز الدراسات والبحوث العربي، اليمن، ١٩٩٣، ص ٦٢.

(٣) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ٩٧.

عينه محافظاً لزَيْلَع في نوفمبر عام ١٨٧٥ م، وأرسل الخديو كساوي التشريفة إلى عشرين شيخاً من العلماء والتجار في زَيْلَع، كما أنعم بالنياشين المجيدي من الرتبة الخامسة على السيد البار سرّ تجارها، وظل السيد البار موضع عناية الحكومة، وعند وفاته أمر الخديو بتقليد الشيخ محمد عمر من أهل زَيْلَع منصب سرّ التجار بها^(١).

ومنح الخديو محافظ زَيْلَع ثقته فأشركه في تنفيذ المشروعات العمرانية المتعدّدة، وعندما طلب أبو بكر شحيم تعيين وكيل للمحافظة؛ للعمل على تمدّن الأهالي وإنجاز الأشغال والمساعدة في كل ما يلزم، أجابه الخديو إلى ما طلب، وكان من أثر هذه السياسة الحكيمة أن أقبل أبو بكر شحيم على تأييد الحكومة وبذل كل مساعدة؛ لاستمالة الأهالي إليها في تاجورة وهَرَز، فكتب إلى الأمير محمد بن عبد الشكور أمير هَرَز يحضه على الدخول تحت الطاعة، وأرسل ابنه برهان أفندي أبا بكر في مَعِيّة محمد رُؤوف باشا عند خروجه من زَيْلَع في حملة لضم هَرَز في سبتمبر عام ١٨٧٥ م، ثم كتب إلى أهل تاجورة للغرض نفسه.

وعلاوة على ذلك، أرسل أبو بكر شحيم ابني الشيخ إبراهيم إلى جهات الحبشة المتاخمة لزَيْلَع لاستجلاب مودة القبائل الضاربة قرب الحدود، كما عهد إلى ابنه محمد أبي بكر بالإشراف على المنشآت العمرانية المهمة في زَيْلَع، وقدّر الخديو هذه الخدمات حق قدرها، فأنعم على أبي بكر شحيم بالرتبة الثانية في أبريل ١٨٧٦ م ثم برتبة الميرميران في يوليو من السنة نفسها، وأعفى أبا بكر باشا من رُسوم التشريفات الخاصة بالرتبة زيادة في إكرامه^(٢). ونظراً لجهوده قدّرت القاهرة هذا النشاط، وقلدته منصب محافظ زَيْلَع، وذلك حين أصدرت أمرها بتنظيم إدارة هذه المناطق تحت إدارة محمد رُؤوف باشا الذي

(١) محمد فؤاد شكري، الحكم المصري في السودان ١٨٢٠ - ١٨٨٥، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٧، ص ٨٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٨٤.

أصبح حكامًا هَرَزَ وملحقاتها (١٨٧٥-١٨٧٨ م)^(١). وقد طلب محافظ زَيْلَع الحضور إلى مصر للزيارة، وأوصى عليه عبدالقادر حلمي باشا، وامتدح إخلاصه وغيرته على العمل^(٢).

ج. هَرَزَ :

بوقوع زَيْلَع تحت السيطرة المِصْرِيَّة تحقق لمصر مدُّ إدارتها على الموانئ التي كانت تُعدُّ منفذ هَرَزَ على الساحل، ولم يبقَ أمامها إلا السيطرة على هَرَزَ - التي كانت إمارة إسلامية تحكمها أسرة الأمير محمد بن عبدالشكور. وأخذت مصر تتطلع إلى إمارة هَرَزَ بوصفها نقطة مهمة في شرق أفريقيا، وملتقى لطرق التجارة والقوافل ومركزًا لتجارة الرقيق في هذه المنطقة، ومد الإدارة المِصْرِيَّة إلى هذه الإمارة سوف يقطع الطريق على أية محاولة استعمارية أوروبية للسيطرة عليها.

وإذا كانت مصر قد ضمت مواني ساحل الصُّومَال بطرق سلمية، فإن ذلك يرجع إلى أنها كانت تتبع الدولة العثمانية، وقد حُصِل عليها بمقتضى فرمانات، أما بالنسبة إلى إمارة هَرَزَ فالأمر مختلف لأن عليها أميرًا يحكمها وفيها شعب لم يسبق للمصريين الاتصال به، وبدأت مصر محاولاتها بجمع أكبر قدر من المعلومات عن هذه الإمارة تتضمن أشياء كثيرة عن إمكانيتها ونُظُم الحكم فيها وطبيعة سكانها وعاداتهم وطرق معيشتهم ومدى استجابتهم لتقبل حكم غير حكم أسرة محمد بن عبدالشكور^(٣).

وفي ١٧ سبتمبر عام ١٨٧٥ م / شعبان ١٢٩١ هـ، غادر محمد رؤوف باشا زَيْلَع على رأس خمس عشرة أورطة من المشاة وبعض المدافع الجبلية ومائتي

(١) جلال يحيى، مصر الأفريقيَّة، مرجع سابق، ص ١٤٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤١.

(٣) محمد المعتصم سيد، مرجع سابق، ص ص ١٠٤-١٠٦.

جندي باشبوزق^(١)؛ لبسط سيطرة مصر على هَرَز^(٢). وكانت التعليقات المعطاة لمحمد رؤوف باشا تقضي بعدم استعمال القوة إلا في حالات الضرورة القصوى؛ وذلك تنفيذًا لرغبة الحكومة المصرية في أن تضم هَرَز دون أي خسائر في الأرواح^(٣).

وسارت الحملة تسبقها الدعاية الضخمة عن حقيقة نياتنا نحو أهالي هَرَز، وقد استُقبلت في محطة هينسا (Hensa) يوم ٢٤ سبتمبر استقبالاً كبيراً من رؤساء بعض القبائل، كقبائل صومال العيسى التي أبدى رجالها ترحيبهم بالقوات المصرية وأعلنوا طاعتهم وولاءهم لها، وعند محطة كوتو (Kotto) تلقى محمد رؤوف باشا كتاباً من الأمير محمد بن عبدالشكور يعلن فيه خضوعه وطاعته، فرد عليه القائد المصري في يوم ٣٠ سبتمبر يطلب منه التسليم ودياً دون قيد أو شرط^(٤).

وقبل أن تصل الحملة إلى «جلديسة»، التي تُعدُّ حدًّا بين قبائل العيسى صومال وقبائل «النولي جالا» جاء وفد من هَرَز؛ لمقابلة المصريين، وكان برئاسة ابن الأمير، ويشتمل على القاضي عبدالله بن عبدالرحمن، قاضي مدينة هَرَز الثاني والحاج يوسف من أعيان البلدة، والسيد أحمد نقيب الأشراف، ومحمد عبدالقادر ترجمان ديوان الأمير، وقد رحبت سلطات هَرَز بالاتحاد مع مصر^(٥).

وتجمع عدد من رجال القبائل في ٨ أكتوبر على طول الطريق متحرشين بالقوات المصرية، ولم يكن من السهل الاستهانة بهم، خاصة أنهم كانوا يتحكمون في الطرق والمسالك ويبادرون بالحرب وكأنهم مدربون على أصولها

(١) الباش بوزق : هم جنود غير نظاميين، سواء أكانوا مصريين أم عرباً أم تركاً . للمزيد انظر Bernard M. Allen, Gordon and The Sudan, Macmillan and CO Limited, London, 1931, p.416

(٢) شوقي عطا الله الجمل، سياسة مصر واستراتيجيتها، مرجع سابق، ص ٤٠١.

(٣) محمد المعتصم سيد، مرجع سابق، ص ص ١٠٨-١٠٩.

(٤) المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٥) جلال يحيى، مصر الأفريقية، مرجع سابق، ص ١٤٧.

وفنونها، وكان بعضهم من الفرسان والبعض الآخر من المشاة، ويحمل كل منهم أسلحته الحربية، وعاملهم المصريون بالحسنى، وحاولوا إفهامهم الموقف وتقديم النصح لهم، ولكن ذلك لم يُجد معهم، وظهر تصميمهم على القتال، فجاراهم الجنود المصريون في هذا اليوم في معركة صغيرة مكثت أقل من ثلاث ساعات، أعلنوا بعدها طاعتهم، وتسلموا الأعلام المِصْرِيَّة^(١)، وهناك كتابات مختلفة ذكرت حول وفاة الأمير محمد بن عبدالشكور بعد دخول المصريين هَرَزَ:

ذكر إسماعيل سرهنك أن: تقدمت الحملة حتى وصلت إلى مدينة هَرَزَ في ١١ أكتوبر عام ١٨٧٥م حتى خفق العلم المصري فوق قصر أميرها، وقد أمّن محمد رؤوف باشا ذلك الأمير على حياته، وطلب له الخلع من مصر ثم ارتاب منه فقتله؛ ولذلك هاجت القبائل وسدت الطريق ما بين زَيْلَع وهَرَزَ فأصبح الجيش المصري وقائده محمد رؤوف باشا كالمحصور، وعند ذلك سارت من مصر على وجه السرعة أورطتان معهما بطارية من المدافع على باخرة المحروسة تحت قيادة الأميرالاي محمد بك نادي، وعين الخديو عمر عزمي مندوباً عالياً؛ للتحقيق في أسباب هذه الثورة، ولما وصلت هذه الجنود إلى زَيْلَع وعلمت القبائل بها تشتت أفرادها، فعاد الجنود لما كانوا عليه من قبل، وتمكن عمر عزمي باشا من إجراء مأموريته، ثم اتفق مع أبي بكر باشا أمير زَيْلَع على تنظيم أحوالها، ثم عاد إلى مصر ونقل محمد رؤوف باشا إلى السودان^(٢).

ذكر محمد صبري أن: أعلن أمير هَرَزَ السابق محمد بن عبدالشكور ولاءه ظاهرياً للحكم المصري؛ حيث لم يكف عن تدبير المؤامرات ضد هذا الحكم في هَرَزَ وبسبب تحريضه، هاجمت القبائل القريبة من المدينة الجيش المصري بأعداد هائلة بلغت قُرابة ٦٠ ألف محارب. ولكن المصريين ردوهم على أعقابهم وطلبوا تعزيزات عسكرية لإعادة هذه القبائل إلى صوابها. وقد اغتيل

(١) المرجع السابق، ص ص ١٤٧-١٤٨.

(٢) إسماعيل سرهنك، من حقائق الأخبار عن دول البحار، ج ٢، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣١٤ هـ/ ١٨٩٧ م، ص ص ٣٢٣ - ٣٢٦.

الأمير محمد بن عبد الشكور على يد أحد أفراد قوة الباش بوزق وهو يؤدي صلاة العشاء بعد وصول المصريين بثمانية أيام^(١).

ذكر محمد فؤاد أن: ساعد أبو بكر شحيم أمير زيلع الخديو إسماعيل، للحصول على إقليم هرز، حيث أرسل أبو بكر شحيم برهان أفندي في سبتمبر عام ١٨٧٥م مع محمد رؤوف باشا، وكان للمساعي التي بذلها في هرز أثر ظاهر في إقناع أميرها محمد بن عبد الشكور بقبول التسليم طوعاً لمحمد رؤوف باشا في أكتوبر عام ١٨٧٥م، وفعل الخديو في أول الأمر مع محمد بن عبد الشكور ما فعله مع أبي بكر، فعينه محافظاً على هرز تقديرًا له وإظهاراً لشأنه، وشرع محمد رؤوف باشا ينشئ مجلساً محلياً على غرار مجالس مِصْوع وسواكن وكَسَلًا للفصل في قضايا الأهالي، على أن يتولى محمد بن عبد الشكور رئاسة هذا المجلس، ولكنه سرعان ما أظهر العناد، فتآمر ضد محمد رؤوف باشا وأخذ يحرّض القبائل على الاعتداء على الجنود، وانتهى الأمر بأن انتقم أحدهم لنفسه من محمد بن عبد الشكور فقتله^(٢).

وقد أيد جلال يحيى ما ذكره محمد فؤاد شكري بخصوص منح الأمير محمد بن عبد الشكور منصباً في هرز ولكنه اختلف معه حول وفاته فذكر أن: الأمير السابق محمد بن عبد الشكور كان قد أظهر صداقته وولاءه للحكومة الجديدة، ولكنه غير ختمه باسم (أمير هرز)، وطلب من محمد رؤوف باشا الاحتفاظ بهذا اللقب وراثياً في أسرته، فوافقت الحكومة المصرية على قبوله وبقائه هو وأسرته في مدينة هرز، وقلدته منصب محافظ هرز وكانت هذه الوظيفة إسمية فقط، وطلبت منه أن يتتبع العدالة بين العباد^(٣).

فعرّ على الأمير محمد فقد سيطرته على الإقليم، كما عز عليه عدم موافقة مصر على احتفاظه بسلطة الإدارة الفعلية الوراثية، فضلاً عما حرم منه من احتكارات كانت تدرّ عليه الأرباح الطائلة، فحرّض قبائل «الجالا» ودفعهم

(١) محمد صبري، مرجع سابق، ص ص ٧٤ - ٧٥.

(٢) محمد فؤاد شكري، الحكم المصري في السودان، مرجع سابق، ص ٨٥.

(٣) جلال يحيى، مصر الأفريقية، مرجع سابق، ص ١٤٧.

إلى مهاجمة المصريين، وهو ما اضطرَّ محمد رؤوف باشا إلى الخروج ومجابهة هذه الحركات والقضاء عليها وعلى محمد بن عبد الشكور^(١).

وعلى الرغم من عدم تأكيد خبر وفاة محمد بن عبد الشكور على يد محمد رؤوف باشا، فإن المؤكد أنه تأمر مع بعض القبائل على حكم محمد رؤوف باشا، وقد اهتمت الحكومة المصرية بأسرته بعد وفاته، حيث أكرم الخديو أكبر أبنائه الحاج عبدالله وأغدق عليه بالعطايا والهبات، ورغب الحاج عبدالله في التشرف بمقابلة الخديو، فأذن له فجاء في صحبة أبي بكر باشا شحيم محافظ زيلع إلى القاهرة وقوبل بالرعاية والاحترام، وقد أمر الخديو محمد رؤوف باشا حكمدار هرر بعدم التعرض لما له من متعلقات، واتخذ الحاج عبدالله زيلع مقرًّا له^(٢).

وفي عام ١٨٨٠ م، طلب حكمدار هرر محمد نادي باشا بعض المساعدات لأسرة محمد بن عبد الشكور، فطلب صرف مبلغ ١٦٠ ريالاً وذلك لأن أملاك الأمير دخلت في إيراد الحكومة، وأن أبناءه ليس لهم أهلية للعمل في هذه الحكومة^(٣).

وصدر مرسوم في ١١ أبريل سنة ١٨٧٦ م بفصل بربرة وزيلع عن حكومة عموم هرر، ووضعها تحت إدارة رضوان باشا مع الإبقاء على أبي بكر باشا محافظاً لزيلع. فأظهر محمد رؤوف باشا معارضة في تنفيذ هذا المرسوم باسم المصلحة العامة، وأنه يعطل التجارة والأعمال الحكومية، واستشهد بأنه طلب من زيلع ١٢,٠٠٠ ريال؛ لصرف رواتب الجنود، ولكن هذا المبلغ لم يرد منها، ووصله خطاب من رضوان باشا يبلغه فيه أن المالية قد أرسلت للحكومة العامة ٩٠٠,٠٠٠ من العملة النحاسية، رغم أن الحكومة العامة

(١) المرجع السابق، ص ١٥٣.

(٢) محمد فؤاد شكري، الحكم المصري في السودان، مرجع سابق، ص ٨٥.

(٣) دار الوثائق القومية، محافظ مجلس النظار، محفظة رقم ٣ / و ٦١٦، الكود الأرشي في ٠٠٧٥ - ٠٣١٣٩٠، مذكرة الداخلية بشأن طلب مدير هرر ترتيب معاش لعائلة المرحوم محمد عبد الشكور أمير هرر، وثيقة رقم عموم ١١ / ، من محمد نادي باشا مدير عموم هرر إلى رئاسة مجلس النظار، ١٨٨٠.

لم تطلب هذا النوع من العملة، لعدم قبول الأهالي لها، فأصر محمد رؤوف باشا على ضرورة إرسال مليون قرش؛ لزيادة التداول والعمل على ازدهار التجارة، ثم عاد واستشهد بمسألة إرسال الأنسجة لعمل قفاطين المشايخ. وورودها مرتفعة الثمن واضطرار سلطات هَرَزْ إلى فرض رُسوم الجمارك عليها بعد ذلك. وطالب مرة أخرى برجوع زَيْلَع إلى إدارة هَرَزْ، كما كانت فيما قبل، متهمًا محافظها بالجهل وراميًا وكيل محافظتها بالأمية، حفظًا للإيراد، وتوحيدًا للسلطة.

ووجدت مصر أن كُلاً من زَيْلَع وهَرَزْ ملحقه بالحكومة الخديوية، فأمرت محمد رؤوف باشا بعدم التثبيت بإلحاق زَيْلَع بهَرَزْ، وبطرح كل نفور وتنافس بينه وبين أبي بكر باشا، ما دام كل منهما من ممثلي الحكومة؛ فعليهما بالاتحاد والاتفاق على ما فيه من حسن تصريف للأمر^(١).

وفي عام ١٨٧٧ م، أُحيلت زَيْلَع وبربرة وهَرَزْ وتاجورة إلى «چوردون» حكمدار عام السودان (١٨٧٧ - ١٨٧٩ م)، مع بقاء مديري هذه الجهات كما هم^(٢)، وعلى الرغم من نجاح محمد رؤوف باشا فإن «چوردون» فكر في وضع أحد الأوروبيين في مكانه، وربما كل ذلك لإرضاء وزارة الخارجية البريطانية، فاقترح منصب مدير هَرَزْ على السير «صامويل بيكر»، وحينما رفضه عرضه على المستكشف «برتون» الذي كان قنصلًا لبريطانيا في «تريستا» في هذا الوقت. ثم قرر «چوردون» في شهر أبريل سنة ١٨٧٨ م أن يذهب إلى شرق أفريقيا، وأبلغ محمد رؤوف باشا أمر فصله من إدارة ذلك الإقليم قبل أن يصل إلى هناك، وكتب إلى قصر عابدين ذاكرًا أنه قد عزل محمد رؤوف باشا من حكمدارية هَرَزْ، وأنه قد عين رضوان باشا مديرًا عامًا على هَرَزْ والسواحل، وعين أحمد رامي وكيلًا له في هَرَزْ، كما عين يوسف ابن الأمير أحمد مديرًا على مديرية هَرَزْ^(٣).

(١) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ١٤٠.

(٢) انظر: دفتر ١٨ أوامر عربي - صورة الوثيقة رقم ٣ ص ٨ في ١٦ صفر سنة ١٢٩٤ هـ / ١٨٧٧، شوقي عطا الله الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر، مصدر سابق، ص ٣١٦.

(٣) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ١٥٤.

ويرى محمد صبري أن محمد رؤوف باشا عزل من منصبه بعد زيارة چوردون هَرَزْ، فذكر أن «سبب عزله له من منصبه أنه عندما زار هَرَزْ، اشتكى الجنود المصريون له بأنهم يستخدمون بصفتهم عمالاً يدويين غير مهرة، فاستفاد چوردون من هذه الشكوى وطلب إقالة محمد رؤوف باشا»^(١).

وقد يكون السبب الرئيس لعزل محمد رؤوف هو خشية «چوردون» من منافسته له، والدليل على ذلك ما فعله «چوردون» من تعديل لاسم وظيفة حكمدار هَرَزْ، حيث كان محمد رؤوف باشا يشغل وظيفة الحاكم العام (حكمدار) هَرَزْ، وهي الوظيفة نفسها التي شغلها «چوردون» بالنسبة إلى الأقاليم السودانية، فعمل على تغيير اسم هذه الوظيفة المتعلقة ببلاد الصُومال إلى مدير عام؛ تسهيلاً للإدماج، وإظهاراً لسلطته المركزية من الخرطوم^(٢).

وقد اضطربت أمور هَرَزْ بعد عزل محمد رؤوف باشا عنها، فأعلنت بعض القبائل عصيانها، وحينما طلبت سلطات هَرَزْ بعض الإمدادات، أجاب «چوردون» بأن الجنود الموجودين هناك يزيدون على ٣٠٠٠ شخص، وأنه لا يرى ضرورة إرسال جنود آخرين، بل رأى «چوردون» في ذلك الوقت تغيير الضباط والقيادة المضريّة في هَرَزْ، بضباط وأركان حرب من الأمريكيين، فقال: «إن الأوفق تعيين (جرافس بك) الأمريكياني ومعه كام (عدة) ضباط من الأمريكيان ليكون مديراً لهَرَزْ وهو سيّر أشغالها وضبطها بالعساكر الموجودين».

وكانت وزارة الحربية المضريّة قد استغنت في ذلك الوقت عن خدمات جميع الضباط الأمريكيين، ولم يبقَ منهم إلا الجنرال أستون، رئيس أركان الحرب العامة، فعجزت عن تحقيق رغبة «چوردون»، ولكنها اضطرت إلى إرسال سفنها الحربية إلى بلاد الصُومال؛ للتحقيق فيما وقع، ولم يمضِ على هذا وقت طويل حتى طالب «چوردون» مصر بفصل رضوان باشا وإبعاده إليها وكذلك أبي بكر باشا وإبعاده إلى الحديدة ومنعهما من البقاء في بربرة وزَيْلَع، بدعوى أهمية ذلك^(٣).

(١) محمد صبري، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٢) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ١٥٤.

(٣) المرجع السابق، ص ص ١٥٥ - ١٥٦.

ولكي يؤمّن الخديو هذه المناطق من خطط «چوردون» انتزع في شهر ديسمبر عام ١٨٧٨ م هَرَزُ والصُّومَال من إشراف الحاكم العام للسودان، فأصبحتا تابعتين للقاهرة تبعية مباشرة. وبذلك بقيت هذه المناطق بمعزل عن الفوضى الإدارية والسياسية التي كانت في السودان في العهد الأخير (١٨٧٧-١٨٧٩ م)^(١)، وفي صيف عام ١٨٨٠ م ثار الشعب الصُّومَالِي، فأرسلت الحكومة نجدة؛ لمساعدة حاكم هَرَزُ، فأخذت الثورة، ولكنها اندلعت مرة ثانية بعد اندلاع الثورة العربية في مصر ١٨٨٢ م^(٢)، وقد يكون السبب وراء اندلاع هذه الثورة ضعف الحكم في الصُّومَال في ذلك الوقت.

وفي شهر يونيه سنة ١٨٨٠ م، تولى محمد نادي باشا منصب حاكم هَرَزُ بَدَلًا من رضوان باشا، وكان محمد نادي باشا حاكمًا ممتازًا، ولكن قسوته وبعض تصرفاته الغريبة جعلته يبتعد عن الضباط الكبار الذين تصاهروا مع أعيان المدينة. وفي شهر نوفمبر سنة ١٨٨١ م، وقعت مشادة حادة بينه وبين سليم بك عوني قائد الحامية، فأقاله الحاكم من منصبه، وعيّن بَدَلًا منه أحمد وعدي قائدًا لهيئة الأركان. وبفضل ذكاء أحمد بك نائب الحاكم اعترفت قبائل أخرى بخضوعها لسيادة الخديو عليها^(٣).

وفي عام ١٨٨٢ م عُزل محمد نادي باشا، وعُيّن علي رضا باشا بَدَلًا منه، وعند عزله لم يصرف له معاشه كاملاً^(٤)، كما طلب أيضًا راتبه في الفترة التي بقي فيها بعد عزله من منصبه حتى تسليم هَرَزُ

(١) محمد صبري، الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٤٨، ص ٦٨.

(٢) محمد إبراهيم أبو سليم، تاريخ السودان، دار الجليل، بيروت، ١٩٨١، ص ٣٠٩.

(٣) محمد صبري، الإمبراطورية المصرية، مرجع سابق، ص ٨٠.

(٤) دار الوثائق القومية، محافظ مجلس النظار، محفظة رقم ٣/ و ٦١٦، الكود الأرضي ٠٠٧٥-٠٣١٤١٥، المجموعة السودانية، مكتبة من محافظ هَرَزُ إلى مجلس النظار بأنه أجرى اللازم نحو تسليم علي رضا باشا حكمدارية هَرَزُ، من محمد نادي باشا إلى مجلس النظار، ٢٢ شوال ١٣٠٠ هـ / ١٨٨٢ م.

لعلي رضا باشا^(١)، الذي ظل حاكماً على هرز حتى إخلاء المصريين منها^(٢).

ثانياً: جهود الخديو إسماعيل في مكافحة تجارة الرقيق :

قرر الخديو إسماعيل الانضمام إلى حركة العاملين على تحرير الأرقاء في أنحاء العالم، وأن يكتسب عطف الإنسانية في مكافحة تجارة الرقيق، وبذل جهوداً كبيرة في هذا السبيل، ففي عام ١٨٦٣م أرسل إلى موسى حمدي حاكم دار السودان (١٨٦٢-١٨٦٥م) يأمره بتعقب تجار الرقيق ومحاربتهم، فاستجاب للأمر، وضبط سبعين سفينة مشحونة بالأرقاء بين «كاكا» و«فاشودة»، وأطلق سراحهم وأعادهم إلى بلادهم، واعتقل التجار الذين جلبوهم، ولم يفرج عنهم إلا بعد أن أعطوه العهود والمواثيق ألا يعودوا إلى تجارة الرقيق^(٣)، وطلب الخديو إسماعيل من حاكم دار السودان ألا يسمح بعودة الرقيق المحررين إلى بلادهم، وذلك لخشيته من وقوعهم مرة أخرى في أيدي الجلابة، وطلب منه أيضاً أن يلحق الشباب الذكور منهم بالجهادية، وربما كان الغرض من هذا هو حاجة الخديو إسماعيل إلى زيادة عدد جيشه^(٤).

والرقيق الذين حصل عليهم الخديو بالمجان وبالشراء لم يفوا بحاجته، وهو ما اضطره إلى أن يطلب من محافظ سواحل البحر الأحمر أن يجند الشباب الذكور من أبناء الصومال، واشترط أن تتراوح أعمارهم فيما بين ١٩ و ٢٢ سنة، وقرر أن تتراوح مدة خدمتهم بالجيش ما بين ٥ إلى ١٠ سنوات، وطلب منه أيضاً أن يأخذ عليهم إقرارات معتمدة من مشايخهم ومن عمدتهم تفيد امتثالهم لأحكام القوانين العسكرية وربما تفيد أيضاً أنهم دخلوا الخدمة

(١) دار الوثائق القومية، محافظ مجلس النظار، محفظة رقم ٦/١، الكود الأرشيفي ٠٠٧٥-٠٣١٥٩٥، المجموعة السودان، مكتبة حاكم دار هرز إلى مجلس النظار يلتمس صرف مستحقاته، من محمد نادي باشا إلى مجلس النظار، ٢٢ شوال ١٣٠٠هـ / ١٨٨٢م.

(٢) محمد المعتصم، مرجع سابق، ص ١٢٣.

(٣) فرغلي علي تسن هريدي، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر الكشف - الاستعمار - الاستقلال، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، كفر الشيخ، ٢٠٠٨، ص ١٠١.

(٤) السيد يوسف نصر، الوجود المصري في أفريقيا، مرجع سابق، ص ١٤٧.

العسكرية بمحض إرادتهم، وذلك حتى يتجنب الخديو أية معارضة أو نقد يوجه له من القناصل الأوروبيين الموجودين في موانئ سواحل البحر الأحمر الغربية^(١).

ولم تنجح فكرة تجنيد أبناء الصُومال وهَرَرُ، كما لم تنجح من قبل فكرة تجنيد السودانيين، إذ لم يتحملوا الجو في مصر، ومات عدد كبير منهم أثناء التدريب في العباسية، أما الجزء الباقي من الرقيق الذين أُعتقوا فقد استأذن حُكمُدار هَرَرُ من الحكومة المِصْرِيَّة في أن يتولى تدريبهم في هَرَرُ؛ للاستعانة بهم فيما بعد في حراسة الطرق والمحطات التجارية والمنشآت الحكومية التي أنشئت، ووافقت الحكومة على ذلك^(٢).

وفي عام ١٨٧٢ م، عرض إسماعيل فكرة إنهاء تجارة الرقيق استنادًا إلى أنه حاكم مسلم^(٣)، وبعد سيطرة الحكومة المِصْرِيَّة على المدن الصُوماليَّة، اتجه تجار الرقيق إلى تصريف تجارتهم عن طريق نهر «جوبا» وميناء كسمايو؛ ولهذا وجد الخديو إسماعيل أن من الواجب للقضاء على هذه التجارة الاستيلاء على تلك المناطق وفتح منطقة البحيرات للتجارة المشروعة^(٤).

حملة نهر جوبا ومدينة كسمايو :

كانت مصر قد فكرت في هذا المشروع منذ عام ١٨٧١ م ولكن ظروفًا طارئة اضطرتها إلى العدول عنه، ثم قررت تنفيذه في عام ١٨٧٥ م، حينما طالبت السلطات المِصْرِيَّة في مديرية خط الاستواء بإيجاد مخرج لمنطقتهم على ساحل المحيط الهندي يسهل أمر الاتصال بينهم وبين مصر، بدلًا من استخدامهم السفن عبر النيل وعبر منطقة السدود غير الصالحة للملاحة^(٥).

(١) المرجع السابق، ص ١٤٨.

(٢) محمد المعتصم سيد، مرجع سابق، ص ١٤٠.

(٣) Miers, Suzanne, Britain and the ending of the slave trade, Africana Publishing Company, New York, 1975, p.78.

(٤) محمد محمود السروجي، الجيش المصري في القرن التاسع عشر، دار عين للنشر، مصر، ٢٠١٢ م، ص ٣٥٤.

(٥) جلال يحيى، «مصر والصومال»، نهضة أفريقيا، ع ٢٨، ١٩٦٠، ص ١١.

ومن أهم أهداف هذه الحملة اكتشاف ما وراء نهر «جوبا» بوصفه جزءاً من ممتلكات مصر في الصُومال، وضمان السيادة المِصْرِيَّة الكاملة على ساحل البحر الأحمر الغربي وخليج عدن وساحل المحيط الهندي الغربي؛ لإبعادها عن المطامع الأوروبية التي بدأت تتطلع إليها، وربط الممتلكات المِصْرِيَّة في شرق أفريقيا بممتلكاتها في خط الاستواء واتخاذ «مُبَسَّة» عاصمة لهذه المنطقة بدلاً من «اللاذو»، حيث كان في مخططها أن تمهد الطرق البرية والبحرية وأن تمد خطاً حديدياً من ساحل المحيط الهندي حتى مديرية خط الاستواء.

وشعر الخديو إسماعيل بالإهانة عندما رد السلطان سعيد برغش^(١) من عدن الباخرة المِصْرِيَّة التي خصصها الخديو لنقله إلى زنجبار، فأرسل هذه الحملة؛ لتأديبه، ويرى الدكتور محمد حامد أن: «الدافع الأخير مبالغ فيه»، حيث إن السلطان سعيد برغش اعتذر لقبطان السفينة المِصْرِيَّة بحجة ضرورة إقامته لبعض الوقت في عدن؛ انتظاراً لحضور «جون كيرك» من لندن، ورأى سعيد برغش أنه لا داعي لانتظار السفينة المِصْرِيَّة فترة طويلة، فأذن لقبطانها بالعودة إلى مصر، وأرسل معه كتاباً يشكره فيه على حسن اهتمامه^(٢).

فجهز الخديو حملة عسكرية مكونة من بطارية من الطوبجية (المدافع) وبلوك من السواري وأورطة من البيادة، جعلها تحت قيادة الكونت أميرال ماكيلوب باشا (Mac Killop) والكولونيل شاييه لونج بك (Chaille Long)، ومعه من ضباط أركان حرب اليوزباشي حسن أفندي واصف، ويرأس المشاة البكباشي حسين أفندي فهمي، والطوبجية السيد أفندي عاكف والسواري البكباشي فرحات أفندي منيب، وأقلعت هذه القوة من السويس في يوم ١٧ فبراير عام ١٨٧٥ م^(٣).

(١) السلطان سعيد: تولى الحكم في سلطنة عمان عام ١٨٥٦ م، فتمكن من تثبيت نفوذه في مسقط، ثم وجه اهتمامه إلى الساحل الأفريقي، وأنشأ جزيرة زنجبار قاعدة لسلطانه هناك. للمزيد انظر حسين مؤنس، مرجع سابق، ص ٣٨٠.

(٢) محمد حامد عبدالله، «علاقة بريطانيا بزنجبار في عهد السلطان برغش (١٨٧٠ - ١٨٨٨)، رساله دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقيَّة، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ص ١٧٩ - ١٨٠.

(٣) إسماعيل سرهنك، مصدر سابق، ص ٣٢٦، محمد حامد عبدالله، مرجع سابق، ص ١٨٢.

وقد تكتّم الخديو أمر الحملة حتى إن «شاييه لونج» نفسه لم يكن يعلم بغرضها إلا بعد أن قطع مسافة ٥٠٠ ميل جنوب ميناء السويس، حين فُض الخطاب الذي تسلمه من مندوب الخديو، وذلك بناء على تعليمات الخديو نفسه، ووصل «شاييه لونج» إلى بربرة وسلم «ماكيلوب» باشا تعليمات الخديو في ٢٥ سبتمبر عام ١٨٧٥ م^(١).

ثم انتقلت الحملة إلى أربع بواخر؛ وهي فرقاطة محمد علي سواريه وعلي بك شكري ونزل بها ماكيلوب باشا ووكيله عبدالرازق بك ولونج بك وقرويت لطيف سواريه أحمد أمين قبطان المعروف بالترك، ونزل معه رضوان باشا محافظ بربرة وباخرة دسوق سواريه حسن قبطان الصغير، وكان بهما الفحم اللازم للبواخر الأخرى وطنطا سواريه محمد قبطان موسى^(٢).

وأبحرت جميعها في اتجاه «رأس جورداقوي» في ٤ أكتوبر، ثم تسلق بعض رجال الحملة قمة المرتفع المطل على الرأس، ورفعوا فوقه العلم المصري إعلاناً بوضع تلك الجهات تحت سلطة الحكومة المِصْرِيَّة، وسيطرت الحامية في طريقها على بلدة «براوة» دون مقاومة في ١٥ أكتوبر عام ١٨٧٥ م، وكان يقوم على حمايتها حصن به بعض الجنود التابعين لسلطان زنبار، ثم حاولت الحملة التوغل في مصبّ نهر «جوبا»، ولكن الرياح حالت دون ذلك، فعادوا إلى الجنوب، حيث توجد كسمايو، وهذه البلدة تقع على بعد ١٥ ميلاً، وأرضها رملية، ومينائها تكثُر به الصخور، وسكانها يبلغون نحو ١٥٠٠ نسمة، بالإضافة إلى الحامية المكونة من ٤٠٠ جندي تابعين للسلطان سعيد برغش. وكانوا يحتلون قلعة بها خمسة مدافع قديمة من عيار ١٢ بوصة.

وكان سكان كسمايو وقتئذ من ذوي السمعة السيئة، فهم يتألفون من خُثالة سكان البحر من تجار الرقيق؛ ولذا كانت كسمايو مركزاً مُهمّاً لهذه التجارة في شرق أفريقيا، ونزل رجال الحامية إلى البر، واستولوا على البلدة دون إراقة

(١) محمد محمود السروجي، مرجع سابق، ص ٣٥٤.

(٢) إسماعيل سرهنك، مصدر سابق، ص ٣٢٦.

دماء، وعشر الكولونيل «شاييه لونج» على ٥٠٠ من الرقيق داخل القلعة على أهبة الاستعداد؛ ليشحنهم تجار الرقيق عند سنوح أول فرصة مناسبة^(١).

وقد سُمي ميناء كسمايو باسم (پورت إسماعيل)، وعمل رضوان باشا فيه محافظًا، ونظم شئونهُ، وسمح لمشايخ «براوة» وغيرهم بالسكن في كسمايو، وطرد جنود سعيد برغش الذين ظلوا يحكمون المدينة نحو خمسة وعشرين عامًا، ويأخذون الضرائب على المتاجر دون أن يحموا الأهالي.

وأقام المصريون مخازن لحفظ الطعام، وأصلحوا من حال الأهالي، وقاموا بعمل مشترك في الحدائق والبساتين، واستُخدم الشادوف في الري لأول مرة، وأدخلت العملة في التجارة، بدلًا من المبادلة بالقماش والخرز، وطلب «ماكيلوب» باشا طلبات من القاهرة؛ منها: مهندسون وبنّاءون ونجارون وفلاحون بعائلاتهم؛ لتعمير هذه المناطق وتدريب إخوانهم الصُوماليين على الزراعة الحديثة، الأدوات الضرورية لإصلاح الموانئ^(٢).

وتلقى «ماكيلوب» باشا في ٢٩ أكتوبر أمرًا بالانتقال جنوبًا إلى «فرموزة» بوصفها أصلح مُنَاخًا من «جوبا»، ثم مرت أيام قليلة حتى وصلت رسالته رسالة بأنه «إذا لم يكن قد ذهب فعلاً إلى فرموزة، فالأولى ألا يذهب إليها» فلم تذهب الحملة إلى هناك^(٣).

وقد بدأ القنصل البريطاني في زنبار «كريك» برحلة بحرية على ظهر باخرة حربية في أوائل نوفمبر إلى مدينة «براوة»، وأراد دخول الميناء، غير أن قائد الحامية المضريّة منعه من الدخول، فعاد القنصل مرة أخرى بعد أن استجمع قواه مهددًا الحامية بأن بريطانيا لها حقوق في أملاك سلطان زنبار، ولها أن تنتقل على طول الساحل كما تشاء، ولم يقبل الحاكم المصري التهديد البريطاني.

(١) محمد محمود السروجي، مرجع سابق، ص ٣٥٥.

(٢) خالد رياض، مرجع سابق، ص ١٨٤.

(٣) جورج يانج، مرجع سابق، ص ٣٣٩.

واتجه «كريك» إلى السلطان سعيد برغش في زنبار، وحثه على أن يكتب رسائل وبرقيات إلى وزير خارجية بريطانيا، يشكو من السيطرة المضرة على ساحل الصومال الجنوبي التابع له، وإلى المقيم السياسي البريطاني في عدن بشأن نجده بقوة عسكرية بحرية؛ لإبعاد المصريين من ساحل الصومال، وإلى السلطات البريطانية في الهند بشأن مساعدته للتخلص من المصريين على ساحل الصومال، وإلى «ماكلوب» باشا يطلب منه الرحيل من السواحل الصومالية مع جنوده في الحال، وفي الوقت نفسه كان «كريك» يدفع بسلطان زنبار للقيام بثورات مسلحة ضد المصريين.

وحينما أحس «كريك» أن خطته قد فشلت، اتجه إلى القنصل الفرنسي يستنجد به، لطرد المصريين من ساحل الصومال، وفي الوقت نفسه بعث بعملائه إلى جنوب «لامو»؛ لمنع توغل المصريين أكثر من ذلك، وكانت القوات المضرة تعاني أزمة نقص وقود الفحم اللازم للسفن القائمة بحمل البريد، والطرود بين كسمايو وبربرة، لذا أرسل سفينة إلى زنبار؛ للتزود بالفحم حتى يمكنها السفر إلى بربرة لطلب إمدادات من الفحم للسفن المضرة الراسية في كسمايو، ولكن عادت السفينة فارغة.

وكتب «ماكيلوب» باشا رسالة إلى «چوردون» باشا يناشده سرعة الوصول إلى الساحل، غير أن الخطاب وقع في يد البريطانيين، ورغم أن الخديو طلب من «چوردون» أن يتجه إلى الساحل، فإنه لم يفعل، وذكر أن الخديو لم يسمع نصيحته بانتظار «ماكيلوب» باشا عند مصب نهر «جوبا» وليس خليج «فرموزة»، وفي رسالة أخرى بعث بها «چوردون» باشا إلى لندن، أعلن أسفه لاشتراكه في هذا المشروع، وأنه يجهل حدود أملاك سلطان زنبار في الصومال^(١).

ووافقت بريطانيا على مطالب «كريك»؛ لإبعاد الخطر المصري عن سواحل الصومال الجنوبي؛ لأن سعيد برغش أكثر طاعة من خديو مصر، ولسوء الحالة المالية التي كانت عليها مصر، بسبب ديون إسماعيل باشا ضغطت

(١) خالد رياض، مرجع سابق، ص ص ١٨٥-١٨٧.

بريطانيا على الخديو حتى أصدر تعليمات بشأن جلاء القوات المضريّة من «براوة» وكسمايو وغيرها من المناطق في أوائل يناير عام ١٨٧٦م، على أن ترفع الأعلام المضريّة من السواحل، وتبقى الأعلام والنفوذ المصري فيما بين خليج تاجورة، و«رأس حافون» وعادت البعثة البحريّة المضريّة إلى مَصُوع في ٢١ محرم ١٢٩٣هـ / ١٨٧٦م^(١).

ويرجع السبب الأساسي لفشل المشروع إلى بريطانيا التي أقلقها النجاح الذي تحقق وشهدت ترحيب الأهالي في الموانئ بالمصريين، كما خشيت ألا يقف المشروع عند هذا الحد. ولهذا أعلنت أن تصرف مصر ينطوي على التهديد لممتلكات سلطان زنبار، ثم أوعزت إليه بأن يطالب بجلاء القوات المضريّة، ولكن الواقع أن بريطانيا كانت تطمع في الصُّومال كما كانت تنظر إلى زنبار كأنها من مناطق نفوذها. ولم تكتفِ بريطانيا بذلك بل عمدت إلى تحريض الأهالي وإثارة الرأي العالمي؛ فزعمت أن المصريين أعادوا تجارة الرقيق إلى المناطق التي شملتها إدارتهم. وهذا الاتهام تنفيه تمامًا الجهود الكبيرة التي بذلتها مصر والأموال الضخمة التي أنفقتها في سبيل القضاء على هذه التجارة الشائنة، التي مارسها الدول الأوروبية إلى أوسع الحدود منذ اتصالها بأفريقيا، فكانت من الدعائم الرئيسة التي قام عليها النظام الرأسمالي الأوروبي^(٢).

وفي يناير ١٨٧٧م، أرسل «ماكيلوب» باشا، وهو ضابط بحريّ بريطاني يعمل في الحكومة المضريّة، في رحلة تفتيشية لجميع موانئ البحر الأحمر على الساحل الشرقي لأفريقيا ابتداءً من السويس إلى بربرة، وكُلف اتّخاذ جميع الإجراءات اللازمة التي من شأنها الحد من تجارة الرقيق ومكافحتها^(٣).

وتفاوض القنصل البريطاني مع الحكومة المضريّة؛ لعقد معاهدة تعترف بريطانيا بمقتضاها بسيادة مصر على بلاد الصُّومال بأكملها، وفي البداية

(١) المرجع السابق، ص ١٨٨.

(٢) راشد البراوي، مرجع سابق، ص ص ٣١-٣٢.

(٣) آمال إبراهيم محمد، مرجع سابق، ص ص ٦٩-٧٠.

أرادت الحكومة البريطانية ما يلي: الاعتراف بهذه السيادة المِصْرِيَّة حتى «رأس جورداڤوي» فقط، وطلبت من مصر أن تجعل زَيْلَع وبلهار وبربرة منطقة موانئ حرة، كما طلبت من مصر أن تبذل قُصارى جهدها لإلغاء تجارة الرقيق في الصُومال. وكان الهدف من هذه المعاهدة هو التدخل في الشؤون الداخلية للأملاك المِصْرِيَّة، ومنع أية دولة أوروبية أخرى من الوصول إليها.

وفي شهر أبريل عام ١٨٧٧م، رد الخديو إسماعيل على اقتراحات بريطانيا ولفت نظرها إلى أن «رأس جورداڤوي» لا يمثل حدود ممتلكات مصر على ساحل الصُومال، بل إن هذه الحدود تقع عند «رأس حافون» على بعد ٢٠٠ ميل جنوب «رأس جورداڤوي»، وأن زَنْبَار أو أية جهة أخرى لم يسبق لها وأن أعلنت ملكيتها لـ «رأس حافون»، وذَكَر بريطانيا بأنه يسيطر على هذه المنطقة في الوقت الحالي، وأن القبائل والزعماء المحليين هناك يعترفون بالسلطة المِصْرِيَّة بلا تحفظ. وفيما يتعلق بزَيْلَع أعلن الخديو إسماعيل أنه لا يستطيع إعلانها منطقة مينائية حرة؛ لأنه يدفع للباب العالي مبلغ ١٥٠ ألف جنيه عوضاً عن رُسوم الجمارك التي كانت تحصل عليها الحكومة العثمانية من هذا الميناء، أما موضوع إلغاء تجارة الرقيق فقد رفض الخديو إسماعيل التوقيع عليه طالما أنه لا توجد لديه الوسائل الفعالة لتنفيذه، وبشرط أن تضم إمبراطوريته كل الأراضي الممتدة حتى «جوبا»، وأشار الخديو إسماعيل أيضاً إلى ضرورة امتلاكه لميناء مناسب على الساحل الشرقي لأفريقيا^(١).

فعلى الرغم من الجهود التي كان يبذلها إسماعيل للقضاء على تجارة الرقيق، ظلت بريطانيا تطلب المزيد من هذه الجهود؛ لأن حكومتها كانت تقع وقتئذ تحت ضغط شديد من ناحية الرأي العام في بلادها نتيجة للنشاط الذي أبدته جمعية مكافحة الرُّق، وقد أصرت الحكومة البريطانية على ضرورة إبطال هذه التجارة نهائياً من مصر في بحر سبع سنوات، ومن السودان والمملكات المِصْرِيَّة في اثنتي عشرة سنة، وقد كان الخديو يدرك أن من المتعذر تحديد وقت معين لإلغاء تجارة الرقيق إلغاء تاماً، وأن هذا الإلغاء يقتضي

(١) محمد صبري، الإمبراطورية المصرية، مرجع سابق، ص ٥٢ - ٥٣.

وقتاً ليس بالقصير لتحقيقه. ولما كان الخديو يعاني أزمة مالية حادة، ويريد مساندة بريطانيا له في اجتيازها، والحد من غلو فرنسا في تمسكها للحفاظ على مصالح الدائنين من رعاياها خصوصاً، ويبغي علاوة على ذلك نجاح مفاوضاته مع البريطانيين فيما يتعلق باعترافهم بالسيادة المصرية في ساحل البحر الأحمر الغربي والساحل الصومالي، فقد رضي بعقد معاهدة لإلغاء الرقيق مع بريطانيا على هذا الأساس - أي على أساس إلغاء تجارة الرقيق في مصر في بحر سبع سنوات وفي السودان في بحر اثني عشرة سنة - وكان ذلك في ٤ أغسطس ١٨٧٧ م^(١).

ومن أهم بنود هذه المعاهدة البند السادس وينص على أنه: «لكي تصبح محاربة تجارة العبيد السود أو الأحباش - في البحر الأحمر - أكثر فاعلية، فإن الحكومة المصرية توافق على أن تقوم الطرادات البريطانية بزيارة وتفتيش السفن - وعند اللزوم احتجازها - التي يثبت أو يشتبه في أنها تمارس تجارة العبيد السود أو الأحباش (أو أنها ستمارس هذه التجارة خلال هذه الرحلة بعد لقائها بالطرادات البريطانية). وتقوم الطرادات البريطانية بتسليم هذه السفن لأقرب سلطة مصرية لتحاكمها، وهذا الحق في الزيارة أو التفتيش أو الاحتجاز يمكن للطرادات البريطانية ممارسته في البحر الأحمر وخليج عدن وعلى طول ساحل شبه الجزيرة العربية والشاطئ الشرقي لأفريقيا وفي المياه الإقليمية لمصر وملحقاتها. وتسري هذه المعاهدة بدءاً من تاريخ توقيعها على أرض مصر نفسها حتى أسوان، وعلى الممتلكات المصرية في أفريقيا وساحل البحر الأحمر بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ التوقيع عليها....»^(٢).

وعمل «چوردون» على القضاء على تجارة الرقيق وفي تتبّع الجلابين أينما وجدوا، وكان من نتيجة عدم ثقته بالمديرين المصريين، أن أقال معظمهم وعين بدلاً منهم آخرين من الأوروبيين لينفذوا أوامره^(٣). وفي الوقت نفسه، كانت تدور مفاوضات بين بريطانيا ومصر بخصوص اعترافها بسيادة مصر

(١) محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، مرجع سابق، ص ١٣٥.

(٢) محمد صبري، الإمبراطورية المصرية، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٣) محمد محمود السروجي، دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٣٥٢.

على سواحل الصُومال حتى «رأس حافون» انتهت بعقد معاهدة في ٧ سبتمبر ١٨٧٧م وتشتمل على بنود؛ أهمها:

١ - أن يكون لبريطانيا مركزٌ ممتازٌ في سواحل الصُومال، وألا تعطي الحكومة الخديوية أي احتكار لأية دولة أجنبية أخرى وتحديد الرسوم الجمركية.

٢ - أن يتعهد الخديو عن نفسه وعن ذريته بعدم التنازل عن أية قطعة أرض لأية دولة أجنبية.

٣ - يكون لبريطانيا حق تعيين مأموري قنصليات في جميع سواحل الصُومال.

٤ - أن يمنع الخديو تجارة الرقيق في تلك البلاد، وتساعد السفن البريطانية.

٥ - تُنفذ هذه الشروط بعد أن يتعهد السلطان بعدم إعطاء أية دولة قطعة من سواحل الصُومال.

وقد أفادت بريطانيا من هذه المعاهدة فائدة كبرى، إذ اشترطت في نظير الاعتراف بسيادة مصر على تلك المناطق أن تجعل مصر موانئ زبلع وبلهار وبربرة موانئ حرة، وكان هذا الشرط - كما قال «چوردون» - شرطاً محققاً بمصر؛ إذ خسرت الحكومة المِصريّة الضرائب التي كانت تؤخذ على ١٠,٠٠٠ رأس من البقر و ٦٠,٠٠٠ رأس من الغنم كانت تصدر كل عام عن طريق الموانئ المذكورة. هذا فضلاً عن ٧٠,٠٠٠ جنيه أنفقت على إنشاء منارة وحوض للسفن وبعض المنشآت العامة ٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصري لإقامة القوات الحربية وإنشاء سفن بالميناء. هذا في الوقت الذي كان لا يتعدى دخل الحكومة منها ١٧٠ جنيهًا في السنة^(١).

ومن الغريب موافقة الخديو إسماعيل على هذا البند وهو يعلم جيداً أنه سيضطر إلى أن ينفق من ميزانية مصر؛ ليغطي نفقات بربرة وبلهار وزبلع في الوقت التي كانت مصر تمر فيه بأزمة مالية؟!!

(١) محمد محمود السروجي، «الجيش المصري في عصر الخديو إسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فاروق الأول (الإسكندرية)، ١٩٥٠، ص ٤١٤ - ٤١٥.

وجاء موقف الدولة العثمانية برفض البند الخامس من هذه الاتفاقية، وقد استغلت بريطانيا هذا الرفض؛ لإنكار سيادة الدولة العثمانية على الأراضي الصومالية^(١).

وكان الهدف من وراء توقيع تلك المعاهدة هو الخوف من منافسة احتلالية من قبل فرنسا، التي اتخذت ميناء أوبوك قاعدة لها منذ عام ١٨٦٢م، وإيطاليا التي سيطرت على «عصب» منذ عام ١٨٧٠م، وقد أرادت بريطانيا بسيادة مصر على الساحل الصومالي المواجه لعدن حتى «رأس حافون» أن تضع حدًا لامتداد النفوذ المصري جنوبي البحر الأحمر وخليج عدن، بما يحرم مصر من مدّ حدودها على كل الساحل الصومالي حتى ميناء كسمايو^(٢).

ومن الجدير بالذكر أن سيادة الدولة العثمانية الإسمية على مصر وممتلكاتها في الصومال وازدياد النفوذ البريطاني في مصر، هو السبب الذي جعل الخديو إسماعيل يوقع على المعاهدة رغمًا عن إرادة الدولة العثمانية.

وبعدما حصلت بريطانيا على هذه الاتفاقية، لم تُعِدْ تهتم كثيرًا بمحاربة تجارة الرقيق «لصالح الإنسانية»؛ بل اهتمت أساسًا بإلغاء الملاحة العربية، ويقطع الاتصالات بين مسلمي الهند ومسلمي أفريقيا: فهما عناصر المقاومة المحلية الوحيدة القادرة على تعريض مصالح بريطانيا في الهند للخطر^(٣).

وكان نوبار باشا^(٤) يرى أن الخديو إسماعيل لكي يكسب مساندة الحكومة والرأي العام في بريطانيا، كان مرغماً على شن حملة قوية ضد تجارة الرقيق

(١) جلال يحيى، مصر الأفريقية، مرجع سابق، ص ١٨٢.

(٢) إبراهيم عبدالمجيد محمد محمد، مرجع سابق، ص ص ٢٢ - ٢٣.

(٣) محمد صبري، الإمبراطورية المصرية، مرجع سابق، ص ٤٦.

(٤) نوبار: ولد ٤ يناير ١٨٢٥م، موظف أرميني، ومصلح قضائي، ووزير، تولى رئاسة وزراء مصر لثلاث مرات، ولد في أزمير وتعلم في فرنسا وسويسرا، وتوفي ٣١ يناير ١٨٩٩، للمزيد انظر آرثر جولد شميث «الابن»، قاموس تراجم مصر الحديثة، ت. عبد الوهاب بكر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٧٤٢.

في جميع أرجاء إمبراطوريته، فألقى بذلك بذور التمرد المقبل في السودان^(١). وقد أثبت الخديو إسماعيل تمسكه بالقضاء على هذه التجارة باختياره ضابطاً بريطانياً بحرياً لينوب عنه في تنفيذ المعاهدة. وكتب وزير خارجيته إلى قنصل بريطانيا العام في ١١ سبتمبر ١٨٧٧ م ما يأتي :

« ضماناً لمراقبة موانئ البحر الأحمر وخليج عدن وسواحل بلاد العرب الشرقية مراقبة مشددة تحول دون تهريب العبيد عبر الحدود المبينة في معاهدة ٤ أغسطس، يود سموّ الخديو أن يعهد في هذه المهمة إلى ضابط إنجليزي بحريّ يكون له من الدربة والذكاء ما يمكنه من تنفيذ تلك المهمة. ومن الجلي أن هذه المعاهدة لا يستطيع تنفيذها إلا إذا أقيمت مراقبة مشددة على الذين قد يحاولون العبث بأحكامها. ولذلك (لذا)؛ يرجو سموه من قنصل بريطانيا أن ينهي إلى حكومته رغبة حكومة سموه هذه^(٢) .

وقامت بريطانيا بدور الشرطة البحرية في المياه الإقليمية المضربة في أفريقيا الشرقية، فاستطاعت بذلك تأمين وسائل مراقبة توسع السيادة المضربة في كل تلك البلاد؛ لأن ملكية مصر لهذه البلاد قد تؤدي إلى تحييد المزايا الاستراتيجية لميناء عدن^(٣).

ولم يكن الهدف الذي سعت بريطانيا إليه في هذه الاتفاقية هدفاً إنسانياً، كما ادعت بل كان هدفاً سياسياً. وقد كان وكلاء بريطانيا في البحر الأحمر يرسلون إلى حكومتهم تقارير مغرضة مبالغاً فيها عن تجارة الرقيق في تلك المنطقة، وكان هدفهم الواضح هو إعطاء حكومتهم مبرراً للتدخل في شئون حكومة الخديو ومطالبتها بتنفيذ الاتفاقيات. وكانت بريطانيا تعلم أن إلغاء تجارة الرقيق عمل بطيء ومنهجي يأخذ وقتاً طويلاً. ولذلك دعت إليه بريطانيا بحماسة وفي النهاية أدى إلى إرسال المزيد من الحملات وشن حروب

(١) محمد صبري، الإمبراطورية المصرية، مرجع سابق، ص ٤٧.

(٢) بيير كرايبتيس، إسماعيل المفترى عليه، ت. فؤاد صروف، دار النشر الحديث، القاهرة، ١٩٧٣، ص ص ١٠٢-١٠٣.

(٣) محمد صبري، الإمبراطورية المصرية، مرجع سابق، ص ٤٧.

مدمرة بلا جدوى، وإثارة حالة من السخط بين سكان تلك المناطق ضد مصر^(١).

وقبل قيام الحملة، مرض «ماكيلوپ»، فعين الخديو الكابتن موريس (Morice) لقيادة الحملة. ولكن بريطانيا لم ترض عن هذه الإجراءات، فقد كانت تريد تعيين موظف كبير تابع لها، ترسله لندن مباشرة، ويختص بشئون البحر الأحمر تحديداً، ويكون فعالاً لكي ينفذ اتفاقية منع تجارة الرقيق. ولكي تحقق الحكومة البريطانية هدفها، استمرت في ممارسة الضغط على الخديو. وفي شهر ديسمبر، رشحت وزارة البحرية البريطانية الكابتن مالكولم (Malcolm) وأصدر الخديو فرماناً في الأول من يناير عام ١٨٧٨ م بتعيينه مديراً عمومياً لإدارة إلغاء تجارة الرقيق في البحر الأحمر، ومنحه صلاحيات مدنية وقضائية، وجعل إقامته في ميناء مَصُوع^(٢).

وعند وصول «مالكولم» إلى بربرة فتش الأماكن التي كان من المحتمل أن يوجد بها رقيق، ولكنه لم يجد أحداً منهم، كما قام أيضاً بالتوجه إلى زَيْلَع، ثم توجه إلى تاچورة للتفتيش عليها. وأثناء قيامه برحلته التفتيشية وجد أن تجارة الرقيق لا تزال مستمرة على نطاق واسع، وخاصة في المنطقة الواقعة بين ميناءي زَيْلَع وتاچورة، وكان يقوم بهذه التجارة أسرة أبي بكر شحيم، فاضطرَّ مالكولم إلى إلقاء القبض على أفراد هذه الأسرة وإحالة قضيتهم إلى حاكم دار السودان، «چوردون» باشا؛ للنظر فيها ولكن «چوردون» رفض اتخاذ أي إجراء ضد هذه الأسرة؛ خشية أن يثير أفرادها القلاقل أمام الحكومة المضرة في منطقة زَيْلَع وكان ذلك في مايو عام ١٨٧٨ م، واضطرَّ «چوردون» باشا إلى أن يطلق سراح أفراد هذه الأسرة الذين كان بينهم أبو بكر شحيم نفسه؛ لذا اضطرَّ «مالكولم» إلى تقديم استقالته^(٣).

(١) المرجع السابق، ص ص ٤٧ - ٤٨.

(٢) نفسه، ص ص ٤٨ - ٤٩.

(٣) السيد يوسف نصر، الوجود المصري في أفريقيا، مرجع سابق، ص ص ١٤٩ - ١٥٠.

وقد أثقل تحريم تجارة الرقيق عاتق الحكومة المِصريّة حيث أنفق «بيكر» وحده نحو ٥٠٠,٠٠٠ جنيه، ولكن لا يمكن إنكار مجهودات الخديو إسماعيل في مكافحه تجارة الرقيق، وهذا ما أوضحه اللورد «إبريدين» حين قال: «إنه لا يتسنى لأي حاكم شرقي أو غربي أن يعمل على محو الرقيق وتحسين حالة رعيته في زمن قصير، كما فعل الخديو إسماعيل»^(١).

نظرًا لسوء الأحوال المالية، أصدر الخديو إسماعيل قرارًا بإلغاء مكافحه هذه التجارة الأمر الذي أغضب «چوردون»؛ لأن منع هذه التجارة كان أهم أهدافه^(٢). وعلى الرغم من جهود الخديو إسماعيل في مكافحه تجارة الرقيق؛ فإن النفقات الباهظة التي أنفقت ومعاهدة ٧ سبتمبر كانت سببًا من أسباب ضياع الصُّومال .

ثالثًا: البعثات العلمية للجيش المصري :

أنشئ قسم الجغرافيا داخل الجيش المصري لتدريب الضباط المصريين الشبان على عمليات التعرف والاستطلاع والقيام بالحملة الاستكشافية المطلوب تنفيذها في أفريقيا؛ لغزو تلك المناطق المجهولة علميًا^(٣).

دوافع الكشف الجغرافية :

أ) الدافع الإنساني: كان هذا الدافع من أبرز دوافع الكشف المِصريّة، وكان الهدف منه محاربة تجارة الرقيق الأفريقيّة؛ وذلك لوجودها منذ زمن سحيق^(٤).

ب) الدافع السياسي : فرضت الأوضاع السياسية على مصر آنذاك ضرورة بسط سيطرتها على أعالي النيل الأبيض؛ للحيلولة دون وقوعها في فلك

(١) عمر إسكندر، سليم حسن، تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ص ٢٣٥، ٢٣٣.

(٢) Crabités, Pierre, Gordon The Sudan and Slavery, George Routledge and Sons, London, 1933,p.137.

(٣) محمد صبري، الإمبراطورية المصرية، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٤) عبد العليم خلاف، مرجع سابق، ص ص ١٧ - ١٨.

الاستعمار الأوروبي. ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت الدول الأوروبية ترغب في السيطرة على المناطق الأفريقية المهمة المطلّة على البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي؛ وذلك لكي تتخذ منها نافذة يمكن عن طريقها التوغل إلى وسط القارة لاحتلالها^(١).

(ج) الدافع الذاتي: أسهم هذا الدافع في إيجاد هذه الحركة الكشفية وارتبط بشخصية الخديو إسماعيل، فالمعروف أن إسماعيل كان مُحبًا للحضارة الأوروبية ويرغب في جعل مصر قطعة من أوروبا، ومن ثَمَّ اعتمد على الأوروبيين في معظم مشروعاته مدفوعًا في ذلك إلى كسب الثقة الأوروبية؛ حتى تيسر له مهمة الاقتراض المتزايد من دول أوروبا وحتى يجد عطفًا وموافقة من الدول الأوروبية على التوسع المصري في أفريقيا، مؤكدًا أن هدف مصر من هذا هو مناهضة تجارة الرقيق والحفاظ على منابع النيل؛ بالإضافة إلى تمدين الشعوب الأفريقية^(٢).

وكانت أول بعثة كشفية بقيادة جعفر مظهر الذي ارتاد في عام ١٨٦٧م سواحل البحر الأحمر الغربية حتى باب المندب، وقد كتب تقريرًا ضمّنه كل مشاهداته عن أحوال هذه البلاد من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن بعده قام جمالي باشا على رأس بعثة عسكرية للمرور على سواحل أفريقيا الشرقية، وتمكن من كتابة تقارير عن أحوالها^(٣).

بجانب الكشوفات التي قام بها ضباط هيئة أركان الحرب قام هاجن ماخر (Haggen Maker)، أحد المستخدمين بمديرية عموم السودان الشرقي، برحلة في عام ١٨٧٤م تتعلق بمناطق زَيْلَع وبربرة وتاجورة الملحقّة بالخديوية المضريّة وما يليها من بلاد عادل والصُّومال بأمر من الخديو إسماعيل، ثم دُوّن تحقيقاته الكشفية باللغة الفرنسية، وأمر الخديو بنقلها إلى العربية في العام التالي، ورسم محمد قاني من ضباط أركان الحرب في عام ١٨٧٦م خريطة لبلاد

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٠ - ٢١.

(٢) نفسه، ص ٢٨.

(٣) السيد يوسف نصر، جهود مصر الكشفية، مرجع سابق، ص ١٢١.

الصُّومَال وفق الاستكشافات التي قام بها «هاجن ماخر»، وفي عام ١٨٧٥م قام «تيودر فون هوجلين» بكشف أراضي «بني عامر» و«الحباب»، ورافقه في هذه الرحلة فايوج (Vieweg)، ورسم خريطة هذه الأقاليم مصطفى رمزي من هيئة أركان الحرب المصريّة .

وقد نتج عن هذه الأعمال الكشفية رسم خريطتين كبيرتين : إحداهما عن منابع النيل الأبيض والأنهار التي تصب فيه؛ لأجل المساعدة على توسيع الأعمال التجارية ببلاد السودان الشرقية التي تحت خط الاستواء، وقد رسمها في عام ١٨٧٠م عضو المجمع العلمي المصري «جُون مانويل» حسب أحدث المعلومات والإرشادات التي وصلتته، وأدلى بها التجار الأوروبيون والعرب في هذه المناطق^(١) .

وفي عام ١٨٧٥م، أرسل الخديو إسماعيل بعثة كشفية تحت رئاسة اللواء محمد رءوف باشا؛ وذلك لكشف المنطقة الواقعة بين زَيْلَع على البحر الأحمر وَهَرَر في الجنوب، وتمكنت هذه البعثة من مشاهدة جميع الظواهر الطبيعية من وديان وتلال ومدقات وأشجار، وكتب محمد رءوف باشا تقريراً شاملاً أورد فيه وصفاً دقيقاً للقبائل الصُّوماليّة قبائل «العيسى»، كما ألقى الضوء على كل أحوالها من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ووصف في تقريره مدينتي زَيْلَع وَهَرَر، ورسم أيضاً خريطة لخليج عدن^(٢)، ورسم محمد مختار باشا وعبدالله فوزي خريطة تخطيطية لمدينة هَرَر طبعت سنة ١٨٧٧م، وتعدّ هذه الخريطة أول خريطة صحيحة لحكمداية هَرَر وما جاورها، وقد وضحت بها حدود المدينة وطرقها وبنائاتها، وترجع أهمية الخريطة إلى أن الدول الأوروبية في ذلك الوقت لم تكن تعلم شيئاً عن هذا الإقليم سوى اسمه فقط، ثم كتب محمد رءوف باشا تقريراً مفصلاً بنتائج كشوفه اشتمل على وصف لمدينة هَرَر ومساحتها وعدد سكانها وأهم أنواع المتاجر بها^(٣).

(١) محمد فؤاد شكري، الحكم المصري في السودان، مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٦٥.

(٣) محمد محمود السروجي، الجيش المصري في عصر الخديوي، مرجع سابق، ص ص ٤٣٩، ٤٣٣.

كما أرسل الخديو إسماعيل عام ١٨٧٥ م، بعثة تحت رئاسة «ماكيلوب» باشا مدير المنارات المضريّة ومعه «فريدريجو» باشا البحري والضابطان «وورد» و«لونج»، إلى نهر «جوبا»؛ لفتح الطريق بين الهند وخط الاستواء، ورافقهم سبعمئة أسرة سودانية موالية؛ لتقيم على طول طريق الاتصال بين ينايع نهر النيل وسواحل المحيط الهندي، وجهاز من جهة أخرى في سبتمبر من السنة نفسها حملة مؤلفة من خمس أوزط من المشاة المصريين وبلوكتين من الباش بوزق وثلاثمئة جمل ومدفعين جبليين وعدة صواريخ حربية، وعقد لواءها لمحمد رؤوف باشا الذي كان حاكماً على «جندوكورو»^(١).

وفي شهر أكتوبر عام ١٨٧٥ م، أرسلت حملة عسكرية إلى بلاد الحبشة، وتمكنت هذه الحملة من استكشاف المنطقة الممتدة من تاجورة على المحيط الهندي حتى بحيرة أوسة في شرق الحبشة، وقد ورد في تقرير هذه الحملة أن طبيعة المنطقة التي مرت بها كانت في غاية الوعورة، وكانت فيها جميع المظاهر الطبيعية من جبال ووديان ومنخفضات، ولم تحقق الحملة أهدافها؛ بسبب قتل «منزنجر» على أيدي بعض رجال إحدى القبائل^(٢).

وأما الاستكشافات التي وصل إليها رضوان باشا وعبدالرازق بك في بلدة بورت إسماعيل، فقد وردت تفاصيلها في التقارير والمراسلات التي بعثا بها إلى الخديو، ففي التقرير الذي أرسله رضوان باشا إلى الخديو في ٤ نوفمبر عام ١٨٧٥ م يتضح أن بلدة كسمايو تُعدُّ من الموانئ الجيدة الصالحة لرؤس السفن بها حتى في أوقات اشتداد الرياح^(٣).

وفي السنة نفسها، أرسلت مصر بعثة كشفية إلى «رأس حافون» تحت قيادة «ماكيلوب»، وعندما وصلتها البعثة، قابل «ماكيلوب» باشا حاكمها عثمان محمود، وهو من سكانها، وتدارسا معاً الأحوال الخاصة بتلك المنطقة

(١) إلياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا من سني ١٨٦٣-١٨٧٩ م، ج ٢، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦ م، ص ص ٧٢ - ٧٣.

(٢) السيد يوسف نصر، جهود مصر الكشفية، مرجع سابق، ص ص ١٣١ - ١٣٢.

(٣) عبدالعليم خلاف، مرجع سابق، ص ص ١٧٣ - ١٧٤.

من النواحي كافة، وقد رسم البكباشي محمد مختار خريطة لمنطقة «رأس حافون»^(١).

وأعدت مصر بعثة كشفية لبلاد «الجادابورسي» كان قوامها عددًا من الجنود المصريين بلغ قرابة خمسين جنديًا وعددًا من الضباط المصريين، مثل محمود خير الله وعبدالله فوزي، بالإضافة إلى تزويدها بعدد من الإبل والخيول؛ لحمل الأمتعة والمعدات، وكان على رأسها أركان الحرب محمد مختار، وقد ألحق بهذه الحملة شيخ قبيلة «الجادابورسي»: «نورين دويلي»، بتكليف من محافظ زيلع؛ لتسهيل مهمة البعثة حتى لا تتعرض لأي مخاطر.

وقد بدأت الحملة تنفذ مهمتها في ٣ نوفمبر سنة ١٨٧٧ م متخذة طريقها من زيلع في اتجاه بلاد «الجادابورسي»، وقد مرت بمنطقة «بيارامادو» التي توجد على مسافة خمسة وستين كم من زيلع، وكانت طبيعة الطريق الذي سلكته هذه البعثة مفعمة بالجمال التي يتراوح ارتفاعها ما بين ستمائة قدم وثلاثة آلاف وثلاثمائة وخمس وخمسين قدمًا، زد على ذلك وجود بعض الصخور المختلفة الألوان والأشكال^(٢).

ويقع إقليم «الجادابورسي» جنوب غرب ميناء زيلع، وكان هذا الإقليم مجهولًا أيضًا للعالم الغربي حينئذ، فقام محمد مختار بالكشف عنه بمرافقة الملازم محمود خير الله، ووضع تقريرًا مهمًا عن رحلته هذه ضمّنه مشاهداته، فوصف الإقليم من الناحية الجغرافية ومن ناحية الغلات وما يمارسه الأهالي من ضروب الحرف، مع إبداء ملاحظاته الخاصة عنها^(٣).

بعثة الأميرالاي (العميد) جريفز (Graves) :

كان من نتيجة امتداد النفوذ المصري على الساحل الغربي للبحر الأحمر واختياره لباب المنذب، أن أقدم الخديو إسماعيل على التقدم صوب الجنوب في

(١) السيد يوسف نصر، جهود مصر الكشفية، مرجع سابق، ص ١٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ص ١٣٢ - ١٣٣.

(٣) محمد محمود السروجي، الجيش المصري في عصر الخديوي، مرجع سابق، ص ٤٣٣.

محاذاة الساحل الصومالي، وكان الغرض من ذلك البحث عن أصلح الأماكن؛ لإقامة فنار لهداية السفن الآتية من المحيط الهندي أو الخارجة إليه، فأمر القائم مقام «جريفز» في سنة ١٨٧٨ م بارتداد الشاطئ الصومالي؛ لاختيار المكان المناسب لذلك، ورافقه في هذه المهمة القائم مقام محمد مختار، وبعد معاينة الساحل استقر الرأي على بناء الفنار على بعد ثمانية أميال جنوبي «رأس جوردافوي»، على أن يكون ارتفاعه ١٨٥ قدماً عن مستوى سطح البحر.

وقد رسم محمد مختار خريطة لهذا الإقليم إلا أن بناء الفنار لم يبدأ فيه؛ لعزل الخديو إسماعيل عن مصر في يونيه عام ١٨٧٩ م. كذلك قام الضابط الإيطالي رومولو جيسي (Romolo Gessi) بالكشف عن بحيرة «ألبرت نيانزا» في ١٨٧٥ م - ١٨٧٦ م بأمر من «چوردون» الحاكم العام لمديرية خط الاستواء وبإشراف من هيئة أركان حرب الجيش المصري^(١).

وقد عهدت الجمعية الجغرافية الخديوية إلى مبعوثين أرسلتهما إلى المناطق التي خضعت للسيطرة المضريّة، وعقدت جلسات لسماع تقارير الخبراء عنها، ففي جلسة ٢٦ مارس عام ١٨٨٣ م تحدث كل من إسماعيل أيوب باشا والسيد فينولا ومحمد نادي باشا محافظ هَرَر. وشرح كل منهم معلوماته عن هذه البلاد ومشاهداته فيها، وقد وضعت عدة خرائط ورُسُوم متعلقة بهذه الجهات، وتنطق تلك الخرائط والرُسُوم ببراعة المهندسين المصريين واهتمام الإدارة المضريّة بالوقوف على حالة هذه المناطق^(٢).

«ويمكننا أن نقدر الدور الكبير الذي قام به ضباط الجيش المصري وجنوده، وبرغم أن أغلب البعثات الكشفية كان يرأسها ضباط غير مصريين، فإن العبء الأكبر كان يقع على عاتق الضباط المصريين الذين تحت قيادتهم، وكان لرؤساء البعثات فضل المعاونة والتوجيه الصحيح، فامتدت الحركة من شمال الوادي إلى جنوبه حتى جنوب خط الاستواء»^(٣).

(١) محمد محمود السروجي، الجيش المصري في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص ص ٣٧٠-٣٧١.

(٢) شوقي عطا الله الجمل، سياسة مصر واستراتيجيتها، مرجع سابق، ص ٤٠٤.

(٣) محمد محمود السروجي، دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص ٣٤٥.

رابعاً: المدينة المِصْرِيَّة في بلاد الصُّومَال :

بربرة وبلهار:

اهتم إسماعيل بربرة، وأمر عام ١٨٧٢م محمد بهرام أن ينشئ مدينة جديدة بجوارها، بحيث تكون على أحدث النظم في ذلك الوقت، وقد تمكن محمد بهرام من إتمام بناء هذه المدينة في مدة خمس سنوات، ابتداء من عام ١٨٧٢م حتى عام ١٨٧٧م، واشتملت على مرسى للسفن وعدد من الأرصفة والمخازن، كما بنى مسجداً بلغ طول مئذنته ستة أمتار، وبعد أن أنشئ زود بالمياه^(١).

وكان ميناء بربرة قبل تبعيته للإدارة المِصْرِيَّة يقضي فترة طويلة من العام (خمسة أشهر تقريباً) في تعطل تام؛ لتعذر الملاحة بينه وبين عدن؛ بسبب هبوب رياح الشمال، فكان الميناء يغلق في هذه الفترة، ويضطر السكان إلى الهجرة للداخل؛ ولذا اهتمت الإدارة المِصْرِيَّة بإعداد الميناء؛ لاستقبال البواخر الكبيرة، واستقدمت الأدوات اللازمة لذلك من أوروبا، ولما ازدادت الحركة في الميناء، طلب التجار عمل مرسى آخر؛ لتخفيف الضغط على المرسى القديم، ونفذت الإدارة المِصْرِيَّة هذا المرسى، ومدت المياه العذبة إلى الميناء^(٢).

وحرصت الحكومة المِصْرِيَّة على توطيد الأمن في البلاد، فوكلت رضوان باشا مأمور بربرة وزيلع وملحقتهما للعمل على ذلك حيث كانت ترسل إلى بربرة مركباً حربيّة ترسو فيها طوال فصل الشتاء، وكان قائد المركب مسئولاً عن النظام في المدينة، وعلى ظهر هذه المركب كان يقيم جماعة من المهندسين المصريين كعبدالرازق نظمي ومحمد بهرام الذي خلفه لاكتشاف ما وراء الميناء، وقد درسوا الينابيع والمجاري القديمة التي عفى عليها الزمن ورسموا خرائط وافية للمناطق الداخلية^(٣).

(١) السيد يوسف نصر، الوجود المصري في أفريقيا، مرجع سابق، ص ٢٨٨.

(٢) شوقي عطا الله الجمل، سياسة مصر واستراتيجيتها، مرجع سابق، ص ٤١٤.

(٣) محمد صبري، الإمبراطورية السودانية، مرجع سابق، ص ٣٦.

وفي عام ١٨٧٤ م / ١٢٩٠ هـ، طلب «منزنجر» بك أن يتوجه إلى بربرة وكتابة تقرير وافٍ عن أحوالها ووجوه الإصلاح التي تحتاجها، فزار هذه الجهات وكتب تقريره الذي أشار إلى عدة مشكلات تعاني منها البلاد، منها مشكلة عدم وجود مياه عذبة بها، كما أشار إلى أهمية ضاحتها ببلهار التي تقع غربي بربرة على مسافة أربعين ميلاً^(١).

ثم أخذت الإدارة المِصْرِيَّة ترسل المَهْمَّات والأناييب إلى مصلحة مياه بربرة، وساعدت الحاميات المِصْرِيَّة في حراسة هذه الأدوات، كما شاركت في العمل نفسه، وتطور المشروع، ووصلت مياه «الدوبار» إلى بربرة ثم أنشئت لها فروع وصلت إلى الجامع والديوان والجمارك والمستشفى، وانتهى الحفر في المشروع في ٢١ يونيو عام ١٨٧٦ م، ووصلت الأناييب بالمنبع، ولم تستغرق هذه العملية إلا تسعة وستين يوماً.

وتوجهت السلطات المِصْرِيَّة في بربرة في أوائل شهر أغسطس إلى الدوبار مع عدد من التجار وضباط الجهادية والبحريَّة وموظفي الحكومة وشيوخ القبائل الصُومَالِيَّة، وافتتحوا رسمياً توصيل المياه من منبعها إلى الحوض الخاص الذي أنشئ لتمويل الأناييب، ووصلت المياه إلى بربرة في قوة مناسبة، وبلغ طول هذه الأناييب ما يزيد على ١٢ كيلومتراً^(٢)، وقد فاض الماء الحلو في أرجائها آتياً من جبل «الدوبار» في مواسير ممدودة، ولما كان الماء عند تفجره من الصخر في سفح سلسلة الجبال البحريَّة ترتفع درجة حرارته ارتفاعاً كبيراً، بُنيت صهاريج لتبريده قبل مروره من السهل إلى الخزانات^(٣).

وكان في المدينة مخابز وطواحين ومكتب بريد ضمن حدود اتحاد البريد العام ومصاييح مضيئة بالغاز كمثيلتها بمصر، وانتشرت العملة المِصْرِيَّة، وشاع أمرها بالقرى والجبال على مسافة ثلاثين يوماً فأقبل عليها التجار

(١) شوقي عطا الله الجمل، سياسة مصر واستراتيجيتها، مرجع سابق، ص ٤٠٣.

(٢) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ٨٩ - ٩٠.

(٣) محمد صبري، مصر في أفريقيا الشرقية هرر وزيلع وبربرة، مطبعة مصر ومكتبها، القاهرة، ١٩٣٩، ص ٤٢.

للتعامل بها^(١)، ولقد عملت مصر على تحسين سوق بلهار التي تُعقد في موسم خاص لمدة أربعة أشهر من كل عام، فأنشأت الطرق، وشجعت الأهالي على المجيء بمتاجرهم إليها، ولكن الحكومة البريطانية في عدن لم توافق على دفع أية رسوم، في هذه السوق، فما كان من السلطات المِصْرِيَّة إلا أن فتحت ميناء بلهار للتجارة، وتعهدت بعدم التعرض لمن يرغب في التوجه إليه أو الإقامة فيه، فأصبح الطريق مفتوحاً بينه وبين بربرة، وأضحت التجارة حرة من كل قيد، رغم أن عدداً من هؤلاء التجار كانوا يتمتعون بحماية الدول الأجنبية، وهو ما جعلهم يخدمون مصالح بريطانيا، وهم في الأراضي المِصْرِيَّة^(٢).

واهتمت الحكومة بتزويد بربرة بالأطباء؛ لعلاج الأهالي والجنود وكان على أطباء السفن الحكومية الراسية في هذا الميناء ألا يخلوا بخبرتهم ومساعدتهم الإنسانية، ثم عملت الحكومة على تعيين الأطباء بهذه الجهات، وكان مستشفى بربرة يسع خمسين مريضاً، وخدم فيه بعض رجال الحامية ورجال البحريَّة في أول الأمر^(٣).

وصدرت تعليمات الخديو إلى رضوان باشا بالعمل على تأمين الطريق بين بربرة وبلهار، واتخاذ التدابير لفتح هذا الطريق وتأمينه للمسافرين، وأوصى سلطاتها بعدم التشدد على الأهالي مرة واحدة، حتى لا يتسبب ذلك في نفورهم وعدم إصلاح أمرهم، فكان على تلك السلطات أن تستخدم الحزم بقدر الإمكان، ثم تأخذ بالمصلحة مرة، ومرة أخرى بالنصحية، ثم تستخدم الإنذار أو نوعاً من التهديد البسيط، حتى يخضع من لا يريد الخضوع للسلطة المركزية^(٤).

وكان الجهل قد ساد بين الأهالي بأمور الزواج والطلاق والميراث وباقي شئون الشريعة، فعينت مصر أحد القضاة لهذه الجهة دون أن تتعرض للقاضي

(١) المرجع السابق، ص ص ٤٢، ٤٥.

(٢) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ص ٩٢ - ٩٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٩٠.

(٤) جلال يحيى، مصر الأفريقيَّة مرجع سابق، ص ص ١٢٩ - ١٣٠.

السابق أو للمفتي المحلي. فقام محافظ بربرة بتعيين هذا القاضي الجديد وجعله يقابل الصُوماليين، فتحدث إليهم وأعطاهم بعض النصائح، وأخذ الأهالي مع مرور الزمن يقتدون به، ويستشيرونه في عقود الزواج والطلاق وفي تهذيب الأخلاق وتأدية الفرائض^(١).

وخصصت مصر رواتب لشيخ القبائل ورؤساء الأهالي حول بربرة. ووفت بالوعود التي قطعها رضوان بك على الحكومة لهم، ما داموا لا يشتغلون بالتجارة، ورحبت مصر بإعطاء أراضي للأجانب؛ كي يعمروها، ويساعدوا على التوطن، واشترطت لذلك شرطاً واحداً، هو ضرورة إطاعة أوامر الحكومة وقوانينها، مثلهم في ذلك مثل الأهالي، ثم قررت الحكومة إنشاء سقالة جديدة في بربرة طولها ثمانون متراً وعرضها ثمانية أمتار؛ لكي تساعد في حركة هذا الميناء، ووافقت على أن يشترك الأهالي مع الجنود في هذه العملية نظير مكافأة خاصة؛ لتمرين الصُوماليين على الأشغال وتدريبهم مع السودانيين والمصريين.

وأرسلت مصر اثنين من الكتبة ومعهما الدفاتر والأوراق اللازمة، بالإضافة إلى صراف؛ للعمل على ضبط الحسابات، وعملت على ضبط الموازين والمكايل في هذه المنطقة، بتوحيدها مع نظائرها في مصر، كما أنشأت السلطات المصرية كثيراً من المباني والمساكن للمستخدمين، وضربت بهذا مثلاً أمام الأهالي؛ لإقامة مساكن صحية لائقة^(٢).

وأنشأت أيضاً ببربرة سلخانة؛ لكي تُذبح فيها الذبائح بالطريقة الصحيحة، وبلغت مساحتها قرابة ٣٠٠ متر مربع، وبعد أن أنشئت، أجرها مدير بربرة إلى أحد مواطني البلدة، في مقابل أن يدفع مبلغاً قدره ٢٠٥٣ قرشاً (٢٢٥ روية) في العام، وزيادة على ذلك أنشئت بها طابونة (فرن) وكان يعمل بها ثلاثة من عساكر الجهادية، وبلغ أجر العامل منهم ثلاثة قروش في اليوم، وقد تضمنت مباني الجنود وثكناتهم، بالإضافة إلى الفئار، الذي عُين لإدارته

(١) المرجع السابق، ص ١٣١.

(٢) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ص ٩١ - ٩٢.

في أول الأمر الخواجة «كارمنوس»، الذي عين بمعرفة مورييس بك وكيل الفنارات، وعين من بعده لإدارته الخواجة منويل «كساو»، ومعه اثنان من أبناء العرب، وثالث من الأوروبيين .

وكان مدير هذا الفنار يحصل عوائد المراكب (الجمارك المقررة) فيحصل عن كل تُرناطة قرشًا واحدًا، وفيما بعد خفضت قيمة هذا الجمرك، فأصبحت ٢٠ فضة، بدلًا من قرش صاغ، وربما يرجع السبب في تخفيض قيمة الجمرك إلى تنشيط حركة التجارة بين الأقاليم المِصْرِيَّة وغيرها من بلدان العالم، وكان هذا الفنار وإيراداته ومصروفاته يتبع مصلحة عموم الليمانات والفنارات التي يرأسها ماكيلوب باشا^(١)، وقد بلغت تكاليف المباني في بربرة حتى عام ١٨٧٧م قرابة ٧٠,٠٠٠ جنيه عدا أربعين ألف جنيه أنفقت على الجنود والسفينة المرابطة بالمياه. ولما أرغم الإنجليزُ إسماعيلَ بمعاهدة عام ١٨٧٧م على جعل ميناءي بربرة وبلهار حُرَّين، أُعفيت صادراتهما من الرُّسُوم والعوائد الجمركية فأصبح دخل المدينة لا يزيد على ١٧٠ جنيهًا في العام، مع أن المركب الحربية وحدها كانت تكلف الحكومة ٣٠٠ جنيه في الشهر^(٢)، وقد ترتب على انتشار المعاملات طبقًا للأحكام السياسية والشرعية وازدياد العمران والأمن والراحة أن قبيلة «عيال أحمد»، التي كانت كغيرها لا تقيم في بربرة إلا في فصل الشتاء، أخذت تبني بيوتًا ودكاكين تقضي فيها العام كله^(٣).

ومن أهم الفوائد التي عادت على عدن من الوجود المصري في بربرة، أنه عندما كانت بربرة خالية من وابورات بوسنة الخديو كانت عدن تعاني فقرًا شديدًا في المسلي والبقر والغنم في فصل الخريف؛ وذلك لعدم سير السفن بحرًا إلى عدن؛ لسير الرياح شمالًا، ولم يستطع أحد من التجار الصُّومَالِيين الوصول إليها، وتسبب ذلك في غلو أسعار اللحم والمسلي غلوًا باهظًا، وبعد

(١) السيد يوسف نصر، الوجود المصري في أفريقيا، مرجع سابق، ص ص ٢٨٨ - ٢٨٩.
(٢) محمد صبري، مصر في أفريقيا الشرقية، مرجع سابق، ص ٤٥.
(٣) المرجع السابق، ص ص ٤٦ - ٤٩.

وصول المدينة المِصْرِيَّة إلى بربرة عمت بعض الخيرات القادمة منها عن طريق الوابورات وتردد التجار إليها في فصل الخريف^(١).

رأي الأجانب الذين زاروا بربرة في المدينة المِصْرِيَّة:

١ - في عام ١٨٨١ م، كتب أحد المراقبين معلقاً «إن الاحتلال المصري يهدف إلى تنظيم هذه الأحوال وتثبيت إقامة هؤلاء الرُّحَّل في نقطة تكون بها كافة (جميع) المزايا أكثر من أي خليج آخر على هذا الساحل. وهذا الإجراء في غاية الذكاء. إن توطين هؤلاء البدو الرحل وإعادة الحياة للحركة الاجتماعية والتجارية للميناء قد رفع قدر مصر بدرجة عالية جداً في جميع أرجاء بلاد الصُّومَال»^(٢).

٢ - بتاريخ ٢٤ ديسمبر عام ١٨٨٤ م، ذكر المقيم البريطاني في عدن الجنرال جيمس بلير ما يلي: «يجدر بنا القول بأن الصُّوماليين والدناكل والعرب في خليج عدن يرفعون على سفنهم، وغالبًا على منازلهم أو مقابرهم أعلامًا تركية أو مصرية سواء أكانوا مستقلين أم خاضعين للحماية الإنجليزية أو الفرنسية أو الإيطالية»^(٣).

وكان المصريون هم أول من أقاموا مركزًا للحضارة في قلب القارة السوداء في الخرطوم، حيث لم يكن موجودًا سوى بعض أكواخ الصيادين المتناثرة، والمصريون هم أيضًا الذين أنشئوا مدينة بربرة التي ترفع هامتها بفخر فوق ربوة، وهي محاطة بإطار ساحر يسلب لبَّ كل المسافرين المبهورين بجمالها^(٤).

٣ - وذكر الميجور هَنْتَر (Major Hunter) قنصل بريطانيا في الصُّومَال في رسالة له في ٦ يونيه عام ١٨٨٤ م ما يلي: «إن المصريين أنجزوا في بربرة من الأعمال العمومية الأساسية ما يصح أن تفاخر به أية إدارية (إدارة)»^(٥).

(١) انظر: دفتر ٣٧١٤ وارد معية عربي، ص ١٤٦، رقم ٢٠ في ١٢ شعبان ١٢٩٣ هـ / ١٨٧٦، شوقي

عطا الله الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر، مصدر سابق، ص ٢٢٧.

(٢) محمد صبري، الإمبراطورية المصرية، مرجع سابق، ص ٧١.

(٣) المرجع السابق، ص ٧٢.

(٤) نفسه، ص ٧٢.

(٥) عبد المنعم عبد الحليم، مرجع سابق، ص ٤١٢.

٤ - المسيو جابريل فيراند (Gabriel Ferrand) هو نائب قنصل فرنسي في تلك المنطقة، وزار آنذاك بربرة في عام ١٨٨٣ م، وتحدث عن معمارها، فذكر أنها أفريقية صغيرة مريحة وأنيقة بعيدة عن القرية التي يقطنها الأهالي، وبُنيت بها مبان حكومية، وهذه المباني صُممت لتلائم المناخ شديد الحرارة هناك، وبفضل العناية المستمرة زُرعت مساحات من الخضرة والأزهار، وأصبحت الخضراوات تزرع طول العام، وأصبح للميناء أخيراً فنار يُرى على بعد ١٥ ميلاً ورصيف شحن للسفن ذات الحمولات الكبيرة لشحن حمولاتها وتفريغها، وهذا العمل رائع لاسيما أن الذي أنجزه هو حاكم شرقي^(١).

٥ - في شهر نوفمبر عام ١٨٨٤ م، زارها مستر ف. ل. جيمس، وأدى التحية للراية البريطانية التي كانت ترفرف على أطلال الإدارة المضريّة السيئة، «ولكن هذا المؤلف يتناقض مع نفسه عندما يعطينا معلومات إيجابية وبناءة عن إدارة بربرة (في الكتاب نفسه)»^(٢): وربما يكون مقصده بالإدارة المضريّة السيئة الحكام المصريين، وليس الأعمال التي قامت بها مصر.

وكانت مدينة بربرة الجديدة نظيفة وأنيقة، هي أفضل بكثير من أية مدينة أخرى شيدها المصريون على ساحل أفريقيا، ويغلب على بعض المباني طابع البذخ، لاسيما مسكن الحاكم القديم الذي يتصل بواسطة شرفة طويلة بضريح ضخّم يأخذ شكل مسجد بُني لشيخ صومالي عظيم الشأن، ولتمويل بناء هذا الضريح، فرض الحاكم ضريبة على كل جمل يدخل المدينة، واستفاد الحاكم شخصياً من فرض هذه الضريبة^(٣).

ب. زَيْلَع وتاجورة:

في بداية حكم الإدارة المضريّة في زَيْلَع، أصدر محمد رؤوف باشا أوامره بالتعامل بشدة مع العصاة وإخضاعهم لسلطات الحكومة، وكان أشهر هؤلاء

(١) محمد صبري، الإمبراطورية المصرية، مرجع سابق، ص ص ٧٢ - ٧٣.

(٢) محمد صبري، مصر في أفريقيا الشرقية، مرجع سابق، ص ص ٥٣ - ٥٤.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٥٣ - ٥٤.

المدعو محمد الحنفي شيخ جهة «أوسة» بمنطقة زَيْلَع، الذي تكررت غاراته وتعددت اعتداءاته وتعدّيه على عساكر الحكومة المضريّة ونهب ما كان معها من المدافع والبنادق، وكان محمد رؤوف باشا جادًا في إنهاء هذه الحالة، وذلك بأن كلف أبا بكر شحيم باشا محافظ زَيْلَع بتأديب هذا العاصي وأنصاره والتنكيل بهم وإعادة جميع ما نهبوه من الأسلحة، وقد تمكن أبو بكر باشا بعد جهود عنيفة من القضاء على محمد الحنفي هذا وعصابته واضطرّه إلى الفرار للحدود الحبشية^(١).

وكان بعض تجار زَيْلَع يحتفظون بكمية من العملة القديمة المتداولة قبل قدوم المصريين، فاستبدلت الإدارة بها العملة الجديدة، وأوضح أبو بكر باشا أن ضريبة الدخولية المفروضة لا تكفي لرواتب الموظفين القائمين على تحصيلها، في الوقت نفسه الذي تُعدّ فيه مصدرًا لتضرر الأهالي، فوافقت الإدارة على وقف تحصيل هذه الضريبة وتفويض محافظ زَيْلَع؛ للاستغناء عن خدمات الموظفين^(٢).

وعندما تعرض أبو بكر باشا لمسألة بخصوص الطباق وعدم تمكن الأهالي من شرائه بعد دفع الضرائب الجديدة الموحدة (٧٥٪)، عملت الإدارة على إيجاد حل يرضي أهالي زَيْلَع، ولا يتعارض مع نظام الضرائب الموحد، وكان من عادة أهالي زَيْلَع، ومعظمهم من العربان استعمال مضغ الطباق، فرأت الإدارة وضع تجارة الدخان في يد واحدة، وأن يكون بيعه بمعرفة الحكومة، وأوصت محافظة زَيْلَع بشراء الكمية اللازمة للاستهلاك السنوي المحلي (٧٥٠ قنطارًا) من عدن ومن أموال الحكومة ثم بيعه للأهالي بالأسعار المعتادة، وأحلت الإدارة نفسها بهذا الوضع محل تجار الطباق، وحصلت على ربح

(١) محمد المعتصم سيد، مرجع سابق، ص ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٢) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ١٠٠.

يتراوح بين ٥٠٪ و ٧٦٪، ولم يتحمل الأهالي أي ارتفاع لسعر الطباق^(١). والجدير بالذكر أن احتكار الإدارة المِصْرِيَّة لتجارة الطباق التي كانت مربحة جعلت الحكومة تتقاعس عن محاربته.

وبلغ عدد الحامية الموجودة بزَيْلَع ١٥٠ جنديًا نظاميًا و ٣٠ من مجندي الصُّومَال، وكان هذا العدد كافيًا لاستتباب الأمن والمحافظة على طرق المواصلات مع الداخل، وتعاونت البحريَّة المِصْرِيَّة مع سلطات زَيْلَع المحلية في إقامة إدارة منظمة، وعملت مصر على تسهيل أمر اتصال زَيْلَع بالسويس، فرتبت خطًا للبريد البحري، حيث تقوم كل أسبوعين باخرة خاصة من بربرة إلى زَيْلَع ثم عدن ثم إلى زَيْلَع وبربرة مرة أخرى. وكان على هذه الباخرة أن تأخذ البريد الصادر من بربرة وزَيْلَع وتنقله إلى عدن، حيث تنقله الشركة الشرقية إلى السويس وتعود بالبريد الوارد منها إلى عدن ببواخر هذه الشركة، ثم توزعه في بلاد الصُّومَال.

وأخذت الحكومة المِصْرِيَّة تدرس أحوال المناطق المحيطة بزَيْلَع تمهيدًا لقيامها بالمشروعات العمرانية فيها، وأرسلت أحمد نشأت بك، معاون شريفات، في مهمة خاصة إليها^(٢)، ومن أجل تعمير زَيْلَع أرسلت نظارة الجهادية بوابور سنار أنفازًا عسكريًا من أمهر الصنّاع من بنّائين ونجارين وحدادين وغيرهم، مع العُدَد والآلات اللازمة لهم، كما أرسلت بوابور المنصورة ٥٦١ بندقية رامنتون برسم عساكر أوردي^(٣)، وكان أرباب الصنّاع عساكر، ولكنهم مذنبون، وكان يلزم الاحتياط من هروب أحدهم بانتهازه الفرصة عند قيام أحد المراكب والوابورات من زَيْلَع، وتفتيشها على الدوام خوفًا من هروب أحد منهم مع تشغيلهم في أشغال الحكومة^(٤)، ثم عادت

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٢) نفسه، ص ١٠١.

(٣) أوردي: هي المعسكر أو الجيش. للمزيد انظر زين العابدين شمس الدين نجم، مرجع سابق، ص ٩٥.

(٤) انظر: دفتر ١٤٨ صادر معية، ص ١٨ رقم ٤٣ في ١٦ رمضان عام ١٢٩٢ هـ / ١٨٧٥ م، شرفي عطا الله، الوثائق التاريخية لسياسة مصر، مصدر سابق، ص ٢٤٨.

وأرسلت عبدالقادر حلمي باشا مأمور ضبط مصر إلى كل من زَيْلَع وتاجورة للإسهام في أعمال الإنشاء والتعمير اللازمة، وصدرت إليه الأوامر التفصيلية عن هذه المهمة في ٢٣ ديسمبر عام ١٨٧٥ م.

وكانت حركة المَدِّ والجَزْر تصعب أمر نقل البضائع والمهمات في زَيْلَع من السفن وإليها، فقررت الحكومة المِصْرِيَّة إنشاء سقالة في هذا البناء تشبه تلك التي أنشأتها في بربرة، وتسهل عمليات الشحن والتفريغ في هذا الميناء المهم، خصوصاً في فترة احتاجت فيها القوات الموجودة في هَرَز إلى كثير من المهمات، وعملت الدولة على تنشيط التجارة بين الداخل والساحل^(١).

وكان نجاح جمالي باشا في إنشاء سقالة بربرة أكبر مشجع للحكومة على إنشاء سقالة أخرى في زَيْلَع، وبلغ طول السقالة ٣٥٠ مترًا، وعرضها سبعة أمتار، منها رصيف من الحجر، بعرض متر ونصف المتر من كل جانب، وأربعة الأمتار الباقية في الوسط تُملأ بالرمال والأحجار.

وكانت الأيدي العاملة متوافرة ورخيصة في الصُّومَال، بل إن أكثر من ٢٠ ألفًا من العمال كانوا يقيمون في عدن، سعيًا وراء الرزق، ويعمل بعضهم بالموئنة فقط، والبعض الآخر بأجر بسيط، فرأت مصر تشجيع العمال الصُّوماليين على العمل في بلادهم بالأجر اللازم لهم، بدلًا من تركهم يهاجرون للعمل بالخارج، فكلفت عبدالقادر حلمي باشا بهذه المهمة، كما كلفته بمهمة إنشاء ديوان الحكومة ومبنى الجمارك ومستشفى وبعض المخازن والمساكن اللازمة لإقامة الجنود، خصوصاً في فصل الصيف الذي يمتاز بحرّه الشديد في هذه المناطق.

وأرسلت مصر عددًا من عساكر الصنایعية؛ للإسهام في هذه الإنشاءات، وأصدرت الأمر بقطع الأخشاب محليًا والحصول على الأحجار اللازمة من الجهات القريبة من زَيْلَع واستخدام العمال الصُّوماليين في كل هذه العمليات

(١) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ١٠١.

بالأجر اللازم^(١)، ووحدت الإدارة المِصْرِيَّة المكايل والموازين وعممتها وتداولت العملة بين السكان، بَدَلًا من طريقة المقايضة التجارية التي كانت سائدة، كما عين مفتش للأسواق؛ للتأكد من أن التعامل يسير بين الناس بنظام وأمانة، وهو ما أدى إلى ازدهار التجارة ورواجها في الأسواق الصُّومَالِيَّة^(٢).

وقد أظهر مشايخ عربان تاچورة خوفهم من الحنفري، شيخ الأوسه؛ لهجومه عليهم وعلى متاجرهم وقوافلهم، فأصدرت مصر تعليماتها إلى قبودان الباخرة الحربية سنار الموجودة هناك بتهام اليقظة لما قد يحدث، وأمرت السفينة الحربية الصاعقة بالبقاء في هذا الميناء على الدوام؛ للمحافظة على تلك الجهة، وقررت الحكومة بناء استحكامات في تاچورة بالقرب من السقالة البحريَّة وفي اتجاه مرسى السفن الحربية؛ تسهيلًا للاتصال بينها وبين السفن، وتأكيدًا لحماية هذه الطابية بمدفعية السفن^(٣).

ورأت مصر إبقاء أربعين جُنْدِيًّا فقط في الطابية والاستحكامات في شكل حامية، أما باقي الجنود ومن يصل منهم فيقيمون على السفينة الحربية مع أسلحتهم وذخائرهم، وقاية لهم من البرد في فصل الشتاء والحر في فصل الصيف، وفي مارس عام ١٨٧٧م بعث أبو بكر شحيم محافظ زَيْلَع خطابًا إلى الخديو، أشار فيه إلى الانتهاء من بناء المخزن الكبير الذي رأى ضرورة بنائه بزَيْلَع؛ لتخزين الملح الذي كان يطلق عليه هناك اسم (المُصْلِح) والذي كان يستخرج بكميات هائلة من مَلَّاحات «الهللو» و«زوري» و«بنادولي» و«فروين»، كما أشار إلى أن عملية استخراج الملح من هذه الملاحات تحدث بطريقة منتظمة وتحت رقابة الإدارة المِصْرِيَّة وإشرافها، وهو ما يكفل ضبط العمل بهذه الملاحات والحيلولة دون تهريب الملح وبيعه بأسعار مرتفعة^(٤).

(١) المرجع السابق، ص ص ١٠١-١٠٢.

(٢) خالد رياض، مرجع سابق، ص ص ١٦٥-١٦٦.

(٣) جلال يحيى، مصر الأفريقيَّة، مرجع سابق، ص ١٤٤.

(٤) عبدالعليم خلاف، مرجع سابق، ص ص ١٦٢-١٦٣.

واهتمت مصر بالملح والنظرون، وأنشأت مصلحتين لإدارة شئونهما، فأوصت نظارة الزراعة والتجارة بالبحث عن الطرق اللازمة لترويج تجارة الملح في الخارج وللحصول على النظرون النظيف بأقل تكاليف ممكنة، وأوصت بزيادة إنتاج الملاحات المستعملة واستغلال غير المستعملة واستكشاف ملاحات جديدة، كما أوصت بعدم منح أي التزام للأهالي أو للأجانب باستخراج الملح، وحصر جميع الملاحات ومراكز استخراج النظرون وتعيين الموظفين اللازمين لذلك.

وكانت هذه التوصيات تهم زَيْلَع؛ نظرًا لوجود أربع ملاحات بالقرب منها، أهمها ملاحه الحلو ووجود أكبر ملاحات شرق أفريقيا المسماة بحيرة العسل بالقرب من تاجورة، فاقترح أبو بكر باشا إنشاء برج حراسة بالقرب من ملاحه زَيْلَع؛ للمحافظة على أموال الدولة. فلم تمنع الإدارة في ذلك، وأنشئت المخازن اللازمة، وأُرسلت العينات لمصر؛ لتحليلها وعمل الدعاية اللازمة لها في الخارج، خصوصًا أن أسعار الملح الصُّومالي كانت أقل من أسعار بلدان كثيرة.

وقد ساعدت كل هذه المشروعات على تقدم الحياة في زَيْلَع ودخول الحضارة والمدنية الحديثة والإدارة المنظمة في هذه الأرجاء، فساد الأمن، وبُنيت المدارس والمساجد، وشعر الصُّوماليون أنهم قد أصبحوا مواطنين في دولة قوية تدافع عنهم وتوحد بينهم وبين إخوانهم في مصر والسودان وفي شرق أفريقيا^(١).

ج. هَرَزُ:

عيَّن الخديو عبدالوهاب بك وهبي مدير بني سويف؛ ليكون وكيلًا لمحافظة هَرَزُ ورئيسًا للحكمدارية في الوقت نفسه، أي مرءوسًا لمحمد عبدالشكور في الظروف العادية ورئيسًا له في الظروف الطارئة، وكان محمد رءوف باشا قد لفت نظر مصر إلى أنه مضطر إلى الاحتفاظ بالأمير السابق، وذكر أنه ينطوي على أمور غير لائقة، وهكذا عملت مصر على تقييد سلطة

(١) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ص ١٠٣-١٠٤.

محمد بن عبد الشكور، خصوصاً في وقت غياب محمد رؤوف باشا عن مركز الحكومة العامة، وكان عبد الوهاب وهبي من رجال الحكومة المعول عليهم، وسبق له القيام بمهام خاصة، وله دراية بالشئون العامة، وعهدت إليه بإدارة كل جوانب حركة المدينة من ضبط وربط وإدارة، وكلفته بالنيابة عن محمد رؤوف باشا في أثناء غيابه وبرئاسة المجلس المشكل من القضاة والعلماء والتجار والأعيان؛ للنظر في القضايا السياسية كانت أم شرعية^(١).

ويتكون مجلس الحكمدارية من القضاة والعلماء والتجار والأعيان، ووظيفة مجلس الحكمدار هي النظر في الدعاوي المتعلقة بالحكمدارية، سواء أكانت شرعية أم سياسية^(٢)، واهتم محمد رؤوف باشا بأن يولي أهالي هرز الوظائف، ويسند إليهم بعض المناصب حتى يسهموا في حركة الإصلاح الكبيرة التي ينوي القيام بها؛ للنهوض بهذه البلاد، ولما كان عدد المعلمين قليلاً جداً، ومن ثمَّ يمكن الاعتماد عليهم اعتماداً كبيراً، فقد رأى أن يرسل عدداً من الصبيان والشبان ورجال الدين من أهالي هرز إلى الأزهر الشريف؛ لتلقي أصول الدين والشريعة وسائر العلوم، وليعودوا بعد ذلك إلى بلادهم ويمارسوا وظائف القضاء والإمامة والتدريس.

وفي عام ١٨٧٦م، طلب اللواء محمد نادي من الخديو إسماعيل أن يوافق على إنشاء مدرسة في هرز؛ لتعليم أبنائها القراءة والكتابة، واستند اللواء محمد نادي في ذلك على: وجود مكان واسع في هرز يصلح لأن يكون مدرسة، وأن تتعهد المديرية بإنشاء الكراسي والأرائك اللازمة للتلاميذ، وذلك لوفرة الأخشاب، وتكفل الحكومة المصرية بتكملة تعليم هؤلاء التلاميذ في مصر، بعد انتهائهم من دراسة المرحلة الابتدائية في مدرسة الأزهر، وأن يُصَرَّف لكل تلميذ في كل أسبوع قرش واحد ونصف مرتب جهادي، بالإضافة إلى منحة في كل سنة تتمثل في طاقتين وطربوش وجلابية متوسطة الطول، ومحاط أسفلها وياقتها بدوائر حمراء وسروال شبيه بالبنطلون، تدرس المدرسة علم

(١) جلال يحيى، مصر الأفريقية، مرجع سابق، ص ١٥٢ - ١٥٣.

(٢) خالد رياض، مرجع سابق، ص ١٧٥.

الزراعة والخط والحساب والقرآن الكريم والعقائد الدينية، ويحدث ذلك بواسطة المدرسين الذين يعينهم ديوان المعارف، ويتكون عدد تلاميذ المدرسة من ٢٠٠ تلميذ، وإذا زاد هذا العدد على المعدل المطلوب، ففي هذه الحالة تقبل الأعداد الزائدة، بشرط ألا يتقاضوا رواتب شهرية، باستثناء حصولهم على الأدوات المكتبية^(١).

كذلك رأت الإدارة المصرية أن تُشرك أفرادًا من قبائل الصُومال في فرق الجيش المصري هناك؛ للاستعانة بهم في حفظ النظام وتأمين المدينة من ناحية وتعويدهم على الطاعة والنظام من ناحية أخرى، وقد جرى تدريب ثلاثة آلاف صومالي في بحر ستة شهور، ولكن هذه التجربة لم تأتِ بشمارها؛ لوقوع المرض بينهم، وإن كانت هذه التجربة قد فشلت من الناحية العسكرية، فقد أتت بفائدة أخرى، وهي كَفُّ قبائل الصُومال عن مساوئهم الوحشية، مثل القتل والسلب وغيرهما^(٢).

وقد ألغى محمد رؤوف باشا الاحتكارات كلها وبدأ يهتم بتطوير الزراعة، فزار البلاد المختلفة، وتبين له أن نصف الأراضي التي كانت تملكها القبيلة الواحدة كان مزروعًا والنصف الآخر الذي هو أصلح للزراعة كان متروكًا، فحث الأهالي على الزراعة، وكان يلجأ إلى القوة أحيانًا؛ ليرغمهم عليها، وقد وزع الأراضي بينهم، فكان الجرّاد (العمدة) يفد عليه ويقدم له خمس بقرات ضريبة، فيمنحه قفطانًا من الشّيت وطاقيّة وعمامة من بَقْتَة بيضاء، ويرسل معه مندوبًا من قبله يحدد له ألف فدان؛ لاستثمارها، وكان الملاق أو (شيخ البلد) يحضر بقرتين، فيعمّمه بأربع أذرع، ويحدد له خمسمائة فدان^(٣)، وقد دأب محمد رؤوف باشا على محاربة الفوضى والبدع وإراقة الدماء، فقاتل «الجالا» كثيرًا.

(١) السيد يوسف نصر، الوجود المصري في أفريقيا، مرجع سابق، ص ص ٢٨٠ - ٢٨١.

(٢) محمد المعتصم سيد، مرجع سابق، ص ١٢٥.

(٣) محمد صبري، مصر في أفريقيا، مرجع سابق، ص ٦٢ - ٦٣.

أما قبائل «عيسى» الصُوماليَّة المسلمة؛ فقد عمل على تأديب أفرادها بمحاربة الأمية الفاشية بينهم وبث تعاليم الإسلام الصحيحة^(١)، وكان الصُوماليون يتفاخرون بقتل «الجالا» غدرًا، وكلما وفقوا إلى ذلك، غرَّسوا في شعرهم ريشة نعام بيضاء تقوم مقام الوسام، ولكن محمد رُؤوف باشا نهاهم كثيرًا عن فعل ذلك^(٢).

وبذل رُؤوف باشا مجهودًا في إعادة الأمن وتسهيل تجارة القوافل، فعبَّد الطريق الذي يصل هَرَرُ بزيْلَع، وجعله صالحًا للعربات، وأنشأ عليه محطات عسكرية مزودة بالماء^(٣). وقد ساعد إنشاء المحطات في تعميم التجارة؛ حتى إن القوافل التي كانت تصل من الساحل إلى هَرَرُ في عصر الأمراء وكان عددها لا يزيد على السبعين صار عددها أربعمائة في العام في عهد الإدارة المِصريَّة، وكان من عوامل انتشار التجارة في البلاد حلول العملة المِصريَّة محل عملة الأمير التي كانت قليلة الانتشار^(٤).

وقد عُنِيَ محمد رُؤوف باشا بالصناعة المحلية، فكان الحاكم وكبار الموظفين من المصريين يلبسون ملابس مصنوعة في المدينة؛ ليقتردي بهم السكان فيقتنوا ملابس مُفَصَّلة بدلًا من الأثواب التي كانوا يتلفعون بها، ووضع في الوقت نفسه برنامجًا واسعًا للمُنشآت اللازمة لتجميل المدينة وتوفير أسباب الرفاهية والعمران فيها، واستعان بالجنود؛ لتشيد معظم المباني الحكومية وبيوت الموظفين^(٥).

ويرجع الفضل إلى مختار بك في إنشاء مدينة «جلديسة»، التي كانت موقعًا عسكريًا أو محطة للقوافل فأنشأها أثناء الحملة العسكرية التي سيطرت على هَرَرُ لتكون مكانًا تستريح فيه حيوانات النقل ومن يقودون القوافل، ثم أنشأ سوقًا بجوار هذا الموقع وبدأت قبائل «الجالا» ترتادها؛ لتبادل متجاتها فيها،

(١) المرجع السابق، ص ٦٣.

(٢) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ١٦٤.

(٣) المرجع السابق، ص ١٧١.

(٤) محمد المعتصم، مرجع سابق، ص ١٢٦.

(٥) المرجع السابق، ص ص ١٢٦-١٢٧.

ثم بدأت تبني أكواخها هناك؛ وازدادت حركة البناء حتى إن المساحة الواسعة المحصورة بين «جبل» و«جلديسة» والحافة الشرقية للخور ازدحمت بالسكان^(١).

وفي ٢٧ أبريل سنة ١٨٧٦ م، رفع محمد رؤوف باشا تقريراً إلى الخديو ذكر فيه أن التجار في الصُومال كانوا يَمْضُون أحياناً سنة ونصفاً؛ للوصول إلى زَيْلَع، وأن هذا التأخير يرجع إلى عدم وجود مواقع عسكرية على ممر «جلديسة» في أرض قبائل «عيسى صومال» وعلى ممر «دارمي» في أرض قبائل «جادابورسي»، وأن قبائل «عيسى» تخشى قبائل «نوليه جالا» فهجرت مدينة «جلديسة»، وطلب في النهاية تعزيزات عسكرية من الخديو الذي سارع بإرسالها إليه^(٢).

وعامل محمد رؤوف باشا الأهالي بإنسانية حتى إن أعيان هَرَرُ كانوا لا يشيرون إليه إلا بذكر «الأب»^(٣)، وقد خلفه رضوان باشا فجرى على سياسة سلفه، ولما كانت هَرَرُ ينقصها الماء الصالح للشرب بنى رضوان باشا حوضاً في المدينة جلب له الماء من عين قريبة، ووزعه بنظام كامل من المجاري، واجتهد في محاربة تعاطي البوظة وغيرها من المخدرات التي كانت تفتك بالجهاز العصبي^(٤)، وبعد تعيين محمد نادي باشا مديراً لهَرَرُ أجرى تطويراً في القوات الموجودة هناك، وطالب بتغيير الطوبجية (المدافع) والباشبوزق الموجودة هناك؛ بسبب تقدمهم في السن وطول مكوثهم وضعف قواهم واستبدال أورط وبطاريتين من المدافع بهم.

ونظراً لسوء الحالة المالية طلب محمد نادي باشا إرسال أورطتين من العسكر: إحداهما من العرب، والثانية من السودان وطاقم موسيقى يصطحب مع الأورطتين ونصف مدفعية كروب قطر ثمانية ومدفعين جبليين واثنين من صواريخ الحرب بطواقمهما العسكرية وما يلزم من الحيوانات

(١) جلال يحيى، مصر الأفريقية، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٢) محمد صبري، مصر في أفريقيا، مرجع سابق، ص ص ٧٧ - ٧٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٧٩.

(٤) محمد صبري، الإمبراطورية السودانية، مرجع سابق، ص ٤٦.

والأدوات الحربية؛ لتأمين الطرق والمواصلات ما بين زَيْلَع وهَرَرُ؛ لنشاط حركة التجار الذين يمرون في تلك الجهات واتّساع حركة نطاق التجارة. ولمحاربة تجار الرقيق عند باب المندب، استمال محمد نادي باشا التجار عن طريق استتباب الأمن هناك، والاستعداد بمراكب شراع بين زَيْلَع وبربرة لجهتيّ عدن ومَصُوع وتعيين وابور؛ للإقامة بعدن^(١).

وقام محمد نادي باشا بمجموعة من الإصلاحات الداخلية الضخمة، فاستطاع أن يوطد الأمن في البلاد، وأقر نظامًا صارمًا يسير عليه جنوده، كما بسط نظامًا بوليسيًا دقيقًا داخل المدن، وإليه يرجع الفضل في إقامة التحصينات في كل مكان وإعادة بناء أسوار مدينة هَرَرُ، كما نمّى التجارة الأوروبية في هذه البلاد وشجع الأوروبيين على إنشاء المشاريع في المدينة، وبذل الجهود في كل مكان؛ ليلفت الأنظار إلى غنى تلك البلاد واستعدادها لتقبّل المدنية.

وفي عهده أطلقت حرية المذاهب والعبادة، فأباح لرجال الإرساليات الكاثوليكية مزاوله نشاطهم الديني^(٢)، وعملت مصر على نشر المسيحية في الصُومال فقد ذكر القسيس «كاهان» في يوليو سنة ١٨٨١م أن الخديو توفيق أوصى السلطات المضريّة في زَيْلَع وهَرَرُ بتقديم كل مساعدة له، وقد أنشئت أول نقطة لتنصير الصُوماليين في بربرة في مارس عام ١٨٨١م، وأحسن وفادته هناك الحاكم المصري، وأرسل ابنه إلى البعثة؛ ليتعلم الفرنسية، وتبعه آخرون، ومن هناك ذهب «كاهان» إلى زَيْلَع وهَرَرُ، فقدمت له السلطات المضريّة كل معونة، وأمدته بجند مسلحين؛ لحماية بعثات المبشرين من اعتداء «الجالا» و«الدناكل» وغيرهم^(٣).

(١) دار الوثائق القومية، محافظ مجلس النظار، محفظة رقم ٦٠٨ - ١ ب، الكود الأرشيفي ٠٠٧٥ - ٠٣٠٩٨٦، المجموعة ٤٧ السودان، مكاتبات بشأن اللوازم المطلوبة لهرر ومصاريف العساكر والمعدات المقتضى تسفيرها إليها وتقرير من مديرها، تقرير رقم ١٠ ي ٨٥، تقرير من محمد نادي باشا إلى حكمدار هرر، ١٦ صفر ١٢٩٧هـ / ١٨٧٩م. (انظر الملحق رقم ٣).

(٢) محمد المعتصم، مرجع سابق، ص ١٢٧.

(٣) محمد صبري، الإمبراطورية السودانية، مرجع سابق، ص ص ١٥١ - ١٥٢.

وزاد محمد نادي باشا العوائد الجمركية على البنّ والمسلي والخضر والقماش، واعترض بعض الفرنسيين على هذا؛ لتمسكهم بالمعاهدة «التي بمقتضاها يجب عدم أخذ جمارك زائدة على المان الواحد (وحدة قياس)» وكذلك طالب الإيطاليون بالمساواة مع الفرنسيين في الجمارك؛ لذا أرسل محمد نادي باشا المحافظ إلى مجلس النظار رسالة يطالبه فيها بإلغاء الجمارك نهائياً، مع أن الإيرادات من يناير عام ١٨٨١م حتى سبتمبر عام ١٩٢٣م كان مقرراً لها زيادة الإيرادات^(١).

واختلف محمد نادي باشا مع أبي بكر شحيم محافظ زيلع، فدبر لمحمد نادي مؤامرة لعزله؛ أشرك فيها بعض زعماء «الجالا». وكانت ترمي إلى انتهاز فرصة وجوده للتفتيش في بربرة أو زيلع، فيقطع الطريق المؤدي إلى هرّز عليه ونُفذت المؤامرة، ولكن محمد نادي باشا تمكن من أن يصل إلى هرّز ويفك الحصار عنها ويقضي على المؤامرة ويؤدب المتآمرين.

وأثناء حكم محمد نادي باشا أصاب البلاد قحط، ولكنه بفضل حسن تصرفه وحزمه استطاع أن ينقذ البلاد من الجوع والفوضى، بأن قام بعمليات استيلاء على القوات من مناطق قبائل «الجالا» المجاورة والغنية بالأغنام، وتسلم في ديسمبر عام ١٨٨٢م قرار نقله من حكمدارية هرّز وملحقاتها، وخلفه علي رضا باشا^(٢).

ومن أهم الأخطاء التي قام بها محمد نادي باشا، عدم ترحيل العساكر إلى مصر، وذلك لازدياد نفوذه، وفي عام ١٨٨٠م أدخل بالقوة قبائل تحت طاعته، ولم يُضف شيئاً لإيرادات الحكومة المصرية أكثر من ٤٠ ألف جنيه، في حين زادت المصروفات على ٧٤ ألف جنيه تقريباً عن عام ١٨٧٩م، وهو

(١) دار الوثائق القومية، محافظ مجلس النظار، محفظة رقم ٣/ و ٦١٦، الكود الأرشي في ٠٠٧٥

٠٣١٣٩٠، مجموعة رقم ٢٢٦ السودان، مذكرة الداخلية بشأن طلب مدير هرر ترتيب معاش

لعائلة المرحوم محمد الشكور أمير هرّز، وثيقة رقم ١٥، من نادي باشا مدير هرر إلى مجلس

النظار، ١٢ صفر ١٢٩٩هـ / يناير ١٨٨٢م.

(٢) محمد المعتصم، مرجع سابق، ص ص ١٢٧ - ١٢٨.

ما يدل على سوء إدارته، سواء أكان في الإيرادات أم المصروفات، كما احتكر الوظائف لنفسه، وعيّن فيها غير اللائقين، وصرف مبلغ ٩٥٥ جنيهًا في لوازم الترحيلات دون لزوم، وباقي المبلغ ظل معه، وبعد ستة أشهر ورد مبلغ ٣٠٠ جنيه فقط، وأبقى معه ١٨٤٥، هذا بخلاف مبلغ ٢٣ جنيهًا وكسور بقيت معه ثمن بُن مبيع في عهده^(١).

وكان علي رضا باشا ذا طبيعة سلبية، ولكنه استطاع بفضل صلاحه وتقواه أن ينال رضا مسلمي البلاد وإعجابهم، وقد تكفل بالتوجيه الإداري نيابة عنه أحمد بك وهبي وأحمد بك السبكي^(٢)، ويرجع الفضل إليه في محاربة سطوة الأفراد الذين يُسمون برجال الطب أو أطباء المعجزات، فحرق كتب الطلاسّم والسحر التي كانوا يستخدمونها، وأفسد أدويتهم التي كانوا يبيعونها للسكان المحليين، وكانت تلك الأدوية تسبب الكثير من الأضرار لمن يتعاطونها على أنها لقاحات ضد الأمراض^(٣)، كما فرض الضريبة على كل من يتعاطى المكيفات المضرة بالصحة، وعلى رأسها القات (وهو نبتة مُخدّرة)، وذلك حتى يقلل من هذه المكيفات ويقضي تدريجيًا على عامل من العوامل التي تؤذي صحة الأهالي^(٤).

وفي عام ١٨٨٣ م، عُيّن الشيخ عثمان إبراهيم صرافًا في هَرَرَ بِماهية ألف قرش^(٥)، وفي عام ١٨٨٤ م فرضت الضرائب على أكثر من ٢٠٠,٠٠٠

(١) دار الوثائق القومية، محافظ مجلس النظار، محفظة رقم ٣ / د-٦ / ٤، الكود الأرضي ٥٠٧٥-٠٣١٢٣٥، مجموعة رقم ١٠٤ السودان، تقرير ومكاتبات قومسيون هرر وزيلع عن نتائج التحقيق الذي حصل في التداعيات الواقعة في حق كل من نادي باشا وأبي بكر بك، رقم المذكرة ٢٢، من علي أفندي محمد باش كاتب مديرية هرر إلى مجلس النظار.

(٢) محمد المعتصم، مرجع سابق، ص ١٢٨.

(٣) محمد صبري، الإمبراطورية المصرية، مرجع سابق، ص ص ٨١ - ٨٢.

(٤) محمد المعتصم، مرجع سابق، ص ١٢٨.

(٥) دار الوثائق القومية، محافظ مجلس النظار، محفظة رقم ١ / ٦، مجموعة السودان، مكاتبة من إبراهيم فودة إلى مجلس النظار بخصوص الصراف المقرر تعيينه بحكمداية هرر، رقم الوثيقة ١٥، من إبراهيم فودة إلى مجلس النظار، ٢١ مايو ١٨٨٣.

أورومو^(١)، وفرضت الضرائب أيضًا على إقليم هرر. وعندما علم رئيس مجلس النظار بأن علي رضا باشا فرض عوايد دخولية بنسبة ١٠٪ على جميع الأصناف التي تستخدم مثل المسلي والعسل والبصل والمواشي والدجاج وغيرها^(٢)؛ قرر إبقاء أقلام الإيرادات السابقة التي كانت موجودة في عهد نادي باشا؛ لعدم تحمل الأهالي أي ضرائب جديدة^(٣).

رأي الأجانب الذين زاروا هرر في المدينة المصريّة:

زار الرحّالة الإيطالي «أنطوان سيكي» هرر أثناء حكم محمد نادي باشا في عام ١٨٨١ م، فلاحظ رفاهية المدينة، وتبين له أن حالتها المعنوية تطابق حالتها المادية، وأن المصريين تبدو عليهم سمات الفاتحين الرافعين لواء الحضارة؛ إذ يعلّمون الأطفال القراءة والكتابة والفتيان الصلاة والشرعية السمحاء، ولا ينكر إنسان أن الطريقة التي يتعهدون بها الأمن في المدينة وضواحيها جديرة بكل إعجاب وإطراء، ومن التحسينات الكبيرة التي أدخلوها النظام القضائي الذي أصبح على الضد من نظام الأمراء السابقين يقضي بالعدل من غير هوادة ولا إبطاء^(٤).

وزار المهندس الإيطالي «بريكيّتي» هرر في عام ١٨٩٦ م، ورأى ما آلت إليه حالها، فقال: «إن تبشير العصر الذهبي طلعت على هرر في أيادي المصريين؛

(1) Caulk, R.A, presented paper, Harrar town in the 19th Century and its neighbours typewriter, African Studies Association, Addis Ababa, 1973, p.2.

(٢) دار الوثائق القومية، محافظ مجلس النظار، محفظة رقم ٣/ ب - ٢/ ٦، الكود الأرضي ٠٠٧٥ - ٠٣١١٥، مجموعة رقم ٤٧ السودان، مذكرة الحربية بشأن إلغاء العوائد المستجدة التي أحدثها علي رضا باشا حكمدار هرر، مذكرة رقم ٧، مذكرة من الحربية إلى رئاسة مجلس النظار، ١٨ فبراير ١٨٨٤ م.

(٣) دار الوثائق القومية، محافظ مجلس النظار، محفظة رقم ٣/ ب - ٢/ ٦، الكود الأرضي ٠٠٧٥ - ٠٣١١٥، مجموعة رقم ٤٧ السودان، مذكرة الحربية بشأن إلغاء العوائد المستجدة التي أحدثها علي رضا باشا حكمدار هرر، مذكرة من رئاسة مجلس النظار إلى الجهادية، ١٨ فبراير ١٨٨٤.

(٤) محمد صبري، الإمبراطورية السودانية، مرجع سابق، ص ٤٦.

إذ أخذت البلاد تفيق من غفلتها وتحيا حياة جديدة وظهر النشاط في الأرض فخرجت من غصون الوديان الوعرة جنات فاكهة وحقول حنطة^(١).

وأوضح «بولتشكا» هذه الحقيقة بقوله: «إن دخول مصر إلى هَرَز حدث كبير في تاريخها، وقد استطاع المصريون تمكين ثقافتهم الشرقية في بلد متأخر ونشروا التجارة والزراعة وأمنوا الطرق، وبالاختصار أحدثوا انقلاباً خطيراً في أحوال هَرَز، وأصبح من الواضح أن إدارة المصريين لَزَيْلَع وهَرَز وبربرة وبلهار وجميع الساحل كانت له (كان لها) نتائج مباشرة لا في هَرَز فحسب؛ بل في جميع القسم الشمالي من أفريقيا الشرقية.»^(٢).

ومما سبق يتضح أن: مصر قد سعت لضم ممتلكات الدولة العثمانية في الساحل الأفريقي للبحر الأحمر الغربي؛ للحفاظ على ممتلكاتها في السودان وتأميناً لها؛ بسبب سعي القوى الاحتلالية الأوروبية الوصول لتلك المناطق، عن طريق دفع الجزية للدولة العثمانية، وفي الواقع فإن الجهود التي بذلتها مصر لضم هذه المناطق لم تأتِ بثمارها، ففي النهاية وقعت الصُومال في يد الاحتلال.

وبعد أن أخذت مصر مدينتي بلهار وبربرة عملت على توحيد القبائل، حيث كانت في شقاق دائم، وعندما علمت بريطانيا بالوجود المصري هناك، أرسلت مبعوثية؛ لتحريض القبائل على الحكم المصري، ولكن الأهالي لم يستجيبوا لذلك، وفي عام ١٨٧٣ م أرسلت مصر رضوان بك إلى بربرة؛ لتوحيد القبائل، ثم عُين محافظاً عليها.

وفي عام ١٨٧٥ م، حصلت مصر على ميناء زَيْلَع مقابل زيادة الجزية بمقدار ١٥ ألف ليرة عثمانية سنوياً، ثم عُين رضوان باشا محافظاً مؤقتاً ثم محمد رؤوف باشا، أما عن تاجورة فقد أمر الخديو إسماعيل محمد رؤوف باشا بتعيين أحد المأمورين قائداً عليها، وذلك في أغسطس سنة ١٨٧٥ م.

(١) محمد صبري، مصر في أفريقيا الشرقية، مرجع سابق، ص ص ٧٤-٧٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٦.

وحفظت الحكومة المِصْرِيَّةَ لِأَمِير زَيْلَع أَبِي بَكْر شَحِيم بِاشَا مَكَانَتَهُ وَمَنْحَتَهُ الرِّتَبَ وَالنِّيشَانِينَ، فَأَصْبَحَ حَاكِمًا مُخْلِصًا، وَقَدْ سَاعَدَ مُحَمَّدَ رُؤُوفَ بِاشَا لِضَمِّ هَرَرَ ثُمَّ عُيِّنَ مُحَافِظًا لَزَيْلَع.

وَفِي أَكْتُوبَرِ عَامِ ١٨٧٥ م، بَسَطَتْ مِصْرُ سَيَظَرَتَهَا عَلَى مَدِينَةِ هَرَرَ، وَعُيِّنَ مُحَمَّدُ رُؤُوفُ بِاشَا حَاكِمًا عَلَيْهَا، وَفِي عَامِ ١٨٧٧ م عَزَلَهُ چوردون حَاكِمُ دَارِ السُّودَانِ، وَعُيِّنَ رِضْوَانُ بِاشَا، وَفِي يُولَيُو عَامِ ١٨٨٠ م تَوَلَّى مُحَمَّدُ نَادِي بِاشَا مَنَصِبَ حَاكِمِ هَرَرَ وَمِنْ بَعْدِهِ عَلِي رِضَا بِاشَا، الَّذِي ظَلَّ يَحْكُمُهَا حَتَّى وَقُوعِهَا فِي أَيْدِي الْإِحْتِلَالِ.

وَقَدْ بَذَلَ الْخَدِيوُ إِسْمَاعِيلُ مَجْهُودًا كَبِيرًا فِي مَكَاْفَحَةِ تِجَارَةِ الرِّقِيقِ، وَأَرْسَلَ حَمْلَةً إِلَى نَهْرِ جُوبَا وَمَدِينَةِ كَسْمَايُو، وَلَكِنْ الْحَمْلَةُ لَمْ تَنْجَحْ؛ بِسَبَبِ تَدْخُلِ بَرِيْطَانِيَا. وَفِي سَبْتَمْبَرِ عَامِ ١٨٧٧ م، وَقَّعَ إِسْمَاعِيلُ مَعَاهِدَةً مَعَ بَرِيْطَانِيَا؛ لِإِلْغَاءِ تِجَارَةِ الرِّقِيقِ، وَلَكِنْ هَذِهِ الْمَعَاهِدَةُ كَانَتْ مِنْ بَيْنِ أَسْبَابِ ضِيَاعِ الصُّومَالِ مِنْ مِصْرِ الَّتِي عَمِلَتْ عَلَى مَدْنِيَةِ الْمَدَنِ الصُّومَالِيَّةِ، وَبَذَلَتْ لِتَحْقِيقِ ذَلِكَ جُھُودًا كَبِيرَةً وَأَمْوَالًا كَثِيرَةً، حَيْثُ سَعَتْ إِلَى بِنَاءِ الْمَدَنِ الْجَدِيدَةِ الَّتِي أَسْهَمَتْ فِي نَشَاطِ التِّجَارَةِ وَتَعْلِيمِ الْأَهَالِي وَزِرَاعَةِ مُحَاصِيلِ جَدِيدَةٍ وَنَشْرِ الْأَمْنِ فِي رُبُوعِ الْبِلَادِ.

الفصل الثاني

جهود الدول الاحتلالية (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا)

في إنهاء سيطرة مصر على الصُّومال

(١٨٨٤ - ١٨٨٧)

أولاً: أهمّ عوامل إنهاء الحكم المصري في الصُّومال.

ثانياً: الدول الاحتلالية وإخلاء بلاد الصُّومال.

أ. بريطانيا

ب. فرنسا

ج. إيطاليا

ثالثاً: التقسيم الاحتلالي للصومال.

نتناول في هذا الفصل العوامل التي أدت إلى إنهاء السيطرة المِصْرِيَّة على الصُّومَال، ثم دور بريطانيا في إخلاء كل من بربرة وزَيْلَع وهَرَز من السلطة المِصْرِيَّة وحصول فرنسا على أوبوك وتاجورة، مروراً بإيطاليا التي سعت لاحتلال أجزاء من الساحل الصُّومالي، ثم نأتي أخيراً إلى تقسيم الصُّومَال لعدة أقاليم. في الوقت نفسه الذي أخذت فيه الدول الاحتلالية الكبرى تتطلع إلى زيادة مستعمراتها وتوسعها الإقليمي، عانت مصر سوء الحالة الاقتصادية فيها، من الديون العامة، ومن سوء الأحوال الاجتماعية ومن تدخل الأجانب^(١).

أولاً: أهم عوامل إنهاء الحكم المصري في الصُّومَال:

أ. تعيين حكام أجانب على الأقاليم المِصْرِيَّة:

كان الخطأ الكبير الذي وقعت فيه مصر تجاه سياستها في البحر الأحمر والمناطق المطلة عليه أنها اعتمدت في تنفيذ سياستها على الأجانب، فاستخدمت العديد منهم في مشروعاتها في هذه المناطق، ولعل هذا الأمر لم يكن من قبيل الصدفة، ولكن لجأت إليه الحكومة المِصْرِيَّة عن عمد؛ بقصد أن تكسب موافقة الدول التي ينتمي إليها هؤلاء الموظفون؛ لتجنب معارضة تلك الدول لمشروعاتها، وقد ثبت أن هؤلاء الأجانب كانوا أكثر ولاءً لأوطانهم منهم للحكومة التي يعملون موظفين تحت إدارتها^(٢).

فكان تعيين «چوردون»، وهو مسيحي أجنبي، في منصب الحاكم العام للأقاليم الأفريقيَّة المتحدة مع مصر خطأ من الأخطاء العظيمة التي ارتكبتها الحكومة الخديوية في ذلك الوقت؛ لأن الأهالي كانوا يعتزون بإسلامهم، ولا يعترفون لغير المسلم بتولي إدارة شئونهم، وبخاصة إذا كان هذا المسيحي أجنبياً، ولا يتكلم لغة البلاد، ولا يحس بمشاعر الأهالي، ولا يعرف حياتهم ومطالبهم.

وقد عيّنت الحكومة الخديوية «چوردون» بمرتب سنوي قدره ٦٠٠٠ جنيه إسترليني، وجعلته مطلق التصرف في شئون السودان، ثم عادت بعد عشرة

(١) جلال يحيى، البحر الأحمر والاستعمار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٥٩.

(٢) شوقي عطا الله الجمل، سياسة مصر واستراتيجيتها، مرجع سابق، ص ٤١٧.

أيام وألحقت بهذه الإدارة العامة مناطق بربرة وزيلع وتاجورة والحكومة العامة في هرز، وأبقت الحكومة الخديوية على محمد رؤوف باشا حاكمًا عامًا على هرز، وأبي بكر باشا محافظًا على زيلع ورضوان باشا قائدًا لبربرة. ولكنها وضعتهم جميعًا تحت إدارة چوردون في الخرطوم، وأصبح عليهم أن يُعلموه بكل شيء يتعلق بهذه المناطق.

وكان «چوردون» لا يحترم المصريين ولا يثق بهم؛ بل على العكس من ذلك يعلن إعجابه بالأفريقيين، رغم أنهم كانوا لا يعترفون بولايته عليهم من الناحية الشرعية^(١)، فعزل محمد رؤوف باشا حكم دار هرز في ١٢ مايو عام ١٨٧٨ م، وجعل رضوان باشا مديرًا عامًا على هرز والسواحل، وعيّن أحمد رامي بك وكيلًا له في هرز، كما عيّن يوسف ابن الأمير أحمد مديرًا على مديرية هرز، وقد سبق لـ «چوردون» باشا وأن كتب خطابًا في مدح محمد رؤوف باشا حينما كان يعمل في مديرية خط الاستواء، ويرجع سبب عدائه لرؤوف باشا إلى ظهور حبه في قلوب الصوماليين، فخشي أن يمتد نفوذه ويدعم من قوة الصوماليين بوصفهم دولة مسلمة يمكنها أن تعرقل أية سياسة احتلالية تقوم بها بريطانيا على ساحل الصومال، إذا ما أرادت احتلال أي جزء من أراضيها، وظهر حب الصوماليين لمحمد رؤوف باشا حينما عيّن «جرافس» بك مديرًا على هرز في رجب ١٢٩٥ هـ / ١٨٧٨ م، فقامت البلاد بثورة، وأعلن أهلوها أنهم لا يوافقون على أن يكون رئيسهم مسيحيًا، وأنهم لا يقبلون بأي حاكم غير محمد رؤوف باشا^(٢).

ب. الأزمة المالية :

ترتب على تنفيذ الحكومة المصرية لسياستها التوسعية وإرسال حملاتها الكشفية أعباء مالية كبيرة، أسهمت في خلق الضائقة المالية التي كان يعاني منها الخديو إسماعيل^(٣).

(١) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ١٥٦، ١٥٣.

(٢) خالد رياض، مرجع سابق، ص ١٩١.

(٣) عبد العليم خلاف، مرجع سابق، ص ٢٧.

ج. حرب الحبشة:

في عام ١٨٧٦ م، خاضت مصر حرباً ضد الحبشة انتهت بهزيمة القوات المصرية، وذلك لأن الأحباش ليسوا زنجاً وثنيين يمكن إدماجهم مع المسلمين والعرب وليسوا عرباً؛ فكان يجب مراعاة عامل التجانس الذي هو العامل الأساسي في كل سياسة بناء ثابتة^(١).

د. الثورة العربية:

استغلت بريطانيا الثورة العربية لتحتل مصر، وقد تحقق لها ذلك عام ١٨٨٢ م، وأصبحت أملاك الأخيرة على ساحل البحر الأحمر وفي شرق أفريقيا هدفاً لأطماعها، وساعد على هذا عدة عوامل، كان أهمها إن مصر قد هيأت هذه المناطق لتقبل الحضارة، وأدخلت فيها أسباب العمران، فشجعت الزراعة والتجارة ونشرت التعليم وسائر مرافق الإصلاح الأخرى^(٢).

هـ. الثورة المهدية:

أضاعت مصر ممتلكاتها الوريثية من الدولة العثمانية في السودان والصومال، نتيجة الثورة المهدية عام ١٨٨٥ م^(٣)، فعلى ضوء الانتصارات التي حققها المهدي أصبحت العديد من المناطق إما وشيكة الوقوع في أيدي الدراويش، أو مهددة بخطر الاستيلاء عليها من الدول المتسابقة على امتلاك أفريقيا واقتسامها فيما بينها، فأخذت مصر تفقد أملاكها في بحر الغزال ودارفور وخط الاستواء، ثم في ساحل الصومال وهررر، إذ وصل إلى حكم دار هذه المناطق أمر إخلائها^(٤).

(١) محمد صبري، الإمبراطورية السودانية، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

(٢) محمد المعتصم، مرجع سابق، ص ص ٢٢٣، ٢١٦.

(٣) Thompson, Virginia and Adloff, Richard, Djibouti and The Horn of Africa, Stanford University Press, California, 1968, p.7.

(٤) محمد المعتصم، مرجع سابق، ص ٢٢٩.

وفي ١٩ شعبان عام ١٢٩٦ هـ، صدر فرمان سلطاني بتولية الخديو توفيق (١٨٧٩ م - ١٨٩٢ م) حكم مصر «بالحدود القديمة مع الأراضي التي ضمت إليها، كما أضيف نص يحظر على الخديو أن يتنازل للغير بأي صفة أو لأي اعتبار كلياً أو جزئياً عن أي امتياز من الامتيازات التي منحت لمصر وعهدها إلى الخديو والتي هي مستمدة من الحقوق الطبيعية للدولة صاحبة السيادة، وكذلك حظر على الخديو التنازل عن أي جزء من الأراضي الواقعة تحت حكمه»^(١).

وفي عام ١٨٨٠ م، كانت فرنسا وبريطانيا مسيطرتين على مصر مالياً وسياسياً، وكان المراقب المالي البريطاني أوكلاند كولفن^(٢) يفكر في إرغام مصر على التخلي عن قسم من مديرياتها المتطرفة المتاخمة للحبشة، بحجة النفقات الباهظة التي تتكلفتها.

وقد كتب في ٨ ديسمبر عام ١٨٨٠ م السير إدوارد ماليت^(٣) إلى حكومته بهذه المناسبة يقول: «قد أفهم تماماً أن يقلق مستر كولفن بسبب النفقات التي تبهظ موارد مصر، ولكن من المشكوك فيه جداً أن يكون سحب السلطات المضريّة من هرر ومن بعض الأراضي الكائنة في جنوب مصوع والسودان علاجاً للموقف. والثابت الذي لا ريب فيه أن الأحباش سيتقدمون في أعقاب المصريين ويتبعونهم، ويصير للبلاد من جديد حدود مشتركة. أما بخصوص إمكان تخلي مصر عن زيلع وتاجورة وبربرة وبلهار، فإني أعتقد أن عملاً كهذا يتنافى مع مصالح حكومة صاحب الجلالة؛ لأن هذه المين (المدن) إذا

(١) رئاسة مجلس الوزراء، مصدر سابق، ص ٦-٧.

(٢) أوكلاند: ولد في ٨ مارس ١٨٣٨ م، مراقب مالي ولد في الهند ثم عُين بالقومسيون الدولي لتصفية الدين المصري عام ١٨٨٠ م، أول مستشار مالي للخديو توفيق، تُوفي في ٢٤ مارس ١٩٠٨ م. للمزيد انظر آرثر جولد شميث، مرجع سابق، ص ٥٩١.

(٣) سير إدوارد ماليت: ولد ١٠ أكتوبر ١٨٣٧ م، دبلوماسي بريطاني ووكيل قنصل عام في مصر من ١٨٧٩ إلى ١٨٨٣ م، التحق في وزارة الخارجية في سن السابعة عشرة ثم عمل وزيراً مفوضاً في إستانبول أثناء عام ١٨٧٨ م، تُوفي ٢٩ يونيو ١٩٠٨ م. للمزيد انظر: المرجع السابق، ص ٦٢٢ - ٦٢٣.

قُدِّر لها أن تقع في يد الأحباش أو قبائل محلية فمن أين يتأتَّى لها حكومة مناسبة؟ وإذا قدر لها من ناحية أخرى أن يمتلكها الطاليان (الطليان) أو الفرنسيون، وهذا أقرب إلى الاحتمال، فقدت نقطة عدن هيمنتها^(١).

جاء رد وزير الخارجية البريطانية إلى «ماليت»، في ٢٠ ديسمبر عام ١٨٨٠ م بخصوص اقتراح كولفن بإخلاء المناطق المضريّة بالرفض؛ وذلك لحرص بريطانيا على المحافظة على اتفاقية ساحل الصُومال الموقعة في ١٨٧٧ م، ولأن مصالحها تتفق مع الوجود المصري في الصُومال^(٢)، وعينت بريطانيا في أول مارس عام ١٨٨١ م، «هَنْتَر» قنصلًا لساحل الصُومال من تاجورة إلى رأس حافون. وفي شهر نوفمبر من السنة نفسها، زار القبطان «سيللي» المقيم المساعد في عدن، زَيْلَع والساحل، وبعث بتقارير مختلفة إلى حكومته.

وقد احتلت بريطانيا مصر في عام ١٨٨٢ م، ومنذ ذلك التاريخ أصبح التدخل البريطاني في الشؤون المضريّة الداخلية والخارجية تدخلًا مباشرًا، ووصل بها الأمر إلى أن قنصلها في ساحل الصُومال كان يراقب تصرفات حكام بعض الأقاليم المضريّة، كبربرة وزَيْلَع وسواكن، ومَصُوع، خشية أن يحذوا حذو عرابي في مصر، وخشية أن يثيروا العقبات أمام الأطماع البريطانية، في عدن، وفي المحيط الهندي.

وقد شجع رئيس مجلس النظّار محمد شريف باشا (١٨٨٢-١٨٨٤ م) هذا الأسلوب^(٣)، ويتضح ذلك من الرسالة التي أرسلها هذا القنصل إلى المعتمد البريطاني في مصر؛ لنقلها إلى رئيس مجلس النظّار^(٤)، وجاء في هذه الرسالة أن محافظتي مَصُوع وسواكن، ستتجهان إلى ما اتجه إليه عرابي (أي معارضة سياسة الخديو توفيق)، في حين كان أبو بكر شحيم باشا محافظ زَيْلَع، يؤيد الخديو، وأما بربرة فالآراء فيها مختلفة، فالعساكر يرغبون في إرسالهم إلى مصر؛

(١) محمد صبري، الإمبراطورية السودانية، مرجع سابق، ص ١٤٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤٣.

(٣) نفسه، نفس الصفحة.

(٤) السيد يوسف نصر، الوجود المصري في أفريقيا، مرجع سابق، ص ٣٦٢.

للتحالف مع عرابي أما فرحات بك محافظ بربرة ومأمور ضبطها محمد يوزباشي ومعهما اثنان أو ثلاثة من الضباط فكانوا يؤيدون الخديو، وقد أمر قنصل بريطانيا المقيم البريطاني في بربرة بإرسال خطاب إلى المندوب السامي بعدن يحثه فيه على تأمين حرية المراسلات بين عدن وبربرة^(١).

وطلب رئيس مجلس النظار من قنصل بريطانيا في ساحل الصومال، أن يواصل مراقبة المحافظين المصريين، ومن الضروري تأمين حرية التجارة بين عدن وبربرة، كما صدرت تعليمات جادة تقضي بالتخاير مع محافظات هررر وبربرة وزيلع بحسب ما تقتضيه حالة كل من هؤلاء الموظفين بالنسبة إلى الآخر^(٢)، وأن يرسل إليه أخبار هذه المدن أولاً بأول، حتى يكون على علم بما يدور في هذه المحافظات، وبناء على ذلك فقد أفاد القنصل البريطاني بأن سلوك بعض الضباط المصريين والمحافظين الموجودين في بعض محافظات البحر الأحمر غير مرضٍ، حيث كانوا يقصرون في القيام بواجباتهم.

«يبدو أن القنصل البريطاني كان يقصد بكلمة (يقصرون في واجباتهم) أنهم كانوا لا ينفذون تعليمات بريطانيا في أقاليمهم، أو بمعنى آخر أنهم كانوا لا يرضون عن تدخل بريطانيا في شئون مصر الداخلية، وأما بخصوص تقصيرهم في واجباتهم القومية، فهذا لا يعني بريطانيا في شيء».

وعندئذ أرسل الخديو المسيو «ماسون» بك، للمرور على سواحل البحر الأحمر، من أجل الوقوف على أحوال هذه البلاد^(٣)، وفي يناير عام ١٨٨٤م،

(١) دار الوثائق القومية، محافظ مجلس النظار، محفظة رقم (٦٨٢) ٩ / ١ / أ، الكود الأرشيفي ٠٠٧٥ - ٠٣١٩٩٨، ملف رقم ٦٢٨، المجموعة السودان، إفادة من قنصل إنجلترا إلى مجلس النظار بأن حكومة بريطانيا تتخذ التدابير اللازمة لحفظ بربرة للخديوي والتأمين على المراسلات بينهما وثيقة رقم H7، من قنصل إنجلترا إلى مجلس النظار.

(٢) دار الوثائق القومية، محافظ مجلس النظار، محفظة رقم (٦٨٢) ٩ / ١ / أ، الكود الأرشيفي ٠٠٧٥ - ٠٣١٩٩٨، ملف رقم ٦٢٨، المجموعة السودان، إفادة من قنصل إنجلترا إلى مجلس النظار بأن حكومة بريطانيا تتخذ التدابير اللازمة لحفظ بربرة إلى الخديوي والتأمين على المراسلات بينهما، خطاب رقم ٤٩٨، خطاب من رئيس مجلس النظار إلى ناظر الداخلية، ٨ أكتوبر ١٨٨٢م.

(٣) السيد يوسف نصر، الوجود المصري في أفريقيا، مرجع سابق، ص ص ٣٦٢ - ٣٦٤.

أمر الخديو توفيق أبا بكر محافظ زَيْلَع بتعيين «ماسون» بك مفتشاً للمرور على جميع الموانئ بالمناطق المطلّة على ساحل البحر الأحمر والصُّومال، وأن يعطيه جميع التفاصيل اللازمة الخاصة بميناء أوبوك وباقي الموانئ التابعة لحدود محافظة زَيْلَع^(١)، والجدير بالذكر أن هذا الأمر يُعدُّ بداية تدخل بريطانيا تدخلاً مباشراً في الممتلكات المِصْرِيَّة في الصُّومال.

ثانياً: الدول الاحتلالية وإخلاء بلاد الصُّومال:

أ. بريطانيا:

بدأت بريطانيا تفكر في إخلاء الساحل الأفريقي لخليج عدن من الإدارة المِصْرِيَّة قرب نهاية عام ١٨٨٣م، وكان أول من نادى بفكرة إخلاء بلاد الصُّومال هو «هَنْتَر» من فرقة أركان بومباي والمقيم السياسي المساعد في عدن، فادّعى أن التدخل البريطاني على الساحل الجنوبي لخليج عدن أمر ضروري، وكان قد زار بلاد الصُّومال وهَرَزَ وعرف أحوالها، وكان رأي «جرانفيل» أن الحكومة البريطانية كانت خطتها على أساس محاولة عقد اتفاقات مع القبائل الصُّوماليَّة؛ للمحافظة على النظام وحرية التجارة ومنع تجارة الرقيق، وذلك مع تجنب أي احتلال عسكري بريطاني إن أمكن، وقد طلبت وزارة الخارجية البريطانية من حاكم بومباي، في ٣ يونيه عام ١٨٨٤م أن يأمر «هَنْتَر» بأن يرسل تقريراً بعد أن يبحثه جيداً بخصوص الساحل الصُّومالي، وعن رأيه في كيفية انسحاب الحاميات المِصْرِيَّة في أسرع وقت وعن كيفية إسهامه في الانسحاب^(٢).

وكتب «هَنْتَر» في عدن مذكرة، بتاريخ ٥ يونيه عام ١٨٨٤م «معتزاً على كل إخلاء لا رؤية فيه»، وامتدح الإدارة المِصْرِيَّة في بربرة والأعمال العمومية الجليلة التي تجد فيها أية إدارة فخراً لها، وفي ٢٩ يونيه قررت وزارة الخارجية

(١) دار الوثائق القومية، محافظ مجلس النظار، محفظة رقم ١٣/ و، الكود الأرشيفي ٠٠٧٥-٠٣١٤١٦، ملف رقم ٦١٦ أو ٢٩، مكاتبه محافظ زيلع بشأن تعيين ماسون بك مفتشاً للمرور على جميع المين بجهات سواحل البحر الأحمر والصومال، وثيقة رقم ٧٧، من محافظ زيلع إلى خديوي، ١٣ يناير ١٨٨٤م. (انظر الملحق رقم ٤).

(٢) سمير محمد طه، مرجع سابق، ص ص ٤٤٧ - ٤٤٨.

البريطانية الإخلاء في أول فرصة، وفي ٢١ يوليو ذكر «إيجرتون» أن نوبار باشا، بعد استشارة الخديو، أعطى الأوامر اللازمة لتسليم بربرة إلى القنصل «هَنْتَر»^(١).

وقد ذكر «هَنْتَر» في تقرير آخر له أن الانسحاب المفاجئ للجنود المصريين من هَرَزْ سوف يؤدي إلى حدوث حرب بين الصُوماليين والأورمو (Oromo)، وأن القوات المِصْرِيَّة المنسحبة سوف يهاجمها رجال عشائر «الجادا بورسي» الصُوماليَّة وهي في الطريق إلى زَيْلَع، كما أن هَرَزْ نفسها من السهل مهاجمتها، وأضحت تمثل هدفا مغريا للطموحات المتزايدة للملك «منليك» (١٨٦٦-١٨٨٩ م) ملك شوا^(٢).

واستندت السلطات البريطانية إلى ادعاءات الميْجُور «هَنْتَر» التي ذكرت أن «منليك» كان يستعدُّ مع قبائل «الجالا»؛ للاستيلاء على هَرَزْ وأن قبائل الصُومال كانت تهدد بإخراج المصريين من زَيْلَع وبربرة، وجاءت هذه الادعاءات بعد وصول أنباء عن هزيمة الجنرال «هكس»، ورفض حكومة شريف باشا الموافقة على إخلاء السودان، فأيد ذلك وجهة النظر البريطانية التي تدَّعي عدم قدرة مصر على تحمل أية أعباء مالية وعسكرية جديدة في ملحقاتها.

وحاولت السلطات البريطانية في القاهرة تكليف الميْجُور «هَنْتَر»، وهو الذي كان لا يزال يقيم في هذه المناطق بالبقاء هناك وبتنفيذ إخراج المصريين منها، وحاول هذا الضابط البريطاني أن يحصل على فرمان يعينه حاكما على هَرَزْ، على أن يكون مستقلا كل الاستقلال عن مصر، ولكن بريطانيا رفضت الموافقة على ذلك حتى لا تقيّد نفسها بقيود لا داعي لها في المستقبل^(٣).

ونلاحظ هنا تناقضا في موقف «هَنْتَر» من بقاء الإدارة المِصْرِيَّة في الصُومال، وربما كان يهدف من وراء ذلك إلى تولي منصب في أحد الأقاليم الصُوماليَّة،

(١) محمد صبري، الإمبراطورية السودانية، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(٢) Lewis, I. M, op, KLcit, pP. 45-46.

(٣) جلال يحيى، البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص ص ٦٤-٦٥.

فلو عارض السياسة المِصْرِيَّة ما منحت مصر هذا المنصب، والدليل على هذا أنه كان يريد الحصول على فرمان؛ ليتولى إقليم هَرَز، ولكن بريطانيا عارضت ذلك.

وقد أظهر نوبار باشا في أول الأمر عدم رغبته في التسرع وإصدار الأمر الخاص بسحب المصريين من هذه المناطق، ولكن الميْجُور «هَنْتَر» واصل تلويحه من عدن بشبح الخطر الذي يهدد القوات المِصْرِيَّة، وواصل القنصل العام البريطاني في القاهرة استغلاله لهذه البرقيات؛ دفعًا لمصر إلى إصدار أمر الإخلاء^(١).

١ - إخلاء بربرة:

اهتمت حكومة بريطانيا بمصير بربرة اهتمامًا خاصًا، ونظرًا لأهمية هذا الميناء الحيوية بالنسبة إلى عدن، وكان المفروض أن ينسحب المصريون من بربرة دون وقوع حادث يذكر، وأوكلت بريطانيا للميْجُور «هَنْتَر» حق استخدام قوة مسلحة تبقى على تمام الاستعداد في عدن، ولكنها أمرته بعدم استخدامها دون تصريح تلغرافي من حكومة الهند، إلا في حالة الضرورة القصوى، فإن «هَنْتَر» كان يعتقد أن عمل الترتيبات الخاصة مع المشايخ المحليين سيجعله يستغني عن كل تدخل عسكري من هذا النوع.

ووصلت هذه التعليمات إلى «هَنْتَر» وهو على ساحل الصُومَال، فكتب برقية ذاكرًا فيها أن الأهالي سيقبلون توقيع كل اتفاقية مقترحة؛ لأنهم كانوا يرحبون بإقامة إدارة بريطانية في بربرة، ولكنه طلب في الوقت نفسه موافقة الحكومة على تعيين «حرس شخصي» له يتألف من أربعين جُندِيًّا، وأوصى اللورد «كمبرلي» حكومة الهند بالإسراع في إرسال الحرس الشخصي المطلوب^(٢).

وأرسل الميْجُور «هَنْتَر» برقية إلى الخارجية البريطانية في ١٢ يوليو عام ١٨٨٤م، مطالبًا بسرعة عقد اتفاق مع القبائل الصُومَالِيَّة في بربرة، وإلا ستكون هناك

(١) المرجع السابق، ص ٦٥.

(٢) جلال يحيى، التنافس الدولي في بلاد الصومال، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٥٩، ص ص ١٠١-١٠٢.

بعض المتاعب، وذلك دون أي شروط مالية، ولكن كان رأي وزير الخارجية وبموافقة «جرانفيل» ألا تُعقد اتفاقات إلا عند الضرورة القصوى، وذلك حتى تجرى الاتصالات مع الحكومة المصرية، مع الاهتمام بكيفية انسحاب الحاميات المصرية في هرز وبربرة، وقد أبلغ «هنتز» في ١٣ يوليو عام ١٨٨٤م الخارجية البريطانية أنه درس مسألة الانسحاب المصري، وأنه يمكن القيام بتلك المهمة بأقل المخاطر، وأن كل ما يلزمه الأموال وباخرة حتى يمكن تنظيم الإخلاء^(١).

وفي ١٤ يوليو عام ١٨٨٤م، دعا «هنتز» كل مشايخ القبائل المحيطة ببربرة؛ للتفاهم معهم قبل الاحتلال النهائي، وحدث كذلك توزيع جنهات إسترلينية، وكانت السلطات البريطانية قد اختارت الحاكم الجديد لبربرة وهو والش (Walsh) المساعد الثالث للمقيم البريطاني في عدن، وقررت أن تلحق به خمسين من رجال البوليس الذين سيختارون من بين قوات عدن، إلى أن تصل قوات هندية، وترسل إلى سواحل الصومال، لتكون حاميات في زلَع وبربرة^(٢).

وتوصل «هنتز» إلى عقد معاهدة مع قبيلة «هبر أول»، وقد تعهد شيخ هذه القبيلة بموجب تلك المعاهدة بعدم التنازل عن أية قطعة من أراضيهم لأية دولة أخرى عدا بريطانيا، وكذلك بالسماح للسفن البريطانية بالتجارة في جميع الموانئ التابعة لهم، وتعهد الشيخ أيضًا بحماية الرعايا البريطانيين في بربرة وفي أي مكان آخر من أراضي «هبر أول»، كما نصت المعاهدة على أنها سوف تكون سارية المفعول في الوقت الذي تغادر فيه القوات المصرية بربرة^(٣).

وتوصل «هنتز» إذن إلى جمع توقيعات بعض مشايخ قبيلة هبر أول على الاتفاقية التي جهزها في عدن قبل حضوره، وقبل هؤلاء المشايخ التوقيع على

(١) سمير محمد طه، مرجع سابق، ص ٤٤٩.

(٢) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ص ٢٦٩-٢٧٠.

(٣) جاد محمد طه، بريطانيا والصومال في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، «سمنار البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة»، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٠، ص ص ٤٧٣ - ٤٧٤.

نص يهدف إلى المحافظة على استقلالهم والنظام العام؛ نظراً لقرب انسحاب الحاميات الخديوية من بلادهم، وتعهدوا علاوة على ذلك بالألّا يبيعوا أو يتنازلوا أو يتركوا لأية دولة أخرى أن تحتل أي جزء من أراضيهم، وضمنوا حرية التجارة لكل السفن التي تحمل العلم البريطاني، وكذلك سلامة رعايا حكومة جلالة الملكة. وأعلنوا إلغاء تجارة الرقيق، وأعطوا السفن البريطانية الحق في مصادرة الرقيق، سواء أكان ذلك في البحر أم في البر واستخدم القوة لهذا إن لزم الأمر، وقبلوا أن يعاملوا الممثلين والمندوبين الذين ستعينهم الحكومة البريطانية بكل اهتمام، وسمحوا لهم بالاحتفاظ بحرس شخصي.

وستبقى هذه الاتفاقية بشكلها المؤقت إلى أن تصدّق عليها وزارة الهند ووزارة الخارجية البريطانية في لندن، ولن يكون تطبيقها إلا في يوم جلاء المصريين^(١)، وكان على «هَنْتَر» أن يأخذ الضمانات ويعمل الترتيبات اللازمة لحماية فنار بربرة وخزان المياه فيها، وكان من الواجب إرسال المندوب البريطاني وقوة البوليس البريطانية إليها في نفس وقت انسحاب المصريين، أما هذا المندوب فسيكون خاضعاً خضوعاً مباشراً لعدن، وأما رجال البوليس فسيقع اختيارهم من بين حامية هذه القاعدة البحرية البريطانية، وسيجرى استبدال غيرهم بهم هناك من وقت لآخر^(٢).

وقد عزم «هَنْتَر» على عقد اتفاقيات مماثلة مع القبائل الأخرى التي تسكن بلاد الصُومال، ولكن ذلك الجزء من الساحل الممتد إلى الشرق من بربرة لم يكن به أي ميناء مهم؛ ولذا فإن هذه الاتفاقيات ستقتصر على عدم التعرض للسفن الغارقة وعلى إلغاء الرقيق وعدم التنازل عن أي جزء من أراضيها إلا لبريطانيا، وعدم الدخول في محادثات إلا مع مندوبيها^(٣)، وإلا ستضطر إلى المحافظة على النظام هناك^(٤).

(١) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ص ٢٧٠ - ٢٧١.

(٢) ابراهيم عبدالمجيد محمد، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٣) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ٢٧١.

(٤) جلال يحيى، البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص ٧٣.

ووصلت أنباء تدل على مقاومة السلطات المِصْرِيَّة في بربرة لقوات الميْجُور «هَنْتَر»، وذلك لأن الباشا قد رفض رسمياً تسليم سلطاته دون صدور أمر بهذا ليس من القاهرة فقط ولكن من القسطنطينية، وأخذت السلطات البريطانية في عدن تستعدُّ عسكرياً؛ للوصول إلى بربرة^(١).

وأصدرت وزارة الخارجية البريطانية تعليماتها إلى «هَنْتَر» في ٢٤ أغسطس عام ١٨٨٤م بإخلاء الحامية المِصْرِيَّة لبربرة، كما أبلغت بريطانيا الحكومة الخديوية بأنها لا تقبل أي تأخير في تنفيذ العملية، وأنه يجب على الحكومة المِصْرِيَّة أن تكلف الميْجُور «هَنْتَر» بمهمة إخلاء بربرة^(٢). ولكنه عاد مرة أخرى في ٩ أغسطس وأخطر الخارجية البريطانية عن احتمال حدوث متاعب في بربرة، وعقب زيارته لها؛ بسبب معارضة بعض الصُوماليين للسيطرة البريطانية، وكان السكان في بربرة، رغم دسائس «هَنْتَر»، يرسلون إلى الحكومة المِصْرِيَّة عرائض؛ ليحملوها على عدم التخلي عنهم، وقد جاء في إحداها: «منذ ١٨ عاماً يتمتع سكان بربرة بالتبعية لحكومة خديوي مصر التي تحنو عليهم وتفرق بهم، وهم لا يريدون بهذه الحكومة بديلاً»^(٣).

وقد عرض «هَنْتَر» إبقاء قوة؛ لتجنب الاضطرابات، ولكنه عاد واقترح وسائل أخرى، كإطلاق طلقة أو اثنتين لوقف المشاغبات، ويفهم من تقريره معارضة أهل بربرة للسيطرة البريطانية وأن بريطانيا قد آلت على نفسها، رفض هذه السيطرة، ولو بالقوة، وقد أمر الميْجُور «هَنْتَر» في ٣ سبتمبر عام ١٨٨٤م أن يقرر مع القنصل العام في مصر جميع التفاصيل بخصوص انسحاب الحامية المِصْرِيَّة من بربرة، ووقع الاتفاق مع البواخر الهندية البريطانية على نقل هذه الحامية من بربرة على إحدى بوأخرها إلى السويس^(٤).

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٢) أحمد محمد بن بريك، اليمن والتنافس الدولي في البحر الأحمر ١٨٦٩-١٩١٤م، دار الثقافة العربية للنشر، الشارقة (الإمارات)، ٢٠٠١، ص ٢١٨.

(٣) محمد صبري، الإمبراطورية السودانية، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(٤) سمير محمد طه، مرجع سابق، ص ص ٤٤٩ - ٤٥٠.

ولم يكن أمام الحكومة المِصْرِيَّة بعد أن تقرر كل شيء إلا الموافقة على سحب حاميتها من بربرة، وعينت رضوان باشا للإشراف على هذا الإخلاء، فخرج من السويس في ١٣ سبتمبر عام ١٨٨٤م فوصل إلى عدن في ٢٣ سبتمبر، وكان «هَنْتَر» في انتظاره فذهباً معاً إلى بربرة حيث قرأ رضوان باشا لأهلها الأمر العالي القاضي بإخلائها وتسلمت بريطانيا بربرة. بعد أن غادرتها القوات المِصْرِيَّة في ٣ أكتوبر عام ١٨٨٤م.

وقد أرسل الأميرال «هويت» في أكتوبر تقريراً إلى الخارجية البريطانية قال فيه: «إن الاقليم هادئ وأن السكان مقتنعون»، وقد كلف أحد مساعدي حاكم عدن، وهو «والش» بإدارة بربرة بصفته نائب قنصل، وترك معه بعضاً من جنود الشرطة، ومن الغريب أن الحكومة البريطانية كانت ترغب في أن تدفع مصر نفقات الانسحاب من بربرة، ولكن نوبار باشا رفض ذلك^(١).

وعقد الميچُور «هَنْتَر» معاهدة للحماية مع قبيلة «الجادابورسي» صومال، في خور «كالنجلات»، وقد وقَّعت هذه المعاهدة في ١١ ديسمبر عام ١٨٨٤م، وتعهد شيخ هذه القبيلة بمقتضى نصوص تلك المعاهدة بعدم التنازل عن أراضيهم لأية قوة أخرى، ويمنع تجارة الرقيق ويسمح للسفن البريطانية بالقيام بالتجارة في الموانئ التابعة لهم، وفي الوقت نفسه صدرت التعليمات من الميچُور «هَنْتَر» بعقد معاهدات تشبه المعاهدة السابقة مع بقية القبائل، ففي ٢٦ ديسمبر عام ١٨٨٤م عقد «هَنْتَر» معاهدة أخرى مع قبيلة «هبر تلجعة»^(٢).

وطبقاً للشروط والمواصفات التي طلبتها حكومة بومباي وبموجبها، تعهد الشيوخ بالألّا يتنازلوا أو يبيعوا أو يسلموا أي جزء من أراضيهم أو الأراضي الخاضعة لهم لأية دولة أجنبية غير بريطانية، ولم يكتفِ «هَنْتَر» بذلك، بل إنه عقد معاهدة ثالثة مع قبيلة «العيسى صومال» في ٣١ ديسمبر من السنة نفسها عند تسلمه موافقة حكومة لندن بالبداية فيها، وكانت أراضي هذه القبيلة تمتد من زَيْلَع حتى هَرَز وتجاور الأراضي التي احتلها الفرنسيون أخيراً، ثم عقد

(١) المرجع السابق، ص ٤٥٠.

(٢) أحمد محمد بن بريك، مرجع سابق، ص ص ٢٢٤-٢٢٥.

«هَنْزَر» معاهدة رابعة في ١٣ يناير عام ١٨٨٥ م مع قبيلة «هبر جرهاجيس» التي تسكن الأراضي الواقعة بين أراضي قبيلة «تلجعة» في الغرب، وأراضي قبيلة «وارسنجلي» في الشرق^(١).

ويرى الدكتور جلال يحيى: «وإننا لنعجب هنا كيف يستطيع الأهالي في ظل الإدارة المِصْرِيَّة والسيادة العثمانية أن يأخذوا على أنفسهم مثل هذا التعهد وهم لا يزالون خاضعين لإدارة مصر ولسيادة الدولة، إذ إن الدولة لم تنازل عن حق من حقوق سيادتها لأهالي تلك البلاد؟!». واعتمدت بريطانيا على الترغيب والترهيب حتى تجبر الأهالي على إمضاء هذه الاتفاقات بعد أن فشلت حكومة عدن في أن تشتريهم بالمال، ولكن بريطانيا حصلت في نهاية الأمر على أوراق مختومة أو مبصوم عليها من بعض الأهالي^(٢)، ويُرجَّح أن سوء الأحوال الاقتصادية في بربرة والسياسية في مصر بعد الاحتلال البريطاني لها، ربما يكون السبب الذي دفع بعض القبائل الصوماليَّة لعقد هذه المعاهدات مقابل المال، فلو كانت الأوضاع السياسية في مصر جيدة مثلما كانت في عهد الخديو إسماعيل باشا لما قبلوا عقد هذه المعاهدات كما فعلوا في السابق.

والجدير بالذكر أن أهمية بربرة الاقتصادية بدأت تقل بعد عقد الخديو إسماعيل معاهدة ١٨٧٧ م، والتي كان من ضمن أحد بنودها جعل ميناء بربرة ميناء حُرًّا للتجارة.

وقد واجهت بريطانيا صعوبات جمة في تنفيذ المعاهدة، حيث اعترض على تنفيذها بعض عقلاء القبائل، منتقدين بذلك تصرفات شيوخ قبائلهم، فصيغت اتفاقية تكميلية مع كل عشيرة تتكون من ثلاث مواد إضافية لكل اتفاقية؛ لضمان تنفيذها دون معارضة وذلك ابتداء من فبراير عام ١٨٨٦ م^(٣).

(١) جلال يحيى، التنافس الدولي في بلاد الصومال، مرجع سابق، ص ١٥٨.
(٢) جلال يحيى، «إنجلترا وبلاد الصومال»، نهضة أفريقيا، ع ٧، ١٩٥٨، ص ٢٥.
(٣) عبدالقادر عبدالله عبار، مرجع سابق، ص ص ٥٨-٥٩.

موقف الدولة العثمانية من احتلال بريطانيا للمدن الصُوماليَّة:

رفضت الدولة العثمانية الادّعاء البريطاني بخصوص بربرة، وأصرّت على أنها تُعدُّ جزءاً من الأقاليم الصُوماليَّة التي «بقيت ملكيتها ثابتة للحكومة الإمبراطورية العثمانية»، واستند قاسم باشا وزير خارجية الدولة العثمانية إلى حُجَج قانونية ثابتة، وذكر أن «الاتفاق الذي عقده الحكومة البريطانية في ٧ من سبتمبر عام ١٨٧٧ م مع الخديو يعترف رسمياً بحقوق سيادة السلطان على بلاد الصُومال التي تُعدُّ بربرة جزءاً منها، وعلاوة على ذلك فإن الخديو السابق إسماعيل قد زار أثناء جولة تفتيشية على بلاده المِصريَّة هذا الميناء، ورفع العلم المصري على رأس حافون».

وقد أعلن الباب العالي ردّاً على مكاتبات السفارة البريطانية بهذا الخصوص في مذكرة له في شهر أغسطس عام ١٨٧٩ م، أنه قد أرسل برقية للخديو يوجهه فيها إلى أن يرسل إلى تلك الأماكن السلطات الضرورية اللازمة للمحافظة على حقوق الإمبراطورية، وأن يمنع أية سلطة أجنبية من الإقامة هناك، مهما كانت الدوافع^(١)، ومن الغريب موقف الدولة العثمانية: كيف أنها من قبل عارضت معاهدة عام ١٨٧٧ م، وهي الآن تستند إليها في الحفاظ على سيادتها الإسمية على المناطق الصُوماليَّة؟!

وأرسلت بريطانيا إنذاراً إلى الباب العالي بشأن المحافظة على النظام في خليج عدن، وذلك في أول أغسطس عام ١٨٨٤ م، حين كتب اللورد «جرانفيل» برقية إلى اللورد «دوثرين» في القسطنطينية، أخبره فيها بأنه إذا كانت الدولة العثمانية غير مستعدة للسيطرة على زَيْلَع، فسترسل بريطانيا قواتها؛ للحفاظ على الأمن فيها.

وفي الوقت نفسه، صرحت وزارة الخارجية البريطانية لـ «هَنْتَر» بعمل الاستعدادات اللازمة؛ لتقوية حامية زَيْلَع بقوات من عدن، كما اقترح، أن «يُحتل المكان» في حالة الضرورة دون الرجوع إلى لندن؛ ولكن وزارة الخارجية

(١) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ص ٢٧٧-٢٧٨.

البريطانية أعادت القول بأن المادة الخامسة من الاتفاقية المِصريّة البريطانية لسنة ١٨٧٧م قد ذكرت أن هذه المعاهدة، لن تُنفذ إلا عندما يؤكد السلطان للحكومة البريطانية أنه «لن يتنازل عن أي جزء من أراضي ساحل الصومال لأي دولة أجنبية» وأن السلطان لم ينفذ هذا الشرط، رغم طلبات بريطانيا المتعدّدة؛ ولذا فإن اللورد «جرانفيل» يرفض الاعتراف بصلاحيّة أي مطالب تستند إلى نصوص اتفاقية بقيت دون تنفيذ^(١).

ورد الباب العالي على بريطانيا بأنه مستعدّ لإرسال قواته إلى زَيْلَع وتاجورة وسواكن في الوقت نفسه، وطلب من بريطانيا تقديم تفسيرات سريعة عن الإجراءات التي اتخذتها في بربرة وعلى طول السواحل الأفريقيّة، ولكن بريطانيا ردت بإرسال حملتها المُستعدّة في عدن قبل أن يصرح جرانفيل ببيان، ردد فيه ما ذكره من قبل وادعى فيه أن حكومته كانت مستعدّة في حالة موافقة الدولة العثمانية على اتّخاذ الإجراءات اللازمة بعد انسحاب المصريين؛ للمحافظة على سلطتها في تاجورة وزَيْلَع أن تعترف بسيادة السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٨٠٩م) على الساحل الممتد من زَيْلَع حتى بوغاز باب المندب ولكنها تحتفظ لنفسها بحريّة عمل الترتيبات التي تراها نافعة؛ للمحافظة على النظام وضمان المصالح البريطانية في المنطقة الواقعة شرق زَيْلَع، ولما كان الباب العالي لم يتخذ أي إجراء عملي للسيطرة على تاجورة وزَيْلَع فإن بريطانيا تخشى أن تجد نفسها مضطرة لفعل ذلك^(٢).

وكانت بريطانيا تعلم أن هذه الأراضي المِصريّة المطلّة على البحر الأحمر تخضع للسيادة العثمانية حتى لا تفتح الباب لغيرها من الدول للقيام بالشيء نفسه، ومن ثمّ تعرض نفسها للنتائج التي ستترتب على إقامة دول محتلّة أخرى على طول طريق مواصلاتها مع الشرق الأقصى؛ ولذا فإنها عمدت إلى دعوة السلطان العثماني إلى مباشرة سلطانه على هذه الموانئ المِصريّة، وأن يجنّدها بجنوده، ولكنها اشترطت عليه في الوقت نفسه أن يطبق على هذه الأقاليم

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٨٠، ٢٧٨، ٢٨١.

(٢) جلال يحيى، البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص ٦٦.

نصوص الاتفاقيات القائمة بين الدولة العثمانية وبريطانيا، وذلك فيما يخص حرية التجارة والملاحة ونسبة الضرائب ورُسُوم الجمارك وإلغاء تجارة الرقيق، وحاولت بريطانيا استغلال الدولة العثمانية في إرسال قواتها إلى سواحل البحر الأحمر، أي استغلالها في حركة تطويق الثوار السودانيين، ورفضت في الوقت نفسه البدء في مناقشة تسوية المسألة المِصْرِيَّة إلا بعد أن تستقر الأحوال.

ورأت الدولة العثمانية أن هذا التصرف من جانب بريطانيا يتعارض مع حقوق سيادتها، إذ إنَّ الأخيرة تتخذ القرارات وتسمح للدولة العثمانية بتنفيذ جزء منها بشروط معينة، وكانت بريطانيا قد قررت أمر سحب القوات المِصْرِيَّة من زَيْلَع وبربرة وهَرَر دون أن تستشير الدولة العثمانية في ذلك ودون أن تفصح عن نياتها المقبلة وخططها المَبِيَّتة تجاه هذه الأراضي^(١).

وقامت وزارة الخارجية البريطانية بالعمل على تقسيم سواحل الصُومَال إلى قسمين :

القسم الأول : ويمتد من بوغاز باب المندب إلى زَيْلَع ويحيط بميناء أويوك، وكان مهدفًا بأن يكون قاعدة للتوسع الفرنسي المقبل في هذه المنطقة، أما القسم الثاني فيمتد من شرق زَيْلَع إلى رأس حافون ويضم بلهار وبربرة بما تحتاج إليه لاستهلاكها المحلي ولاستهلاك السفن التي ترسو فيها، وقد اعترفت وزارة الخارجية البريطانية بأن الباب العالي قد باشر حقوق سيادته على القسم الأول، ولكنها أصرت على عدم الاعتراف بسيادته على قبائل الصُومَال في القسم الثاني، وكان هذا الاعتراف المتأخر بسيادة الباب العالي على الأراضي الممتدة من بوغاز باب المندب حتى زَيْلَع يُقصد منه أن تواجه الدولة العثمانية التوسع الفرنسي المرتقب في ذلك الوقت بَدَلًا منها^(٢).

وقبلت بريطانيا أن تتسلم الدولة العثمانية هذا القسم، بشرط أن تتعهد الدولة العثمانية بإلغاء تجارة الرقيق والتعهد بعدم جباية أي ضرائب أو رُسُوم

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٢) إبراهيم عبد المجيد محمد، مرجع سابق، ص ص ٢٠ - ٢١.

جهرية في تاجورة وزَيْلَع أكثر مما حددته المعاهدة البريطانية المضربة عام ١٨٧٧م، وأن تتعهد أيضًا بعدم التنازل عن أي جزء من أجزاء تلك الأراضي والسواحل لدولة أجنبية^(١)، وبلغت وزارة الخارجية البريطانية الباب العالي نياتها بشأن ذلك الجزء الثاني من الساحل، وهو الواقع إلى الشرق من زَيْلَع، وشرحت له أنها تريد أن تعمل الترتيبات التي سترها ضرورية؛ للمحافظة على النظام ولحماية المصالح البريطانية؛ خصوصًا في بربرة التي كانت عدن تعتمد عليها في التموين^(٢).

إخلاء زَيْلَع :

ازداد قلق بريطانيا من زيادة النشاط الفرنسي ابتداء من أوبوك، وأرادت الحكومة البريطانية أن تستغل هذا التوسع في إبطال إمكان معارضة فرنسا في استيلائها على زَيْلَع وبربرة، وقد فكرت بريطانيا في أن ترضي طموح إيطاليا الاحتلالي حول «عصب» حتى تضع الدولة العثمانية أمام الأمر الواقع، وألا تظهر وحدها بمظهر المعتدي على حقوق السلطان، وكان في استطاعتها في حالة إثارة الحقوق الإقليمية للدولة العثمانية أن تعتمد على حياد كل من فرنسا وإيطاليا إن لم تحظ بتأييدهما^(٣).

ونظرًا لحقوق السلطان العثماني في السيادة على زَيْلَع، فقد أرسلت التعليمات لسفير بريطانيا في القسطنطينية حتى لا تعترض الحكومة العثمانية على مصر هذه الأماكن، وطلب منه أن يتشدد للحصول على رد خلال ١٠ أو ١٤ يومًا، فينبغي في هذه الحالة على لورد «دوثرين» أن يحذر الحكومة العثمانية بأنه إذا لم تحدث السيطرة على هذه الأماكن بواسطة الدولة العثمانية، فسوف تضطر حكومة بريطانيا لإجراء ترتيبات أخرى، وكان من رأي اللورد «جرانفيل» تفويض الميجور «هنتر» في اتخاذ التدابير الضرورية؛ لتدعيم سلطة بريطانيا

(١) جلال يحيى، التنافس الدولي في بلاد الصومال، مرجع سابق، ص ص ٧٩-٨١، محمد عبد المنعم يونس، الصومال وطنًا وشعبًا، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٤١.

(٢) المرجع السابق، ص ٨١.

(٣) جلال يحيى، البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص ٧٥.

في زَيْلَع بقوات عدن، وأن يحتل زَيْلَع دون الرجوع إلى الخارجية البريطانية، وذلك إذا وجد أن الأمر لا يقبل الإرجاء، وقد أرسل الميجور «هَنْتَر» برقية إلى الخارجية البريطانية في ٢ أغسطس عام ١٨٨٤ م بأن تدعيم زَيْلَع بقوات بريطانية يُعدُّ ضروريًّا؛ للمحافظة على مواصلات مفتوحة مع هَرَز، وأن وجود البريطانيين في زَيْلَع هو الكفيل بمنع الاضطرابات^(١).

وقرر الميجور «هَنْتَر» في منتصف أكتوبر الترتيبات اللازمة؛ لإجلاء الحاميات والقوات المضريَّة عن زَيْلَع و«سجالو». فقرر سفرها في يوم ٢٩ تجاه السويس، في نفس الوقت الذي أعطى فيه السلطات البريطانية حق تسلُّم رُسوم الجمارك في زَيْلَع ابتداء من أول نوفمبر، ونظرًا لتأخر «بايتون» في هَرَز، فإن الميجور «هَنْتَر» أمر بتعيين الملازم كنجسميل (Kingsmill) نائبًا قنصليًّا لبريطانيا في زَيْلَع، ولكن «هَنْتَر» أوصى بالاحتفاظ بأبي بكر باشا في منصبه فيها، وأن تدفع له بريطانيا معاشًا شهريًّا قدره ١٠٠٠ روية من إيرادات الميناء، على أن يضمن الخديو في القاهرة استمرار دفع هذا المبلغ له، حتى في حالة توصل الباب العالي إلى تسلُّم زَيْلَع.

وقد بحث السير «إيثيلين بارنج» هذا الاقتراح الأخير، ورأى فيه خطر استمرار الصلة الرسمية بين محافظ زَيْلَع وبين حكومة القاهرة أكثر من ضمان دفع الراتب في حالة عجز ميزانية زَيْلَع، فرفض مبدأ ضمان الحكومة الخديوية لراتب أبي بكر، حتى يقطع كل صلة رسمية بينهما، وأحال الأمر إلى تحكيم حكومة مومباي حتى تقرر مصالحها السياسية في تلك المنطقة قبل تقرير أحقية أحد المحافظين السابقين في صرف معاشه من القاهرة، أو ضمان وزارة المالية المضريَّة لاستمرار صرف هذا المعاش^(٢).

وصدرت الأوامر من الميجور هَنْتَر إلى أبي بكر شحيم بمغادرة زَيْلَع، وجاء رده بأن هذا الأمر غير مناسب الآن، وأنه أغضبه؛ لذا أرسل شكوى للخديو

(١) سمير محمد طه، مرجع سابق، ص ٤٥٢.

(٢) جلال يحيى، التنافس الدولي في بلاد الصومال، مرجع سابق، ص ص ١٤٠-١٤٢؛ إبراهيم عبدالمجيد محمد، مرجع سابق، ص ٤٧.

توفيق؛ للنظر في هذا الموضوع^(١)، ومن الواضح أن الخديو لم يستجب لطلبه؛ لأنه عيّن الملازم «كنجسميل» للإدارة المدنية في زَيْلَع.

وقد عهد الميجُور «هَنْتَر» إلى الملازم «كنجسميل» بأمر الإدارة المدنية في زَيْلَع، وقرر الجنرال بلير (Blair) المقيم العام السياسي في عدن، إرسال حامية من المشاة والمدفعية البريطانية؛ لاحتلال هذا الميناء، وصدرت التعليمات بضرورة تعاون قائد هذه القوة مع الملازم «كنجسميل» في جميع الميادين، وأخيرًا فإن الميجُور «هَنْتَر» قد أمر بعدم سحب العلم المصري من زَيْلَع حتى صدور أوامر أخرى؛ خوفًا من رفع علم دولة أوروبية أخرى على هذا الميناء المهم^(٢).

وأقلقّت التصرفات البريطانية الحكومة المصرية؛ خشية الصدام مع الحكومة العثمانية، وقد حاول نوبار باشا الخروج من أزمة زَيْلَع فاقترح أن يخبر الخديو السلطان عبد الحميد الثاني بأن الحكومة المصرية غير قادرة على التمسك بزَيْلَع، وهذا يعطي فرصة لإرسال قوات عثمانية. وقد أيد «بارنج» وجهة نظر نوبار باشا، ولكنه من ناحية أخرى كان يعتقد أنه في إمكان السلطان في هذه الحالة خلع الخديو؛ لعدم قدرته على الحفاظ على سلامة الدولة العثمانية وأنه يجب تعيين والٍ آخر، واستبعد «بارنج» هذا، إلا إذا اعتمد السلطان على دول أخرى^(٣).

وكانت الحكومة البريطانية قد أعلنت رغبتها في احتلال زَيْلَع حتى يتخذ الباب العالي الوسائل اللازمة لتسليمها منها، على أن بريطانيا لم تكن لتقبل تسليمه زَيْلَع إلا إذا وافق على شروطها^(٤)، وأمر الميجُور «هَنْتَر» القوات

(١) دار الوثائق القومية، محافظ مجلس النظار، محفظة رقم ١ / ج ٥٣٤، الكود الأرضي ٥٠٧٥ - ٠٢٧٠٥٢، ملف رقم ٤٧، مكاتبة إلى مجلس النظار بشأن إرسال أوراق صوبة وردت من حكمدار عموم هرر وملحقاتها من محافظ زيلع، وثيقة رقم ١ عموم هرر ٥، من أبي بكر شحيم محافظ زيلع إلى مجلس النظار، ربيع الأول ١٣٠٣ هـ / ٤ يناير ١٨٨٥.

(٢) جلال يحيى، التنافس الدولي في بلاد الصومال، مرجع سابق، ص ١٤٢.

(٣) سمير محمد طه، مرجع سابق، ص ٤٥٣.

(٤) فاروق عثمان أباطة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٥٠١.

المِصْرِيَّة بإخلاء زَيْلَع في يوم ٤ نوفمبر، واتفقت السلطات البريطانية مع شركة بواخر البوسنة الخديوية على أن تتعاون سفنها في المحلة ودمنهوور والزقازيق في عملية إخلاء القوات والسلطات المِصْرِيَّة من هَرَر، تلك العملية التي كان كل من الميْجُور «هيث» والملازم «بايتون» يبذلان جهودهما في سبيل إتمامها، فأُقلعت أولى الفصائل في يوم ١٤ نوفمبر، واطمأن السير «إيفيلين بارنج» إلى نجاح خطته^(١).

ولم توافق القوات المِصْرِيَّة بطبيعة الحال على الانسحاب من هذه المناطق بسهولة، وعارضت حامية زَيْلَع في الداخل تنفيذ الأمر الصادر إليها، واعتقدت أنه في استطاعة الحكومة الخديوية أن تتدخل؛ لإعادة النظر في المسألة أو إفهام بريطانيا أن الإقليم سيكون مسرحاً للفوضى والاضطراب، وسيقع فريسة للفتن والحروب الداخلية عند خروجهم منها، وهو ما يقضي على بذور المدنية، ولا يخدم إلا أطماع الأجانب، ولم يكن رجال الحامية يعلمون أن قرار الإخلاء قد صدر من حكومة القاهرة تحت ضغط الأجانب، ولم يكن لها من القوة ما يمكنها من مقاومة المحتلين.

وزادت المصاعب أمام البريطانيين واضطراً الأميرال «هويت» قائد الأسطول البريطاني في البحر الأحمر للحضور شخصياً إلى خليج عدن احتياطاً لما قد يقع من حوادث^(٢)، وقد اقترح «بارنج» في ٢٤ نوفمبر عام ١٨٨٤م إبقاء ٣٠ أو ٤٠ جندياً مصرياً في زَيْلَع، لإيقاف زحف أي قوات للميناء من الداخل، ولجعل الموقف الدبلوماسي أكثر قوة، وأوضح إمكان أخذهم من حامية هَرَر، وقد وافقت الحكومة البريطانية على هذا الاقتراح^(٣).

وبالرغم من احتلال بريطانيا لزَيْلَع، فإن الحكومة المِصْرِيَّة ظلت تدفع راتب نائب القنصل البريطاني ونفقاته ونفقات الإدارة في بلد أخلي رسمياً، واحتلته عسكرياً بريطانيا، وظلت الحكومة المِصْرِيَّة تدفع للباب العالي مبلغ

(١) جلال يحيى، التنافس الدولي في بلاد الصومال، مرجع سابق، ص ص ١٤٦-١٤٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٦.

(٣) سمير محمد طه، مرجع سابق، ص ص ٤٥٣-٤٥٤.

١٥,٠٠٠ جنيه مقدار الجزية السنوية عن زَيْلَع المحتلة، وقد قرر مؤتمر «لوزان» أن تستمر مصر في دفع إتاوة هذه البلاد التي أخذت منها إلى سنة ١٩٥٥ م.

وحين طلبت مصر من الحكومة البريطانية أن تدفع هي الجزية عن بلد استولت عليه، كان ردها: «إننا نرى أن مصر ليس لها أن تشكو منا، نحن ليس مسئولين (لسنا مسئولين) عن صفقة ١٨٧٥ م الخاسرة؛ لأن زَيْلَع لا تغطي نفقاتها»^(١).

وفي غرة ربيع الأول ١٣٠٥ هـ / ١٨٨٧ م، طلب الصدر الأعظم من خديو مصر عودة ميناء زَيْلَع إلى الدولة العثمانية بسبب ازدياد أهمية سواحل أفريقيا والمحافظة على سلطة الدولة العثمانية فيها^(٢)، وجاء رد الخديو بالرجوع إلى عدن لأنها تنظم الأوضاع في زَيْلَع، ومن الأسباب التي تجعلها تنظم أمور زَيْلَع الضائقة المالية وعجز الخديو عن سداد الجزية السنوية التي يرسلها إلى الدولة العثمانية^(٣).

وأرادت بريطانيا أثناء احتلال زَيْلَع أن تغطي نفسها تجاه الباب العالي بستر من سيادة مصر الإسمية وأن تتفح في الوقت نفسه بخدماتها، فبقيت الجنود السودانية المِصْرِيَّة في المدينة لحساب بريطانيا حتى يوليو عام ١٨٨٧ م؛ ولم يُستغن عنها إلا عقب مطالبة الجنود في يونيه أن تغير وتصرف لها الملابس، وأخلي الجنود ورجال الشرطة المصريون تمامًا، وأنزلت الراية المِصْرِيَّة في ٥ أكتوبر عام ١٨٨٨ م^(٤).

(١) محمد صبري، الإمبراطورية السودانية، مرجع سابق، ص ص ١٦٠ - ١٦١.
(٢) انظر: كتاب سامي من الصدارة العظمى إلى الجناح العالي الخديوي في غرة ربيع الأول عام ١٣٠٥ هـ / ١٨٨٧، الأمير محمد علي، بعض وثائق تاريخية من عهدي ساكني الجناح إسماعيل باشا وتوفيق باشا خديوي مصر، ت محمد زاهد الكوثري، مطبعة عنان، القاهرة، ١٩٤٨، ص ص ٨٥-٨٦.

(٣) انظر: التلغراف الصادر من الخديوي إلى الصدارة العظمى بتاريخ ١٣٠٥ هـ / ١٨٨٧ م، المصدر السابق، ص ص ٨٧-٨٨.

(٤) محمد صبري، الإمبراطورية السودانية، مرجع سابق، ص ص ١٦٠ - ١٦١.

وقد بلغت قيمة المباني الخاصة بالحكومة المصرية في بربرة وزيلع التي احتلتها بريطانيا مبلغ ٦١٦, ٢٩٩ فرنكا^(١)، وهنا سبب آخر جعل بريطانيا تُبقي على وجود الحامية المصرية في زيلع بعد خروج المصريين، وهو ظهور ألمانيا في الميدان الاحتلالي، حيث فرضت نفسها على بريطانيا في غرب أفريقيا، كما بدأت نشاطها في شرق أفريقيا في أملاك سلطان زنبار، وهددت المشروعات الخاصة بالمحافظة على مصالح بريطانيا في سواحل المحيط الهندي وسواحل الصومال المطلة على خليج عدن، فضلاً عن بسط نفوذها على الساحل الشرقي لأفريقيا في ذلك الحين.

ومن هنا اتبعت بريطانيا سياسة الحذر والحيطه في بلاد الصومال المواجهة لعدن، وذلك نظراً لأن استيلاء ألمانيا على أي من زيلع أو بربرة كان يعني القضاء على أهمية عدن، في حالة قيام أي اشتباك مسلح بين بريطانيا وألمانيا؛ لهذا أبقت بريطانيا على بعض الفصائل المصرية في ميناء زيلع؛ لإيهاام ألمانيا وغيرها بأن هذه المناطق ما زالت في حوزة الباب العالي، وأيضاً لإبعاد خطر فرنسا التي لاحت بوادر الصداقة بينها وبين ألمانيا^(٢).

٣- إخلاء هَرَر:

كان ظهور النفوذ الفرنسي في منطقتي أوبوك وتاجورة، ثم سعي إيطاليا لإيجاد منطقة نفوذ لها في «عصب»؛ يعني احتمال توسع إحدى هاتين الدولتين أو كليهما في الحبشة وهَرَر. وإخضاع إحدى مناطق منابع النيل لقوة أوروبية منافسة لبريطانيا؛ لذا فإنه في ٢٩ يونيه عام ١٨٨٤م قررت وزارة الخارجية البريطانية أن تخلي هَرَر في أول فرصة دون الاهتمام بمصالح الأهالي^(٣). وتوقع

(١) دار الوثائق القومية، محافظ مجلس النظار، محفظة رقم ٩ / ١ / و، الكود الأرشيفي ٠٠٧٥ - ٠٣٢٣٧٧١، ملف رقم م ٦٣٣، مجموعة ٤٧ السودان، إفادة المالية بشأن مبلغ ٢٩٩٦١٦ فرنكا

ثمن المباني الخاصة بالحكومة المصرية في بربرة وزيلع التي حل بها الإنجليز، وثيقة رقم 196 P 12D، إفادة من المالية إلى مجلس النظار، ديسمبر ١٨٨٦.

(٢) آمال إبراهيم محمد، مرجع سابق، ص ص ٨٨ - ٨٩.

(٣) محمد المعتصم، مرجع سابق، ص ص ٢٣٢، ٢٢٣.

برتران (Bertrand) نائب القنصل الفرنسي في عدن، منذ منتصف شهر يوليو عام ١٨٨٤م أن بريطانيا ستكتفي في ذلك الوقت باحتلال زَيْلَع وبربرة على الأقل، مع ما يحيط بهما من أراضٍ، ولكنه كان يعتقد أنها ستمتنع عن احتلال هَرَز^(١). وقد كتب الميجور «هَنْتَر» برقية لحكومته في لندن، وذكر أنه كان مستعداً للبدء في مفاوضات مماثلة لما عمله بخصوص بربرة؛ لتسهيل إجلاء المصريين من هَرَز؛ لذا فإن وزارة الخارجية البريطانية قد اقترحت على القاهرة أن يساعد «هَنْتَر» السلطات المصريّة في إخلاء هَرَز^(٢).

وكتب «هَنْتَر» تقريراً ذكر فيه أنه لا يعتقد أن الصوماليين أو «الجالا» أو القبائل الأخرى سيقومون بثورة في الحال، واعترف القنصل العام البريطاني بخطورة مهمة «هَنْتَر» في هَرَز، ولكنه احتفظ بمبدأ إخلاء ذلك الإقليم، مدعيًا ضرورة ذلك للمالية المصريّة، وذكر أن إدارة هذا الإقليم تُعدُّ خسارة لمصر، سواء أكانت في الرجال أم في الأموال، وبالرغم من أن ميزانية الميناءين كانت مدينة؛ لأنهما كانا يمولان عدن، فإن ميزانية هَرَز كانت دائنة بشكل واضح، وهو ما يغطي عجز ميزانية الميناءين، ويرسل بالفائض للخزانة العامة في القاهرة، وكان عجز ميناء زَيْلَع يبلغ ٣٥٠٥ جنيهات (إيرادات ٥٦٠٠ ومصروفات ٩١٠٥) وعجز ميناء بربرة يبلغ ٢٩٦٣ جنيهًا (إيرادات ٦٠٧٤ ومصروفات ٩٠٧٤)، أما إقليم هَرَز فكانت مصروفاته تبلغ ٦٠٢٢٩ جنيهًا وإيراداته تبلغ ٧٥٥١٠ جنيهات.

ولم يكلف القنصل العام البريطاني نفسه عناء بحث هذه الميزانية، ولكنه ادعى أن إدارة هذا الإقليم تُعدُّ خسارة لمصر سواء أكانت في الرجال أم في الأموال، وأن حكومة لندن قد تبنت هذه الحجة الكاذبة، ولما كان السير «إيثيلين بارنج» قد رأى عدم صواب إرسال «هَنْتَر» في مهمة إخلاء هَرَز، فإنه طلب من الحكومة الخديوية أن تعهد بهذه المهمة إلى أحسن موظف قدير من الأهالي، وأصر على ضرورة العملية^(٣).

(١) جلال يحيى، التنافس الدولي في بلاد الصومال، مرجع سابق، ص ص ١٠٦-١٠٧.

(٢) المرجع السابق، ص ص ١٠٧-١٠٨.

(٣) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ص ٢٤٦-٢٤٧.

وبدأ نوبار باشا يعارض أشد المعارضة في فكرة جلاء القوات المِصْرِيَّة عن هَرَزْ، وخصوصاً أن ميزانية تلك الحكومة العامة كانت ترسل إلى الخزانة فائضاً سنوياً قدره ٢٨١/١٥ جنيهاً، ولما فشلت فكرة تأثير هذا الإقليم على المالية المِصْرِيَّة، أبرق «هَنْتَر» في ٣٠، ٣١ يوليو إلى الخارجية البريطانية أنه طبقاً لمصادر المخابرات الموثوق بها، فإن هناك شقاقاً وشيك الوقوع بين حاكم هَرَزْ المصري وقبائل «العيسى» بالصُّومَال، وإن هذا الشقاق إن لم نتداركه بسرعة، فإن المواصلات على الساحل ستصبح في خطر^(١).

ورغم معارضة نوبار للجلاء عن هَرَزْ، فقد أصرت الحكومة البريطانية على أن يرسل نوبار الأوامر في الحال للسلطات المِصْرِيَّة في هذه الموانئ؛ وذلك لتأييد أعمال «هَنْتَر» في كل ما يتعلق بإخلاء هَرَزْ وفي كل مسألة أخرى، فاضطرَّ مجلس النظار أن يصدر أمراً بإخلاء هَرَزْ وتولية أقرب وارث لسلطانها المتوفى وإعطائه السلطة العليا في الإقليم، على أن يتعهد السلطان الجديد بحماية التجارة وتسهيل المعاملات بين هَرَزْ وزَيْلَع وبين هَرَزْ وبربرة، وهو الأمر الذي يهم البريطانيين ورعاياهم في عدن، وعليه كذلك أن يمنع تجارة الرقيق، وأن يدفع للحكومة المِصْرِيَّة جزية سنوية من بُن ومحاصيل أخرى يُترك أمر تقديرها لمدير عموم هَرَزْ والقائد «هَنْتَر» قنصل بريطانيا في عدن^(٢).

في ١١ أغسطس، أصدرت وزارة الخارجية البريطانية الأمر إلى الحكومة المِصْرِيَّة بأن تساعد في أسرع وقت على إخلاء هَرَزْ وساحل الصُّومَال، وفي ٢٥ أغسطس، قررت الحكومة البريطانية أن تكون نفقات الإخلاء على عاتق الحكومة المِصْرِيَّة، وأن ينظر فيما بعد في مسألة التعويض عن المباني العمومية وخلافها، وقد وقعت أوامر الإخلاء على المصريين في هَرَزْ وقع الصاعقة، وكان لا بد من ترحيل ١٤,٥٠٠ مصري من مدنيين وعسكريين بأسرهم^(٣).

(١) سمير محمد طه، مرجع سابق، ص ص ٤٥٠ - ٤٥١.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٥١.

(٣) محمد صبري، الإمبراطورية السودانية، مرجع سابق، ص ١٤٧.

وأبلغ نوبار باشا رئيس مجلس النظار أبا بكر باشا حاكم زيلع بخطاب سري أن قرار إخلاء هَرَز من القوات المِصْرِيَّة قرار قديم، ولكن الحكومة كانت قد احتفظت به سريًّا حتى لا يتسبب نشره في سريان الفوضى بين القبائل التي تسكن هذه المنطقة. وفي الوقت نفسه، كلفت حكومة القاهرة الميچُور «هَنْتَر» بالإشراف على انسحاب هذه القوات، ووضع نوبار باشا اللواء علي رضا باشا حاكم عام هَرَز تحت أوامر الميچُور «هَنْتَر»، وأبلغه أن الخديو قد كلف هذا الميچُور الإشراف على كل ما يتعلق بزَيْلَع وهَرَز، وكان على «هَنْتَر» أن يذهب إلى زَيْلَع؛ للإشراف على عملية المحافظة على النظام والأمن بين رجال القبائل، ولذلك فإنه سيتصل باللواء علي باشا، وسيكون على هذا اللواء طبقًا لأوامر الخديو أن ينفذ جميع التعليمات التي سيصدرها الميچُور «هَنْتَر» إليه^(١).

وفي ٢٩ من محرم ١٣٠٢ هـ / نوفمبر ١٨٨٤ م، أرسل الخديو توفيق تقريرًا يتعلق بهَرَز إلى الصدارة العظمى ذكر فيه : لم يمكن إيجاد التوازن بين إيراد المدينة ومصرفها، بل زاد المصروف على الإيراد، حيث لا تتحمل الخزينة المِصْرِيَّة زيادة مصروفات تلك الجهات المستمرة، ولا سيما أن الوصول إلى تلك الجهات في حاجة إلى قطع مسافات بعيدة في البحر؛ لذلك تم إخلاء هَرَز^(٢).

وقد أرسلت مصر في عام ١٨٨٥ م رضوان باشا؛ لتنفيذ مهمة الإخلاء، وكان بصحبته كل من المستر «بايتون» والمستر «هيث»، وقد زُوِّد هذان الضابطان بسلطات مطلقة في فصل أي ضابط أو موظف مصري لا يستجيب للأوامر والتعليمات الخاصة بإخلاء هَرَز^(٣)، وكلف الميچُور «هَنْتَر» الملازم «بايتون» إبلاغ عبد الله عبد الشكور أنه سيُعين أميرًا على مدينة هَرَز، وأنه سيحصل على الأسلحة والذخائر اللازمة لاحتفاظه بسلطته، فكان عليه أن يبدأ في إعداد حرس أهلي من قُرابة مائة شخص يكون عليهم أمر حراسة أبواب المدينة.

(١) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ٢٨٨.

(٢) انظر : تحرير من الجناح العالي الخديوي إلى الصدارة العظمى في ٢٩ محرم ١٣٠٢ هـ / ١٨٨٤ م

نمرة ١، الأمير محمد علي، مصدر سابق، ص ٧٢.

(٣) السيد يوسف نصر، الوجود المصري في أفريقيا، مرجع سابق، ص ٣٨٠.

و«هَنْتَر» حذر «بايتون» من تسلُّم هذه القوة لعملها قبل وصوله إلى هَرَز، ولم يكن هذا التحذير لمجرد الاحتياط ما دام «بايتون» موجودًا في المدينة، ولكنه كان يهدف إلى إعطاء شكل رسمي لتولي الأمير السلطة من أيدي مساعد المقيم السياسي البريطاني في عدن، وأخيرًا فإن «هَنْتَر» قد أمر الملازم «بايتون» بالإشراف على مجهودات رضوان باشا^(١).

ووقع اختيار الحكومة المِصْرِيَّة على عبدالله بن عبدالشكور؛ لأنها وجدت فيه أكفأ من يقوم بهذه المهمة ويؤتمن على إدارتها، وقد ذكر رضوان باشا للأمير عبدالله أن هذا الاختيار من جانبه لشخصه ليكون أميرًا على هَرَز قد دعمه الميجُور «هَنْتَر» القنصل البريطاني العام، وأيده ووافق عليه أيضًا علماء وقضاة وأعيان المدينة، حين جمعهم واستشارهم في هذا الأمر، فأجمعوا على صلاحية عبدالله لهذا المنصب. وعلى هذا الأساس نُصِّب عبدالله أميرًا هَرَز، وسلمه رضوان باشا فرمان تولية الحكم^(٢). وهنا نتعجب كيف يعيد رضوان باشا حكم هَرَز لأحد أفراد الأسرة السابقين، وهو يعلم مدى كراهية أهالي هَرَز لهذه الأسرة، فأمرهم السابق محمد بن عبدالشكور كان حاكمًا مستبدًا، وكيف للعلماء والقضاة وأعيان المدينة أن يقبلوا بعودة هذه الأسرة مرة ثانية للحكم؟!

وأخذ رضوان باشا على الأمير عبدالله بن عبدالشكور تعهدات، وكان من بينها اتِّباع نصوص الشريعة الإسلامية وبذل كل الإمكانيات؛ لتثبيت أركانها في البلاد؛ ليقاوموا خطر التبشير والمبشرين^(٣)، وأن يدفع للحكومة المِصْرِيَّة جزية سنوية من بن ومحاصيل أخرى يترك تقديرها لمدير عموم هَرَز والقائد البحري، وهو «هَنْتَر» قنصل بريطانيا في عدن^(٤)، ويبدو أن بريطانيا كانت تعدُّ هذا الإجراء إجراء مؤقتًا حتى تُتاح لها الفرصة لوضع يدها عليها^(٥).

(١) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ص ٢٩٠ - ٢٩١.

(٢) محمد المعتصم، مرجع سابق، ص ص ٢٥٢ - ٢٥٥.

(٣) رأفت غنيمي الشيخ، مرجع سابق، ص ٤٢٨.

(٤) آمال إبراهيم محمد، مرجع سابق، ص ٨٥.

(٥) شوقي عطا الله الجمل، عبدالله عبدالرازق إبراهيم، تاريخ المسلمين في أفريقيا ومشكلاتهم، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣٨.

وعندما علم الصُوماليون بأن الحكومة المِصريّة تخلي بلادهم، بادر الأعيان والتجار من الأهالي والأجانب بإرسال العرائض للحكومة المِصريّة مبدّين أسفهم لهذه الأخبار، وطالبوا ببقاء الإدارة المِصريّة حرصاً على متاجرهم وأملاتهم؛ لأنه لولا اعتمادهم على حماية الحكومة وحفظها للأمن لما خاطروا بجلب أموالهم للتجارة في هذه الجهات، وبخاصة أن الحكومة ستتخلى عن هذه المناطق دون أن تخلّفها فيها حكومة منتظمة، وهو ما يدعو القبائل التي لم تخلد للاستقرار إلا لخوفها من سلطة الحكومة أن تنتهز الفرصة للعودة إلى ما كانت عليه^(١)، فانسحبت الجنود المِصريّة من هرّز بأمر من الحكومة البريطانية في عام ١٨٨٥م، وكان عددهم مع بقية الموظفين ورجال البوليس والعمال نحو ٨٥٧١^(٢).

وكان «منليك» ملك شوا يتعاون مع فرنسا التي كانت في تنافس مع بريطانيا، إذ كانت ترغب فرنسا من خلال تعاملها مع الحبشة في كسب ودّها^(٣)؛ لذلك في عام ١٨٨٧م زحف «منليك» على هرّز واستولى عليها، وبعد انتصار الأحباش على الإيطاليين في معركة عدوة عام ١٨٩٦م اتجهت أنظار الأحباش لإقليم «الأوجادين» الصُومالي، ونجحت القوات الحبشية في السيطرة على الإقليم الذي ظل محتلاً من قبل إثيوبيا إلى اليوم^(٤).

ويرى الدكتور إبراهيم عبدالمجيد أنه «إذا التمس العذر لضغط الحكومة البريطانية على الحكومة المِصريّة لإخلاء السودان، فإنه ليس هناك سبب واحد مقبول يبرر إجبار مصر على إخلاء السواحل الصُوماليّة التي لم تمتد إليها الثورة المهدية بحال ما والتي كان من اليسير المحافظة عليها وإمدادها بحاجاتها عن طريق البحر؛ وخاصة إذا كان في نية بريطانيا أن ترجع تلك الممتلكات المِصريّة في السودان بعد ذلك إلى مصر»^(٥).

(١) سمير محمد طه، مرجع سابق، ص ص ٤٥١ - ٤٥٢.

(٢) جورج يانج، مرجع سابق، ص ٣٣٤.

(٣) Marsh, Zoe, East Africa, Through Contemporary Records, Cambridge university Press, Cambridge, 1961, p.106.

(٤) شوقي عطا الله الجمل، عبدالله عبدالرازق، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٥) إبراهيم عبدالمجيد محمد، مرجع سابق، ص ٥٤.

ب. فرنسا :

خشيت فرنسا من زيادة النشاط البريطاني في منطقة المحيط الهندي وخليج عدن وعند مداخل البحر الأحمر الجنوبية وإمكان تأثير مثل هذا النشاط على مستقبل ذلك الجزء المهم من العالم، وإمكانية توسع البريطانيين في مناطق شرق أفريقيا أو الصومال أو الحبشة وتأثير ذلك على وادي النيل وعلى مصر، فبدأت فرنسا تهتم بدراسة الموقف منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر في هذا الجزء؛ لتقدير مدى الخطر البريطاني، وقامت عدة حملات استكشافية عليه؛ لتوفير الحكام وتعريفهم بسواحل البحر الأحمر، وأشارت إلى ضرورة عدم ترك الدول الأخرى تسبق فرنسا في احتلالها لتلك المناطق^(١).

١- إخلاء أوبوك:

ترجع أهمية أوبوك إلى أنها تقع على مخرج بوغاز باب المندب، وبذلك فهي مركز استراتيجي مهم يسيطر على الطريق إلى الشرق، ثم إنها في الوقت نفسه منطقة تصلح مركزاً للتجارة مع الداخل، أي مع هرر ومملكة شوا^(٢)، والأصل في تأسيس هذه المستعمرة امتلاك الفرنسيين لميناء أوبوك والمنطقة المجاورة له، وكلفت الحكومة الفرنسية «هنري لامبرت» قنصلها في عدن اختيار نقطة تصلح محطة لسفنها في هذه المناطق، فاشترى ميناء أوبوك من مشايخها في عام ١٨٥٥ م^(٣)، واتصلت الحكومة بالشيخ «ديني أحمد أبوبكر» الذي أبرم معها معاهدة أوبوك في ١١ مارس سنة ١٨٦٢ م، التي تنال بمقتضاها لفرنسا عن ميناء أوبوك مع السهل الممتد من «رأس علي» في الجنوب إلى «رأس دوميرا» في الشمال، نظير مبلغ ١٠٠٠ ريال تدفعها لـ فرنسا^(٤).

(١) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٢) محمد المعتصم سيد، مرجع سابق، ص ٢١٨.

(٣) محمد فؤاد شكري، الحكم المصري في السودان، مرجع سابق، ص ٤٠٠.

(٤) فرغلي علي تسن، مرجع سابق، ص ص ١٤٦-١٤٧.

وتعهد أبو بكر ورؤساء «الدناكل» التابعون له أن يرفضوا أي عرض تتقدم به دولة أجنبية دون موافقة فرنسا، ولكنها لم تُعن مطلقاً بتحديد هذه الأرض أو إقامة أي نظام فيها، ولم يُقم فيها أي وكيل فرنسي، وكانت مصر لا تعترف بأمثال هذه المعاهدات؛ لأنها تُعقد مع شيوخ غير مسئولين في بلاد واقعة تحت السيادة العثمانية أو المِصْرِيَّة؛ ولذا بادرت برفع رايته عليها تأكيداً لحقوقها^(١).

وقد واصلت الحكومة الفرنسية عدم اهتمامها بأوبوك، وكادت هذه الأراضي تكون موضوع مبادلة مع الحكومة المِصْرِيَّة في عام ١٨٧٤م، فقد شرح وزير البحريَّة في أوائل هذا العام لوزير الخارجية الفرنسية الأسباب التي تدفعه إلى أن يعارض في إنشاء محطة عسكرية في أوبوك، وكان يأمل في أن تتفق الحكومة الفرنسية مع مصر بخصوص التنازل لها عن أراضي أوبوك، واقترح فكرة مبادلتها نظير ملكية المبنى الذي تشغله القنصلية الفرنسية في القاهرة.

ولم يعارض وزير الخارجية الفرنسية في ذلك المبدأ، ولكنه أضاف أن الأمر يتطلب التريث في البحث إلى أن يستطيع إقامة مؤسسات في البحر الأحمر ومعرفة مزاياها بالنسبة إلى فرنسا من ناحية، ومعرفة موقف الخديو وما سيعرضه على فرنسا من ناحية أخرى، وكانت الطلبات المقدمة لوزارة الخارجية الفرنسية تدل على الأهمية التي ستعود على تجارة هذا البلد من إنشاء مركز تموين على السواحل الشرقية الأفريقيَّة، ولكن الوزير عمل على زيادة معلوماته بهذا الشأن، وكلف وكيله القنصلي في الإسكندرية بمحاولة معرفة ما ستفعله الحكومة في تلك المسألة^(٢).

وقد وقعت في ذلك الوقت أول حادثة بين مصر وفرنسا بخصوص أوبوك، وكان سببها المباشر تيقظ مصر لحقوقها على سواحل البحر الأحمر ومعرفتها بالنشاط الذي كان يقوم به عملاء الدولة الأجنبية، ووصل أحد زوارق السواحل المِصْرِيَّة من مَصُوع إلى جُونة أوبوك، ونزل منه أحد الضباط

(١) محمد صبري، الإمبراطورية السودانية، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

(٢) جلال يحيى، التنافس الدولي في بلاد الصومال، مرجع سابق، ص ص ٥٢-٥٣.

مع بعض البحارة، وأقاموا ساريتين على الشاطئ، ورفعوا العلم المصري عليها، وحدث بعد بضعة أيام أن مرت أولى بواخر الحكومة الفرنسية التي تحمل تعليمات وزارة البحريّة الفرنسية في البحر الأحمر متجهة إلى المحيط الهندي، ومكلفة بعمل تحديد عام لأراضي الحكومة في أوبوك طبقاً لمعاهدة ١١ من مارس عام ١٨٦٢ م، وكانت هذه الباخرة هي بيسون (Bisson)، ولم يكن قبطانها يفكر في رؤية ساريات على الساحل، ولكنه وجدها وادعى أنه لم يجد أي علم مرفوع عليها^(١).

وكتب القبودان في تقريره أنه استجوب ثلاثة من الأهالي، وهم كل من كان يعيش بالقرب من ذلك المكان، ولكنهم لم يرغبوا في إجابته بصراحة، فواصل ذلك القبودان رحلته حتى زِيلَع أملاً في أن يقابل علي رضا باشا حاكم عام سواحل البحر الأحمر الذي كان يتهمة البعض في عدن بأنه هو الذي أصدر أمره بإرسال الزورق من مَصُوع؛ لرفع العلم المصري على أوبوك، ولكن علي رضا باشا كان يقيم في ذلك الوقت في مَصُوع فاضطرّ القبودان الفرنسي أن يستفسر عن تلك المسألة من محمد نادي باشا حاكم عام إقليم هَرَز الذي كان يقيم في زِيلَع ثم من أبي بكر باشا محافظ زِيلَع، ولكن أحداً منهما لم يكن على علم بما وقع أو حتى بمسألة شراء فرنسا لأراضي أوبوك^(٢).

ولم تسكت البحريّة الفرنسية أو وزارة الخارجية في باريس عما وقع، وأرسل قنصل فرنسا العام في القاهرة ملاحظات حكومته إلى الخديو، وأجابه الخديو بأنه يجهل هذه المسألة من أساسها، وأضاف اعتقاده أن الحكومة المصريّة لم تعترف قط باستيلاء فرنسا على أوبوك، ولكنه لا يرغب في وجود خلاف بهذا الخصوص طالما كان هذا الشراء قد بقي دون أن تترتب عليه أية نتيجة، وقد أجاب القنصل العام الفرنسي بأن رئيس حكومة الجمهورية يرى أن حقوقها في ملكية أوبوك لا يمكن أن تكون موضوع جدال؛ ولذلك فإنها لن تسمح لأي كائن كان بأن يعتدي عليها^(٣).

(١) المرجع السابق، ص ٦٤.

(٢) نفسه، ص ٦٥.

(٣) نفسه، ص ص ٦٥-٦٦.

وفي أواخر عام ١٨٧٩م، أرسلت فرنسا وابورًا إلى زَيْلَع، ومنها اتجه إلى أوبوك، وهناك نزل منه خمسة أشخاص، تجولوا في تلك المنطقة؛ لمعرفة مدى ما تحويه من معادن، وقد مكث هؤلاء الأفراد في أوبوك مدة خمسة أيام، تمكنوا خلالها من عقد اتفاق مع شخص يدعى السيد علي من سكان تاجورة يخول لهم استخراج الفحم من الجبال المحيطة بأوبوك، في مقابل أن يحصل هذا الشيخ على مبلغ ٢٠٠٠ ريال .

ولما علم محافظ زَيْلَع بذلك، أعلن عدم شرعية هذا العقد؛ لأن منطقة أوبوك منطقة مصرية، وعلى هذا الأساس يكون ذلك العقد باطلاً ولا أساس له من الشرعية، زيادة على ذلك فإن محافظ زَيْلَع ألقى القبض على السيد علي الذي وقّع العقد مع الفرنسيين، وقد أمر محافظ عموم سواحل البحر الأحمر برفع العلم المصري فوق هذه المنطقة، إيدانًا بإعادتها إلى السيادة المِصْرِيَّة مرة ثانية، على الرغم من ذلك، فإن الفرنسيين مكثوا في أوبوك، وكان من أهم أهدافهم إنشاء قومية فرنسية برأس مال قدره ٦٠٠,٠٠٠ فرنك بالإضافة إلى دراسة إمكانية مد سكة حديد من أوبوك، إلى داخل البلاد^(١).

واضطرت مصر إلى عدم التشدد مع فرنسا، وذلك بعد حصول إيطاليا على «عصب»، فخشيت من أن التعاون بين إيطاليا وفرنسا قد يضر بالملكات المِصْرِيَّة، وفي ٢٠ فبراير عام ١٨٨١م أبلغ مصطفى باشا فهمي ناظر الخارجية القنصل الفرنسي أنه قد كتب إلى حاكم عام سواحل البحر الأحمر، وطلب منه بيانات عن حادثة أوبوك، وأن علي رضا باشا قد كتب تقريراً رسمياً يؤيد البيانات التي وردت للبحرية الفرنسية في المحيط الهندي ونائب قنصل فرنسا في عدن^(٢).

وفي أوائل عام ١٨٨٢م، قتل الصُوماليون أحد الفرنسيين، وهو أرنو (Arnoux)؛ لذا أبرق القنصل الفرنسي من عدن أنه قد أصبح من الضروري تنظيم قوة بوليس في أوبوك؛ لحماية الفرنسيين والمحافظة على النظام، وكانت

(١) السيد يوسف نصر، الوجود المصري في أفريقيا، مرجع سابق، ص ص ٣٦٦ - ٣٦٧.

(٢) جلال يحيى، التنافس الدولي في بلاد الصومال، مرجع سابق، ص ٦٦.

هذه الحادثة فرصة مواتية للبدء في إقامة إدارة في أوبوك بشكل ما، وبدأت السفينة بيسون (Bisson) التحقيق هناك، وكان من الصعب عليها أن تعثر على القتلة في مثل هذه الظروف؛ ولذا أبلغ قبودان تلك السفينة حكومته في أحد التقارير في ١٥ من أبريل أن الموقف لا يزال صعباً، وأكد أن أحداً لن يتمكن من أن يقيم أية منشأة لها قيمتها أو أهميتها، ما دامت الحكومة لم تقرر الاستيلاء الفعلي على أوبوك، ولم ترفع علمها رسمياً هناك، ولم ترسل موظفاً له اختصاصات رسمية؛ لتمثيلها بأي لقب كان: حاكم أو قائد أو مقيم أو غيره، ولكن يعتمد على قوة مسلحة أو قوة بوليس كافية؛ لضمان هدوء الأهالي، طالما بقيت هذه الحكومة دون أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحماية الأفراد وضمان ممتلكاتهم أمام الأهالي.

وقد اهتم القبودان كذلك بمسألة حقوق بلاده، فذكر أن الوقت قد حان للتفكير فيها، خصوصاً أن جميع من وقّعوا على معاهدة ١٨٦٢م قد توفّوا، وإذا مرت فترة أخرى دون أن يقيم الفرنسيون في تلك المنطقة، فإن أحداً لن يتذكر بعد ذلك أن لفرنسا حقوقاً على أوبوك، وأنها اشترتها نقداً، ولربما اضطرت بعد ذلك إلى دفع تعويضات من جديد لمن سيدعي أنه صاحب الأرض الشرعي^(١).

ولم يكتفِ الفرنسيون بأوبوك، بل حاولوا عام ١٨٨٣م، احتلال ميناء «مناسكلو» التابع لزَيْلَع، ورفعوا العلم الفرنسي فوق هذا الميناء، ولكن لما علم رئيس مجلس النظار محمد شريف باشا بذلك طلب من محافظ زَيْلَع أن يرسل قوة من الجنود المصريين إلى هذا الميناء؛ للدفاع عنه ووضع العلم المصري فوقه وطرد الفرنسيين منه، وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات التي اتخذتها مصر، بشأن وقف التوسع الفرنسي في منطقة أوبوك وما جاورها، فإنها لم تأتِ بالنتيجة المرجوة، والدليل على ذلك، أن محافظ زَيْلَع أرسل عام ١٨٨٣م، خطاباً إلى المسيو «برال» مفتش القومبانية الفرنسية في أوبوك يشكو له من أن بعض الأشخاص الفرنسيين أزالوا العلم العثماني الموضوع على

(١) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ٢٥٤.

إحدى الأراضي الخاضعة للسلطة المِصريّة، وقد أرسل محافظ زَيْلَع الضابط حسن أفندي؛ ليتسلم العلم المصري من المسيو «برال»؛ ليعيد رفعة مرة أخرى، ولكن المفتش الفرنسي رفض تسليمه العلم، وأخبره بأنه أرسل إلى فرنسا يوم ١٩ سبتمبر عام ١٨٨٣ م^(١).

وكانت فرنسا لا تعترف بالوجود المصري في أوبوك وما يجاورها من بلدان^(٢)، وحقيقة أن بعض المشايخ المحليين كانوا قد أظهروا رغبتهم منذ فترة من الزمن في وضع أنفسهم تحت الحماية الفرنسية، ولكنهم كانوا يخشون من أن تسوء علاقاتهم مع مصر؛ لرغبتهم في الحصول على هذه الحماية، وهكذا نجد أن أي توسع فرنسي حول أوبوك كان محدودًا بحقوق سيادة الدولة العثمانية، أما أوبوك فلم تكن مهمة لفرنسا؛ إذ كانت جونتها صغيرة جدًا، وأراضيها قاحلة دون أي نباتات، ومياهها نادرة وردئية، أما إقامة علاقات تجارية فكانت أمرًا يستدعي وقتًا طويلًا، ولم تكن الحالة تسمح بإرسال موظف أو مقيم فرنسي إليها^(٣). وقد تكون رغبة أهالي أوبوك في تنازلهم عنها للفرنسيين ربما ترجع إلى إهمال الحكومة المِصريّة لهذه المنطقة، والدليل على ذلك أن أراضيها كانت قاحلة تخلو من أي نبات، ومياهها نادرة وردئية.

وفي شهر ديسمبر عام ١٨٨٣ م، وصلت أنباء عن دخول إحدى فصائل الجنود المصريين في أراضي أوبوك، وكان هذا الأمر في الواقع تمويهًا واضحًا ومجرد ادعاء، إذ إن بريطانيا كانت تضغط على مصر في ذلك الوقت؛ لإجبارها على إخلاء الأقاليم السودانية، وهو ما دفع فرنسا إلى تأكيد ملكيتها لأوبوك، وقرر وزير الخارجية ورئيس مجلس الوزراء الفرنسي في يوم ٢٧ ديسمبر عام ١٨٨٣ م إرسال موظف يكلف بتحديد الأراضي، لإنشاء مخزن للفحم، وفي الوقت نفسه قابل القائم بالأعمال الفرنسية في القاهرة شريف باشا، واعترف له الوزير المصري بالسيادة الفرنسية على أرض أوبوك، واعترف أيضًا بأن

(١) السيد يوسف نصر، الوجود المصري في أفريقيا، مرجع سابق، ص ٣٦٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٦٩.

(٣) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ٢٥٥.

عدم وجود أية علامات بين الأراضي الفرنسية والمناطق المجاورة كان هو السبب الرئيس لتلك المصاعب.

وانتهزت إدارة المستعمرات في باريس هذا الموقف؛ لتكليف أحد الموظفين بالذهاب إلى أوبوك، والتفاوض مع موظف مصري مختص في أمر عقد اتفاقية؛ لتحديد الحدود، وادعت أنه ليس لها من مصلحة سوى القضاء على كل سبب للخلافات التي قد تنشأ، وإثبات حقوق ملكيتها على الأراضي التي تمتلكها في أوبوك بطريقة حاسمة لا تدع مجالاً للشك.

وكان هذا الموظف الذي وقع عليه الاختيار للقيام بهذه المهمة هو «الاجارد»، الذي كان عليه أن يسافر يوم ٢٠ يناير عام ١٨٨٤م ويذهب على متن السفينة (Le Infernal) في عدن، وبعد وصوله إلى أوبوك كان عليه أن يقوم مع قبطان هذه السفينة بالمهمة التي عهدت بها الحكومة إليه، ثم كان على وزير الخارجية والبحرية والمستعمرات أن يتشاورا معاً في تقرير الأوامر التي ستصدر إليه بعد ذلك^(١).

وبدأت المنافسة البريطانية الفرنسية تظهر في ٣ مارس عام ١٨٨٤م حينما تحدث اللورد «فيتز موريس» عن الموقف العام في شمال شرق أفريقيا، ونعت حقوق فرنسا على أوبوك بأنها ادعاءات، فاضطرَّ السفير الفرنسي في لندن إلى أن يبلغ حكومة الملكة رسمياً أن أوبوك كانت منذ وقت طويل إحدى الممتلكات الفرنسية، ولكن وزارة الخارجية البريطانية استترت وراء عدم إبلاغ فرنسا لها ذلك الأمر رسمياً في حينه، وذكرت أن الحكومة الخديوية قد عارضت دائماً حقوق فرنسا في هذا الموضوع، وأن حكومة الملكة لم تعترف قط بمثل هذه الملكية الفرنسية.

واعترفت بريطانيا بعد ذلك بأملاك فرنسا في أوبوك؛ خشية من تدخلها في مصر، على شرط أن تقبل حكومة فرنسا إبلاغ بريطانيا عن الحدود المضبوطة لأراضي أوبوك، ولم تكن الحكومة الفرنسية من البلاهة بأن تجيب

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٥٦-٢٥٧.

عن هذا الاقتراح، في الوقت الذي رأت فيه بريطانيا تستعدُّ للاستيلاء على الأراضي المِصْرِيَّة رغم المعاهدات الدولية القائمة، وكان وجود «لاجارد» نفسه في أوبوك يدل على أن الحكومة الفرنسية قد صممت على العمل بنشاط، على توسيع حدود أراضي أوبوك، وكان هذا يتطلب من فرنسا الاحتفاظ بحريَّة العمل لا بتقييد نفسها داخل حدود الأراضي التي اشترتها عام ١٨٦٢م والتي أرادت بريطانيا أن تحصرها في داخلها^(١).

٢- إخلاء تاجورة :

وفي يوم ٢٧ أبريل عام ١٨٨٤م، وقع الاستيلاء على تاجورة، ووصل وابور فرنسي إلى ميناء «روشيل»، الذي يُعدُّ ميناء تاجورة الصيفي، وهناك نزل منه عشرة أشخاص من الفرنسيين، وأخذوا أراضي «روشيل» وما جاورها، وقد أخبروا أحمد كامل شيخ «روشيل» بأن بلدته صارت ملكًا لفرنسا، وأُرسل عشرون عسكريًا لحراسة هذا الميناء^(٢)، وقد صاحب إبراهيم محمد وزير تاجورة جنود فرنسيون، وطافوا بأراضي «رأس علي»، قرب الميناء، ثم اقتربوا من المكان الذي يرتفع عليه علم الخديو فوق السارية، وذكروا لحامد محمد شيخ تاجورة أن ميناء «رأس علي» قد أصبح ملكًا لهم، وأنهم سيعودون بعد ستة أيام للاستيلاء عليه، وكان حامد محمد شيخ تاجورة وكمال أبو بكر رئيس الجمارك فيها من موظفي الحكومة الخديوية، فأسرعا بكتابة تقرير عما حدث، وأرسلاه إلى محافظ زَيْلَع؛ لرفعه إلى الحاكم في هَرَز، وطلبًا من الحكومة إرسال عشرين جنديًا وأحد الملازمين إلى «رأس علي»، وبقاءهم فيها بوصفهم حامية مصرية^(٣).

وحاول الفرنسيون استغلال المشايخ والرؤساء المحليين في التوقيع على اتفاقيَّات تعترف لدولتهم بالحماية على المناطق التي يرغبون في استغلالها، واعتقد الفرنسيون أنه يمكنهم الاعتماد على أبي بكر باشا محافظ زَيْلَع الذي

(١) نفسه، ص ٢٥٨.

(٢) السيد يوسف نصر، الوجود المصري في أفريقيا، مرجع سابق، ص ص ٣٦٩ - ٣٧٠.

(٣) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ٢٦١.

لم يكن على وفاق مع البريطانيين، في الوقت الذي اشترت فيه فرنسا أراضي أوبوك، ولكن هذا الشيخ كان قد دخل في خدمة الحكومة المصرية وأصبح محافظاً لهذه المدينة مع لقب باشا، وظهر ميله إلى بريطانيا، في الوقت الذي عملت فيه بريطانيا على السيطرة على الشؤون المصرية بعد احتلالها للبلاد، أو أنه أظهر ذلك تمشياً مع الحكومة الخديوية التي كان يعمل فيها أو محاولة منه للاحتفاظ بمركزه أو انتظاراً لما قد تنجلي عنه الأحداث، فاضطرّ الفرنسيون إلى محاولة كسب السلطان أحمد سلطان تاچورة المحلي موازنة للنفوذ بينهم وبين بريطانيا في كل من تاچورة وزيلع^(١).

وقد حضر أبو بكر إلى تاچورة وحاول إغراء السلطان أحمد على العمل مع بريطانيا وعلى الحصول منه على معاهدة تسمح للبريطانيين بالتحدث عن حقوقهم في تاچورة، ووضعها تحت حمايته، فلما سمع «لا جارد» بحضور أبي بكر باشا خلق مناورتين لإفساد نيات البريطانيين، فأثار مسألة تافهة واتهم فيها أحد شيوخ القرى وقبض على أهله، ثم دعا كل المشايخ الآخرين بمن فيهم أبو بكر إلى الحضور لهذا المجلس الذي سيعقد في أوبوك، وسرعان ما ظهرت اتجاهات أبي بكر المعادية لفرنسا؛ إذ إنّه عارض في الاعتراف بأي حقوق لهم على «رأس علي»، ولكن «لا جارد» هددته بخطاب اتهمه فيه أحد المغامرين الفرنسيين بمحاولة قتله، فخشي الباشا على نفسه من الوقوع تحت تحكم السلطات القنصلية الأجنبية، خصوصاً في وقت خضعت فيه هذه الأقاليم لنظام الامتيازات الأجنبية، وقرر عودته في المساء نفسه إلى زيلع، ولكنه حاول في الوقت عينه أن يصطحب معه في سقيته سلطان تاچورة^(٢).

وخشي «لا جارد» من أن يقدم أبو بكر السلطان إلى المقيم السياسي البريطاني، وأن يحصلوا منه على وعد بالحماية فأسرع بإرسال مساعدة مع بعض الهدايا لهذا السلطان، وكلفه بأن يحصل منه على وعد بعدم ترك أوبوك قبل إنهاء المسألة، التي جاء من أجلها؛ لتفويت الفرصة على أبي بكر، والقضاء على كل

(١) جلال يحيى، البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص ٨٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٨٣.

إمكانية لكسب البريطانيين للموقف، وبعد سفر الباشا دعا «لا جارد» سلطان تاجورة ووزيره للعشاء معه، وقدم لهما هدايا جديدة، وسُوِّيت مسألة شيخ القرية المفتعلة، وانتهز «لا جارد» هذه الفرصة لتقديم هدايا أخرى، بدعوى إنهاء الحكم في المسألة.

وانتهى التحفظ الذي ساد بين الفرنسيين والسلطان، وهو ما مهد الجسر للبدء في المحادثات بحذر ثم بشيء من الصراحة في اليوم التالي، وقبل السلطان وضع بلاده تحت الحماية الفرنسية، وطلب من «لا جارد» ضرورة تطبيق هذه الحماية تطبيقاً فعالاً، خصوصاً في حالة تدخل إحدى الدول الأجنبية وضرورة إعطائه مبلغاً من المال شهرياً يعادل الراتب الذي كان يتقاضاه من الحكومة المضريّة، حتى يتمكن من المحافظة على مكانته في هذه المنطقة، وتقديم بالطلب نفسه بالنسبة إلى وزيره، وحكم «لا جارد» بمبلغ مائة ريال للسلطان وبثمانين لوزيره^(١).

ومنحت فرنسا «لا جارد» وظيفة القائد العام لإقليم أوبوك في يونيو عام ١٨٨٤ م^(٢)، وفي ٢١ سبتمبر عام ١٨٨٤ م استطاع أن يعقد معاهدة مع سلطان تاجورة، وبمقتضى هذه المعاهدة تنازل السلطان عن المنطقة من رأس علي إلى «قبة الخراب»، وفي ١٨ أكتوبر من السنة نفسها تنازل سلطان تاجورة لفرنسا عن سجالو و«قبة الخراب»^(٣).

وظهر نجاح «لا جارد» في أنه سبق بريطانيا وإيطاليا في الوصول إلى اتفاق مع السلطان أحمد، وظهرت قيمة هذا الاتفاق في أنه منح فرنسا إقليمًا يكمل مستعمرة أوبوك ويوسعها بكل الجزء الواقع إلى الشمال من خليج تاجورة ويعطيها مفتاح الطريق الذي يبدأ من تاجورة ويمر بـ «سجالو»، و«بحيرة العسل»، ومنها حتى «الحواش»، إلى أن يصل إلى شوا ولكن فرنسا عقدت

(١) نفسه، ص ٨٤.

(٢) Thompson, Virginia and Adloff, Richard, op, cit, p.7.

(٣) حسين فوزي النجار، السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٥٣، ص ٢٣٧.

هذه المعاهدة في الوقت الذي كانت فيه القوات المِصْرِيَّة لا تزال موجودة في هذه المحافظة.

وكان في استطاعة بريطانيا، أن تلغي أو تؤجل سحب الحماية المِصْرِيَّة من تاجورة، فحاول «لا جارد» أن يحصل من حكومته على وعد بالتدخل لدى الحكومة الخديوية، حتى تصدر أمرها لسلطاتها بعدم معارضة الاحتلال الفرنسي لتاجورة، ولكن حكومته لم تكن قد أرسلت إليه أي تعليمات بخصوص احتلال هذه المحافظة، كما أن السلطات المِصْرِيَّة لم تكن ترغب في تسهيل احتلال الفرنسيين لتلك المناطق^(١).

وقد شعر الفرنسيون بازدياد النفوذ البريطاني عند المداخل الجنوبية للبحر الأحمر، وكان من الصعب عليهم أن يبقوا مكتوفي الأيدي أمام هذا التوسع البريطاني الواضح المعالم، فاعتمد «لا جارد» على معاهدة ٢١ سبتمبر التي وضع بها سلطان تاجورة بلاده تحت الحماية الفرنسية، وأمر باحتلال هذا الميناء فور سفر المصريين منه، وعلم البريطانيون بزيادة النشاط الفرنسي، وخشوا من تحريضهم للدناكل على إخراج المصريين من تاجورة بالقوة، خصوصاً أن سلطان تاجورة، كان قد بدأ يجمع الضرائب والرُّسوم في المدينة، وهو ما اضطرَّ المحافظ لطلب إرسال المدد إليه أو السماح له بالانسحاب مع رجاله، وكان نوبار باشا يفضل الحل الأول، ويرى أنه يمكن إغاثة تاجورة برجال الحماية الموجودة في زَيْلَع، وهو ما يخلي الجو أمام البريطانيين هناك، ولكن السلطات البريطانية في القاهرة خشيت من وقوع صدام مسلح مع الفرنسيين في تاجورة، وأشارت بانسحاب المصريين منها، وأبلغت ذلك إلى محافظها على أنه أمر صادر من الحكومة الخديوية، وكأنه لا يمس بريطانيا في قليل أو كثير^(٢).

وفي تاجورة كان هناك وجود فرنسي متوقع، وهذا ما أدى إلى خوف نوبار باشا؛ لما سوف يسببه ذلك من مشاكل بين الحكومة المِصْرِيَّة والسلطان،

(١) جلال يحيى، البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص ص ٨٥-٨٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٨٧.

واقترح «جرانفيل» في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٤م على «بارنج» أن تُعلم الحكومة المِصْرِيَّة الحكومة العثمانية بعدم قدرتها على إبقاء حاميات في الساحل^(١)، وقد هدد سكان الدناكل بتحريض من الفرنسيين بتهديد الحامية المِصْرِيَّة وقدم الحاكم تقريراً بذلك.

وذكر «بارنج» في برقية منه إلى «جرانفيل» في ١٧ نوفمبر عام ١٨٨٤م أنه من الممكن إرسال جزء من القوات التي تغادر زَيْلَع إلى تاجورة، ولو أنه لا يجبُّ اتِّخاذ هذا الأسلوب، أما نوبار باشا فإنه يعلق أهمية كبيرة بالنسبة إلى العلاقات المِصْرِيَّة العثمانية ويهمه أن يظهر بوضوح أن الحامية المِصْرِيَّة قد تركت تاجورة؛ بسبب إبعادها بالقوة، واقترح لهذا أن يأمر الحاكم بأن يحافظ على موقعه إن أمكنه ذلك، ولكن إذا لم يستطع المحافظة على موقعه، فعليه أن ينسحب إلى زَيْلَع، واقترح «بارنج» عدم تدخل «هَنْتَر» في هذا الموضوع إلا باستعجال أوامر الحكومة المِصْرِيَّة إلى الحاكم^(٢).

وقد أجبر سكان «دنكلة» الحامية المِصْرِيَّة على الانسحاب من تاجورة إلى زَيْلَع، وذلك بعد أن قدم كل من الشيخ حامد سلطان تاجورة وحامد لهيطة وكامل وويلي من شيوخ «دنكلة»، خطاباً إلى ضابط الجمارك في تاجورة في ١٦ نوفمبر عام ١٨٨٤م يطلبون منه طرد الجنود والموظفين، وحيث أنه قد أتبع هذا الخطاب إجراءات بقطع المياه عن الحامية المِصْرِيَّة، فقد تم سحب هذه الحامية المِصْرِيَّة إلى زَيْلَع، وسُلِّم الحصن إلى الشيخ حامد سلطان تاجورة، وترك العلم المصري مرفوعاً.

ويتضح من هذه الحادثة للجنود المصريين أن فرنسا حرضت شيوخ تاجورة على ذلك؛ لأنه لم يمضِ على خروج القوات المِصْرِيَّة غير يومين أو ثلاثة أيام حتى وصل الجنود الفرنسيون إلى تاجورة، ورفعوا العلم الفرنسي

(١) سمير محمد طه، مرجع سابق، ص ٤٥٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٥٤.

وأنزلوا العلم العثماني، كما رُفع العلم الفرنسي على «ساجالو»، وقد ذكر أبو بكر باشا في رسالة منه إلى هَنْتَر: «لقد قام السلطان والشيخ لهيطة سوياً مع الفرنسيين بطرد الجنود المصريين من تاچورة»^(١).

وبدأت فرنسا تتصرف من واقع احتلال تاچورة، فقد رد الميْجُور «هَنْتَر» على رسالة «رافراي» القنصل الفرنسي في عدن بخصوص مستحقات الجمارك في الساحل الصُومالي، بأنه بالنسبة إلى تاچورة ليس لديه أنباء رسمية توضح ضم الإقليم إلى فرنسا، وكان رأي «بارنج» في هذا الموضوع عدم جمع أي ضرائب بالنسبة إلى تاچورة، وأما الأموال التي جمعت من قبل، فيجب أن يرجع فيها القنصل الفرنسي إلى الحكومة المِصْرِيَّة؛ للاستعلام، ورأى اللورد «جرانفيل» أنه لا توجد معلومات رسمية لدى حكومة بريطانيا تفيد بضم تاچورة إلى فرنسا، وأنها لم تعلن ذلك، في حين يعني الكف عن جمع رُسُوم الجمارك، الاعتراف بضم فرنسا للإقليم قبل قيام مصر والحكومة العثمانية بإبداء موافقتها^(٢).

واشتكت الدولة العثمانية من تصرف فرنسا، وجاء السفير العثماني يعرض الأمر على رئيس الوزراء الفرنسي الذي أجابه إجابة عامة، وكأنه لا يعير الموضوع كبير أهمية، وازدادت المحاولات ثم وضحت، وانتهى الأمر بتحقيقها في صورة تلك المعاهدة التي تنازل بها المشايخ المحليون عن الأراضي التي يدَّعون السيادة عليها، ورفض السفير العثماني - بطبيعة الحال - الاعتراف لهؤلاء السلاطين المزعومين بأي حق يُحوِّل لهم التصرف في الأراضي التي تنازلت الدولة العثمانية عنها لمصر والتي اعترفت مصر دائماً بالسيادة العثمانية عليها؛ ولكن الوزير الفرنسي أجاب بأن بريطانيا كانت تحتلها في هذا الوقت باسم مصر، وأن هذا الاحتلال المؤقت لم يحدث حتى الآن، ثم احتج على أعمال الفرنسيين، وكانت فرنسا تتوقع أن تحتج الدولة العثمانية، ولم تكن قد

(١) نفسه، ص ٤٥٥.

(٢) نفسه، ص ص ٤٥٥ - ٤٥٧.

أعدت أية إجابة أخرى لهذا الاحتجاج، سوى أن بريطانيا قد سبقتها في هذا التصرف^(١).

وفي مارس عام ١٨٨٥ م، عقدت فرنسا معاهدة للحماية مع شيوخ قبيلة «عيسى موسى»، وافق فيها هؤلاء الشيوخ على قبول الحماية الفرنسية، ووقع المعاهدة الشيوخ الذين يسيطرون على المنطقة الممتدة من «قبة الخراب» إلى «أمبادو» قرب زيلع، ثم وقع الفرنسيون معاهدات مشابهة في الشهر نفسه مع قبائل «جبريل أبوكر» وقبائل «الجادابورسي»^(٢)، حيث وقعت موثائق الصداقة فيما بينهم، ووعدت فرنسا أن تحميهم ضد أي تدخل أجنبي^(٣).

وكانت بريطانيا عازمة ألا تترك المجال لفرنسا حُرًا للعمل؛ لكي تضيقها في المناطق الغربية من عدن والنقطة المهمة بالنسبة إلى هذه القاعدة البحرية؛ لذا كانت المنافسة البريطانية الفرنسية تظهر بوضوح ابتداءً من مارس عام ١٨٨٤ م، واستمر هذا التنافس حتى انعقاد مؤتمر برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥ م ليضع خريطة تقسيم القارة الأفريقية وتقنين السباق الاحتلالي الأوروبي، وتحديد كل دولة من هذه الدول الاحتلالية لحدود مستعمراتها الجديدة بما فيها الصومال التي تجمعت عليها ثلاث دول أوروبية، إضافة إلى الحبشة المجاورة^(٤).

المعاهدة الفرنسية البريطانية :

اشتدت المنافسة في الملاحة بين بريطانيا وفرنسا، في تلك المنطقة الحيوية في البحر الأحمر، وحاول الفرنسيون إبعاد الضغط البريطاني عليهم من الناحية الشرقية، والضغط الإيطالي عليهم من الشمال، وحاولت فرنسا الاستفادة من سوء التفاهم، الذي أخذ يظهر بين أبي بكر باشا والسلطات البريطانية في عدن والاستناد إلى بعض المحادثات القديمة، التي ترجع إلى عام ١٨٦١ م، أي في

(١) جلال يحيى، البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص ٨٧.

(٢) جاد محمد طه، مرجع سابق، ص ص ٤٧٦ - ٤٧٧.

(٣) Thompson, Virginia and Adloff, Richard, Op, cit., p.7.

(٤) عبدي يوسف فارح، الصراع الدولي في الصومال دراسة في التاريخ السياسي، دار الأمين القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٤.

وقت شراء أراضي أوبوك؛ تمهيداً لإعداد اتفاقية بتاريخ سابق، تثبت قبول هذا الباشا لوضع نفسه وإمارته تحت الحماية الفرنسية، ولكن سرعان ما انتبعت السلطات البريطانية لأمر هذا الاتصال الجديد، وقبضت على أبي بكر باشا، وهو ما اضطره إلى الاستنجاد بالفرنسيين.

ورأت فرنسا في ذلك الوقت أن أبا بكر قد طلب حمايته بصفة شخصية، وليس طبقاً لاتفاقية تضع إمارته تحت الحماية الفرنسية، وخشيت فرنسا من وقوع صدام مسلح بينها وبين بريطانيا بخصوص هذا الموضوع، فأمرت سلطاتها في أوبوك بعدم تكرار الزيارة لزيلع، وأخذت تستعد للمفاوضة مع بريطانيا لوضع حدود بين الأراضي التي تخضع لكل منها، وتقضي بذلك على حوادث الحدود المتكررة، وتضمن بها كل منهما اعتراف الأخرى بملكيتها لهذه المستعمرات الجديدة^(١).

وبدأت المفاوضات في لندن، في أوائل عام ١٨٨٦ م، واقترح السفير الفرنسي ترك كل الأقاليم والقبائل الواقعة إلى شرق زيلع لبريطانيا، نظير اعتراف هذه الدولة الأخرى بسلطة فرنسا على المناطق والقبائل الواقعة إلى غرب هذه المدينة، أي الاعتراف بوضع قبائل «العيسى صومالي»، وهي القبائل التي تحتل الإقليم الممتد من زيلع حتى هرر تحت النفوذ الفرنسي والاعتراف بترك قبائل «الجادابورسي»، و«جبريل أبو خور»، تحت النفوذ البريطاني، ورفضت الحكومة البريطانية في الهند هذا المشروع، واقترحت خطأً آخر يمتد من رأس جيبوتي حتى هرر؛ يمثل الحدود بين منطقتي النفوذ، وطلبت علاوة على ذلك تعهدات متبادلة لمنع تجارة الرقيق واستيراد الأسلحة النارية والذخائر.

ولم تعارض فرنسا في هذا الاقتراح، وأعد البريطانيون الوثائق اللازمة للتوقيع، ثم أرسلوا خطاباً دورياً لسفراء بلادهم في الخارج يعلنون فيه: وضع الجزء الساحلي الممتد من أرض جيبوتي على الشاطئ الجنوبي لخليج تاجورة حتى بندر زيادة تحت الحماية البريطانية، وأبلغ السفراء هذا البيان

(١) جلال يحيى، البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص ص ٩٢ - ٩٣.

للحكومات التي يعملون لديها؛ وفرضت بريطانيا بهذا سلطتها الرسمية على بلاد الصومال البريطاني^(١).

وعادت الحكومة الفرنسية ورأت ضرورة حصولها على رأس جيوتي نفسها، وادّعت أنها لازمة لمستعمراتها على ساحل بلاد الصومال، وتطلب ذلك تغيير كتابة المادة الأولى من البيان الذي كان مُعدًّا للتوقيع، وهو ما اقتضى بعض الوقت وكثيراً من المجهود من السفير الفرنسي في لندن، ولكنه قام به بإصرار، وهو ما يدل على أهمية هذه المنطقة بالنسبة إلى فرنسا، ولم تمنع بريطانيا من إدخال جيوتي في منطقة النفوذ الفرنسي، إذ إنَّها كانت تهتم بالتجارة مع داخل القارة أكثر من أهميتها بالنسبة إلى تموين عدن، وشعرت بريطانيا بأن فرنسا تحتاج إليها مثل احتياجها هي لزيّلع وبربرة^(٢).

وفي فبراير عام ١٨٨٧ م، وبعد مفاوضات طويلة، توصلت الحكومتان: البريطانية والفرنسية إلى اتفاق بالنسبة إلى مطالبهما على الساحل الصومالي، فاتفقتا على أن تمتد المحمية البريطانية من خط الطول ٤٩° شرقاً إلى النقطة التي تقع عندها «آبار لاهادو» في نحو منتصف الطريق بين مَصُوع ورأس جيوتي، في حين يمتد الخط الذي يفصل بين المحميتين: البريطانية والفرنسية إلى «باسوين» و«باو وكابويو» و«جلديسا» وهرّر، أما جزائر موسى وباب فقد دخلت ضمن حدود المحمية الفرنسية بمقتضى اتفاق عقد سنة ١٨٨٨ م، ونصت الاتفاقية على تعهد كل من الحكومتين بعدم التدخل عبر خط التقسيم الذي يفصل بين المحميتين، وعلى بقاء طريق القوافل الممتد بين زيّلع وهرّر عبر جلديسا مفتوحاً للتجارة^(٣).

وكان هدف لورد «السبوري» من هذه المعاهدة أن يمنع فرنسا من احتلال هرّر، مع عدم إغضاب إيطاليا في الوقت نفسه، فنصت إحدى موادها السرية على أن الحكومتين تتعهدان بعدم ضم هرّر أو وضعها تحت الحماية، وبهذا

(١) المرجع السابق، ص ص ٩٣-٩٤.

(٢) نفسه، ص ص ٩٤-٩٥.

(٣) جاد محمد طه، مرجع سابق، ص ٤٧٨.

التعهد لا تكف بريطانيا يد إيطاليا عن هَرَزْ، وتكف يد فرنسا في الوقت نفسه عنها، ورغم محاولات إيطاليا احتلال هَرَزْ بإرسال ما أسمته بالحملة العلمية، وموافقتها على إجراءات «منليك» في هَرَزْ، فإن هذه المعاهدة مهدت لـ «منليك الثاني» ملك الحبشة (١٨٨٩-١٩١٣ م)، تثبيت أقدامه في هَرَزْ، لأنه منع تدخل الدولتين فيها، وترك له فرصة تثبيت احتلاله الذي حدث قبل عام، وقد حدد اتفاق عام ١٨٨٨ م حدود المحميتين: البريطانية والفرنسية في الصُومال، وبهذا صارت إيطاليا قادرة على التوسع في الصُومال، بعد أن حددت بريطانيا إمكانات التوسع الفرنسي فيها^(١).

وفي مايو عام ١٨٩٦ م، صدر مرسوم فرنسي تقرر بمقتضاه وضع أرض أوبوك ومحميتي تاچورة وساحل الصُومال تحت إدارة موحدة قضائية ومالية، وأطلق عليها من ذلك الوقت اسم ساحل الصُومال الفرنسي وملحقاته، وصارت حاضرتة جيبوتي بدلًا من أوبوك؛ لأن ميناءها أصلح، كما أنها على رأس طريق أسهل وأقصر يصل إلى «الجالا» وهَرَزْ^(٢).

ج. إيطاليا:

في ٢٣ أكتوبر عام ١٨٦٩ م، عُقد في «چنوة» مؤتمر للغرف التجارية الإيطالية؛ لبحث النتائج التي ستعود على إيطاليا من افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية، وأوصى هذا المؤتمر بضرورة حصول إيطاليا على محطة تجارية في أحد موانئ البحر الأحمر، واشترت شركة «روباتينو» مساحة من الأراضي في منطقة على ساحل البحر الأحمر الغربي، إلا أن حكومة القاهرة أصرت على عدم الاعتراف بالوجود الإيطالي على ساحل البحر، وظلت الأمور على هذا الوضع عشر سنوات تقريبًا، واصلت فيها ممارسة سيادتها على هذه المنطقة^(٣).

وتذكرت إيطاليا أنها كانت قد اشترت منذ عام ١٨٦٩ م موقعًا قريبًا من أوبوك يقع شمال تاچورة، ويعرف بخليج «عصب»، كان قد اشتراه

(١) خالد رياض، مرجع سابق، ص ص ٥٤-٥٥.

(٢) محمد صبري، الإمبراطورية السودانية، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

(٣) جاد محمد طه، مرجع سابق، ص ٤٧٩.

الإيطاليون من السلطان المحلي، فأرسلت إيطاليا قوة لاحتلال «عصب» التي دخلت تحت سيادتها، فإذا كانت فرنسا قد اشترت أوبوك وسيطرت على خليج تاجورة، فإن إيطاليا قد اشترت خليج «عصب» وسيطرت عليه^(١).

واحتلت إيطاليا بقية الساحل الجنوبي لخليج عدن بعد آخر حدود الصومال البريطاني عند نقطة بندر زيادة، ثم الساحل الصومالي إلى نهر جوبا، وبدأ احتلال إيطاليا عقب احتلال بريطانيا لخليج عدن عام ١٨٨٤م^(٢)، ومنذ عام ١٨٨٥م تتابعت عمليات الرواد والبعثات الإيطالية الاستكشافية نحو بلاد الصومال بالأهداف الاستراتيجية والاقتصادية، لما تتمتع المنطقة به من أهمية استراتيجية عبر التاريخ، وإثر هذه البعثات المتتالية طلبت إيطاليا رسمياً من سلطان زنبار التنازل لها عن مجموعة من الأقاليم الواقعة في الجنوب كسمايو وملحقاتها.

ورفض السلطان سعيد برغش سلطان زنبار الطلب الإيطالي لأسباب مختلفة؛ منها: مخافة التذمر الشعبي من الصوماليين؛ خاصة أنه يمكن أن يُعدّ تصرف السلطان هذا خذلاً لقضيتهم، بحيث تجر نتيجة هذا الغضب إلى السلطان مخاطر تهدد مصالحه في الإقليم الجنوبي الصومالي، وهناك سبب آخر أدى إلى رفض السلطان تسليم منطقة كسمايو، وهو ما يمكن أن يحسب ضمن المنافسة بين إيطاليا وبريطانيا على الصومال، إذ أخطرت الأخيرة السلطان أنه يجب أن يتخذ موقفاً رافضاً؛ لأن بريطانيا كانت ترفض استراتيجية أن تدخل إيطاليا الصومال الجنوبي، بحيث يتوسط مستعمراتها في شمال الصومال وأقصى الجنوب إقليم إنفدي، وهو ما يخل لا محالة بمصالحها في الصومال.

هذا، ولم تتوقف إيطاليا عند هذا الحد، إذا لم يرق لها موقف السلطان الذي ارتبطت مصالحه مع بريطانيا، ومع هنا أخذت إيطاليا قراراً صعباً، حيث لوحت بخيار الحرب تحت ذريعة أن السلطان سعيد برغش سلطان زنبار قد أهان سفيرها هناك، كما حركت سفنها الحربية نحو مياه الصومال بعد

(١) محمد المعتصم سيد، مرجع سابق، ص ٢١٩.

(٢) محمد فؤاد شكري، الحكم المصري في السودان، مرجع سابق، ص ٤٠٢.

أن قطعت كل صلاتها الدبلوماسية مع سلطان زنبار، وهو ما جعل الموقف خطيراً، وأصبح شبح الحرب هو سيد الموقف.

وفي هذه الأجواء المشحونة بالتوتر توصلت بريطانيا إلى أنه ليس في مصلحتها بحال من الأحوال أن تخوض حرباً مع إيطاليا في هذه المرحلة، ومن هنا أعلنت بسرعة تخليها عن سعيد برغش خشية أن تستعر حرب عالمية في المنطقة، إذا استمرت حمايتها عليه طالما تلوح إيطاليا بخيار الحرب، بعد إعلان بريطانيا تخليها عنه، استدرك السلطان وأخذ خطوات سريعة نحو إرضاء إيطاليا وانتزاع يدها من ذرائع الحرب، من خلال رسالة اعتذار أرسلها إلى ملك إيطاليا، ومن هنا انتهت الأزمة، وانتفى نذير الحرب الذي أوشك على الاندلاع، ولم يكن لدى إيطاليا ذرائع تسوقها لاستمرار الحرب بعد أن تراجع سعيد برغش عن موقفه.

وفي عام ١٨٩٢ م، وافق السلطان بعد مداولات على أن يؤجر لإيطاليا أجزاء من جنوب الصومال تقع على ساحل «بنادر» ضمن مجموعة من المدن الساحلية، مثل مُقْدِيشُو ومركة وبراو وورشوخ وهو ما يُعدُّ انطلاقة أولى من الاحتلال الإيطالي على الصومال، ولكن سكان المنطقة كان لهم موقف آخر إزاء هذه الإجراءات، وما إن وصل مسامعهم وجود تلك الاتفاقيات، ثاروا عليها وعدوها تصرفات جائرة من السلطان يريد أن يتهرب من خلالها من مسئولياته تجاه الصومال^(١). وفي فبراير عام ١٨٨٩ م، قبلت سلطة «أوبيا» في الصومال الحماية الإيطالية، وفي أبريل من السنة نفسها قبلت في شمالها سلطنة «ميجورتين» هذه الحماية^(٢).

وسعى الإيطاليون للحصول على اعتراف بريطانيا بحقوقهم في الصومال الإيطالي وفي السودان الشرقي، ووافق البريطانيون على تحديد مناطق النفوذ بينهم وبين الإيطاليين في الصومال من جهة، وعلى إطلاق يد الإيطاليين في احتلال

(١) عبدي يوسف فارح، مرجع سابق، ص ص ٢٥-٢٧.

(٢) محمد فؤاد شكري، الحكم المصري في السودان، مرجع سابق، ص ٤٠٢.

«كَسَلَا» والبلاد المجاورة لها حتى نهر «العطبرة» من جهة أخرى^(١)، وفي عام ١٩٠٥ م، تنازل سلطان زنبار لإيطاليا عن ساحل بنادر مقابل دفع مبلغ ١٤٤ ألف جنيه، وأجرت بريطانيا لإيطاليا الأراضي القريبة من كسمايو في الجنوب، واشتركتا معاً اشتراكاً فعلياً في محاربة ثورة الوطنيين في جميع أنحاء الصومال^(٢).

وعلى ذلك فقد أبرم اتفاق بين إيطاليا وبريطانيا في ٢٤ مارس عام ١٨٩١ م، يرسم خط الحدود بين منطقة النفوذ البريطاني والإيطالي ابتداء من نهر جوبا إلى النيل الأزرق، بحيث يدخل الصومال الإيطالي ومستعمرة إرتيريا إلى رأس قصار أقصى نقطة على الساحل الإرتيري في الشمال، وبحيث تدخل «كَسَلَا» والمنطقة المجاورة لها حتى نهر «العطبرة» في دائرة النفوذ الإيطالي، في حين تخرج كسمايو عند أقصى حدود الصومال الإيطالي الجنوبية من دائرة هذا النفوذ، كما يخرج بطبيعة الحال من دائرة النفوذ الإيطالي الصومالان: البريطاني والفرنسي، وقد احتفظت بريطانيا في المعاهدة نفسها بحقوق الحكومة المضريّة في استرجاع هذه المنطقة، بما فيها «كَسَلَا»، من إيطاليا بمجرد أن تنهأ الحكومة المضريّة لذلك^(٣).

وفي ٥ مايو عام ١٨٩٤ م، تنازلت بريطانيا لإيطاليا عن «رأس جورداقوي» وعن جميع المناطق المحيطة بها، وقد بلغ طول هذه المنطقة ٤٠٠ كم، وبلغ طول الساحل الصومالي الإيطالي قرابة ٢٠٠٠ كم، ولكن في أول مايو عام ١٨٩٦ م انهزمت إيطاليا من قبل الحبشة في موقعة عدوة، وعقدت معاهدة بين الطرفين حصلت الحبشة بمقتضاها على استقلالها^(٤).

وبعد الانسحاب المصري من الصومال نشطت تجارة الأسلحة في البحر الأحمر، وهو ما جعل الحكومة البريطانية تفكر في تقديم اقتراح للحكومة

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٢) حمدي حافظ، محمود الشرقاوي، أفريقيا في طريق الحرية، سلسلة كتب سياسية - الكتاب الثامن والثلاثون، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٤١.

(٣) محمد صبري، الإمبراطورية السودانية، مرجع سابق، ص ص ٤٠٢ - ٤٠٣.

(٤) السيد يوسف نصر، الوجود المصري في أفريقيا، مرجع سابق، ص ٣٦٢.

الفرنسية بخصوص فرض بعض القيود على تجارة الأسلحة في البحر الأحمر وفي الساحل الصومالي، وأما أسباب تفكير بريطانيا في ذلك فتتمثل في انتشار الأسلحة والذخائر غير الخاضعة للرقابة في إقليم «دنكله» ومنه إلى أقاليم «الجالا» والصومال، التي كانت مصدر خطر للمسافرين عبر طرق التجارة، علاوة على أن هذه الأسلحة تسهم إلى حد كبير في نشوب القتال بين القبائل إلى جانب أنها سوف تساعد على نشاط تجارة الرقيق.

ولعل هذا أبلغ دليل على ما كان لسيطرة مصر على تلك المناطق من قوة وتأثير، فقد وضح كيف تزعزع الأمن بعد الانسحاب المصري، وبذلك طويت صفحة من تاريخ الوجود المصري في أفريقيا التي تكاتف الاحتلال الأوروبي للقضاء عليه^(١).

ثالثاً: التقسيم الاحتلالي للصومال:

أ. الصومال البريطاني :

تبلغ مساحة الصومال البريطاني ٥٨٠,٠٠٠ متر مربع، تقع بين ٢٧° ١١' و ٨° شمال خط الاستواء، و ٣٥° ٤٢' و ٤٩° شرق خط الطول (جرينتش). يحدها من الشمال خليج عدن، ويحدها أراضي من جميع الجوانب، يحدها الصومال الإيطالي من الشرق والجنوب الشرقي، وتحدها الحبشة من الجنوب الغربي، ويحدها الصومال الفرنسي من الغرب^(٢).

وبلغ عدد السكان ٧٠٠,٣٤٤ ألف نسمة^(٣).

(١) سمير محمد طه، مرجع سابق، ص ص ٤٥٨ - ٤٥٩.

(2) H.M. Stationery Office, British Somaliland and Sokotra, London, 1920, p.1., <https://goo.gl/wJGoAX>, Last upated February 5, 2015.

(3) McLeish, Alexander (Editor), Light and Darkness in East Africa: a missionary survey of Uganda, Anglo-Egyptian, Abyssinia, Eritrea and the three Somalilands, World Dominion Press, London, 1927, p.102.

ب. الصومال الفرنسي:

يقع على الساحل الشرقي في أفريقيا، ويقع على خليج تاجورة في مقدمة خليج عدن، خارج مضيق باب المندب، بين دائرة عرض ٥٥° ١٠' و ٥٥° ١٢' شمالاً وخطي طول ٤١° ٤٥' و ٤٣° ٢٥' شرقاً، تتجه حدوده شمالاً مع إريتريا، في جنوب وغرب الحبشة والجنوب الشرقي للصومال البريطاني، وتبلغ قرابة ٥٨٠٠ ميل مربع، ويُقدر عدد السكان قرابة ٢٠٨,٠٠٠ ألف نسمة^(١).

وبداية من نقطة «رأس دوميرة» في المدخل الشمالي لمضيق باب المندب تتجه حدود المستعمرة إلى الجنوب الغربي حتى «بيسيدة» على المجرى المائي، بعد ذلك تتجه الحدود بشدة ناحية الجنوب الغربي بطول ٤٠ ميلاً، وبعد ذلك ١٠ أميال ناحية الشمال الغربي، قبل التقائها مع الحبشة، وتبدأ الحدود بين المستعمرة الفرنسية والحبشة باتجاه جنوب غربي حتى «الدميولي» وبحيرة «علي»، ثم تتجه جنوباً إلى «ميرجادة» وبحيرة «إبدي باد» وأخيراً تتجه نحو الشرق في «جاليلو»، وتلتقي الحدود مع المستعمرة البريطانية، ثم تتبع من الشمال الشرقي حتى الشاطئ في «لوي» بحيرة «إزال» التي تقع في المستعمرة الفرنسية، وكانت تُعدُّ ميراث الإمبراطورية الإثيوبية.

ولم ترسم حدود الحبشة وظلت غير مؤكدة، أما بحيرة «علي» أو بحيرة «إبدي باد» فكانت كلياً أو جزئياً خاضعة للصومال الفرنسي^(٢)، ونشير هنا إلى أن الصومال الفرنسي بعد الاستقلال عام ١٩٧٧ م لم ينضم للصومال، بل استقل مكوّناً دولة جيبوتي.

ج. الصومال الإيطالي:

هو شريط حدودي للدولة طوله أكثر من ١٠٠٠ ميل، وعرضه يتراوح بين ٩٠ إلى ٢٥٠ ميلاً مربعاً، يقع بين دائرتي عرض ١٢° شمالاً و ٢٠° جنوباً،

(1) Ob,cit,p.102.

(2) H.M. Stationery Office, French Somaliland, London, 1920,p.1.,<https://goo.gl/Al2sxU>, Last upated February 18, 2015.

وخط طول ٤٢° إلى ٢٥ ٥١° إلى أقصى الشرق الأفريقي حتى المحيط الهندي في اتجاه الشمال البريطاني، في الشمال في اتجاه مقاطعة «جوبا لاند»، داخل الحبشة. من تلك النقطة تتجه الحدود إلى الشمال الشرقي حيث منبع الهضبة وحتى نهر «شبيلي»، وتقع الحدود الإقليمية عند قبيلة «الرحانوين»، التي بقيت مستقلة عن إيطاليا، وبعد ذلك تصل إلى النهر وتستكمل اتجاهها إلى ٦٠ ميلاً آخر. بعد ذلك تتجه إلى الشمال الشرقي، وتقع الحدود الإقليمية بين قبائل الساحل وقبائل الأوجادين حتى تصل إلى الصومال البريطاني في تقاطع خط عرض ٨° شمالاً وخط طول ٤٨° شرقاً^(١)، ويبلغ عدد السكان مليون نسمة، ومن بينهم ألف إيطالي^(٢).

د. إقليم إنفدي (الصومال الكيني):

كانت الحركات الرعوية لعناصر الحامية الصومالية مستمرة منذ القرن الثالث عشر الميلادي في منطقة القرن الأفريقي في محورين: شمالي غربي وشمالي جنوبي، وعُد نهر «تانا» حدًا جغرافيًا للامتداد الصومالي صوب الجنوب؛ لأنه - كما يبدو - لم يحدث أن هجرت إحدى الجماعات الزنجية في الجنوب إلى شمال نهر «تانا» قبل وجود الاحتلال البريطاني في هذه المنطقة المعروفة بمقاطعة الحدود الشمالية «إنفدي»، وظلت هذه المقاطعة تشكل جزءاً مهماً من حياة الصوماليين الرعاة في هجراتهم الفصلية ومركزاً من مراكز الاستقرار، وعندما ظهرت بريطانيا في شرق أفريقيا وامتد نفوذها في داخل كينيا قامت بمناورات ومحاولات كان هدفها الحد من الحركة الطبيعية للصوماليين في أرض «إنفدي»؛ تمهيداً للاستيلاء عليها وكانت هذه المنطقة ضمن أملاك سلطنة زنبار.

وعندما أعلنت بريطانيا الحماية على زنبار في عام ١٨٩٠ م، وصارت تعقد معاهدات مع الشيوخ الصوماليين في الداخل للحد من التطلع الألماني في

(1) H.M. Stationery Office, Italian Somaliland, London, 1920, p.1., <https://goo.gl/LXKnCP>, Last upated February 5, 2015.

(2) McLeish, Alexander, Ob, cit, p.102.

تنجانيقا إلى تلك الجهات، وعلى ذلك لم يأت عام ١٨٩٥ م حتى كانت بريطانيا قد فرضت نفوذها مباشرة على مقاطعة الحدود الشمالية.

وفي عام ١٩٢٤ م، اقتطعت بريطانيا جزءاً من هذه المقاطعة ومنحته لإيطاليا، وصار الخط الحادي والأربعون من خطوط الطول حداً فاصلاً بين منطقة «جوبالانا» ومنطقة «إنفدي» دون استشارة الصوماليين أصحاب الأرض الشرعيين، ووضعت بريطانيا نظاماً خاصاً لهذه المنطقة، وأقامت لها إدارة خاصة منفصلة قائمة بذاتها تختلف عن الإدارة المتبعة، وهي كينيا، وعدتها منطقة مغلقة لا يسمح بالدخول إليها من كينيا أو من بقية الصومال إلا بترخيص^(١).

وعلى الرغم من خضوع مصر والصومال للاحتلال، فقد ظلت مصر تدعم الصومال ثقافياً، ففي ٢٩ ذي الحجة ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٧ م - أرسلت جمعية الاتحاد الصومالي الإسلامي بعدن خطاباً إلى مصر تطلب فيه الاتحاد مرة ثانية مع مصر، وطلب إرسال عشرة من أبناء الصومال؛ للدراسة فيها على نفقتها^(٢).

وقد قبل محمد شوقي سكرتير خاص الملك مطلب جمعية الاتحاد الصومالي الخاص بإيفاد عشرة من الطلاب إلى الدراسة في مصر كما طلب معرفة أي فروع التعليم يرغبون دراسته^(٣)، وجاء الرد أن عدد التلاميذ عشرة؛ ثلاثة

(١) تمام همام تمام، تطور حركة الجهاد الوطني في الصومال ١٩٠٠-١٩٦٠، دار النهضة العربية، القاهرة، ب. ت، ص ص ١٢-١٣.

(٢) دار الوثائق القومية، محافظ عابدين، محفظة رقم ١٩٥ / و، الكود الأرشيبي ٠٠٣٧٠٥-٠٠٦٩، ملف رقم ١٥، مكاتبات خاصة بجمعية الاتحاد الصومالي الإسلامي بعدن، وثيقة رقم ٢٢٢٩، من علي حسن مدير جمعية الاتحاد الصومالي الإسلامي بعدن إلى الملك فاروق، ٢٩ ذي الحجة ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٧ م.

(٣) دار الوثائق القومية، محافظ عابدين، رقم المحفظة ١٩٥، الكود الأرشيبي ٠٠٣٧٠٥-٠٠٦٩، ملف رقم ١٥، مكاتبات خاصة بجمعية الاتحاد الصومالي الإعلامي بعدن، وثيقة رقم C.1 / ٢٢٢٤، من السكرتير الخاص الملك محمد شوقي إلى علي حسن مدير جمعية الاتحاد الصومالي الإسلامي، ٢ يونيه ١٩٣٧. (انظر الملحق رقم ٥).

مبتدئون في اللغة العربية، ومتعلمان لا يجيدان اللغة العربية، والخمسة الباقون يعلمون اللغة الإنجليزية، وأعمارهم تتراوح بين ١٠ إلى ١٨ سنة، كما يرغبون قبولهم في الجامعة المصرية، وأن يلحق بعض منهم بكلية التجارة وبعض آخر بكلية الطب وبعض ثالث بكلية الهندسة الميكانيكية^(١).

وفي أواخر عام ١٩٤٨ م، وصل إلى القاهرة وفد من أبناء هَرَر؛ لمقابلة المسؤولين فيها، وشرح ما آلت إليه أحوالهم من سوء، وطالبوا بإنصافهم من الحبشة التي تشن عليهم موجات عارمة من الظلم والاستبداد، وكان مما رده أعضاء الوفد أن مصر التي كانت في يوم من الأيام صاحبة الفضل في ازدهار أحوال هَرَر وإنعاش الأهالي فيها ودفعهم في طريق التقدم والمهنية، واجب عليها إيجاد منقذ لهم مما هم فيه، وهم إذ يترحمون على هذه الأيام السالفة يطمعون في مساعدة ولاية الأمور في مصر لهم بشرح قضيتهم في المحافل الدولية، وقد بعثوا بمذكرة باسم مسلمي الحبشة عامة ومقاطعة هَرَر خاصة، وسلموها إلى شيخ الأزهر الشيخ محمد مأمون الشناوي، تضمنت الوضع القائم في هَرَر وما يعانيه مسلموها من اضطهاد^(٢).

مما سبق يتضح أنه: في الوقت نفسه الذي أخذت فيه الدول الاحتلالية الكبرى تتطلع إلى زيادة مستعمراتها تدهورت أحوال مصر؛ لذا سعت للسيطرة على مصر وممتلكاتها، وكان من أهم أسباب ضياع الصُّومال من أيدي مصر تعيين حكام أجانب على الأقاليم المصرية وسوء الأحوال الاقتصادية وحرب الحبشة والثورة العرابية والثورة المهدية.

وبعد احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ م عملت على احتلال ممتلكاتها في الصُّومال، وتحالفت مع فرنسا وإيطاليا فيما بعد لتحقيق ذلك، وقد عملت

(١) دار الوثائق القومية، محافظ عابدين، محفظة رقم ١٩٥، الكود الأرشيفي ٠٠٦٩-٠٠٣٧٠٥، ملف رقم ١٥، مكاتبات خاصة بجمعية الاتحاد الصومالي الإعلامي بعدن، وثيقة رقم ٢٥٨-٢٠١، من علي حسن مدير جمعية الاتحاد الصومالي إلى شيخ الأزهر، ٣-٧-١٩٣٧ م. (انظر الملحق رقم ٦)

(٢) محمد المعتصم سيد، مرجع سابق، ص ٣١٥.

بريطانيا على إخلاء المدن الصُوماليَّة ففي عام ١٨٨٤م عقدت المعاهدات مع بعض شيوخ بربرة، وفي العام نفسه أخلت أيضًا زَيْلَع مستغله ضعف الدولة العثمانية وعدم تدخلها؛ للحفاظ عليها، ثم عملت على إخلاء هَرَز، بحجة ضعف إيراداتها، وكان إخلاؤها بموافقة الخديو توفيق، وفي عام ١٨٨٧م خضعت هَرَز للاحتلال الحبشي، وهي لا تزال محتلة حتى الآن. وقد سعت فرنسا لاحتلال بعض المدن الصُوماليَّة، كما فعلت بريطانيا، حيث تدخلت في الشئون الداخلية لمدينة أوبوك، ولكن الحكومة المصريَّة عارضت ذلك، وفي النهاية احتلتها فرنسا، عن طريق قبول شيوخ القبائل الدخول تحت الحماية الفرنسية، أما تاجورة فقد حاولت بريطانيا احتلالها بمساعدة أبي بكر شحيم باشا، ولكنها فشلت في ذلك؛ بسبب عقد لاجارد اتفاقية مع سلطانها.

أما إيطاليا فقد حاولت احتلال جنوب كسمايو وملحقاتها، ولكن سلطان زنبار منعها من تنفيذ ذلك، لوجود مصالح مشتركة بينه وبين بريطانيا، غير أن بريطانيا تخلت عنه؛ لخشية وقوع حرب بينها وبين إيطاليا، وفي النهاية قبل سلطان زنبار تأجير ساحل بنادر وبعض المدن الساحلية لإيطاليا، وكان هذا هو بداية الاحتلال الإيطالي للصومال.

وبعد تكاتف الدول المحتلة على الصُومال قُسمت الصُومال إلى خمسة أقاليم؛ وهي الصُومال البريطاني الشمالي والصُومال الفرنسي الذي أصبح فيما بعد دولة جيبوتي والصُومال الإيطالي الجنوبي والصُومال الغربي الأوجادين الذي احتلته الحبشة، ولا يزال محتلاً حتى الآن، وإقليم الأنفيدي، وهو الآن من ضمن دولة كينيا، وعلى الرغم من خضوع مصر والصُومال للاحتلال، فإن العلاقات الثقافية لم تنقطع بينهما.

الفصل الثالث
تطوُّر العلاقات المِصرِيَّة الصُّومَالِيَّة
(١٩٥٠ - ١٩٨٠)

أولاً: العلاقات السياسيَّة.

ثانياً: العلاقات الاقتصاديَّة.

ثالثاً: العلاقات الثقافيَّة.

في هذا الفصل سوف نتناول العلاقات السياسية بين مصر والصومال، التي تشمل موقف مصر في المجلس الاستشاري قبل ثورة يوليو عام ١٩٥٢م وفي عهد الرئيس جمال عبدالناصر، حتى استقلال الصومال عام ١٩٦٠م ودعمه لها، وموقفه من مشكلة الحدود مع إثيوبيا وموقف الصومال من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م؛ وجهود الرئيس السادات في محاربة النفوذ السوفيتي في الصومال وموقفه من مشكلة الحدود. أما عن العلاقات الاقتصادية، فسوف نتناول دعم مصر للصومال قبل الاستقلال وبعده، عن طريق القروض المالية وإمدادها بالخبرات؛ للنهوض باقتصادها؛ وأما بخصوص العلاقات الثقافية، فتمثل في المنح التعليمية والبعثات الأزهرية، وإنشاء المعاهد الأزهرية وموقف مصر من نشر اللغة العربية في الصومال.

أولاً: العلاقات السياسية:

خضع الصومال الإيطالي بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) للإدارة البريطانية لفترة استمرت من عام ١٩٤٢م إلى عام ١٩٥٠م، فقد وضعت هيئة الأمم المتحدة الصومال ضمن البلاد المتخلفة، فجعلتها تحت وصايتها، فأرسلت إليها لجنة لدراسة الأوضاع فيها فقررت استمرار الوصاية وترك الإدارة للإيطاليين، على أن تكون مهمتهم قيادة البلاد نحو الاستقلال خلال فترة تنتهي في عام ١٩٦٠م^(١).

وبعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية سعت الدول المنتصرة إلى تقسيم ممتلكاتها في أفريقيا، وكانت الصومال جزءاً من المستعمرات الإيطالية؛ لذا انشغلت الدول في تحديد مصيرها وسط الخلافات فيما بينها حتى تقرر فيما بعد فرض الوصاية الإيطالية عليها^(٢)، وفي عام ١٩٤٦م عُقد مؤتمر بباريس لتحديد مصير الصومال.

(١) زاهر رياض، مصر وأفريقيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ص ٢٨٦-٢٨٧.

(٢) عبدي يوسف فارح، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

وقد تقدمت بريطانيا باقتراح حول تبعية كل من الصوماليات الأربع التي كانت في حوزتها ضمن دائرة الكومنولث البريطاني بعد توحيدها في إدارة واحدة، ولكن فرنسا عارضت بشدة وتمسكت بوضع الصومال تحت الوصاية الإيطالية، وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية التوفيق بين الوجهتين، ولما لم تتمكن من تحقيق ذلك اقترحت قيام وصاية دولية على الصومال، وأن يحدث هذا بأن يعين مجلس الوصاية حاكمًا إداريًا مسئولًا أمامه مباشرة تجنبًا للمنافسة بين الدول^(١). وجاء موقف الاتحاد السوفيتي معارضًا بشدة للطرح البريطاني حول توحيد جميع الأراضي الصومالية، وقد انتهى المؤتمر دون التوصل لأية نتيجة^(٢).

أما بالنسبة إلى مصر؛ فقد كان موقفها يركز على حق الصوماليين في تقرير مصيرهم، وكانت مسألة الصومال معقدة جدًا، لأنها كانت مقسمة إلى عدة أجزاء، ولم يكن مطروحًا للنقاش سوى مصير جزء واحد من هذه الأجزاء وهو الجزء الذي احتلته إيطاليا، وأصبح خاضعًا لبريطانيا، إلى جانب احتلالها لمحمية الصومال البريطاني ومنطقة أوجادين.

وكانت بريطانيا تسعى لدمج هذه الأجزاء في صومال كبير يخضع لها، ولكن سكان الصومال البريطاني كانوا يرفضون ذلك حتى لا يصبحوا أقلية فيه؛ لذا تقدموا بطلب لضم بلادهم إلى مصر، ومن أجل ذلك سافر محمود جامع رئيس الجمعية الوطنية الصومالية في المحمية البريطانية إلى أديس أبابا في أكتوبر عام ١٩٤٦ م وبرفقته مجموعة من أعضاء الجمعية الوطنية، وقابلوا مفوض مصر هناك، وقدموا له طلبًا؛ لإعادة بلادهم إلى مصر؛ بسبب وحدة الدين واللغة العربية واختلاط أنساب كثير من العائلات الصومالية بأصول مصرية، كما ذكروا في طلبهم أن كبار السن من الصوماليين الذين عاصروا الحكم المصري ما زالوا يعتقدون أن بريطانيا تحكم الصومال من قبل الحكومة

(١) المرجع السابق، ص ص ٨٧ - ٨٩.

(2) Omar, Mohamed Osman, The Scramble in the Horn of Africa, History of Somalia, Somali Publication, Mogadisho, 2001, p.500.

المِصْرِيَّة، وقد حاول الوفد الصُّومَالِي السفر إلى مصر عن طريق عدن ومنها إلى نيويورك؛ لتقديم طلبهم هذا للأمم المتحدة، ولكن السلطات البريطانية حالت دون ذلك^(١).

أما بالنسبة إلى أوجادين؛ فلم يكن لمصر مطالب فيها، على الرغم من أنها كانت تضم مناطق خضعت للسيطرة المِصْرِيَّة، مثل هَرَز، بل على العكس كانت الحكومة المِصْرِيَّة تعدُّها في ذلك الوقت جزءاً من إثيوبيا، رغم أن أهلها يعدُّونها جزءاً من الصُّومَال، وكانوا يرفضون السيطرة الإثيوبية عليهم للاضطهاد الذي عانوا منه؛ ولذلك كانت مصر على الرغم من اقتناعها بأحقية إثيوبيا في أوجادين تعتقد بعدم قدرة إثيوبيا على فرض نفوذها وسيطرتها على هذه المنطقة؛ لبعدها عن مركز الحكم ووعورة تضاريسها وللاختلاف الديني واللغوي^(٢).

وفي ١٦ أبريل عام ١٩٤٩ م، بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة مناقشة مسألة الصُّومَال الإيطالي، حيث تقدمت كل دولة من الدول الأعضاء بوجهة نظرها بخصوص هذا الأمر، وكان أبرز هذه الآراء:

أ- أن تتولى إيطاليا الوصاية على الصُّومَال الإيطالي، وهي فكرة بريطانيا والولايات المتحدة ودول أمريكا الجنوبية ودول أخرى، من بينها بلجيكا وهولندا وتركيا وجنوب أفريقيا، وغيرها.

ب- أن تقوم وصاية جماعية من جانب الأمم المتحدة لمباشرة الإدارة على الصُّومَال الإيطالي، وأن تنال الصُّومَال استقلالها بعد عشر سنوات، وكانت باكستان من أهم الدول التي تدعو إلى هذه الفكرة.

ج- الاقتراح الثالث، وهو ما تبنته الكتلة الشيوعية في الجمعية العامة، على الرغم من أنه كان يوافق الوصاية الدولية، وكان يوصي أيضاً أن يعين مجلس الوصاية حاكماً تعاونه لجنة استشارية، واقترحت إثيوبيا ضم الإقليم إليها^(٣).

(١) محمد عبدالمؤمن، مرجع سابق، ص ٩٦.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٥٩ - ٦٠.

(٣) عبدي يوسف فارح، مرجع سابق، ص ص ١٠١ - ١٠٢.

ولما علمت قيادة حزب وحدة الشباب الصومالي بما أظهرته مناقشات الجمعية من آراء، ومن بينها الطرح الغربي الداعي إلى عودة إيطاليا، وكذلك اقتراح إثيوبيا ومساعدتها بضم الصومال الإيطالي، أوفد حزب وحدة الشباب إلى المؤتمر عبدالله عيسى محمود أمين عام الحزب الذي أبلغ المؤتمرين رفض الصومال عودة إيطاليا، مؤكداً أنه يعدُّ مثل هذا الإجراء خرقاً واضحاً وصرحاً لمعاهدة الصلح، موضحاً بأن خطوة كهذه ستكون ضد رغبات السكان في طريق الاستقلال وتوحيد أراضي بلدهم، كما أرسلت قيادة الحزب رسائل إلى رؤساء الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة تحثهم على مساندة المطالب الصومالية في هذا الاتجاه، وكان كل اهتمام أعضاء الدول العربية في المجلس ينصبُّ على مسألة استقلال ليبيا والدول العربية الأخرى في شمال أفريقيا.

وقد خيبت آمال ممثل حزب وحدة الشباب الصومالي برودة الموقف العربي أثناء محاولاته المستميتة بإقناع ممثلي الدول العربية في الجمعية العامة بأن الشعب الصومالي يعارض عودة إيطاليا، وأنه يريد الاستقلال ووحدة جميع أراضيها، وأنه على ممثلي الدول العربية أن يعبروا عن تضامنهم مع القضية الصومالية^(١).

وفي سبتمبر عام ١٩٤٩م، كان رأي مصر بخصوص الصومال الإيطالي منحه الاستقلال، وفي حالة عدم منحه الاستقلال الفوري تكون الوصاية عليه وصاية مشتركة، وليست من دولة واحدة، وكان هذا الموقف يتفق مع رغبات أهالي الصومال الذين كانوا يرفضون عودة إيطاليا إلى بلدهم؛ ومن ثمَّ عندما نوقشت المسألة أمام اللجنة الفرعية عارضت مصر وضع الصومال الإيطالي تحت الوصاية الإيطالية، كما عارضته إثيوبيا؛ لرفضها عودة إيطاليا إلى أيٍّ من مستعمراتها السابقة تحت أي اسم^(٢).

(١) المرجع السابق، ص ١٠٣.

(٢) محمد عبدالمؤمن، مرجع سابق، ص ص ٦٦-٦٧.

دور مصر في المجلس الاستشاري :

أصبح الإقليم الصومالي الإيطالي تحت وصاية الأمم المتحدة، وتديره إيطاليا^(١)، فقد أقرت هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر عام ١٩٤٩م منح الإقليم استقلاله بعد عشر سنوات من موافقة الجمعية العامة على شروط اتفاقية الوصاية، وأن تتولى إيطاليا إدارة البلاد وتأهيلها للاستقلال خلال تلك الفترة، على أن يتكون المجلس الاستشاري الذي سيقاب إيطاليا في تنفيذ شروط الوصاية من مصر والفلبين وكولومبيا^(٢)، ومقره الدائم في مَقْدِشُو حتى لا تنفرد إيطاليا بإدارة شؤون البلاد، ومهمة المجلس تقديم المساعدة وإسداء المشورة لسلطات الإدارة^(٣).

ويقدم المجلس الاستشاري النصيحة للإدارة الإيطالية، ويُعدُّ تقريرًا سنويًا عن أعمالها ومدى احترامها وتنفيذها لاتفاقية الوصاية، ويُعدُّ هذا المجلس مسئولًا أمام مجلس الوصاية والجمعية العامة، وللأعضاء حق الاشتراك في مناقشات مجلس الوصاية دون حق التصويت؛ لأنهم ليسوا أعضاء أصلاً في هذا المجلس، ويتفاوض مجلس الوصاية مع السلطة القائمة بالإدارة بشأن مشروع اتفاقية الوصاية، لرفعه إلى الجمعية العامة، خلال الدورة الحالية - وقتذاك - إذا أمكن، ولن يتأخر هذا إلى ما بعد الدورة الخامسة العادية.

وتتضمن اتفاقية الوصاية ملحقًا يحوي إعلانًا بالمبادئ الدستورية التي تضمن حقوق شعب الصومال، وتنص على الهيئات المعنية؛ لضمان البدء والتقدم نحو إقامة حكومة ذاتية كاملة^(٤)، وعيّنت الحكومة المضريّة الوزير المفوض محمد أمين رستم؛ ليكون أول مندوب لمصر لدى المجلس الاستشاري.

(1) Shillington, Kevin, History Of Africa, Macmillan, Hong Kong, 1995, p.384.

(2) عبدالقادر عبدالله عبار، مرجع سابق، ص ص ٧٧ - ٧٨.

(3) زكريا أحمد محمد سعد، «مصر والمجلس الاستشاري للوصاية على الصومال»، الروزنامة، ع ١٠، ٢٠١٢، ص ٤٦٦.

(4) تمام همام تمام، مرجع سابق، ص ١٣٢.

وبدأ مندوب مصر مهمته بالاشتراك في اللجنة التي بدأت عملها بجنيف في ٩ يناير عام ١٩٥٠ م؛ لصياغة مشروع الاتفاق بين مجلس الوصاية وإيطاليا؛ من أجل إدارة الصُّومال الإيطالي، ولم يمضِ وقت طويل على بقاء مندوب مصر بالصُّومال، فعلى الرغم من النجاح الذي حققه داخل الصُّومال الإيطالي، وظهر ذلك في الاستعانة به لحل كثير من الخلافات القبلية والمصادمات التي كانت تحدث، فقد طلب من وزارة الخارجية المصرية إعفاءه من مهمته في المجلس الاستشاري؛ بسبب تدهور حالته الصحية التي زادت مع قدومه إلى الصُّومال الإيطالي، أي إن مندوب مصر لم يبقَ في الصُّومال الإيطالي سوى ٤٣ يومًا (من أول أبريل حتى ١٣ مايو عام ١٩٥٠ م) (١).

وقد باشرت إيطاليا مهامها وصيةً على الصُّومال منذ فبراير عام ١٩٥٠ م، ونقلت السلطة إليها من الإدارة العسكرية البريطانية بمقتضى معاهدة ثنائية بينهما في مارس ١٩٥٠ م طبقًا للفقرة الثانية من المادة ٢٣ من معاهدة الوصاية، والتي تميز للسلطات البريطانية القائمة بإدارة الأقاليم، أن تسلم مهام الحكم مؤقتًا إلى السلطة الإيطالية الوصية، وبذلك تتولى إيطاليا مهام الوصاية قبل مصادقة الجمعية العامة على المعاهدة بتسعة أشهر، حيث صدقت الجمعية العامة على اتفاقية الوصاية في ديسمبر ١٩٥٠ م (٢).

وفي ١ يونيو عام ١٩٥٠، قررت وزارة الخارجية المصرية ندب محمد طلعت راغب السكرتير الثاني بالوزارة للعمل بالمجلس الاستشاري أثناء غياب مندوب مصر بالمجلس، وعقب وصوله إلى الصُّومال الإيطالي كتب في ١٣ يوليو عام ١٩٥٠ م إلى وزارته عن المركز الممتاز الذي يحتله مندوب مصر في المجلس الاستشاري في هذه البلاد الإسلامية التي تربطها بمصر علاقات قديمة من الناحيتين: الدينية واللغوية؛ ولذا فقد رجا مندوب مصر وزارته الموافقة على الآتي :

(١) المرجع السابق، ص ٤٦٦، ٤٦٨.

(٢) عبدالقادر عبدالله عبار، مرجع سابق، ص ٧٨.

- التصريح بشراء راديو لحساب الوزارة في حدود مبلغ مائة جنيه مصري، على أن يبقى عهدة لدى مندوب مصر في مجلس الوصاية.

- شراء الوزارة نسخاً كافية من بعض الجرائد والمجلات التي تراها مفيدة، وإرسالها لمندوب مصر في مجلس الوصاية الذي سيوزعها على المعهد الثقافي بمقديشو ومكاتب المدارس الابتدائية الموجودة بالعاصمة والمدن الأخرى، وهو ما يشجع الأهالي على الاطلاع على أخبار الشرق العربي والإسلامي، ويثبت اللغة العربية ويجعلها لغة أصلية^(١).

وبسبب انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، فلم يعقد المجلس الاستشاري أي اجتماع في المدة ما بين ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٠ و ٣ فبراير عام ١٩٥١م، وكان مندوب مصر موجوداً في الصُومال الإيطالي في ثلاثة أشهر منها (من سبتمبر إلى نوفمبر)، وفي ٢٥ نوفمبر عام ١٩٥٠م ترك المندوب في المجلس الاستشاري موقفه عائداً إلى مصر؛ بسبب ظروف مرضه التي منعت من استكمال مهمته^(٢).

وقد وقفت إيطاليا عقبة في طريق مندوب مصر؛ للحد من نشاطه في الصُومال الإيطالي، فطلبت منه عدم الاتصال بأهالي الصُومال الإيطالي، على الرغم من أن وظيفته تقتضي الاتصال بهم وبالأحزاب والجماعات؛ لجمع المعلومات عن أحوال البلاد ورغبات الأهالي وشكواهم، كما احتجت على تدخل المندوب المصري في مسألة عقد امتحان للطلبة الصُوماليين المرشحين للدراسة بالقاهرة، وطلبت منه أن يفرق بين دوره في المجلس الاستشاري وقيامه برعاية مصالح مصر، وطلبت أيضاً أن يكون الاتصال بينها وبين الحكومة المصرية مباشرة؛ بهدف استبعاد المندوب المصري من المجلس الاستشاري.

واستمر المندوب المصري في ممارسة دوره على الرغم من محاولات الإدارة الإيطالية إعاقته، فعمل على الاختلاط بالصُوماليين والاجتماع بزعمائهم، ولما

(١) ذكرها أحمد محمد سعد، مرجع سابق، ص ٤٦٨.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٤٧٣-٤٧٤.

كانت الإدارة الإيطالية تتجسس على التقارير التي يقدمها أعضاء المجلس الاستشاري لحكوماتهم؛ قررت أن يسافر كل عضو منهم إلى بلده؛ لإيقاف حكومته على ما يهمها ولا يستطيع ذكره في التقارير المراقبة. وعلى الرغم من الاحتكاكات السابقة، كان موقف المندوب المصري داخل المجلس الاستشاري مهادئاً للإدارة الإيطالية ويتحاشى إثارة المشاكل معها، حيث اختار دائماً الانضمام إلى مندوب كولومبيا ضد مندوب الفلبين، وكولومبيا هي إحدى دول أمريكا اللاتينية المعروفة بتأييدها لإيطاليا، فكان مندوبها يؤيد السياسة الإيطالية رافضاً كل اقتراح قد يعرقلها، في حين كان مندوب الفلبين يحاول جاهداً أن يجعل المجلس الاستشاري أداة رقابة فعالة على سلطة الإدارة الإيطالية، وكان موقف المندوب المصري يعود إلى حرصه على اكتساب ثقة الإدارة الإيطالية حتى تمكنه من ممارسة دوره دون معارضة منها^(١).

وانتدبت الخارجية المصرية صلاح الدين فاضل؛ ليمثل مصر مؤقتاً في المجلس الاستشاري بالصومال الإيطالي، ومن كبرى العقبات التي أثرت على أداء مصر في مهمتها بهذا المجلس كثرة غياب المندوبين، وهو ما أثر بالطبع على عمل المجلس.

وقد أكد صلاح الدين فاضل نفسه أن كثرة غياب مندوبي مصر عن حضور المجلس أمداً طويلاً يؤدي إلى إضعاف مركزها في الصومال الإيطالي وفي المجلس الاستشاري وفي الأمم المتحدة، واستهتار السلطة الإيطالية بهذا المجلس منتهزة فرصة غياب مندوب مصر، وهو أقوى عنصر فيه، وتتعلل أعمال المجلس بسبب ما يسود من سوء تفاهم بين العضوين الآخرين باستمرار.

ونتيجة لغياب مندوب مصر المتكرر ندّد مندوب كولومبيا خلال دورة مجلس الوصاية عام ١٩٥٢م بغياب هذا المندوب عن الصومال الإيطالي، كما أرسل الدكتور «بنش»، مدير إدارة الوصاية بالأمم المتحدة كتاباً شديد اللهجة

(١) محمد عبدالمؤمن، مرجع سابق، ص ص ٧٤-٧٥.

إلى وفد مصر الدائم بنيويورك يعيب فيه على الحكومة المصرية إهمال تبعاتها في المجلس الاستشاري في الصُومال الإيطالي، ولم تكن كثرة غياب مندوبي مصر عن الحضور في المجلس بالصُومال الإيطالي العقبة الوحيدة التي أثرت في تلك الفترة على أداء مصر في مهمتها بالمجلس الاستشاري، بل كان هناك أيضًا غياب الرؤية الواضحة لدى مندوبي مصر فيما يتعلق بدورهم هناك، وهو ما بدا واضحًا في الملاحظات التي أبدتها وزارة الخارجية المصرية على أداء مندوبيها هناك، وكذلك الانتقادات التي يوجهها مندوبو مصر لسابقيهم.

فقد شن محمود محرم حماد المندوب الرابع لمصر في المجلس الاستشاري هجومًا شديدًا على سلفه صلاح الدين فاضل، واتهمه بأنه وجه همه الأكبر إلى إلقاء الخطب الحماسية في الجوامع وغيرها، واتصل ببعض الأحزاب الصُومالية اتصالًا سافرًا، وهو ما يتناقض مع ما لمصر من حقوق وما عليها من واجبات بوصفها عضوًا في هيئة دولية^(١).

وشهدت جلسات مجلس الوصاية في مايو عام ١٩٥٣م شكاوي عديدة ضد مندوب مصر محمود محرم حماد؛ لعدم اهتمامه باللغة العربية وسخريته منها، وعدم معرفته بالقرآن الكريم، وفخره بأنه عاش في أوروبا عشرين عامًا^(٢)، وأرسل عدد من مشايخ الصُومال الإيطالي شكوى في ٣٠ أبريل ١٩٥٣م إلى وزير خارجية مصر وإلى شيخ الأزهر ضد هذا المندوب، اتهموه فيها بعدم مراعاة التقاليد الإسلامية وتجاهله لمطالب الشعب الصُومالي، كما اتهموه بعرقلة نشاط البعثة الأزهرية^(٣).

وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة قررت مصير الصُومال الإيطالي بالاستقلال بعد وصاية لمدة عشر سنوات، فإن إثيوبيا لم تتراجع عن فكرة ضم هذا الجزء، حتى إنها لامت مصر على مشاركتها في المجلس الاستشاري^(٤).

(١) زكريا أحمد محمد، مرجع سابق، ص ٤٧٢.

(٢) محمد عبدالمؤمن، مرجع سابق، ص ٧٦.

(٣) زكريا أحمد محمد، مرجع سابق، ص ٤٧٢.

(٤) محمد عبدالمؤمن، مرجع سابق، ص ١٢٠.

وكان مركز مندوبي مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م، شكلياً إلى حد ما؛ لأن مصر نفسها لم تكن لديها القدرة ولا الرغبة في الاصطدام بالقوى الاحتلالية من أجل القوى الوطنية في الصُّومال، فكانت في صراع مع بريطانيا؛ بسبب معاهدة ١٩٣٦م، ولكن بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو تغير الوضع لا في مصر وحدها، بل في العالم العربي وأفريقيا أيضاً، فكان من شعارات الثورة المصرية، طرد الاحتلال من تلك البلاد، ومن ثمّ تحملت مصر منذ ذلك الوقت مسئولياتها كاملة^(١).

وبعث زعماء الصُّومال في أوائل يوليو عام ١٩٥٣م إلى الرئيس محمد نجيب (١٨/٠٦/١٩٥٣ - ١٤/١١/١٩٥٤م) رئيس جمهورية مصر، يعربون عن شكرهم وتقديرهم لقبول مصر بعثتين من أبناء الصُّومال تتألف كل واحدة منهما من ٢٦ طالباً، إحداهما بالأزهر، والأخرى بوزارة المعارف، كما تضمنت الرسالة عدة قرارات اتخذها زعماء الصُّومال، جاء فيها:

- تقديم أخلص الشكر وأعظم الولاء لمصر زعيمة البلاد الإسلامية.

- الطلب من مصر بالعمل على مصالح الصُّومال والاتفاق مع الدول الإسلامية والعربية على وجوب تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة، بإنهاء وصاية إيطاليا على الصُّومال سنة ١٩٦٠م وعدم مد أجل الوصاية للدولة الوصية ولا نقل الوصاية إلى بريطانيا.

- نقل الوصاية إلى مصر إذا رأت هيئة الأمم المتحدة مد أجلها، وذلك لما بين مصر والصُّومال من روابط الأخوة في الدين والتاريخ واللغة العربية.

وأكد زعماء الصُّومال الإيطالي أن بلادهم على استعداد لقبول وصاية مصر باستفتاء نزيه يجرى على يد لجنة دولية محايدة يكون أكثر أعضائها من الدول الإسلامية العربية، أو بتوقيع عريضة من زعماء البلاد وأهلها يقررون فيها رغبتهم وموافقتهم على ذلك^(٢).

(١) تمام همام تمام، مرجع سابق، ص ١٣٩.

(٢) زكريا أحمد محمد سعد، مرجع سابق، ص ص ٤٧٤ - ٤٧٥.

وكانت مهمّة الإدارة الوصيّة نقل السلطة إلى الصوماليين، وقد عملت إيطاليا على إنجاز هذه المهمة ببطء، حيث أقامت أول انتخابات في فبراير عام ١٩٥٦م، وفاز فيها حزب وحدة الشباب الصومالي، وترأس الحكومة عبدالله عيسى محمود^(١) في مايو من العام نفسه^(٢).

وكانت الصومال من أول البلاد التي اهتم بها الرئيس جمال عبدالناصر (٢٤/٠٦/١٩٥٦ - ٢٨/٠٩/١٩٧٠م)، والتزمت مصر بمساعدة الحركة الوطنية فيها، ولم يكن ذلك فقط من أجل موقع الصومال الاستراتيجي المهم في القرن الأفريقي وفي مواجهة ميناء عدن، ولا من أجل التكوين الأنثروبولوجي للشعب الصومالي الذي يُعدُّ حلقة الوصل بين عرب أفريقيا وزنوجها، ولكن كان السبب الأساسي هو مسؤولية مصر الدولية في الصومال، حيث كانت تشترك في عضوية المجلس الاستشاري^(٣).

وفي عام ١٩٥٤، عُين محمد كمال الدين صلاح مندوباً لمصر في المجلس الاستشاري، وبعد تعيينه بعث بمذكرة إلى وزارة الخارجية المصريّة في ٢٢ يوليو ١٩٥٤م عن أوضاع الصوماليين، فمن الناحية السياسية أوصى مندوب مصر بالمجلس الاستشاري بضرورة الإسراع في تنفيذ مقترح مكتب مصر بالصومال الإيطالي بإنشاء قنصلية مصرية هناك^(٤).

بداية مشكلة الحدود بين الصومال وإثيوبيا وموقف مصر منها:

يرجع الصراع حول الأرض بين الصوماليين والإثيوبيين إلى القرن الخامس عشر الميلادي، عندما استخدمت الحبشة مدافع زودتها بها البرتغال؛ لغزو

(١) عبدالله عيسى محمود: ولد عام ١٩٢٢، كان عضواً في حزب وحدة الشمال الصومالي عام ١٩٤٤، وهو أول وزير خارجية للصومال بعد الاستقلال. للمزيد انظر عبيد يوسف فارح، مرجع سابق، ص ١٦٣.

(2) Contini, Paolo, The Somali Republic: an experiment in legelintergration, Frank cassCo.Ltd,London, 1969,p.2.

(٣) محمد محمد فايق، عبدالناصر والثورة الأفريقيّة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ب.ت، ص ٣١.

(٤) زكريا أحمد محمد، مرجع سابق، ص ٤٧٦.

أوجادين، وفي غضون الفترة ما بين ١٨٨٧ و ١٨٩١ م عمل «منليك» على مضاعفة مساحة الحبشة مستخدماً في ذلك الأسلحة الفرنسية والإيطالية، كما شارك مع بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في جهودها الرامية إلى تقسيم القرن الأفريقي بأن تأخذ هذه الدول السواحل الصومالية، وتستولي الحبشة على أراضي الداخل بما فيها أوجادين، وبصفته مسيحياً فقد سُمح لمنليك بأن يحصل على أسلحة حديثة من أوروبا؛ لاستخدامها في غزواته لأراضي الصومال.

وعندما توصل لاتفاقات لتقسيم الصومال، لم تأخذ إثيوبيا والقوى الإمبريالية في حسابها رغبات الشعب الصومالي؛ لذا ضم الإمبراطور هيلاسيلاسي (١٩٣٠-١٩٧٤ م) المزيد من الأراضي الصومالية في عام ١٩٥٠ م، وأخذت أوجادين من إثيوبيا؛ لتوضع تحت إدارة إيطاليا في عام ١٩٣٥ م إلى فترة الحرب العالمية الثانية^(١)، وفي عام ١٩٥٤ م أُتيح لإثيوبيا التوسع على حساب الصوماليين عندما اتفقت مع بريطانيا على تسليمها منطقة «هود» وأوجادين ومساحتها ٢٥ ألف ميل مربع، نتيجة لرغبة بريطانيا في التخلص من الأعباء المالية التي تتحملها بسبب إدارتها لهذه المناطق التي تُقدر بمليون جنيه إسترليني، على الرغم من أهمية تلك المنطقة للصوماليين في الصومال البريطاني، حيث كانوا يهاجرون إليها سنوياً؛ للبحث عن العشب والماء^(٢).

وسافرت مجموعة من الصوماليين من الصومال الإيطالي ومحمية الصومال وأوجادين إلى لندن؛ للاحتجاج على نزع هذه الأراضي وضمها لإثيوبيا، بحجة تطبيق اتفاقية بينهما وقّعت في عام ١٨٩٧ م، وأرسلوا إلى السفير المصري في لندن؛ لكي ينقل طلبهم بمساعدة مصر لهم إلى الحكومة المصرية؛ لكونها رأس العالم الإسلامي، وأنه عبرها احتلت بريطانيا بلادهم، كما أرسلت الأحزاب

(١) عبدالله عبدالمحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي - الإسرائيلي التنافس بين الاستراتيجيتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص ١٤٩ - ١٥٠.

(2) Greenberg, H., Behind the Egyptian Sphinx: Nasser's Strange Bedfellow, Prelude to World War III?, Chilton Co, Philadelphia, 1960, p. 131.

الصُّومَالِيَّة في الصُّومَال البريطاني رسائل إلى الرئيس جمال عبدالناصر تطلب تدخل مصر؛ للتصدي لأطماع إثيوبيا في الأراضي الصُّومَالِيَّة، وفي الصُّومَال الإيطالي أبلغ زعماء الأحزاب مندوب مصر في المجلس الاستشاري عن تنظيم مظاهرات للاحتجاج^(١).

وفي يونيه ١٩٥٥ م، أكد مندوب مصر في المجلس الاستشاري خطورة هذه المشكلة وتهديدها للأمن والسلام في المنطقة، كما أضاف أن الزعماء الصُّومَالِيين كلفوه بأن يبلغ المجلس بأن الأراضي التي يسكنها الشعب الصُّومَالِي هي ملك له وليست ملكاً خاصاً لأية دولة تستطيع التصرف فيها بما يحلو لها، وطرح المندوب رؤيته لحل هذه المشكلة الحدودية، فكان يرى أن من الممكن لإثيوبيا الحصول على الأراضي التي كانت خاضعة لها قبل عام ١٩٣٥ م، وطالب أن يراعي مجلس الوصاية عند البت في هذه المشكلة حق تقرير المصير، باستفتاء سكان هذه المناطق. وصدرت التعليمات من وزارة الخارجية المِصْرِيَّة إلى وفد مصر الدائم بالأمم المتحدة بالوقوف ضد أي مشروع يرمي إلى تسوية المشكلة الحدودية بين الصُّومَال الإيطالي وإثيوبيا، على أساس يتعارض وما كان عليه الصُّومَال في عام ١٩٣٥ م^(٢).

وأقر مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة بضرورة تعيين الحدود بمقتضى الاتفاقيات الدولية السابق عقدها بين الدول؛ لتسوية حدود الصُّومَال الإيطالي، وكانت بريطانيا قبل انسحابها قد وضعت في مارس عام ١٩٥٠ م خطأ إدارياً مؤقتاً يفصل بين الصُّومَال الإيطالي وإثيوبيا، ولكن إيطاليا اعترضت على وضع هذا الخط دون استشارتها؛ لذلك قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ م دخول إيطاليا وإثيوبيا في مفاوضات مباشرة ولكن حتى عام ١٩٥٤ م لم تتم أية مفاوضات بهذا الشأن؛ لذا هاجم مندوب مصر محمد كمال الدين صلاح إثيوبيا؛ لتجاهلها محاولات الحكومة الإيطالية التوصل إلى أي اتفاق، وذلك خلال اجتماع مجلس الوصاية في نوفمبر

(١) محمد عبدالمؤمن، مرجع سابق، ص ١٢١..

(٢) زكريا أحمد محمد، مرجع سابق، ص ص ٤٨٦ - ٤٨٧.

عام ١٩٥٤م، ومن ثم قرر المجلس إحالة القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ لمناقشتها، وفي ديسمبر من العام نفسه ناقشت الجمعية المسألة، فقررت دعوة إيطاليا وإثيوبيا لمفاوضات مباشرة؛ للوصول إلى تسوية نهائية، وقد وافقت مصر على ذلك ومعها جميع الدول العربية، في حين امتنعت إثيوبيا عن التصويت، وتضمن القرار أنه في حالة عدم الوصول إلى نتيجة حتى يوليو عام ١٩٥٥م يُرجع إلى الجمعية العامة^(١).

ولم تثمر المفاوضات التي جرت بين إيطاليا وإثيوبيا عن شيء، ومن ثم عملت مصر على مساندة حق الصومال الإيطالي، فأرسلت مذكرة إلى جامعة الدول العربية لتعميمها على الدول الأعضاء بخصوص مشكلة الحدود؛ لبذل الجهود في مجلس الوصاية بالأمم المتحدة؛ من أجل التوصل إلى حل يحقق مصالح الصوماليين، كما سعت إلى حثهم على إثارة الموضوع والمطالبة بإشراكهم في المفاوضات بين إيطاليا وإثيوبيا في ظل إصرار الولايات المتحدة على عدم إثارة المسألة في الأمم المتحدة، وقد نجحت جهود مصر في الضغط على إيطاليا، فوافقت هي وإثيوبيا على اشتراك الصوماليين في الوفد الإيطالي بالمباحثات التي أجريت في ديسمبر عام ١٩٥٥م.

وفي عام ١٩٥٦م، دارت مفاوضات بين إثيوبيا وإيطاليا، وخشيت مصر من احتمال موافقة إيطاليا على طلبات إثيوبيا في الحدود بعد موقف إثيوبيا المؤيد للدول الغربية عقب قرار تأميم قناة السويس، ولكن ذلك لم يحدث، فقد عملت إثيوبيا على تأجيل الحل إلى ما بعد عام ١٩٦٠م حتى يستقل الصومال الإيطالي، أما إيطاليا فبدأت واضحا عدم إصرارها على حل المشكلة مع إثيوبيا؛ بسبب حرصها على حسن علاقاتها معها، وأنها تجد أن مصلحتها أن يبقى الصومال الإيطالي محتاجا إلى نوع من أنواع الحماية الخارجية ضد جيرانه بعد الاستقلال، في حين أن الصوماليين كانوا يرغبون في أي حل معتدل قبل الاستقلال؛ ولذلك انتهجت مصر سياسة تقوم على إظهار اليأس من نجاح أية مفاوضات مباشرة ومعارضة أي سعي لاستئنافها والمطالبة بمحاولة حل

(١) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ٦٧٣.

المشكلة قبل عام ١٩٦٠م، عن طريق الوساطة أو التحكيم، اقتناعاً منها أن أي حل للمشكلة أحسن للصومال ولها من تعليقها تعليقاً يمكن الدول الأخرى من استغلالها استغلالاً لا يستهدف تحقيق مصالح الصومال الإيطالي أو المصالح المضريّة^(١).

وقبل قرار تأميم قناة السويس بتأييد حماسي من الشعب الصومالي بالإجماع، وفي بادئ الأمر اقتصر تعبيره عن شعوره تجاه هذا القرار على مظاهر الإعجاب والسرور لموقف مصر من الدول الغربية، ثم أرسلت الجبهة الوطنية المتحدة المؤلفة من الأحزاب السياسية الكبرى في الصومال برقية تأييد تؤكد فيها استعداد شعب الصومال للتضحية في سبيل الدفاع عن القناة، كما أرسل رئيس الجمعية التشريعية كتاباً إلى الرئيس جمال عبدالناصر يعبر فيه عن تضامن الشعب الصومالي مع مصر وقضيتها.

اتفقت الأحزاب السياسية والهيئات على القيام بإضراب عام، وأثناء الاعتداء الثلاثي على الأراضي المضريّة، استنكر الصوماليون هذا الهجوم الذي شنته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر أشد استنكار، وأعلنوا استعدادهم لتقديم ألف رأس من الماشية لمصر على سبيل المشاركة في تحمل الخسائر التي منيت بها، وألّفوا لجنة لتنظيم اكتتاب عام، وأقبل الصوماليون على تسجيل أسمائهم متطوعين للإسهام في الدفاع عن مصر، وبلغ عددهم قرابة ثلاثة آلاف متطوع.

وأعلنت كذلك جماعة المحاربين القدماء استعداد أعضائها للسفر إلى مصر، وأعلنت الأحزاب السياسية المختلفة استنكارها لهذا العدوان، وأرسلت الحكومة برقية إلى رئيس الجمهورية وصورة منها إلى هيئة الأمم المتحدة استنكرت فيها هذا الاعتداء، كما احتجت على العمليات الحربية الجوية والبحرية التي قامت بها كل من القوات البريطانية والفرنسية، وقد زار أعضاء الوزارة الصومالية ممثل مصر في المجلس الاستشاري؛ للإعراب عن

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة.

شعورهم وتأييدهم لمصر، وأصدرت الجمعية التشريعية قرارًا وافقت عليه بالاجماع، أيدت فيه قرار الحكومة الخاص باستنكار العدوان على مصر^(١). وكان لرجال الطرق الصوفية وللعلماء مواقف خالدة أثناء العدوان الثلاثي، فقد عدُّوا العدوان واقعًا عليهم وكونوا لجأًا لجمع التبرعات من أنفسهم؛ وكذلك كان موقفهم في هزيمة يونيه ١٩٦٧ م^(٢).

وطالب محمد كمال الدين صلاح أمام مجلس الوصاية سنة ١٩٥٦ م بتقديم الضمانات للصومال ضد أي عدوان يقع عليها بعد حصولها على استقلالها في سنة ١٩٦٠ م، على غرار ما يحدث دائمًا من محاولات التربص الاحتلالي للدول الحديثة الاستقلال؛ لاستدراجها إلى شرك الأحلاف والارتباطات التي تكفل دوام استقلالها لخدمة المحتلين ومن يدورون في أفلاكهم^(٣).

وفي ٢ مارس عام ١٩٥٧ م، أرسل المحاربون القدماء عريضة عن طريق ممثل مصر في المجلس الاستشاري للرئيس جمال عبدالناصر، يشرحون فيها سوء أحوالهم ويلتمسون المساعدة لهم في الحصول على حقوقهم من الحكومة الإيطالية، وبخصوص المعونة المالية التي يطلبونها فيجب إرسال وفد إلى إيطاليا وإلى الأمم المتحدة؛ للدفاع عن حقوقهم^(٤)، وجاء رد مندوب وزير الخارجية على هذا الطلب برفض الحكومة المصرية الاتصال بإيطاليا، بخصوص مطالبهم؛ خشية الدخول في صدام جديد معها^(٥).

ونتيجة لمجهودات محمد كمال الدين صلاح فقد اغتيل، ووقع هذا الحادث في ١٦ أبريل عام ١٩٥٧ م، عندما أصيب بأربع طعنات في الجنب

(١) محمد عبدالمنعم يونس، الصومال وطنًا، مرجع سابق، ص ص ٢١٧-٢١٨.

(٢) عبدالرحمن النجار، مرجع سابق، ص ٦٧.

(٣) حمدي حافظ، محمود الشرقاوي، مرجع سابق، ص ٥٤.

(٤) دار الوثائق القومية، محافظ أرشيف البلدان، الصومال، فيلم رقم ٤٩، محفظة رقم ٧٦، ملف رقم ٧٧٣-٨١، التقارير السياسية لمكتب مصر بالصومال، من ممثل مصر في المجلس الاستشاري كمال الدين صلاح إلى وكيل وزارة الخارجية ٢ مارس ١٩٥٧. (انظر الملحق رقم ٧).

(٥) دار الوثائق القومية، محافظ أرشيف البلدان، الصومال، ملف رقم ٤٩، محفظة رقم ٧٦-٨١، ملف رقم ٧٦، التقارير السياسية لمكتب مصر بالصومال، من وكيل وزارة الخارجية إلى ممثل مصر في المجلس الاستشاري كمال الدين صلاح، ٢٢ مارس ١٩٥٧.

موجهة من المواطن محمد شيخ عبدالرحمن، وفي أول ردود الأفعال على هذا الحادث الأليم أكد محمود محمد وكيل مجلس الوزراء الصُّومالي ومحمود فارم السكرتير العام للجنة التشريعية الصُّوماليَّة في مؤتمرها الصحفي في القاهرة ٢١ أبريل عام ١٩٥٧م، أن مؤامرات الاحتلال كانت وراء حادث الاغتيال، وعلى الجانب الآخر فقد رفضت القنصلية المِصْرِيَّة بمُقَدِشُو المزايم الخاصة وبأسباب اغتيال محمد كمال الدين صلاح، وأنه لم يقتل لسبب شخصي، بل قتل من أجل القضية الصُّوماليَّة^(١)، وبعد وفاته أطلقت الحكومة الصُّوماليَّة اسمه على أكبر شوارع العاصمة مُقَدِشُو، كما سُميت باسمه واحدة من كبرى المدارس وإحدى المصحَّات^(٢).

وقد بلغت الخلافات المِصْرِيَّة الإيطالية ذروتها بعد مقتل محمد كمال الدين صلاح، وأثناء تحقيق ملابسات الحادث، وعلى الرغم من أن التحقيق لم يتوصل إلى أية نتيجة مؤكدة؛ لتحديد من كان وراء عملية اغتيال السفير المصري؛ فإن كل الدلائل كانت تشير إلى تورط الدول الأجنبية، وأبرزها إيطاليا الوصية والحبشة وبريطانيا، في ذلك الحادث^(٣).

وقد كلف الرئيس جمال عبدالناصر عقب الحادث محمد محمد فائق مدير الشؤون الأفريقيَّة برئاسة الجمهورية بالسفر إلى مُقَدِشُو؛ لدراسة الحالة هناك ومتابعة التحقيق في اغتيال العضو المصري، وهناك قام بعدة اتصالات ومقابلات مع كثير من الصُّوماليين من رجال الأحزاب والتجارة والدين؛ ليؤكد لهم أن مصر لن تتخلى عن مسؤولياتها التاريخية، وأنها ستمضي في طريق مساعداتها للصومال^(٤).

وأظهرت إيطاليا معارضة شديدة إزاء إفساد مصر مبعوثاً لها إلى الصُّومال، وهو محمد فائق، حيث عدته رجلاً غير مرغوب فيه، وأمرته بمغادرة البلاد

(١) حمدي حافظ، محمود الشرقاوي، مرجع سابق، ص ٤٨٨.

(٢) نهضة أفريقيا، «أفريقيا في شهر»، ع ٣، ١٩٥٨، ص ٥٩.

(٣) عبدي يوسف فارح، مرجع سابق، ص ص ١٥٢ - ١٥٣.

(٤) تمام همام تمام، مرجع سابق، ص ١٤١.

خلال ٤٨ ساعة، وردت القاهرة بسرعة على الموقف، واستدعت السفير الإيطالي لدى مصر إلى وزارة الخارجية بناءً على تعليمات من الرئيس جمال عبدالناصر، وأخطرت الوزارة السفير بأن شخصيته تُعدُّ غير مرغوب فيها، وأنه سوف يغادر البلاد إذا لم تتراجع حكومته عن موقفها تجاه المبعوث المصري إلى الصُومال الإيطالي، فتراجعت إيطاليا عن هذا القرار^(١).

وفي ٨ يوليو عام ١٩٥٩م، اقترح مكتب الإدارة الأفريقيَّة في الصُومال الإيطالي تدعيم القنصلية المِصريَّة العامة، بحيث يمكن تحويلها إلى سفارة أو مَفوَّضية فور إعلان استقلال الصُومال، كما اقترح إنشاء مكتب استعلامات ومكتب تجاري يلحقان بالقنصلية^(٢)، وقد حدثت الموافقة على جميع الطلبات في سبتمبر عام ١٩٥٩م.

ومع اقتراب انتهاء فترة نهاية الوصاية واستعداد الصُوماليين للحصول على استقلالهم شهد الصُومال الإيطالي تطورات سياسية عديدة؛ منها التطور في الجمعية التشريعية بعد انتخابات عام ١٩٥٦م، إذ أصدرت الجمعية التشريعية قانوناً جديداً للانتخابات، وكانت تتمتع بسلطات تشريع مقيدة بقيود ثقيلة؛ منها موافقة الحاكم الإيطالي قبل أن تتقدم الحكومة بمشروع قانون للجمعية، كما أن له حق الاعتراض على ما تقره هذه الجمعية.

وبدأت إيطاليا تتخذ ترتيبات بالاشتراك مع المجلس الاستشاري؛ لانتخاب جمعية تشريعية جديدة، وتقوم في الوقت نفسه بمهام جمعية تأسيسية تصدر الدستور الصُومالي، على أن يتمتع الصُومال الإيطالي في آخر عام ١٩٥٩م بمؤسسات الحكومة المستقلة، وهي: الدستور ورئيس الدولة والحكومة والبرلمان^(٣).

(١) عبدي يوسف فارح، مرجع سابق، ص ص ١٥٢ - ١٥٣.

(٢) دار الوثائق القومية، محافظ أرشيف البلدان، الصومال، فيلم رقم ٤٩، محفظة رقم ٧٦، ملف رقم ٢٣٢١٢٢، تأشيرات السيد حسين ذو الفقار فكري، تقرير ٣٠٦، من مدير إدارة الأبحاث كمال خليل إلى نائب الوزير، ٩ يوليو ١٩٥٩.

(٣) زكريا أحمد محمد، مرجع سابق، ص ص ٤٩٠ - ٤٩١.

وفي ٢٥ أغسطس ١٩٥٩ م، وافقت الجمعية التشريعية الصُوماليَّة الجديدة على إبلاغ الحاكم الإداري الإيطالي رغبة الصُومال في إعلان الاستقلال التام في أقرب فرصة ممكنة، وجاء الرد الإيطالي على لسان وكيل الخارجية الإيطالية، حيث صرح بأن المسؤولين الإيطاليين سبق أن أعلنوا استعداد إيطاليا للموافقة على إعلان استقلال الصُومال قبل الموعد المحدد لانتهاء الوصاية، إذا طلب ذلك الشعب الصُومالي عن طريق ممثليه الشرعيين .

ورحب المجلس الاستشاري في الأمم المتحدة في اجتماعات مجلس الوصاية باستقلال الصُومال الإيطالي وبانتهاء أعماله، بشرط أن تنتهي في الوقت نفسه أعمال الإدارة الوصية، أي إنه يرى أن يبقى إلى آخر لحظة تبقى فيها الإدارة الإيطالية في الصُومال، وأما عن الموقف المصري، فقد رحب محمد حسن الزيات مندوب الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨-١٩٦١ م)، وقد احتفظت مصر باسم الجمهورية العربية المتحدة حتى عام ١٩٧١ م) بإعلان المجلس الاستشاري استقلال الصُومال قبل انتهاء فترة الوصاية، وفي ظل هذه التطورات أكد محمد حسن الزيات أن الوضع في الصُومال يستلزم من الجمهورية العربية المتحدة العمل على الوصول إلى اتفاقية مع الصُوماليين، بشأن المعونة التي يمكن تقديمها إلى الصُومال الإيطالي بعد الاستقلال.

وتقدمت إيطاليا في نوفمبر عام ١٩٥٩ م بطلب استقلال الصُومال إلى الأمم المتحدة، وفي ٢٨ نوفمبر عام ١٩٥٩ م أصدر مجلس الوصاية بالإجماع قرارًا جاء فيه أن أول يوليو عام ١٩٦٠ م يكون تاريخًا لاستقلال الصُومال الإيطالي، وعلى ذلك قررت الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة عام ١٩٥٩ م إنهاء العمل باتفاق الوصاية على الصُومال الإيطالي عندما يصبح مستقلاً في أول يوليو عام ١٩٦٠ م، وأوصت بقبوله عضوًا في الأمم المتحدة بعد حصوله على الاستقلال، وانتُخب آدن عبدالله عثمان أول رئيس لهذا الجزء من الصُومال (١٩٦٠/٠٧/٠١ - ١٩٦٧/٠٦/١٠ م) ^(١).

(١) المرجع السابق، ص ص ٤٩٦ - ٤٩٧.

فمنذ الأيام الأولى لاستقلال الصومال قدمت الجمهورية العربية المتحدة خبراءها في الزراعة؛ ليساعدوها على استكشاف الأراضي الصالحة لأن تزرع وزراعة أنواع معينة من المحاصيل، واستصلاح الأراضي التي لم يسبق زراعتها، بل قدمت أيضًا خبراء الري، رغم أن أنهار الصومال تجري على نحو يخالف ما يجري عليه النيل، وقدمت أيضًا خبراء المراعي؛ من أجل تحسين مراعيها وزيادة أعداد الماشية في كل من الصومال وغانا وليبيا^(١).

وفي مناقشات مجلس الوصاية، اقترحت الجمهورية العربية المتحدة إرسال قوات دولية رمزية بمنزلة بوليس دولي فيه عدة دول قد تكون إحداها الجمهورية العربية المتحدة، وهو الاقتراح الذي أيده رئيس الوزراء الصومالي عبدالله عيسى محمود، ووافقت الجمعية التأسيسية على مشروع اقتراح تأسيس الجيش الصومالي في فبراير عام ١٩٦٠م، إذ منحت الحكومة السلطات الكاملة؛ للحصول على الاعتمادات اللازمة؛ لتنفيذ هذا المشروع، وقد أسس بموجب هذا القرار الجيش الصومالي^(٢).

وفي أبريل عام ١٩٦٠م، اجتمع رئيس الوزراء الصومالي عبدالله عيسى محمود ورئيس الجمعية التشريعية في المحمية الشمالية (الصومال البريطاني سابقًا) محمد إبراهيم عقال، وأصدرا بيانًا مشتركًا عدًا فيه اتفاقهما الخطوة العملية الأولى في سبيل تأسيس الصومال الكبير^(٣)، وجاء في هذا البيان:

- توحيد القطرين الصوماليين (الصومال الإيطالي والبريطاني) في يوليو عام ١٩٦٠م بناء على التصويت الجماعي من قبل الوافدين، على أن يكون شكل الجمهورية الجديدة وحدويًا ديمقراطيًا ونيائيًا.

- أن الجهازين التشريعيين للإقليميين يتحولان في أول يوليو إلى جمعية وطنية للبلاد وينتخب من خلالها رئيس الجمهورية.

(١) زاهر رياض، مرجع سابق، ص ص ٢٨٣ - ٢٨٥.

(٢) عبدي يوسف فارح، مرجع سابق، ص ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٢١٧.

- مُقَدِّشُو هي العاصمة لجمهورية الصُومَال، وفيها يكون مركز الجمعية الوطنية.

- كل من الجيش الوطني الصُومَال الإيطالي وفرق مليشيات في المحمية يكوّنان جيشًا وطنيًا موحدًا للجمهورية الوليدة^(١).

وبعد حصول الصُومَال على الاستقلال عقدت الجمهورية العربية المتحدة اتفاقًا معها، قامت بمقتضاه بتدريب وتسليح ٥ آلاف جندي صومالي بالأسلحة الخفيفة ومجموعة من السيارات المدرعة وعربات النقل وطائرتين، وكان هذا كله هدية للجيش الصُومَالي^(٢)، وخلال السنوات الأولى من استقلال الصُومَال كان اتجاهها الرئيس إلى الغرب وأفريقيا السوداء، على الرغم من علاقتها الوثيقة بالرئيس جمال عبدالناصر^(٣).

وقد ساعد عبدالناصر الصُومَاليين على الاتصال بالائتلاف السُوفِيَّتي؛ للحصول على المساعدات الاقتصادية، إذ كان يرى أن معونة الائتلاف السُوفِيَّتي تأتي دون شروط على عكس المعونة الغربية التي كانت تتضمن شروطًا غير مقبولة تصل إلى حد التحكم، وأن المعونة السُوفِيَّتية ساعدت الجمهورية العربية المتحدة على التخلص من سيطرة الغرب^(٤)، وأسهمت الجمهورية العربية المتحدة بدور مهم في التقارب بين الائتلاف السُوفِيَّتي والصُومَال، وبتوصية من جمال عبدالناصر حصلت الصُومَال من السُوفِيَّت على الذخيرة^(٥).

وعلى الرغم من تدعيم عبدالناصر علاقته بالصُومَال لم يسعَ إلى جرّها للانضمام إلى جامعة الدول العربية؛ لأنه صرح لزعماء الصُومَال بأنه ينصح

(1) ontini, Paolo, op. cit. p. 7-8.

(2) نفيسة سعد الدين، مرجع سابق، ص ٥٢.

(3) Legum, Colin and Lee, Bill, Conflict in The Horn of Africa, Africana Publishing Company, New York, 1977, p. 31.

(4) كولين ليجوم، الجامعة الأفريقية، دليل سياسي موجز، سلسلة دراسات أفريقية رقم ٩، ت أحمد محمود سليمان، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٥٩.

(5) خالد رياض، مرجع سابق، ص ٧٧.

بتأجيل هذا الموضوع حتى تتضح وتكتمل الفكرة داخلياً وحتى تتهيأ الظروف المناسبة في القارة الأفريقية، فقد كان يرى أنه من الضروري أن تدعم الصومال علاقاتها بدول شرق أفريقيا أولاً، خاصة تنزانيا وكينيا قبل اتخاذ مثل هذه الخطوة؛ لأنها كانت تعيش شبه عزلة سياسية، وكان جمال عبدالناصر يرى أن انتماء الصومال إلى الجامعة العربية قبل أن تدعم علاقاتها مع جيرانها قد يزيد التناقض الموجود بينها وبين هذه الدول، وتزداد متاعبها معها^(١).

وقد عملت إثيوبيا على تقوية جيشها في منطقة «هود» والأوجادين، وشهدت تلك الفترة العديد من المناوشات بسبب اعتراف زعماء القبائل بالجمهورية الصومالية، نتج عنها قيام إثيوبيا بقمعها برّاً وبحراً، كما وقعت مصادمات بين القبائل الصومالية والجيش الإثيوبي سقط خلالها أكثر من ١٨٠٠ قتيل وجريح، وقررت الحكومة الإثيوبية معاقبة كل صومالي يرفع علم الجمهورية الصومالية^(٢).

وفي مارس عام ١٩٦١م، أثناء انعقاد مؤتمر الشعوب الأفريقية الثالث المنعقد بالقاهرة، حاول الصوماليون شرح القضية الصومالية بشأن المناطق المحتلة الثلاث، وكان مؤتمراً أكرأ وتونس اللذان عقدا في عامي ١٩٥٨م و ١٩٦١م قد أقرا بضرورة توحيد الأجزاء الصومالية الخمسة، ولكن مؤتمر القاهرة استقر الرأي فيه على حذف كامل للجزء الخاص بوحدة الأراضي الصومالية، فاتهمت الصومال رئيس المؤتمر فؤاد جلال وكيل مجلس الأمة المصري بتعمد ذلك تكريماً للوفد الإثيوبي برئاسة «أوتوكتما يفترو» وزير الخارجية، وقدم الوفد الصومالي احتجاجاً على هذا وعده جريمة في حق الشعب الصومالي وفي حق الشعب المصري.

وغضبت الصومال من مصر بسبب موقفها من استقلال كينيا عام ١٩٦٣م، فلم تهاجم مصر بريطانيا عندما تجاهلت رغبة سكان «الإنفدي»

(١) محمد عبدالمؤمن، مرجع سابق، ص ١٦٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١٦٦.

في الاستقلال عن كينيا، وشاركت في حفل الاستقلال، وأرسلت وفداً رفيع المستوى، وتبادلت التمثيل الدبلوماسي معها، وكان لمصر وجهة نظر في شأن قضية «إنفدي» حاولت إقناع الصُومال بها، فعلى الرغم من تحمس جمال عبدالناصر للتعاون العسكري مع الصُومال ودعمها في جميع المجالات، فإنه كان ينصح الصُوماليين دائماً بتحسين العلاقات الصُومالية الكينية، إذ كان يدرك أن جميع مشاكل الحدود التي ورثتها الصُومال من صنع وتخطيط بريطانيا التي تعتمد ذلك قبل رحيلها، حتى تظل دول هذه المنطقة معتمدة عليها وعلى الدول التي تحتكر السلاح^(١).

وفي منتصف عام ١٩٦٣ م، قام الفدائيون الصُوماليون بالعديد من العمليات الفدائية؛ لذا ضربت إثيوبيا مدينة «هرجيسا» ثانية كبرى المدن الصُومالية، وقامت مصر بدور مهم في تهدئة الأمور والتوصل لوقف إطلاق النار، إذ سارع جمال عبدالناصر بمراسلة كل من هيلاسيلاسي وعبدالرشيد علي شرماركي (١٩٦٧-١٩٧٩ م) رئيس الصُومال؛ لوقف المعارك ونقل الخلاف إلى منظمة الوحدة الأفريقية؛ لكي يُحل بسياسة حسن الجوار^(٢).

وفي ٢٩ فبراير عام ١٩٦٤ م، كرر مجلس الوزراء الأفارقة المجتمع في لاجوس عاصمة نيجيريا حينئذ توصياته إلى أطراف النزاع التي نص عليها القراران رقما ٣ و ٤، وفي الفترة من ٢٤-٣١ مارس أسفرت محادثات الخرطوم بين حكومتَي إثيوبيا والصُومال عن عقد اتفاق لوقف إطلاق النار وسحب كل من الطرفين لقواته على بعد ١٠ إلى ١٥ كم على جانبي الحدود، وذلك ابتداءً من أول أبريل، وفي ٢ أبريل أصدرت وزارة الدفاع الإثيوبية الأمر إلى وحداتها بالانسحاب من الحدود الصُومالية تنفيذاً لاتفاقية الخرطوم، واتخذت حكومة الصُومال إجراءات مشابهة، وأصبحت اتفاقية وقف إطلاق النار سارية المفعول على الحدود بين البلدين.

(١) نفسه، ص ص ١٦٩-١٧٠.

(٢) نبيه الأصفهاني، «يوميات الصراع»، مجلة السياسة الدولية، ع ٥٤، ١٩٧٨، ص ٥٦.

وفي ١٢ أبريل، أنشئت منطقة منزوعة السلاح على الجانبين، ووقعت اتفاقية بذلك في مدينة «فريفر»^(١)، ولما يئست الصومال من أن تحصل من مصر على دعم كامل لقضيتها، اتجهت للبحث عن حليف آخر غيرها، فاتجهت إلى المملكة العربية السعودية بداية من عام ١٩٦٥ م؛ للحصول على مساندتها السياسية والاقتصادية^(٢).

وكانت هزيمة مصر والعرب في عام ١٩٦٧ م أمام إسرائيل بداية مرحلة جديدة من انتشار النفوذ السوفييتي في مواجهة انتشار النفوذ الأمريكي في البحر المتوسط والشرق الأوسط، ثم جنوباً إلى القرن الأفريقي عبر البحر الأحمر، الذي دخله السوفييت بأسطولهم لأول مرة، بفضل التسهيلات البحرية التي قدمتها لهم مصر خلال عصر الوفاق المصري السوفييتي^(٣).

وتعرضت مصر في تلك الفترة لعدة عوامل قللت من مساعدتها للصومال، منها الالتزامات التي فرضتها عليها مشاركتها في منظمة الوحدة الأفريقية التي قيدت حركتها في هذا المجال، إلى جانب الهزيمة العسكرية التي لحقت بها في يونيه عام ١٩٦٧ م والتي تركت أثرها على سياستها تجاه المنطقة خاصة، وعلى سياستها الخارجية عامة^(٤).

وفي عام ١٩٦٧ م، كانت الأوضاع الاقتصادية في الصومال سيئة، وأثر إغلاق قناة السويس على حجم صادرات الموز إلى الخارج، فاضطرت الحكومة إلى منح امتيازات لمُصدّريه إلى إيطاليا، وبقدر ما ساعدت هذه الامتيازات الاقتصاد الصومالي وضعته في موضع تبعية شاملة للاقتصاد الإيطالي، فقد فتحت إيطاليا أبوابها للموز الصومالي، حتى بلغ مجموع الصادرات إليها ٩٥٪ من الإنتاج الكلي للصومال^(٥).

(١) المرجع السابق، ص ٥٧.

(٢) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ٦٧١.

(٣) صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٢، ص ٢٠٤.

(٤) محمد عبدالمؤمن، مرجع سابق، ص ١٦٣.

(٥) حمدي الطاهري، قصة الصومال، ب.ن، القاهرة، ب.ت، ص ص ٩٧-٩٨.

ونتيجة للضغوط الاقتصادية التي عانت منها الصومال؛ بسبب إغلاق قناة السويس؛ لارتفاع كلفة نقل البضائع، تراجعت عن سياستها المتشددة تجاه مطالبتها باستعادة أراضيها من إثيوبيا، وأصبحت أكثر قبولاً لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية؛ لتحسين العلاقات بينها وبين إثيوبيا، خصوصاً مع إدراك الصومال انشغال مصر في صراعها مع إسرائيل وما أدى إليه هذا الصراع من تراجع الدعم المصري لها بكل صوره^(١).

وأصبحت العلاقات المصرية السوفيتية مضطربة بحلول عام ١٩٧٢م^(٢)، ففي ١٨ يوليو ١٩٧٢م، غضب الرئيس محمد أنور السادات (٢٨/٠٩/١٩٧٠ - ١٠/١٠/١٩٨١م)؛ بسبب تردد الاتحاد السوفيتي في إرسال الأسلحة الهجومية إلى القاهرة، وطالب بانسحاب جميع المستشارين والخبراء العسكريين السوفيت الذين يُقدر عددهم بقُرابة ١٥٠٠٠، هذا الانسحاب الذي اكتمل إلى حد كبير في غضون شهر، وتزامن مع فقدان المرافق الاستراتيجية المهمة، وفقد السوفيت استخدام المطارات المصرية والتمتع بدخول عدد من الموانئ مثل الإسكندرية وبورسعيد ومرسى مطروح^(٣).

ورغم أن الاتحاد السوفيتي ساعد مصر خلال حرب عام ١٩٧٣م فإن العلاقات بينهما ظلت باردة، واتجهت مصر تحت حكم الرئيس أنور السادات إلى الولايات المتحدة؛ من أجل الدعم العسكري والاقتصادي^(٤)، ففي الوقت نفسه الذي تعقدت فيه العلاقات العربية الصومالية؛ بسبب اتجاه الصومال للاشتراك العلمية، أصدر الرئيس محمد سياد بري (٢١/١٠/١٩٦٩ - ٢٦/٠١/١٩٩١م) قراراً بتأميم المدارس والنادي المصري وأحد البنوك التي كانت تعمل في مُقديشو و ٦٠ مليون جنيه، ورأت مصر رغم فتور العلاقات أن

(١) محمد عبد المؤمن، مرجع سابق، ص ص ١٨٨ - ١٨٩.

(2) Makinda, Samuel M, Seeking Peace From Chaos Humanitarian Intervention In Somalia, Lynne Rienner Publishers, Boulder & London, 1993, p.51.

(3) Patman, Robert G, The Soviet Union in The Horn of Africa, Cambridge University Press, Cambridge, 1990, p.114.

(4) Makinda, Samuel M, op, cit., p.51.

القرار من حق السيادة الصُّوماليَّة، وجرى الحديث حول التعويض ثم تعثر وجمد بسبب ظروف القحط الصُّومالي^(١).

وكان للاتِّحاد السُّوفِيَّتي قواعد عسكرية مهمة في الصُّومال، فكانت هناك قاعدة دعم بحريّ وقاعدة اتصالات في بربرة وقاعدة جوية في مدينة «هرجيسا»؛ لذلك لم تعتمد مصر على التسهيلات العسكرية الصُّوماليَّة خلال حرب أكتوبر، على الرغم من أن الرئيس محمد سياد بري أعلن أن بلاده في حالة حرب مع إسرائيل منذ اللحظة الأولى التي بدأ فيها الهجوم المصري السوري في السادس من أكتوبر^(٢).

واتخذ بري العديد من الإجراءات الفعلية ضد الإسلام والعروبة، حيث أصدر قرارًا باتِّخاذ اللغة الصُّوماليَّة لغة رسمية للبلاد على حساب اللغة العربية في أكتوبر عام ١٩٧٢م ووَثِّق علاقته مع الدول الأوروبيَّة، وهو ما كان يوحي بأنه يسد الأبواب والمنافذ مع العالم العربي، على الرغم من أن الصُّومال قد انضمت إلى الجامعة العربية عام ١٩٧٤م، كما أصدر في يناير ١٩٧٥م مجموعة من القوانين المخالفة للشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمواريث والزواج والطلاق، تضمنت المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة وعدم الالتفات إلى أحكام الشريعة والنصوص القرآنية المنظَّمة لهما، وهو ما أثار اعتراضات كثير من الصُّوماليين.

وواجهت الحكومة الصُّوماليَّة تلك الاحتجاجات بقسوة بالغة، حيث أعدمَت العديد من العلماء المسلمين بعد محاكمات صُورية، وهو ما أثار الدول العربية، وخاصة مصر، حيث أصدر الشيخ عبدالحليم محمود شلتوت شيخ الأزهر حينئذ فتوى بكفر الذين اتخذوا القرارات المخالفة للشريعة، وأرسل برقية احتجاج للحكومة الصُّوماليَّة على إعدام العلماء المسلمين وعلى القانون المارق على الإسلام، ثم كلفت جهات حكومية في مصر مجموعة من علماء الأزهر بالتوجه إلى الصُّومال؛ للتحقق مما يجري فيها، وأرسل هؤلاء العلماء

(١) حمدي الطاهري، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

(٢) محمد عبدالمؤمن، مرجع سابق، ص ٢١٦.

برقية ذكروا فيها أن شريعة الإسلام أُلغيت فعلاً، وأن علماء المسلمين قُتلوا، وأن رئيس الصُّومال شكَّك في القرآن في الجريدة الرسمية، فأيدت الحكومة المضريَّة ومعهما عدد من الدول العربية قرار تأجيل القمة العربية الذي كان مقرراً عقده في مُقَدِيشو في العام نفسه .

ثم تقرر عدم عقد المؤتمر في الصُّومال، وهو الأمر الذي كان بمنزلة صاعقة نزلت على الحكومة الصُّوماليَّة وخسارة فادحة لسياستها الداخلية والدولية، فسارعت بإرسال وفود إلى الدول العربية؛ لإقناعها بالعدول عن موقفها دون جدوى، كما زار الرئيس محمد سياد بري عددًا من الدول العربية، منها مصر؛ بهدف إقناع زعمائها بالتراجع عن إلغاء عقد المؤتمر بمُقَدِيشو وطلب المساعدات العربية، ولكن هذه الدول أبلغته بأن علاقاته مع السُّوفيَّات تمثل عقبة أمام المساعدات العربية^(١).

سياسة السادات نحو مشكلة الحدود الصُّوماليَّة الإثيوبيَّة :

هيات عدة عوامل الظروف المناسبة للصومال؛ لتصعيد الأمور في أوجادين؛ إذ أجبرت قوة الهجمات الإريتريَّة «منجستو» على دفع المزيد من القوات إلى الشمال بعد تزويدها بالمدفعية والدبابات التي أخذت من الفرقة الثالثة المتمركزة في أوجادين، فلم يتبقَّ من هذه الفرقة سوى ثلاثة آلاف جندي بدون أسلحة ثقيلة، ولم يكن هناك فرصة أفضل من ذلك؛ لتحويل جبهة تحرير الصُّومال الغربي إلى الهجوم، فضلاً عن تدني مستوى التدريب للقوات الإثيوبيَّة والروح المعنوية التي تتمتع بها هذه القوات وتشتتها؛ بسبب تأثير القوى السياسية الماركسية المختلفة في إثيوبيا عليها.

وظل الاتحاد السُّوفيَّتي حتى ذلك الوقت متردداً في إمداد إثيوبيا بكميات كبيرة من الأسلحة كي لا يغضب الرئيس محمد سياد، حيث كان السُّوفيَّات يرغبون في الحفاظ على الصُّومال وإثيوبيا معاً، وفي المقابل واصلت مصر والمملكة العربية السعودية جهودهما؛ لإقناع الصُّومال بالابتعاد عن الاتحاد

(١) المرجع السابق، ص ٢١٧.

السُّوفِيَّتِي فوعدت السعودية سياد بري بأنها سوف تشحن الأسلحة الفرنسية والبريطانية الصنع إلى الصُّومَال، كما وعدته بتمويل صفقات أسلحة أمريكية^(١).

ومنحت السعودية الصُّومَال دعماً متاحاً من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ مليون دولار، على شرط أن تنضم الأخيرة إلى حركة؛ للقضاء على النفوذ السُّوفِيَّتِي في البحر الأحمر^(٢)، وقد حثت مصر والمملكة العربية السعودية الولايات المتحدة الأمريكية على دعم الصُّومَال عسكرياً، مستغلتين قلة النفوذ السُّوفِيَّتِي هناك، وسهل من مهمة الرئيس محمد أنور السادات والملك فهد أن الاتحاد السُّوفِيَّتِي أوقف تزويد الصُّومَال بالأسلحة ابتداء من شهر يوليو عام ١٩٧٧ م، وقد أثمرت الجهود المضريّة السعودية عن اقتناع الرئيس كارتر بتقديم المساعدة للصومال، حيث أجاب طلب السفير الصُّومَالِي في الولايات المتحدة في ١٦ يونيه عام ١٩٧٧ م بأنه مستعدُّ لتقديم الأسلحة الدفاعية فقط، فسارعت الصُّومَال في ٩ يوليو وطلبت طلبات كثيرة من الأسلحة، وفي ١٥ يوليو أعلن الرئيس كارتر عن قراره بمساعدتها بأسلحة دفاعية رغبة في مساندتها للدفاع عن نفسها بالتعاون مع مصر والمملكة العربية السعودية^(٣).

ومع انفراد «مانجستو» بالسلطة عام ١٩٧٧ م، انحاز الاتحاد السُّوفِيَّتِي تماماً إلى جانب النظام الماركسي في إثيوبيا بقيادة «مانجستو هيلي مريم» أثناء حرب الأوجادين، وقد ردت الصُّومَال على هذا التغير في الموقف السُّوفِيَّتِي بطرد الخبراء السُّوفِيَّتِي عام ١٩٧٧ م من قاعدة بربرة البحريّة وبحرمانه من التسهيلات الأخرى، ومثلت هذه التطورات تحدياً للسياسة الأمريكية في المنطقة؛ لأن الولايات المتحدة تدعم سياسة المحافظة على استقرار أوضاع ما بعد الاحتلال، وهو ما يجعلها تقف إلى جانب إثيوبيا، أما الصُّومَال

(1) Gorman, R., F., Political Conflict on the Horn of Africa, Praeger Publishers Inc, New York, 1981, P.71 .

(2) Legum, Colin and Lee, Bill, op, cit., p.7.

(٣) محمد عبدالمؤمن، مرجع سابق، ص ٢٢٦.

فإنها تظهر بمظهر المتعدي الذي يريد أن يقلب هذه الأوضاع رأساً على عقب^(١).

وكان الاتحاد السوفييتي ما زال متمسكاً بمحاولته التوفيق بين إثيوبيا والصومال، ولكن إصرار الصومال على موقفها جعل السوفييت يسيئون معاملة الرئيس بري أثناء زيارته لموسكو في الشهر نفسه، حيث رفض الرئيس «بريجنيف» مقابله، ثم تلقت الصومال الصدمة الثانية في مطلع شهر أغسطس عندما تراجعت الولايات المتحدة عن وعدها السابق بتزويدها بالأسلحة؛ بسبب تورط القوات الصومالية في أوجادين، في الوقت الذي كانت قوات الصومال ما زالت تشترك في القتال بأوجادين، وهو ما شكل صدمة أيضاً لكل من مصر والمملكة العربية السعودية، خصوصاً أن الولايات المتحدة أصرت على موقفها ورفضت طلب السعودية وإيران؛ للسماح لها بمد الصومال بالأسلحة الأمريكية الصنع، وقد استغلت إثيوبيا ما حدث واتهمت مصر والسعودية بأنهما أعطتا الصومال كميات كبيرة من الأسلحة، وبمشاركة طيارين من مصر وسوريا وأطقم دبابات مصرية ضمن القوات الصومالية التي تحارب في أوجادين.

وفي الوقت نفسه، كانت إسرائيل تقدم الدعم العسكري لإثيوبيا، وعلى الرغم من ذلك حققت القوات الصومالية بالاشتراك مع جبهة تحرير أوجادين انتصارات كبيرة في فترة وجيزة، حيث سيطرت على ٦٠٪ من أراضي الأوجادين خلال أيام قليلة من بدء الهجوم، ولكنها تلقت ضربات قوية في شهر أغسطس عندما حاولت الاستيلاء على مدينتي «ديردوا» و«جكجكا»، حيث خسرت جزءاً كبيراً من قوتها المهاجمة، وخصوصاً في الدبابات، وهو ما شكل أزمة كبيرة لها، سيما بعد أن توقف الاتحاد السوفييتي عن تزويدها بالأسلحة.

ومن ثمَّ حاول محمد سياد بري اجتذاب المساعدات العربية، فزار مصر في ٣١ أغسطس عام ١٩٧٧ م، ثم زار السعودية وسوريا وغيرهما من الدول

(١) محمد علي حوروات، مضيق باب المندب، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ١١١ - ١١٢.

العربية ثم عاد مرة أخرى في نهاية رحلته إلى مصر في ١٣ سبتمبر، حيث قررت زيادة كميات الأسلحة المرسلة إلى الصومال، وإيفاد الخبراء العسكريين إليها. وفي ٢٠ سبتمبر، أرسل الاتحاد السوفيتي المعونات العسكرية لإثيوبيا، وهو ما أغضب الصومال، فطردت الخبراء السوفيت منها^(١).

وأدانت منظمة الوحدة الأفريقية الصومال، بوصفها البادئة بالحرب والمعتدية على دولة أفريقية أخرى وخرق حدودها، وهذا الاتجاه الأفريقي ناشئ عن الاعتقاد السائد لدى الأفارقة بأن الحدود التي وضعها الاحتلال أو تركها دون حل تُعدُّ حدودًا معترفًا بها لدى الدول الأفريقية جمعاء، عدا الصومال التي رفضت الحدود المصطنعة بينها وبين إثيوبيا رفضًا قاطعًا في مؤتمر القاهرة للمنظمة عام ١٩٦٤م، كما أن كثيرًا من الدول الأفريقية تُعدُّ إثيوبيا أسد أفريقيا ومقل النصارى الأرثوذكس المتعصبين^(٢).

وفي النهاية نجحت إثيوبيا في حسم الصراع، نتيجة لتسليح جيشها الذي فاق الأسلحة الصومالية، وكانت عدة عوامل قد أحدثت تغييرًا في السياسة المضربة تجاه الصراع الدائر، وأبرز هذه العوامل أن معظم الدول الأفريقية كانت ضد الصومال، وتعدُّها معتدية، كما أن العلاقات بين مصر والدول العربية تدهورت بشدة في ذلك الوقت، فقد قطعت هذه الدول علاقاتها معها في فبراير عام ١٩٧٨م؛ بسبب مساعيها لتحقيق سلام منفرد مع إسرائيل، والأهم أن القوات الصومالية أصبحت عاجزة عن حسم النزاع أو التمسك بما حققته من نجاح، وكانت الهزيمة آتية لا ريب فيها في ظل الإصرار الأمريكي على عدم تسليح الصومال، بل إن الخطر أصبح يتمثل في إمكانية تخطي القوات الإثيوبية وحلفائها للحدود الصومالية المعترف بها دوليًا واحتلال أجزاء من الصومال نفسها وإسقاط حكوماتها، وهو ما كان يعني أن مصر تحتاج إلى تدعيم هذا البلد سياسيًا.

(١) محمد عبد المؤمن، مرجع سابق، ص ص ٢٢٨-٢٣٠.

(٢) يوسف علي عيتي، الصومال الجذور والأزمة الراهنة، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ١١٢.

وكان من المتعذر عليها القيام بذلك وهي معزولة عربياً، فقررت العودة مرة أخرى إلى مبدأ قدسية الحدود، فأصدرت بياناً في ١٠ فبراير ١٩٧٨ م من خلال مؤتمر صحفي بحضور محمد حسني مبارك، نائب الرئيس في ذاك الوقت، وممدوح سالم رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس المخابرات.

وتضمن هذا البيان تأكيد مصر عدم وجود قوات لها في الصُومال واستعدادها لمساعدتها في الدفاع عن أراضيها، كما أكد البيان رفضها التدخل الأجنبي في النزاع وفي الشئون الأفريقيّة وقصر حل النزاع داخل منظمة الوحدة الأفريقيّة، وكان هذا يعني أنها تقبل بمبدأ احترام الحدود القائمة، وهو ما يناسب إثيوبيا ولا يناسب الصُومال؛ لذا بدأت مصر الاتصال بطرفي النزاع عن طريق سفرائهما في القاهرة وعواصم الدول الأفريقيّة الأخرى، وهكذا أصبح هدف مصر حماية الصُومال من الغزو الإثيوبي المتظر، وليس الحفاظ على ما حققته من مكاسب في أوجادين^(١).

وزار وزير الدفاع المصري الصُومال في أغسطس عام ١٩٧٨ م، وكان ذلك بمنزلة إعطاء مؤشر على أن الاستراتيجية المصريّة أصبحت لديها تصورات ثابتة عن موضوعات أمنية تشكل سلسلة متصلة الحلقات: أمن البحر الأحمر وأمن وادي النيل وأمن منظمة الوحدة الأفريقيّة وأمن الطرق البحريّة للبترول حول أفريقيا^(٢)، وفي عام ١٩٧٩ م كان موقف الصُومال من معاهدات السلام التي عقدها الرئيس السادات مع إسرائيل مؤيداً، ولكن السودان والصُومال وسلطنة عُمان التي لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر أظهرت توتراً من هذه المنظمة، وترى أنظمة الدول الثلاث أن مصر تشكل أهمية بالنسبة إلى أمنها، باستثناء سلطنة عمان، فهذه الدول لم تستطع الموافقة على المعاهدة، وحاولت اتخاذ موقف محايد^(٣).

(١) محمد عبدالمؤمن، مرجع سابق، ص ص ٢٣٣-٢٣٤.

(٢) جلال يحيى، محمد نصر، مرجع سابق، ص ٦٧٤.

(٣) انظر: من وزارة الخارجية الأمريكية - واشنطن، إلى البعثة الأمريكية في سيناء أولوية، وثيقة رقم ١٣ (سري)، ٥ أيار/ مايو ١٩٧٩. سلسلة وثائق وكر الجاسوسية رقم ٥٤ (تدخلات أميركا في البلدان الإسلامية مصر)، مركز نشر وثائق مجلس التجسس الأمريكي، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٣.

وبالرغم من عودة مصر إلى الالتزام بمبدأ قدسية الحدود، وهو ما يحقق مصلحة إثيوبيا، فإنها رأت أن من واجبها الحفاظ على استقرار الصومال ودعمها في مواجهة إثيوبيا المدعومة من الشوفايت ومساندتها لتخطي آثار الهزيمة^(١)، ففي أكتوبر عام ١٩٧٩ تسلمت الصومال من مصر ٢٢ دبابة تي ٥٤، ووصلت الدبابات إليها في بداية شهر أكتوبر، وشاركت في العرض العسكري بمقديشو في ٢١ أكتوبر، وتستكمل هذه الصفقة بإرسال ٢٢ دبابة أخرى في بداية شهر نوفمبر؛ لذا زار وزير الدفاع المصري كمال علي مقديشو في أبريل، وأبلغ حينها السفير الأمريكي في مايو بالقاهرة «أن مصر تستطيع تزويد الصومال بالكمية نفسها من الدبابات، لكنها لا تستطيع تزويدها بكمية ٢٠٠ دبابة حسب طلب حكومة سياد» وحرصت مصر على تقديم المعونات العسكرية للصومال؛ بسبب عدم قطعها العلاقات معها بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، بالإضافة إلى وجود التهديد العسكري من جانب إثيوبيا، وقد كان في الصومال ما يقارب من مائة مستشار مصري^(٢)، وربما يكون سبب عدم قطع الرئيس سياد بري العلاقات مع مصر هو الحصول على حليف لها بعد الصراع الصومالي الإثيوبي، وذلك بسبب موقف الدول الأفريقية من الصومال، إذ كانت تعدها دولة معتدية على إثيوبيا.

وكان موقف مصر طوال الصراع الصومالي الإثيوبي موقفاً توفيقياً يسعى للمصالحة بين الأطراف المتنازعة، غير أن موقفها قد اختلف منذ اندلاع الصراع المسلح في أواخر عام ١٩٧٥ م، حيث انحازت للصومال ولحق تقرير المصير مفضلة إياه على مبدأ قدسية الحدود، بعكس ما كانت تفعله في السابق في إطار الاعتقاد بالقدرة الصومالية على حسم النزاع؛ وذلك لعدم استطاعة الأطراف المتصارعة تحقيق ما يمكن تسميته بتسوية عادلة^(٣).

(١) محمد عبد المؤمن، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

(٢) انظر: من وكالة المخابرات واشنطن، إلى مكتب المخابرات الدفاعية (cur intel)، وثيقة رقم ٢٣ (سري) ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩، بشأن توريدات الأسلحة المصرية. سلسلة وثائق وكر الجاسوسية، مصدر سابق، ص ٢٣. (انظر ملحق رقم ٨).

(٣) محمد عثمان أبو بكر، «الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في القرن الأفريقي وموقف دول الجوار العربية منه في الفترة من ١٩٧٤ م إلى ١٩٧٨ م»، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٤١٦ - ٤١٧.

كان معظم التبادل التجاري بين مصر والصومال قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ م يحدث مع الصومال الإيطالي، واتصف الإنتاج الصومالي بصغر الحجم، وهو ما أدى إلى انخفاض متوسط دخل الفرد، وترتب على هذا التواضع في مستوى الدخل وعلى فقر الصومال في أنواع المحاصيل الغذائية والمواد الأولية وعدم صلاحية المتوافر منها؛ بسبب النقل البطيء إذ اتصف التبادل التجاري بين مصر والصومال بمستوى منخفض وعدم الانتظام، وكانت وجهة نظر الحكومة المصرية في هذه الفترة اقتصادية صرفة في التعامل مع الصومال، ولم تتأثر بأية عوامل أخرى، فكانت تبحث عن المكاسب الاقتصادية، بقطع النظر عن أي تأثير بالنواحي السياسية^(١).

وبعد ثورة يوليو زاد اهتمام مصر بتنمية الصومال الإيطالي اقتصاديًا، فقد تلقى مندوبها بالمجلس الاستشاري خطابًا في ١٨ فبراير عام ١٩٥٦ م من مدير المكتب السياسي لإدارة الوصاية في الصومال الإيطالي تطلب فيه إعاره محمد صفى الدين المرعشلي خبير القطن المصري؛ للعمل بالإدارة لمدة عامين، وقد أكد مندوب مصر أهمية هذه الخطوة، وطالب بضرورة انتهاز الفرصة والإسراع بتكليف المرعشلي بالسفر إلى الصومال في أقرب وقت ممكن^(٢).

وأرسلت أيضًا بعثة تجارية مصرية لدراسة الأحوال الاقتصادية والتجارية في الصومال الإيطالي، ودرست هذه البعثة مصانع حلج القطن وعصر الزيتون وصناعة الصابون والنسيج، ووجدت أن إنتاج هذه المصانع يكفي الاستهلاك المحلي، وأن أي توسع في تلك الصناعات يحتاج إلى توسع في زراعة القطن والحبوب وغيرهما، فضلًا عن حاجة هذه الزراعات لأموال وخبراء،

(١) محمد عبد المؤمن، مرجع سابق، ص ٢٧٨-٢٧٩.
(٢) زكريا أحمد محمد، مرجع سابق، ص ٤٨١.

إلى جانب مواجهة مقاومة الولايات المتحدة لمثل هذا التوسع الزراعي؛ نظرًا لأن ذلك الإنتاج سينافس الإنتاج الأمريكي في المجال نفسه .

ومن ناحية أخرى، درست البعثة إمكانية زيادة التبادل التجاري بين البلدين في مجال الماشية، وقد وجدت البعثة أن قلة الصادرات الصُّوماليَّة إلى مصر في هذا المجال تعود إلى الحاجة إلى زيادة عدد شركات الملاحة العاملة في نقل البضائع بالبحر الأحمر^(١)؛ لذا اقترح مندوب مصر في المجلس الاستشاري إنشاء شركة ملاحية مصرية يقتصر عملها على النقل بين مصر والصُّومال الإيطالي حتى لو بدأت نشاطها بسفينة تتوافر فيها الشروط الصحية، بحيث تصل إلى ميناء الوصول دون نفوق أيٍّ من الحيوانات التي عليها، كما كان يحدث في رحلات سابقة .

وقد اهتم الرئيس جمال عبدالناصر بهذا الاتجاه، فطلب من وزارات الحكومة المصريَّة المختلفة العمل على مواجهة النشاط الغربي في الصُّومال الإيطالي فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي وبحث إمكانية استيراد اللحوم من هناك، ولكن هذا الاتجاه وجد الكثير من العقبات، فمن ناحية كانت عملية استيراد اللحوم يعوقها الصعوبات الفنية المتعلقة بالنقل، بالإضافة إلى النواحي الاقتصادية التي كانت تتمثل في ضرورة البحث عن سلع مصرية بديلة تُصدَّر للصومال حتى لا تفقد مصر رصيدها من الليرة الإيطالية، إذ كانت المبادلات التجارية بين مصر والصُّومال الإيطالي تحدث بهذه العملة لمصلحة إيطاليا، ومن ناحية أخرى كانت هناك تعقيدات تفرضها الإدارة الإيطالية على أية محاولة مصرية لزيادة العلاقات الاقتصادية مع الصُّومال الإيطالي؛ لذا وجدت مصر أن استيراد اللحوم من هذه المنطقة يمثل خسارة كبيرة لاقتصادها، خصوصًا إذا قورنت باستيرادها من ليبيا أو السودان^(٢) .

ومع اقتراب فترة الوصاية من نهايتها، عملت الحكومة الإيطالية ومعها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، على الاتفاق على طريقة

(١) محمد عبدالمؤمن، مرجع سابق، ص ٢٨٢ .

(٢) المرجع السابق، ص ص ٢٨٢-٢٨٣ .

تقديم المعونات للصومال الإيطالي بالصورة التي تحقق مصالحها، حيث تقدم إيطاليا كل معونة تستطيع أن تقدمها للصومال الإيطالي، على أن تدفع الولايات المتحدة الباقي، في حين قررت بريطانيا أنها سوف تكتفي بما تقدمه إلى الصومال البريطاني، على أن تدخل هذه المساعدة في ميزانية الدولة الكبيرة في حالة دخولها الكومنولث، كما تقدمت إيطاليا بعرض للحكومة الصومالية تقديم من خلاله مليوني دولار سنوياً، منها نصف مليون دولار نقدًا، والباقي نفقات للخبراء الإيطاليين الذين قدرت عددهم بقُرابة ٢٥٠ خبيرًا، كما نص العرض على التزام الحكومة الإيطالية بشراء الموز الصومالي وحمايته جبراً ومالياً، ومع استقلال الصومال كانت الجمهورية الصومالية الناشئة تواجه مشكلات التخلف الاقتصادي، إذ كانت مواردها تقتصر على الثروة الزراعية المحدودة وتربية الأبقار والإبل والماعز^(١).

وكان نظام رئيس الحكومة الصومالي عبدالرشيد علي شارماركي الخاص بالتنمية الداخلية والتكامل يعتمد على سياسة عدم الانحياز في الشؤون الخارجية، وتدعمه قروض تصل في قيمتها إلى قُرابة ٢٥ مليون جنيه إسترليني جاء معظمها من الجمهورية العربية المتحدة وألمانيا الغربية والاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا؛ هذا فضلاً عن مساعدات مباشرة من إيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة^(٢).

وقد وجد في مُقَدِّشو بنك التسليف الصومالي وبنك بورسعيد، وهو فرع للبنك الرئيس بالجمهورية العربية المتحدة، ويقوم هذا البنك بالأعمال التجارية والمصرفية بناء على الاتفاقية الاقتصادية المعقودة بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية الصومالية؛ لتنشيط التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين، وافتُتح هذا البنك في شهر سبتمبر عام ١٩٦١م، وليس له فروع أخرى خارج مُقَدِّشو^(٣).

(١) نفسه، ص ٢٨٧.

(2) Lewis, I. M, A, Modern History, op, cit, p. 173.

(٣) محمد زهير حامد البابلي، مرجع سابق، ص ٩٣.

وفي ١٠ ديسمبر عام ١٩٦٠م، عقدت الجمهورية العربية المتحدة اتفاقات اقتصادية ثنائية مع الصومال^(١)، كما عقدت معها اتفاقية تجارية كان الهدف منها تشجيع التبادل التجاري بينهما، حيث تشجع قيام الصومال باستيراد المنتجات المصرية التي تحتاجها السوق هناك، مثل البلاستيك والسكر والأسمدة والآلات والأثاث والمصنوعات المعدنية والزجاج وإطارات السيارات والكتب والأقلام، على أن تصدر الصومال للجمهورية العربية المتحدة الموز والحبوب الزيتية والجلود والماشية والأغنام وغيرها من منتجات الثروة الحيوانية، بالإضافة إلى تجارة الترانزيت ومنح التسهيلات التجارية بين البلدين، كما تضمنت هذه الاتفاقية سريان مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وأن يكون التعامل التجاري بينهما بالجنيه الإسترليني^(٢).

وفي أغسطس عام ١٩٦٢م، زار عبدالرشيد علي شارماركي مصر، وعقد عددًا من الاتفاقات مع الرئيس جمال عبدالناصر؛ من أهمها اشتراك مصر في تنفيذ برنامج الخطة الخمسية الأولى في الصومال^(٣) واتفاق القرض الطويل الأجل المبرم بين حكومتَي الدولتين، الذي يُعدُّ نموذجًا لشروط القروض التي يمكن أن تحصل عليها الصومال، وعلى نوع التعامل مع البلاد الصديقة.

وقد نص الاتفاق على أن تضع الحكومة المصرية تحت تصرف الحكومة الصومالية تسهيلات ائتمانية قيمتها أربعة ملايين جنيه إسترليني، وتقرر أن تحتسب فائدة قدرها ٥، ٢ في المائة سنويًا على الرصيد المدين، على أن تسدد الفائدة في ٣٠ يونيو ٣١ ديسمبر من كل عام، وتسدد حكومة الصومال هذا المبلغ على سبعة أقساط سنوية متساوية يستحق أولها بعد عام من تاريخ تحديد قيمة هذه الأقساط، ونص الاتفاق كذلك على أن تستغل حكومة الصومال هذا المبلغ في إقامة مصانع للغزل والنسيج والسكك الحديدية وتوسيع مطار

(١) السياسة الدولية «ج.ع.م. والسياسات الخارجية (ج.ع.م. وأفريقيا)»، ع ٥، ١٩٦٦، ص ١٤٧.

(٢) محمد عبدالمؤمن، مرجع سابق، ص ٢٨٨.

(٣) رضا خليفة، «خطة التنمية في الصومال»، نهضة أفريقيا، ع ٦٠، ١٩٦٢، ص ٣٤.

مُقَدِّشُو وإنشاء طرق وبناء مساكن وإقامة سلخانة وتمويل بعض الصناعات الصغيرة، كما يُستخدم هذا القرض في تمويل استيراد المعدات والآلات.

ومن أهم ما جاء في نصوص هذه الاتفاقية أنه عند الاتفاق بين الحكومتين على المشروع الذي يراد تنفيذه، تتعاون حكومة مصر مع حكومة الصُومال في تقديم المشورة الفنية اللازمة، وتطبيقاً لهذا توفد مصر إلى الصُومال الخبراء والفنيين الذين تطلبهم حكومة الصُومال، وتزودهم الأخيرة بجميع البيانات والمعلومات اللازمة، ويتمتعون بجميع المزايا المنصوص عليها في قانون الاستثمارات الأجنبية المعمول به في الصُومال^(١)، ومن جهة أخرى كانت مصر تعمل على تعميق الترابط بينها وبين الصُوماليين عبر تشجيع التجارة، حيث عملت على استيراد جزء كبير من احتياجاتها من الصُومال، ومن أجل ذلك الغرض تقرر عام ١٩٥٤م إلحاق مكتب مصر في مُقَدِّشُو لأحد الموظفين؛ ليقوم بمهمة الملحق التجاري، كما أوفد في الفترة نفسها بعثة تجارية مكونة من وزارة التجارة والصناعة؛ لدراسة السوق في الصُومال، وقدمت هذه البعثة مجموعة من التوصيات في إطار تعميق العلاقات بين البلدين، في النواحي السياسية والاجتماعية، وكذلك التجارية، حيث ناشدت هذه اللجنة في تقريرها أن تُصدر إلى مصر بعض السلع المتوافرة في الصُومال، مثل المواشي، في نطاق واسع، وكذلك الجلود واللبن والفحم النباتي وبعض الفواكه، مثل الموز^(٢).

ومع منتصف الستينيات، طرأت عدة متغيرات أثرت على علاقة مصر بالصُومال اقتصادياً، فقد تعرضت مصر لضغوط اقتصادية حدثت من قدرتها على تقديم المعونات الاقتصادية أو القروض أو حتى القبول بالتساهل في ميل الميزان التجاري لمصلحة الصُومال، وكان ذلك نتيجة للأعباء الاقتصادية التي أثقلت كاهل مصر من نفقات التنمية والنفقات العسكرية الضخمة التي ترتبت على العمليات العسكرية التي اشتركت فيها القوات المسلحة

(١) راشد البراوي، الصومال الكبير حقيقة وهدف، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٦١، ص ص ١٠٨-١٠٩.

(٢) عبدي يوسف فارح، مرجع سابق، ص ١٥٠.

المِصْرِيَّة في اليمن، ثم جاءت هزيمة يونيه عام ١٩٦٧م لتوجه ضربة قوية لسياسة مصر الخارجية وتضيف عبئاً ضخماً على كاهلها تجعلها تسخر جميع جهودها؛ لإزالة آثار العدوان الذي كان يتطلب إعادة بناء القوات المسلحة، وهو ما يعني المزيد من القيود التي فرضت على اقتصادها، إلى جانب ارتباط الصُّومال بالدول الغربية، وخاصة من الناحية الاقتصادية^(١).

وفي أعقاب ثورة محمد سياد بري في أكتوبر عام ١٩٦٩م حدثت عدة أمور أثرت على العلاقات الاقتصادية بين مصر والصُّومال، فقد شهدت تلك الفترة تذبذباً كبيراً في العلاقات الاقتصادية بينهما، نتيجة التأثير بالعوامل السياسية واختلاف السياسة الخارجية لكلٍّ منهما، فضلاً عن التغيرات السياسية التي شهدتها منطقة القرن الأفريقي نفسها، فحتى عام ١٩٧١م ظلت مصر تدعم جهود الصُّومال؛ للاعتماد على الذات من أجل تفويت الفرصة على الدول الغربية؛ لاستغلال تخلفها الاقتصادي، فكان لمصر في الصُّومال حتى ذلك الوقت ٣٤٢ خبيراً، منهم ٣٣٠ من الفنيين في مختلف المجالات الصناعية والزراعية^(٢).

وعندما تدهورت العلاقات المِصْرِيَّة السُّوفِيَّتِيَّة في أعقاب حرب أكتوبر، وتوطدت العلاقات المِصْرِيَّة السعودية، اتفقت أهدافهما على مقاومة النفوذ السُّوفِيَّتِي المتزايد في الصُّومال، وكان من بين الوسائل التي اتُّبعت في هذا الإطار تقديم المساعدات المالية لها، ولما كانت ظروف مصر الاقتصادية، خاصة بعد حرب أكتوبر لا تمكّنها من توفير أموال تدعم بها الصُّومال أو أن تنمي تجارتها معها، قامت المملكة العربية السعودية بذلك الدور، وبمرور الوقت أصبحت المملكة العربية السعودية تستحوذ على معظم الصادرات الصُّوماليَّة^(٣).

(١) محمد عبدالمؤمن، مرجع سابق، ص ٢٩٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩٥.

(٣) نفسه، ص ٢٩٦.

ثالثاً: العلاقات الثقافية:

ضعفت الصلات بين الأزهر والصُومال أثناء الاحتلال الإيطالي، فقد كان الإيطاليون يخشون من أثر هذه الصلات في إذكاء الروح القومية بين الوطنيين^(١)، وفي أغسطس عام ١٩٤٩ طلب أمراء بعض قبائل الصُومال الإيطالي وزعماءها إرسال جمعيات خيرية على غرار الجمعيات التبشيرية ومدها بالإعانات الحكومية؛ للحد من الجمعيات التبشيرية الغربية وإرسال اثنين من مدرسي الأزهر مبدئياً وإيفاد بعثة إلى مصر توزع على خمس سنوات؛ أي بمعدل عشرين طالباً في السنة^(٢).

وفي عام ١٩٥٠ م، أرسلت مصر إلى الصُومال الإيطالي ١٠٠ نسخة من المصحف الشريف ومجموعة من كتب التفسير والأحاديث النبوية الشريفة وبعض كتب السيرة النبوية ومجموعة من كتب الدين واللغة والتاريخ من مشيخة الأزهر ووزارة المعارف، وقد تولى مندوب مصر في المجلس الاستشاري للأمم المتحدة في الصُومال الإيطالي الإشراف على توزيعها بنفسه بمناسبة حلول شهر رمضان^(٣).

وفي عام ١٩٥١ م، اتصلت الإدارة المركزية لحزب وحدة الشباب الصُومالي بالمندوب المصري في المجلس، وعرضت عليه مشروع الحزب للتعليم، فتعهد بتأييد المشروع وإقناع الإدارة الإيطالية الوصية حكومته بإنهاض المجال التعليمي في البلاد، فقبلت مصر هذا المطلب، وبعثت وفداً أزهرياً؛ لبحث الموقف، حيث زار هذا الوفد جميع المدن الصُومالية، كما عقدت اجتماعات بين إدارة الحزب والقوى الوطنية الأخرى، وبعدها قدم الشيخ عبدالله المشد

(١) شوقي عطا الله الجمل، الأزهر ودوره السياسي والحضاري في أفريقيا، الهيئة المصرية العاملة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٨٧.

(٢) دار الوثائق القومية، محافظ عابدين، محفظة رقم ٨٧٨، الكود الأرشيفي ٠٠٦٩-٠٢٥٥٤١، ملف رقم ٨، مكاتبات ومذكرات صادرة من أمراء وزعماء قبائل الصومال إلى جلالة الملك فاروق لشكره وللمطالبة بمساعدات في أمور مختلفة، مذكرة من أمراء وزعماء قبائل الصومال إلى جلالة الملك فاروق، أغسطس ١٩٤٩ م.

(٣) نفيسة سعد الدين، مرجع سابق، ص ٢٤.

رئيس الوفد الأزهرى تقريراً إلى الحكومة المصرية التي أصدرت عقب ذلك قراراً بقبول ٢٢ منحة دراسية للصومال الإيطالي وإيفاد بعثة أزهرية في عام ١٩٥٢م، وفي هذا العام أيضاً افتُتح معهد الدراسات الإسلامية بإشراف البعثة الأزهرية، ثم تابعت البعثات المصرية منذ تلك الفترة^(١).

وفي ٢ يوليو عام ١٩٥١م، طلب بعض رجال الدين من أهالي الصومال الإيطالي بمدينة «بيدوة» إرسال بعثة أزهرية دائمة في الصومال^(٢)، وفي عام ١٩٥٢م وصلت أول بعثة أزهرية إلى هناك، واستطاعت أن تنشئ معهداً دينياً في مُقَدِيشو عام ١٩٥٩م، بلغ عدد طلبته في العام الدراسي ١٩٦٣م/ ١٩٦٤م مائتي طالب في القسم الإعدادي^(٣).

وفي عام ١٩٥٣م، أنشئ معهد الدراسات الإسلامية، وكانت مدة الدراسة فيه أربع سنوات، ويبلغ عدد تلاميذه قرابة ثلاثمائة تلميذ، وتخرجت الدفعة الأولى عام ١٩٥٧م، ويعمل خريجوه في تدريس اللغة العربية والدين بالمدارس الحكومية أو يُعينون قضاة شرعيين، وتُدرس بهذا المعهد بجانب العلوم الدينية بعض العلوم الحديثة، كالتاريخ والجغرافيا والحساب وغيرها باللغة الإيطالية، إلى جانب دروس في تعليم الإيطالية نفسها، وبه سبعة مدرسين أزهرين عدا المدرسين الإيطاليين والصوماليين^(٤).

وفي ظل الحالة غير المرضية التي كانت عليها مساجد مُقَدِيشو، اقترح محمد كمال الدين صلاح بناء مسجد مناسب بها، مشيراً إلى أن مصر ستكتسب من تنفيذ هذا الاقتراح مكانة وسمعة كبيرة بين جميع طوائف البلاد^(٥)، وفي نوفمبر عام ١٩٥٥م طلب صلاح من وزارة التربية والتعليم التوسع في إرسال

(١) عبدي يوسف فارح، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٢) دار الوثائق القومية، محافظ عابدين، محفظة رقم م ٥٠٢، الكود الأرشيفي ٠٠٩٩٩٦-٠٠٦٩، ملف رقم ٣٣، بشأن إيفاد بعثة أزهر دائمة للصومال، من أحزاب ورجال الدين والأعيان إلى الملك فاروق، ١٢ يوليو ١٩٥١م.

(٣) محمد زهير حامد البابلي، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٤) محمد عبد المنعم يونس، مرجع سابق، ص ١١٥.

(٥) زكريا أحمد محمد، مرجع سابق، ص ٤٧٧.

المدرسين المصريين إلى الصُومال الإيطالي، فحصلت الموافقة على إرسال خمسة وعشرين مدرسًا من وزارة التربية والتعليم، كما رشح الأزهر ثمانية مدرسين بناءً على طلب مندوب مصر^(١).

ومن أبرز العلماء الصُوماليين الذين درُسوا في مصر بجامعة الأزهر في كلية أصول الدين العلامة الشيخ محمد معلم حسن الذي بدأ تفسير القرآن الكريم، واختار لهذا العمل الجليل مسجد عبدالقادر الجيلاني (مقامك) الذي يقع في وسط مُقَدِيشُو^(٢)، كما أسست البعثة الأزهرية معهدًا دينيًا في برعو بالصُومال البريطاني عام ١٩٦٠م، وكانت قد أنشأت في هذا المعهد الديني لجنة مكونة من كبار الصُوماليين المشتغلين بالكفاح الوطني، وذلك قبل الاستقلال، ويدرس في هذا المعهد ٢١٧ طالبًا في القسمين الإعدادي والثانوي، وبدأ المعهد يخرج طلابه منذ عام ١٩٦٢م ممن يحملون الشهادة الإعدادية الأزهرية، ومن هؤلاء الخريجين من سافر في منح دراسية إلى الجمهورية العربية المتحدة، ومنهم من يستكمل دراسته في القسم الثانوي بالمعهد ومنهم من يشتغل بالتدريس في المدارس الحكومية^(٣).

وكانت الامتحانات تصل إلى الصُومال بالطائرة تحملها لجان خاصة؛ لمباشرة الامتحان مهما كان مواعده، وتُحمل أوراق الإجابة إلى مصر لتصحيحها على المستوى نفسه الذي تصحح عليه أوراق امتحان الطلبة المصريين، وللناجحين منهم حق الدخول في الجامعات المصريّة، ويتولى أمر تقديم أوراقهم إدارة الطلبة الوافدين التابعة لوزارة التعليم العالي، وبعض هؤلاء الطلبة يتقاضون رواتب شهرية تصل إلى العشرين جنيهاً لكل منهم^(٤).

ولتلبية احتياجات المعاهد الدينية في الصُومال التي زاد عددها في أعقاب الاستقلال قرر شيخ الأزهر إعارة عدد كبير من المدرسين للصومال، كما

(١) المرجع السابق، ص ٤٧٨.

(٢) يوسف علي عيتي، مرجع سابق، ص ٨٧.

(٣) محمد زهير حامد البابلي، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٤) زاهر رياض، مرجع سابق، ص ٢٨٦.

وَقَّع الأزهر اتفاقية مع الصُّومَال في عام ١٩٦١م نصت على فتح كلية إسلامية في مُقَدِشُو، وفي العام التالي افتُتحت كلية إسلامية أخرى في الشمال^(١)، وقد بلغ عدد الطلبة الذين سافروا إلى القاهرة في منح دراسية للالتحاق بمعاهد الأزهر الشريف وجامعته حتى عام ١٩٦٣م / ١٩٦٤م واحدًا وثمانين طالبًا، وهذا بالطبع غير مئات الطلاب الذين ذهبوا إلى القاهرة ليتعلموا تعليمًا دينيًا في غير منح دراسية^(٢).

وبلغ عدد الطلاب الوافدين لمصر في العام الدراسي ١٩٦٢/١٩٦٣م ٦٦ طالبًا يدرُسُون لمدة أربع سنوات فأكثر بعد الثانوية العامة و١٥٣ طالبًا يدرُسُون لمدة تقل عن أربع سنوات، ويتدربون على المهن المختلفة بعد الثانوية العامة^(٣)، وفي العام الدراسي ١٩٧١م / ١٩٧٢م بلغ عدد المنح الأزهرية ١٠٩، وفي عام ١٩٧٢م / ١٩٧٣م زاد عدد هذه المنح إلى ١٢٤^(٤).

وطرأت تغييرات على نشاط بعثة الأزهر في الصُّومَال حين اتجهت حكومة محمد سياد بري مع بداية السبعينيات إلى تطبيق الاشتراكية العلمية، واتخذت العديد من الإجراءات التي تتنافى مع الشريعة الإسلامية؛ مثل قرارها بحظر تعدد الزوجات في يناير عام ١٩٧٥م والمساواة بين الرجل والمرأة في الميراث في بداية عام ١٩٧٦م، ثم الطريقة الوحشية التي عاملت بها العلماء الصُّوماليين الذين احتجوا على تلك القرارات، حيث أعدمت عشرة منهم، وقد وقف الأزهر من هذه الأحداث موقفًا قويًا، إذ أفتى الشيخ عبدالحليم محمود شيخ الأزهر بكفر الذين اتخذوا القرارات المخالفة للشريعة ووضعوا قانون المساواة بين الذكر والأنثى، وأرسل برقية احتجاج لحكومة الصُّومَال محتج فيها على إعدام علماء الإسلام وعلى القانون المارق على الدين الإسلامي.

(١) محمد عبدالمؤمن، مرجع سابق، ص ٣٢٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٣.

(٣) نفسه، ص ٦٦.

(٤) الحسن يرو حاوالي، «السياسة الخرجية المصرية تجاه أفريقيا ١٩٧٠-١٩٨٠»، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٦٨.

وتوجه مجموعة من علماء الأزهر إلى الصُّومال للتحقيق فيما جرى هناك وأبرقوا إلى القاهرة بأن الشريعة الإسلامية ألغيت فعلاً، وأن الرئيس محمد سياد بري شكك في القرآن، وأن علماء المسلمين قتلوا بسبب احتجاجاتهم على إجراءاته ضد الإسلام والمسلمين، كما توأكب مع ذلك إلغاء المواد الدينية من برامج التعليم أو الإبقاء عليها اسماً، بحيث لا يكون لها أثر في نفوس الطلبة حتى تأتي الفرصة لإلغائها كلياً وتقرير الماركسية في جميع المراحل، وإبعاد العناصر الإسلامية عن الجيش والجهاز الحكومي واستبدال عناصر ماركسية بها.

ونتيجة لذلك تقلص نشاط الأزهر في الصُّومال، وتقلص نشاط مبعوثيه، إذ أصبحت جهودهم تتعارض مع اتجاه الحكومة الصُّومالية، فقل عدد المنح التي كانت تقدم للصومال، حيث بلغ عدد المقيدین على منح بالأزهر في العام الدراسي ١٩٧٧/١٩٧٨ م عشرة طلاب فقط، ولكن تلك الأوضاع لم تستمر طويلاً، إذ تراجعت العلاقات الصُّومالية الشُّوقِيَّة نتيجة صراع الصُّومال مع إثيوبيا، فاضطرت الأولى إلى استرضاء الدول العربية، عن طريق التوقف عن اتخاذ إجراءات تخالف الإسلام، وهو ما أتاح الفرصة للأزهر أن يستكمل دوره، سواء أكان هذا عن طريق البعثات التي يرسلها أم استقدام الطلاب الوافدين^(١)، وفي الفترة من ١٩٧٦ م إلى ١٩٨١ م بلغ عدد الطلبة الصُّوماليين بالجامعات المِصْرِيَّة تسعة طلاب دراسات عليا، و٢٤ بالكالوريوس والليسانس، وبلغ عدد الطلاب الصُّوماليين المقيدین بمنح الأزهر ١٤ طالباً في العام الجامعي ١٩٨٠ م / ١٩٨١ م^(٢).

موقف مصر من نشر اللغة العربية في الصُّومال:

قامت مصر بدور مهم في الحفاظ على اللغة العربية بالصُّومال في مواجهة محوها وإحلال لغات أخرى مكانها، ففي الخمسينيات واجهت المخططات

(١) محمد عبدالمؤمن، مرجع سابق، ص ٣٢٤.

(٢) الحسن يرو حوالى، مرجع سابق، ص ص ٢٦٨، ٢٧٣.

الإيطالية، من خلال تمثيلها في المجلس الاستشاري في الصومال، وكانت إيطاليا في بادئ الأمر تتبع سياسة مهادنة في هذه القضية، سواء أكانت مع مصر أم مع الصوماليين، فحاولت أن تظهر بمظهر الدولة الحامية للإسلام؛ لاكتساب ثقة الأهالي، كما أعلنت أن اللغة العربية هي اللغة الأقرب التي يمكن للصوماليين تعلمها، خصوصاً أن دين الشعب هو الإسلام، وأكثر المتعلمين يعرفون قراءة اللغة العربية وكتابتها^(١).

وقدم زعماء الشعب الصومالي إلى الإدارة الوصية والمجلس الاستشاري في نوفمبر عام ١٩٥٠م، عريضة بشأن اللغة الرسمية للبلاد يطالبون فيها بجعل اللغة العربية لغة رسمية للبلاد^(٢)، وقررت مصر أن تتحرك عبر النشاط التعليمي، حيث تعاونت مع القوى الوطنية والسكان الذين كانوا يسعون إلى الحفاظ على هويتهم الثقافية، وفتحت المدارس، كما دعمت حركة التعريب تدعيمًا كبيرًا، وكان أساسًا جاريًا في البلاد على يد العناصر المثقفة ورجال الدين، وفي الوقت نفسه زادت مصر المنح التي كانت تقدم للطلاب الصوماليين الذين يتعلمون في القاهرة؛ لذا ارتفع عدد الطلاب في الأزهر ارتفاعًا ملحوظًا منذ عام ١٩٥٢م.

ظهرت الخلافات بين أعضاء مجلس الوصاية في الأمم المتحدة حول نشر اللغة العربية داخل الصومال، التي جاء أحد مندوبيها وهو عبدالقادر آدم، فصرح في الأمم المتحدة بأن الشعب الصومالي بأسره يطالب باللغة العربية مستنكرًا للسياسات البريطانية والفرنسية وغيرها التي كانت تحث على نشر اللغات الأفريقيّة، فقال، «نحن نريد ونطالب باللغة العربية» ورأى أن عدم العناية بتعاليم اللغة العربية في مدارس الصومال يرجع إلى أسباب سياسية.

ولقيت وجهة النظر الصوماليّة تأييدًا من بعض أعضاء مجلس الوصاية ومن الدول التي أيدت الرأي الصومالي: مصر وسوريا والسلفادور والهند، ولكن غالبية الدول الأعضاء في المجلس ومعظمها من الدول الغربية

(١) محمد عبدالمؤمن، مرجع سابق، ص ٣٤٢.

(٢) عبدالرحمن النجار، مرجع سابق، ص ٩٩.

عارضت الفكرة الصُّوماليَّة، ووقفت كل من أستراليا وبلجيكا ونيوزيلندا وبريطانيا وفرنسا وأمريكا وروسيا ضد مشروع اللغة العربية، وانتهت الجلسة دون أخذ موقف حاسم بالنسبة إلى اللغة، وذلك لصعوبة الموقف؛ خاصة أن الشعب الصُّومالي عازم على مجابهة أي مشروع يُجانب رغباته في هذا الاتجاه^(١).

وعملت مصر على إنشاء مركز ثقافي مصري في مُقَدِشُو، وهو ما طالب به آدن عبدالله عثمان رئيس الجمعية التشريعية في عهد الوصاية أثناء لقائه مع الرئيس جمال عبدالناصر، فأرسلت وزارة الخارجية المِصْرِيَّة مذكرة إلى وزارة التربية والتعليم تطلب فيها رسم سياسة تعليمية طويلة الأمد؛ بهدف نشر اللغة العربية في الصُّومال نشرًا صحيحًا. وقد رأت وزارة الخارجية في هذا المجال أن الجهود التي تقوم بها البعثة المِصْرِيَّة في نشر اللغة العربية في هذا البلد غير كافية إزاء هذه التطورات ومجابتها لشعب كامل يكاد يكون أُمِّيًّا وشديد الرغبة في التعليم، هذا وحذرت الخارجية المِصْرِيَّة من خطورة الموقف، حيث توجد جهود غربية واضحة في إبعاد اللغة العربية عن البلاد^(٢).

وظهر حرص مصر على تدعيم اللغة العربية في عام ١٩٦٤م، فعندما تعرضت لضائقة مالية قررت على إثرها إغلاق المراكز الثقافية المِصْرِيَّة في أفريقيا، تقدمت وزارة التعليم العالي بطلب استثناء المركز الثقافي المصري في مُقَدِشُو والمكتبة الثقافية بـ «هرجيسا» من قرار الغلق لدعم اللغة العربية، فأبقت الحكومة المِصْرِيَّة عليهما^(٣).

وعندما وقع انقلاب محمد سياد بري، وتبنت حكومته تطبيق المبادئ الاشتراكية، وأتمت الهيئات والمؤسسات الخاصة في الصُّومال استئنت مدارس البعثة المِصْرِيَّة والأزهرية مؤقتًا. وفي الاحتفال بالعيد الثالث للثورة الصُّوماليَّة قرر بري في ٢١ أكتوبر عام ١٩٧٢م كتابة اللغة الصُّوماليَّة بالحروف اللاتينية، وتبع ذلك مصادرة جميع المؤسسات التعليمية بما في هذا المدارس الأهلية

(١) عبدي يوسف فارح، مرجع سابق، ص ص ١٩٦-١٩٧.

(٢) المرجع السابق، ص ص ١٩٨-١٩٩.

(٣) محمد عبدالمؤمن، مرجع سابق، ص ٣٤٥.

التي كانت تتبع مصر والسعودية، كما ألغت الحكومة الصُّوماليَّة اتفاقية كانت قد أبرمتها مع جامعة الدول العربية ورابطة العالم الإسلامي؛ لبناء جامعة متكاملة في مُقَدِشُو.

وقد تسببت هذه القرارات في ارتباك البلاد خلال الفترة من عام ١٩٧٢م حتى عام ١٩٧٥م، نتيجة تغيير السياسة التعليمية وغلق المدارس عام ١٩٧٤/٧٣م، بحجة مكافحة الأمية، غير أن الظروف السياسية التي تعرضت لها الصُّومال أثناء وبعد حرب أوجادين وبعدها، كان لها العديد من الآثار؛ أهمها حرص الحكومة الصُّوماليَّة على علاقاتها بالدول العربية، فخفف بري من إجراءاته ضد اللغة العربية؛ بل افتتح حملة لتقويتها في بلاده، وهو ما شجع مصر على متابعة جهودها، فافتتحت البعثة المصريَّة خمس مدارس عربية في عام ١٩٨١م، كما استمرت مصر في طباعة عدد من المناهج العربية للمساعدة في دعم اللغة العربية^(١).

الإذاعة الصُّوماليَّة:

تألَّفت هيئة الإذاعة الصُّوماليَّة من محطتين للراديو: أولاهما من مُقَدِشُو العاصمة، وتعرف براديو مُقَدِشُو، والثانية في مدينة «هرجيسا».

وقد أُدخلت الإذاعة إلى الصُّومال؛ لخدمة أغراض الدول الاحتلاليَّة آنذاك، وكانت هناك حينذاك محطات تبث برامجها إلى الصُّومال وأفريقيا عامة خلال الحرب العالمية الثانية، وساعد ذلك على سرعة إنشاء محطة إذاعة فيها؛ لتخدم أهداف الاحتلال من جانب، حيث كان لا بد له أولاً من مواجهة هذه الإذاعات، ولمحاولة إرضاء القوى التحريرية التي كانت تطالب بإذاعة تستطيع عن طريقها الوصول إلى الشعب من جانب آخر^(٢).

(١) المرجع السابق، ص ص ٣٤٥-٣٤٦.

(٢) ماجي الحلواني، عاطف العبد، الأنظمة الإذاعية في الدول العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٧ م، ص ٤٣.

وبعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦م استطاعت مصر أن تكتسب الرأي العام الصُّومالي لمصلحتها عبر إذاعة صوت العرب، وهو ما أدى إلى قيام اضطرابات وتظاهرات كثيرة ضد الوجود البريطاني في الشمال، واضطرَّ الحاكم الإداري البريطاني في الصُّومال البريطاني - آنذاك - أن يطالب حكومته بافتتاح إذاعة تتحدث باللغة الصُّوماليَّة عبر بي بي سي؛ لمواجهة الصوت المصري، فافتتح قسم لإذاعة بي بي سي اللندنية عام ١٩٥٧م على هذه الخلفية^(١).

مما سبق يتضح أنه: بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية عملت الدول المنتصرة في الحرب على تقسيم ممتلكاتها، أما بخصوص الصُّومال الإيطالي فقد بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة مناقشة؛ لتقرير مصيره. وبعد مناقشات كثيرة تقرر في النهاية وضع الصُّومال تحت وصاية إيطاليا، ويُكوّن مجلس استشاري مكون من مصر والفلبين وكولومبيا تكون مهامه مراقبة إيطاليا.

وعيّنت مصر محمد رستم وزيراً مفوضاً في المجلس الاستشاري عام ١٩٥٠م، ثم من بعده محمد طلعت راغب، ثم صلاح الدين فاضل، وقد عملت إيطاليا على عرقلة دور مصر في المجلس الاستشاري، وكان دورها فيه قبل ثورة يوليو عام ١٩٥٢م شكلياً إلى حد ما؛ لأنها لم تكن لديها القدرة ولا الرغبة في الاصطدام بالقوى الاحتلاليَّة من أجل القوى الوطنية في الصُّومال.

وبعد ثورة يوليو زاد اهتمام مصر بالصُّومال، وعُين محمد كمال الدين صلاح مندوباً لها في المجلس الاستشاري عام ١٩٥٤م، وقد لعب دوراً مهماً داخل المجلس، ووقف بجانب الصُّوماليين في مشكلتهم الحدودية مع إثيوبيا، ونتيجة لتلك الجهود التي قام بها اغتيل من قبل القوى الاحتلاليَّة عام ١٩٥٧م، وبعد استقلال الصُّومال عام ١٩٦٠م عملت مصر على التقارب بينها وبين الاتحاد السوفيَّتي؛ للحصول من السوفيَّتي على المنح، كما عملت على تدعيمها عسكرياً.

(١) عبدي يوسف فارح، مرجع سابق، ص ١٧١.

وكان موقف الرئيس جمال عبدالناصر من الصراع الصُومالي الإثيوبي يعتمد على حل المشكلة عن طريق حسن الجوار، واضطربت العلاقات المضربة الصُومالية في فترة رئاسة محمد أنور السادات؛ بسبب اتجاه الرئيس محمد سياد بري للاشتراكية واتخاذ عدة قرارات داخلية ضد الإسلام والعروبة، ولكن تغير موقف السادات بعد حرب الأوجادين؛ بسبب تراجع الدعم السُوفيتي للصومال، وكان موقف السادات من الصراع الصُومالي الإثيوبي يعتمد على حق الشعب في تقرير مصيره.

وقد وقفت مصر بجانب الصُومال طوال فترة الصراع، وعملت على دعمها عسكرياً، ولكن في النهاية تراجعت بسبب موقف الدول الأفريقية من الصُومال وعوامل أخرى، ولم يقتصر دعم مصر لها سياسياً فقط بل دعمتها اقتصادياً عن طريق المنح المالية والقروض وإرسال بعض المتخصصين المصريين إلى الصُومال؛ لمساعدتها في التنمية، ولكن الدعم المصري بعد عام ١٩٦٥م قل نتيجة للأعباء الاقتصادية عليها، وفي فترة رئاسة محمد أنور السادات كان الدعم الاقتصادي قد ضعف؛ بسبب نفقات مصر الكثيرة بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م؛ لذا دعمت اتجاه الصُومال إلى السعودية؛ لمساعدتها اقتصادياً.

أما العلاقات الثقافية بين البلدين؛ فتمثلت في البعثات العلمية والأزهرية للصومال وإرسال الطلاب الصُوماليين إلى مصر؛ للدراسة فيها، ولكن في فترة حكم محمد سياد بري تقلصت العلاقات الثقافية بسبب اتجاهه للاشتراكية العلمية. وقد دعمت مصر نشر اللغة العربية داخل الصُومال، ولكن في النهاية أصبحت اللغة الصُومالية لغة رسمية بسبب سياسة بري الداخلية.

الخاتمة

بعد في ختام هذا الكتاب يتضح لنا من خلال هذه الفترة التاريخية المهمة في العلاقات المِصْرِيَّة الصُّومَالِيَّة من عام ١٨٦٥م حتى عام ١٩٨٠م، أن تلك الفترة جسدت عودة العلاقات بين البلدين في العصر الحديث، عن طريق المجهودات التي بذلها الخديو إسماعيل في بسط سيطرة مصر على الصُّومال ثم مجهودات الدول الأوروبية في إنهاء هذه السيطرة، وهو ما أدى إلى انقطاع العلاقات السياسية بين البلدين ثم عودة العلاقات مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية وتحسُّنها.

ونستنتج من دراسة هذه الفترة أن هناك أسباباً عديدة دفعت الخديو إسماعيل إلى بسط سيطرة مصر على بعض المدن الصُّومَالِيَّة؛ أهمها تأمين ممتلكاتها في السودان، وبذل لتحقيق ذلك أموالاً كثيرة، واعتمدت سياسة الخديو إسماعيل في المدن الصُّومَالِيَّة على تعيين حكام من قبله، سواء أكانوا مصريين أم أجانب، إلا مدينة زَيْلَع التي كان حاكمها من أهلها، ومن أهم النتائج التي عادت على أهالي الصُّومال من الوجود المصري هناك إنشاء مدن جديدة وزراعة محاصيل لم تُزرع هناك من قبل ونشر الأمن في ربوع البلاد وهو ما دفع القبائل للبقاء والاستقرار، فقد كانت في السابق قبائل رُحَّلًا.

ونتيجة لمجهودات الخديو إسماعيل استطاعت مصر لفت أنظار العالم إلى أهمية موقع الصُّومال، وكان عقد المعاهدة البريطانية المِصْرِيَّة الخاصة بمكافحة تجارة الرقيق بداية تدخل بريطانيا في الممتلكات المِصْرِيَّة، وقد أدى سوء الأوضاع الداخلية في مصر والأخطاء التي وقعت فيها وعقد بعض القبائل

المعاهدات مع بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، إلى تحالف هذه الدول للاستيلاء على الصُّومال وضياعها من السيطرة المِصْرِيَّة.

وقد نجحت بريطانيا في احتلال بربرة وزَيْلَع، وساعدت الحبشة في احتلال هَرَر، أما فرنسا فاحتلت أوبوك وتاجورة، في حين احتلت إيطاليا بعض المناطق في ساحل الصُّومال، وهو ما أدى إلى تقسيم الصُّومال إلى دويلات صغيرة، وعلى الرغم من وقوع مصر والصُّومال في أيدي الاحتلال وانقطاع العلاقات السياسية بينهما فإن العلاقات الثقافية ظلت راسخة بينهما.

وبعد الحرب العالمية الثانية عادت العلاقات السياسية مرة أخرى بين البلدين عن طريق دور مصر في المجلس الاستشاري عام ١٩٥٠م، وكان دورها قبل عام ١٩٥٤م داخل المجلس شكلياً؛ خشية وقوع صدام مع بريطانيا، وفي عام ١٩٥٦م وقفت الصُّومال بجانب مصر أثناء العدوان الثلاثي عليها.

وفي أثناء حكم الرئيس جمال عبدالناصر أصبح لمصر دور مهم داخل المجلس الاستشاري، عن طريق مبعوثيها، واستطاعت دعم الصُّومال من داخل المجلس، وبعد استقلالها عام ١٩٦٠م ظلت مصر تقدم لها الدعم في العديد من المجالات؛ أهمها الدعم الاقتصادي، وذلك بعدما طلبت من الاتحاد السُّوفِيَّتي دعمها اقتصادياً، وبذلك حدث التقارب الصُّومالي السُّوفِيَّتي.

وبعد وصول محمد أنور السادات إلى حكم مصر تغيرت العلاقات المِصْرِيَّة الصُّوماليَّة، نتيجة للاختلاف الأيديولوجي بين السادات ومحمد سياد بري رئيس الصُّومال آنذاك، فقد كانت سياسة السادات تميل إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية على عكس بري، الذي كان ينتهج الاشتراكية العلمية التي كان ينتهجها الاتحاد السُّوفِيَّتي، ولكن المملكة العربية السعودية حاولت التقريب بين البلدين؛ للقضاء على النفوذ السُّوفِيَّتي في البحر الأحمر.

ودعم الرئيس السادات الصُّومال عسكرياً في مشكلتها الحدودية مع إثيوبيا، فقد كانت سياسته تعتمد على حق الشعب في تقرير مصيره، ثم

تغيرت سياسته نتيجة لعدة عوامل؛ أهمها موقف الدول الأفريقيّة من المشكلة وعدم قدرة الصُّومال على حسم النزاع، وكان ذلك على عكس موقف جمال عبدالناصر من مشكلة الحدود الصُّوماليّة الإثيوبيّة، التي اعتمد فيها على مبدأ قدسية الحدود التي أقرها الاحتلال وسياسة حسن الجوار.

ولم تقتصر العلاقات بين مصر والصُّومال على الدعم المصري فقط، بل وقفت الصُّومال بجانب مصر في العديد من القضايا، وكان أهمها معاهدة السلام المصريّة الإسرائيليّة، كما لم تقتصر العلاقات بين البلدين على العلاقات السياسية فقط، بل كانت هناك علاقات اقتصادية تمثلت بقوة في مساعدة مصر للصومال في نمو اقتصادها قبل الاستقلال وبعده، ولكن المساعدات تضاءلت بعد عام ١٩٦٥م، نتيجة لنفقات مصر الداخلية، أما العلاقات الثقافية فكانت متعدّدة؛ ومن أهمها البعثات العلمية والتعليمية، ولكن تضاءلت هذه العلاقات، نتيجة لسياسة محمد سياد بري الداخلية.

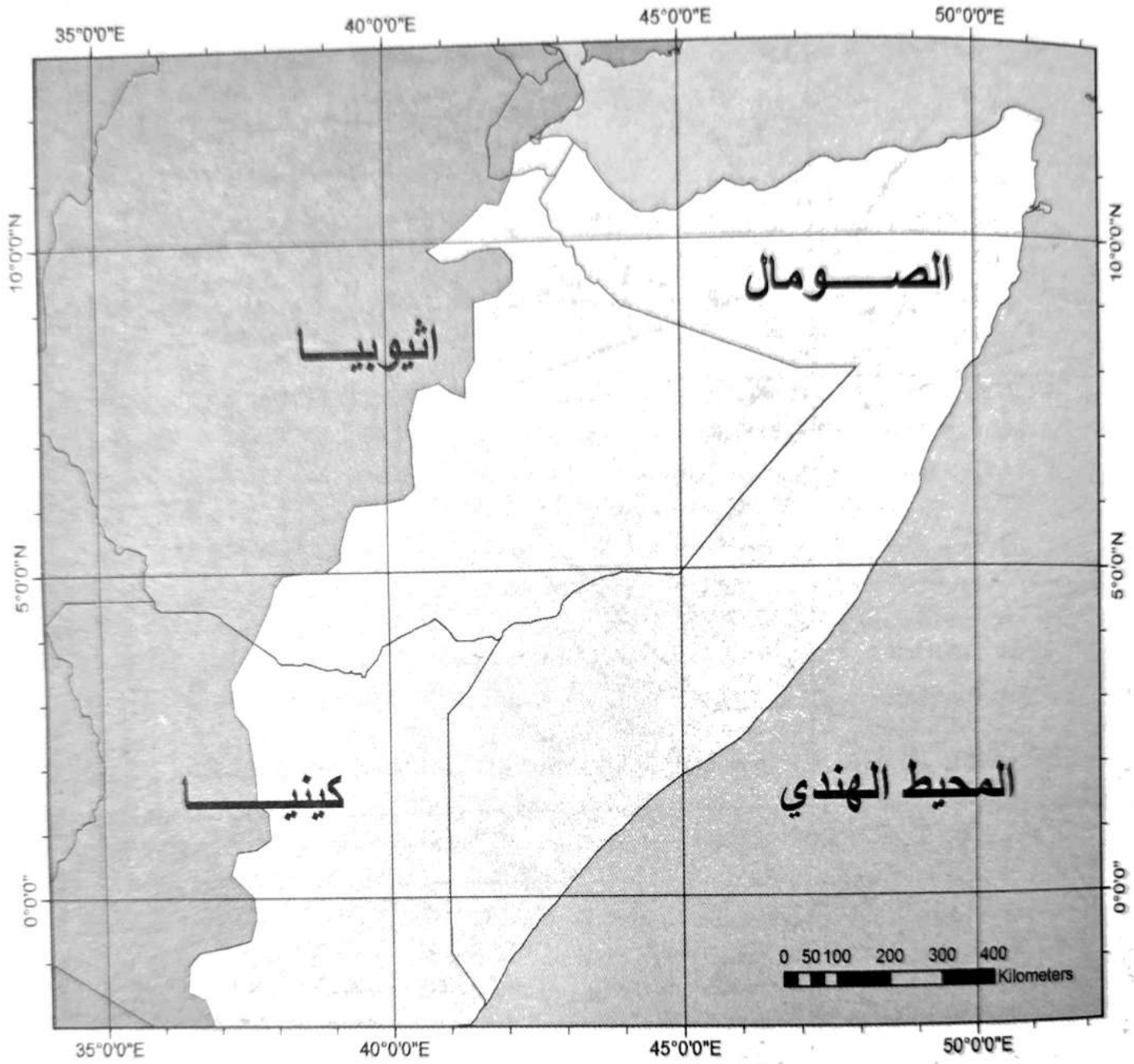
وفي عام ١٩٩١م، انهارت الدولة الصُّوماليّة، وذلك لسوء الإدارة بها، حيث نقل محمد سياد بري العاصمة من الشمال إلى الجنوب وعيّن أهل قبيلته في الحكم، وساءت الأحوال الاقتصادية، وهو ما دفع إثيوبيا إلى إمداد المعارضة بالسلح، فاندلعت الحروب بينهما، ونتيجة لذلك أغلقت مصر سفارتها بمُقدِشو عام ١٩٩٣م، ولكنها ظلت تدعم الصُّومال في الحرب الأهلية، عن طريق المؤتمرات الدولية، وعارضت انفصال الإقليم الشمالي، وبعد تحسن الأحوال الأمنية وإعادة بناء المؤسسات داخل الدولة وانتخاب آخر رئيس في المرحلة الانتقالية الرئيس حسن شيخ محمود عام ٢٠١٢م، أعادت مصر فتح السفارة المصريّة عام ٢٠١٣م.

وأتمنى من الله العليّ القدير أن أكون قد وُفِّقت في إعداد هذا الكتاب، فإن أصبت فذلك بتوفيق من الله عز وجل وإن أخطأت فذلك سُنة البشر. وعلى الله قصد السبيل.

ثُبَّتَ الملاحق

- ١ - خريطة لموقع الصُّومال: الصُّومال الكبير
- ٢ - خريطة لموقع الصُّومال
- ٣ - مكاتبات بشأن اللوازم المطلوبة لهُرَر
- ٤ - مكاتبة محافظ زَيْلَع بشأن تعيين ماسون بك مفتشاً للمرور
- ٥ - مكاتبات خاصة بجمعية الاتحاد الصُّومالي الإعلامي بعدن من سكرتير خاص الملك محمد شوقي
- ٦ - مكاتبات خاصة بجمعية الاتحاد الصُّومالي الإعلامي بعدن من علي حسن مدير الجمعية
- ٧ - التقارير السياسية لمكتب مصر بالصُّومال
- ٨ - وثيقة بشأن التوريدات العسكرية المِصْرِيَّة للصومال.

الملحق رقم ١



خريطة لموقع الصومال الكبير (قبل التقسيم الاستعماري)

قام بعملها محمود كامل مدرس مساعد بقسم الجغرافيا - كلية الآداب جامعة الإسكندرية

الملحق رقم ٢



الملحق رقم ٣

وثيقة غير منشورة، دار الوثائق القومية، محافظ مجلس النظار، محفظة رقم ٦٠٨ - ١ ب،
الكود الأرشيافي ٠٠٧٥ - ٠٣٠٩٨٦، المجموعة ٤٧ السودان.

رقم التقرير: م ١٠ ي ٨٥

تقرير حضرة نادى باشا مدير هرر

حضرتك

لما كان من المعلوم المسلم ان اهاب المستعمرات الخديوية المصرية الأفريقية الشرقية وهما زليخ وهرر وحمرة ونجوا و
ما يجاورها من عربان العيسى وعربان الخديوية والصومال والدناكل و قبائل الجلا المتنوعة هم اقوام قابليين
ومحتاجين لل عمران والتقدم ولكونهم لم يرشدوه الى الطريق المودبة للأمن والرفاهية وتسهيل حركة السجك والزرع
الى حدود عليهم بالسعادة بل لا يزالوا حافظين هوايتهم القديمة من ش القارات وقطع السبيل وسلب التجار وحيث
انى كلقت بالنوجه الى تلك الجهة وذابة ادارتها على الجور المستقيم الموجب الرفاهية سكان تلك البلاد وحفظ
شرف حكومتنا المصرية التزم بكل الاحترام ان اعرض على مسمع مبادئكم ما يلزم الاستقامة تلك الادوات
راجيا مساعدته فيما سيذكر:

اولا: ان الثلاثة اورط ونصف السادة والموسيقين و عصر الطوبجية والباشبورق الوجودين الان نذاك الجهة
وضبطهم ضرورى تغييرهم ولا يترك هناك الا من كان له رغبة فيذلك مع صلاحية وهذا بالنسبة لتقدمهم في
السن وطول مكوثهم وضعف قواهم وكثرة ما اعتراهم من الاسراض فلا حل استبدال القصر المذكورة واخذ
بدلهم كان يلزم لا اقله طريق اورط وطاربين من المدافع لاستبدال الموجودين هناك وعلاوة لضرورة القزوم
ولكن بحسب المشاهد باسوا المالى وعدم فتح زيادة المصرف بكفى الان تعيين وارسل اورطتين عسكر يادر
باختيار البلوك جاء ونحسة لاقامتهم بدل الموجودين بجهة هرر بحيث تكون احد الاورطتين من ولا العرب
والاخرى عسكر سودانية وطاقم موسيقى واربعة بلوكات ميرة ايضا سودانية لتغيير العسكر المقيمين بجهات محافظة
زليخ وحمرة ونجوا بحيث ان القصر السودانية يكونو من المضمونين انخاليين عن المناهات والتقدم فى السن واتا
العرب يكونوا من شيان ثمة او من الضابطان يكونوا من الذين لهم الاستعداد لهذه المسورة .

ثانيا: باستصحب مع الاورطتين ونصف مدخبه كروب فطر لمائة ومدخبتين بجبلى واثني صواريخ حروب يطواقيهم
العسكرية وما يلزم من الحيوانات والادوات الخربة والجهان بأنواعها حسب الكشف الذى يقدم عند تلك
نطات الجهادية كما يجهت لهم واحد ثور باشا واثنيان ملازمين والذاعى ان العشرة مدافع الموجودين بهر ضرورى
من تغيير عسكرهم وضابطانهم ولكن من الافضى ابقا قدر النصف منهم الان ويغير النصف بحسب الميكن ادناه
بان اللازم استصحاب مع الاورطتين ونصف والمقتضى امددهم لتغيير الموجودين هناك ،
لان عصر الطوبجية الموجودين هناك لا يبقا سواء بعسكر اليان لكونهم شيان وعثمونين وخدمائهم لا يلائم الخدمة
البيادة من الصويات .

ثالثا: داعيات الأحوال بذاك الجهة لتستلزم تعيين اورطتين من عصر السوارى الطلب منهم اورط مزدانجه واخرى
قرينه وان كانت زرع تكون اوفسه ويكونوا تحت قيادة واحد ضبوط اعل واثني ثور باشا واربعة ملازمين وان
كان يعطمنها شيول لاورطة واحدة يكون اتم والاورط الثانية بتدارك لها من هناك وبذلك نستغنى عن الباشبورق

مكاتبات بشأن اللوازم المطلوبة لهرر ومصاريف العساكر والمعدات المقتضى تسفيرها

إليها وتقرير من مديرها، تقرير رقم يم ١٠ ي ٨٥. تقرير من محمد نادى باشا إلى

حكم دار هرر، ١٦ صفر ١٢٩٧ هـ / ١٨٧٩ م.

الموجودين فيها البالغ قدرهم ما يتوفى عن المائتين وثمانون ألفاً خلاف ضبطهم ويصرار لجمع المذكورين بوجع الصريح إلى المحرومة ما لم تدعوه الحاجة لا يفهم ما في ذلك من الأفضاء والأدوات وإن اندر يصرّف الباشيزيين هو مبلغ كل ويان ادناه عن استحقاق شهر واحد بالتفصيل فينتج من استحقاق عسكر الباشيزين وضبطهم ما ثمان وعشرون جنيه مصري شهر زيادة عن مرتب الأورطين السوارى وأما الملبومات والتجيينات ومائة الحيوانات فكان هو مرتب للعسكر المطلب مرتب الباشيزين أيضاً فضلاً عن كونهم لا يقوموا بأدبه ما يؤدونه العسكر النظامية وما شفى من عدم الفهم مع الأهالى في زيادة عن كونهم يسفلون عليهم .

رابعاً : من المتناسب تعيين فهم أركان حرب يكون لهم استعداداتهم مولها من واحد بكباشه وواحد بوزيائه واثنين ملازمين بحيث يكون لأحدهم المام بملك اللغة الإنجليزية وآخر باللغة الفرنسية كتابة وقراءة مع تعيين الحكام اللازم للأورط وواحد أخرى برتبة بوزيائى وواحد آخر ملازم أيضاً ويكون من المتناسب بحسب الرغبة أن عين واحد حكم برتبة صايح أو بكباشه ليكون حكيماً الأورط كما ترتيب الأيات بمصر ويحل عليه تفهيم الصحة وحكيمة الحكمدار عموماً .

خامساً : إن تأمين السبل والمواصلات ما بين زيلج وهر واطشالان التجار الذى يمررون في تلك الجهات واتساع نطاق حركة التجارة بذلك التواحي وما حوطاً ولجار وما يلزم من الترحيلات بأنواع السهولة وجعل الطرق مضمونة لمواصلات البوسطة أيضاً لكن الاستعجال قلوب مشايخ القبائل بالطرق التى يحفظهم انصاراً واعواناً للحكومة وغرز في قلوبهم حبيل وموالاتها مع التبة فيها والرغبة منع كما وإن ذلك من مقتضيات دخول القمدن في البلاء المعلوم واحوالها الآن .

سادساً : إن مواجالتنا الأفريقية خصوصاً انفارجه عن باب المندب دائماً منهم تجارة الرقيق وعلى قدر ما يفعل من الوسائل لتأجل من وفروع الامتاعات فلا جعل قطع الشك واستبعاد الشبهة فضلاً عن تقديم السبب الوحيد للقوة والتنا هو لجار التجارة وتوصيفها بأنواع السهولة وحسب التجار ومبلهم فذلك الجهة وحصول الامنية لهم من الأهوال التى يغلوبها بمراكب الشراع بالاستثمار ما بين زيلج ودرية لجهتى عدن ومصوع وعكس مستقر بحس الضرورة تعيين وإبور للاقامة بذلك الجهة الثانية .

سابعاً : ثامناً : أن جميع ما يكلفون بالأمرية يكونوا خالصين باستحقاقاتهم لتأدية يوم انفصالهم وإن يطلو للجميع رحيلة لأقل من أربعة شهور ويصرف العسكر تعيينات ستة شهور وملبومات ستة ونصف خصوصاً شغف الكبود ولها يكونوا من الجهد لأن ذلك الجهة لا تخلو من البرودة وإن أجز الترحيلات من الجهة لحد زيلج لا نكون مكلفين بها .

ثامناً :

١٦ صفر سنة ١٢٩٧ هجرى من حكمدار هر الى محمد نادى باشا .

الملحق رقم ٤

وثيقة غير منشورة، دار الوثائق القومية، محافظ مجلس النظار، محفظة رقم ١٣/ و، الكود الأرشي في ٠٠٧٥ - ٠٣١٤١٦، ملف رقم ٦١٦.

٧٧

محلف النظار ديجي دوللو افتدم حضرتري

قد شرفنا بامر دولتكم المرقم ١٨ محرم سنة ١٣٠١ (سر ١٤٧) بان جناب ماسون بك تعيين مفتشاً للمرور على كافة المين بجهاز سواحل البحر الاحمر والصومال من اجدى مصوع واسير بالامر المباشر اليه بان عند مرور بجهاز زيلع تعطى له التفضيلات اللازمة عن مسألة ميناء ابوخ وما جاورها من باقي المين والنقط والمسالك التابعة حدود المحافظة وان يرفق معه حضرة وكيل المحافظة وبرهان افندي ابو بكر ولما حضر جنابه لهذا المطرف صار توريته كافة ما لزم انما لقصادف وجود برهان افندي ابو بكر هرر فقد توجهنا معه وحضرة وكيل المحافظة من زيلع لحد تجره وصار توديته ما بها واجرى جنابه ما لزم من التفتيش ثم توجهنا وحضرة الوكيل مع جنابه الى ساكولو ارفقنا معه كامل افندي ابو بكر بدلا عن برهان افندي لكونه بهرر ويوصلنا لمينا ساكولو صار توريته ما بها واجرى ما لزم من التفتيش ثم ان صار جنان في مينا ساكولو ومعه حضرة وكيل المحافظة وكامل افندي ابو بكر المعين بدلا عن برهان افندي بقصد القيام الى مينا التعميلة ومنها الى ابوخ ومنها الى عدن ومن عدن الى بجره ومن بجره الى زيلع وقد كان وجرى المرور الى ان عادوا لهذا المطرف واجرى كافة الالتزامات والمسحوظات الاعمال جميعها بطرف جنابه وها هو عائد بالتاني واقتضى عرضه لدولتكم لاحاطة ذلك بشريف الافكار افتدم

محافظ زيلع

١٣ يناير ١٨٨٤

دوللو افتدم حضرتري

كما قد ايرانا بجناب اليك المفتش التلغراف الوارد لجنابه من دولتكم بخصوص نقل المسافر الميت بمنا التعميلة من تلك الميتا الى زيلع وتبين علينا شقاها بها ذكرنا بما عليه قد جرى تعيين الساحة اللازمة لتقلهم من الميتا المذكورة وحضرتهم لزيلع واقتضى التسم لاحاطة شريف علم دولتكم بما ذكر افتدم

١٣ يناير سنة ١٨٨٤

دوللو افتدم حضرتري كما قد ايرانا بجناب اليك المفتش التلغراف الوارد لجنابه من دولتكم بخصوص نقل المسافر اللازمة بمنا القبلة من تلك الميتا الى زيلع وتبين علينا شقاها بها ذكرنا بما عليه قد جرى تعيين الساحة اللازمة لتقلهم من الميتا المذكورة وحضرتهم لزيلع واقتضى التسم لاحاطة شريف علم دولتكم بما ذكر افتدم

٣١ يناير ١٨٨٤

١ هر ٥٥

مكاتبة محافظ زيلع بشأن تعيين ماسون بك مفتشاً للمرور على المين كافة بجهاز سواحل البحر الأحمر والصومال، وثيقة رقم ٧٧، من محافظ زيلع إلى خديوي، ١٣ يناير ١٨٨٤ م.

الملحق رقم ٥

وثيقة غير منشورة، دار الوثائق القومية، محافظ عابدين، رقم المحفظة ١٩٥، الكود الإرشافي ٠٠٦٩-٠٠٣٧٠٥، ملف رقم ١٥.

/ ۲۲۲۴C.1

حضرة السيد المحترم علي حسن

مدير جمعية الاتحاد الصومالي بحدن

السلام عليكم ورحمة الله وبعد فقد تلقيت رسالتكم المرفوعة إلى السادة العلية الملكية متمنين
فما قبول عشرة من ناشئة الجالية الصومالية في عدن بالمدارس المصرية وبهمني أن أحرف
مؤهلات هؤلاء الناشئين ومبلغهم من العلم وفي أي فروع التعليم يرغبون حتى أرفع إلتباسكم
إلى مقام مولاي حفظه الله محدودا من كل نواحيه.

وتقبلوا فائق التحية .

المسكوكه الخاص

الإمضاء محمود شوقي

في ٢ يونيو سنة ١٩٣٧

مكاتب خاصة بجمعية الاتحاد الصومالي الإعلامي بعدن، وثيقة رقم C.1 / ٢٢٢٤، من سكرتير خاص الملك محمد شوقي إلى علي حسن مدير جمعية الاتحاد الصومالي الإسلامي، ٢ يونيو ١٩٣٧ م.

الملحق رقم ٦

وثيقة غير منشورة، دار الوثائق القومية، محافظ عابدين، محفظة رقم ١٩٥،
الكود الأرشييفي ٠٠٦٩ - ٠٠٣٧٠٥، ملف رقم ١٥.

٢٥٨٠٠-1 -

١٩٣٠ عدن ١٤ ربيع الثاني ١٣٥٦ جمعية الاتحاد الصومالي عدن إلى مصر القاهرة
لمعالي حضرة السكرتيرة الخاصة بجلالة مولانا الملك فاروق الاول المعظم حفظه الله وإيده
وأدام ملكه وحرسه.

السلام عليكم ورحمة تعالى وبركاته نبدي لقد استلمت تحريركم المرسى لنا في ٢ يونيو سنة ١٩٣٧
الذي فيه تستعلمون عن مؤهلات الناشئين من الجالية الصومالية في عدن وعن مبلغهم من العلم
وفي أي فروع التعليم يرغبون وتقبلهم بالمدارس المصرية وعليه نقول ان عدد التلاميذ عشرة
فقط منهم ٣ مبتدئين في اللغة العربية و٢ متعلمين في الدرجة الثانية من اللغة العربية والخمسة
الباقية يعلمون اللغة الإنكليزية ودرسوا فيها ٣٤ كتب وان اعمارهم من ١٠ إلى ١٨ سنة وانما
نرغب من عدالتكم ان تقبلوهم في الجامعة المصرية وعندما ترونهم اهلا للمستقبل فضعوا قسما
منهم في التجارة وقسما في الطب وقسما في الهندسة الميكانيكية ولنا عظم الثقة بجلالة مولانا
الملك نصره الله واحاط امره ان يغمرنا بإنعامه وفضله وقبول العشرة التلاميذ المنوه عنها كما
وانما نشكركم ونرجوا الله ان يوفقكم لما فيه الخير والصلاح وان يجازيكم عنا اجر من احسن حملا

مدير جمعية الاتحاد الصومالي بادن

علي حسن

مكاتبات خاصة بجمعية الاتحاد الصومالي الإعلامي بادن، وثيقة رقم ٢٥٨- C.1،
من علي حسن مدير جمعية الاتحاد الصومالي إلى شيخ الأزهر، ٣-٧-١٩٣٧ م.

الملحق رقم ٧

وثيقة غير منشورة، دار الوثائق القومية، محافظ أرشيف البلدان، الصومال،
فيلم رقم ٤٩، محفظة رقم ٧٦، ملف رقم ٧٧٣-٨١.

سري

السيد السفير وكيل وزارة الخارجية

أتشرف بأن أرفق مع هذا العريضة التي قدمها لنا رئيس جماعة المحاربين القدماء لرفعها
إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر، يشيرون فيها الى مآثر حالتهم ويطلبون مساعدة
السيد الرئيس لهم في الحصول على حقوقهم من الحكومة الإيطالية.
وفي كملنا رقم ٢٢ سري المؤرخ ٢٤ مارس ١٩٥٦ بيانات واقية عن جماعة المحاربين
القدماء ومشاكلها، أرجو أن يكون فيها ما يساعد على الشغل في هذه العريضة والاجراء
الذي يتخذ بشأنها.

وليس ثمة ريب أن الموضوع شائك، إذ أن مغفرة الحكومة الإيطالية فيه، قد يظن له
على أنه تدخل من مصر في شأن من شؤون إيطاليا الخاصة لا صلة لمصر به على
الاطلاق.

وربما ترون مبادتكم من المناسب ان يكون الرد على هذه العريضة علما ويكتفي بالاشارة
الى ان مصر عن طريق مندوبها في المجلس الاستشاري لم يوان في الدفاع عن مصالح
المحاربين القدماء والعمل على انصاهم امام مجلس الوصاية ولدى الادارة الإيطالية
الوصية. وانها لن يتأخر عن مساعدتهم في المستقبل كلها منحت الظروف بذلك. اما
المعونة المالية التي يطلبونها لارمال وقد إلى إيطاليا وإلى الأمم المتحدة للدفاع عن
حقوقهم، فأمرها متروك لما تراه السلطات العليا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام...

تمثل مصر لدى المجلس الاستشاري للصومال كمال الدين صلاح ٢ مارس ١٩٥٧

التقارير السياسية لمكتب مصر بالصومال، من ممثل مصر في المجلس الاستشاري كمال

الدين صلاح إلى وكيل وزارة الخارجية - ٢ مارس ١٩٥٧ م.

بشأن عريضة مرفوعة من المحاربين القدامى إلى سيادة رئيس جمهورية مصر تحريفاً في

٢ مارس ١٩٥٧ م.

الملحق رقم ٨

23

RULYUSA T USS AMERICA
 RULYOSA T COMCARGRU SIX
 RFPMBRA T USS JOSEPH STRAUSS
 R 270241Z OCT 79
 FM DIA WASHINGTON DC//JSI-7//
 TO DIACURINTEL
 AIG 7011
 AIG 7033
 BT
 S E C R E T NOFORN 6515
 DIADIN 299-5A (AS OF: 1828 EDT 26 OCT 79)
 SUBJ: DIA DEFENSE INTELLIGENCE NOTICE (DIN) (U)
)
 EGYPT: ARMS DELIVERY. (U)
)

1. (C/NOFORN) THE US DEFENSE ATTACHE IN MOGADISCIO, HAS CONFIRMED THE RECENT DELIVERY OF 22 T-54 TANKS TO SOMALIA FROM EGYPT. THEY APPARENTLY ARRIVED IN EARLY OCTOBER AND PARTICIPATED IN THE 21 OCTOBER PARADE IN THE SOMALI CAPITAL. ANOTHER SHIPMENT OF THE SAME SIZE IS SCHEDULED FOR DELIVERY IN EARLY NOVEMBER. THE 44 TANKS WILL APPARENTLY COMPLETE THIS PARTICULAR EGYPTIAN ARMS PACKAGE FOR SOMALIA.

PAGE 2 RUEKJCS 5884 S E C R E T
 2. (S/NOFORN) THE TANK ACQUISITION PROBABLY WAS A DIRECT RESULT OF EGYPTIAN DEFENSE MINISTER ALI'S VISIT TO MOGADISCIO LAST APRIL. SHORTLY AFTER HIS RETURN TO CAIRO IN MAY, ALI DISCUSSED SOMALIA WITH THE US AMBASSADOR AND STATED THAT EGYPT WOULD PROVIDE SAME TANKS FOR THAT COUNTRY BUT THAT IT COULD NOT PROVIDE THE SAME 220 THE SIAD GOVERNMENT REQUESTED.
 3. (S/NOFORN) DESPITE RADICAL ARAB PRESSURE, PARTICULARLY FROM IRAQ, SOMALIA IS ONE OF ONLY THREE ARAB COUNTRIES THAT HAS MAINTAINED NORMAL RELATIONS WITH EGYPT SUBSEQUENT TO THE EGYPT-ISRAEL PEACE TREATY. FOR THIS REASON, IN ADDITION TO THE ESTABLISHED MILITARY THREAT TO SOMALIA FROM ETHIOPIA, PRESIDENT SADAT ALMOST CERTAINLY WILL CONTINUE TO PROVIDE MILITARY ASSISTANCE TO THE SIAD GOVERNMENT. IN VIEW OF CAIRO'S OWN MAJOR PARTS AND LOGISTIC PROBLEMS, HOWEVER, EGYPT'S ASSISTANCE IS NOT LIKELY TO PROVIDE SUFFICIENT CONTRIBUTIONS FOR SOMALIA'S NEEDS. AS OF LAST MAY, THERE WERE APPROXIMATELY 100 EGYPTIAN MILITARY ADVISERS IN SOMALIA.
 PREPARED BY: MAJ T. SIMPSON, USAF, JSI-5
 (REV 26 OCT 85)
 RT
 #5684

وثيقة بشأن التوريدات العسكرية التي أرسلها الرئيس محمد أنور السادات
 إلى الرئيس محمد سياد بري عام ١٩٧٩م، من سلسلة وثائق وكر الجاسوسية
 (تدخلات أمريكا في البلدان الإسلامية - مصر)، ص ٢٣.

٢٣

(وثيقة رقم ٢٣)

من : وكالة المخابرات - واشنطن .
إلى : مكتب المخابرات الدفاعية (CUR INTEL) .
التاريخ : ٢٧ تشرين أول ١٩٧٩ .
الموضوع : توريدات الأسلحة المصرية .

- ١ - أكد الملحق العسكري الأميركي في مقاديشو أن الصومال تسلمت ٢٢ دبابة تي ٥٤ من مصر . ووصلت الدبابات إلى الصومال في بداية شهر تشرين الأول ، وشاركت في العرض العسكري في ٢١ تشرين الأول في العاصمة مقاديشو . ومن المقرر إرسال دفعة مماثلة في بداية شهر تشرين الثاني . وإرسال هذه الشحنة (٤٤ دبابة) تكون صفقة الأسلحة المصرية مع الصومال قد اكتملت .
- ٢ - إن موضوع الدبابات كان سبباً مباشراً لقيام وزير الدفاع المصري كمال علي بزيارة مقاديشو في نيسان الماضي . وبعد عودته إلى القاهرة في أيار ، تناول علي في نقاش له مع السفير الأميركي موضوع الصومال ، وأبلغه أن مصر تستطيع تزويد الصومال بنفس الكمية من الدبابات ، لكنها لا تستطيع تزويدها بكمية ٢٠٠ دبابة حسب طلب حكومة سياد .
- ٣ - رغم ضغط الراديكاليين العرب خاصة العراق ، فإن الصومال هي واحدة من ثلاث دول عربية أبقت علاقات طبيعية مع مصر بعد توقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية . ولهذا السبب ، إضافة إلى وجود التهديد العسكري من جانب أثيوبيا ، استمر السادات بتزويد حكومة سياد بالأسلحة ، ونظراً للمشاكل اللوجستية بالنسبة لمصر ، فإنها لا تستطيع تقديم دعم عسكري كافٍ للصومال وتلبية احتياجاته . وخلال أيار الماضي ، كان هناك ما يقارب مائة مستشار

ترجمة الوثيقة السابقة

ثَبَّتَ المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

وثائق غير منشورة:

عابدين:

• محفظة رقم ٨٧٨، ملف رقم ٨، مكاتبات ومذكرات صادرة من أمراء وزعماء قبائل الصُومال إلى جلالة الملك فاروق لشكره وللمطالبة بمساعدات في أمور مختلفة، مذكرة من أمراء وزعماء قبائل الصُومال إلى جلالة الملك فاروق، أغسطس ١٩٤٩م.

• محفظة رقم م ٥٠٢، ملف رقم ٣٣ بشأن إيفاد بعثة أزهر دائمة للصومال، من أحزاب ورجال الدين والأعيان إلى الملك فاروق، ١٢ يوليو ١٩٥١م.

• محفظة رقم ١٩٥، الكود الأرشي في ٠٠٦٩٩-٠٠٣٧٠٥ ملف رقم ١٥، مكاتبات خاصة بجمعية الاتحاد الصُومالي الإعلامي بعدن، وثيقة رقم C.1-٢٥٨، من علي حسن مدير جمعية الاتحاد الصُومالي إلى شيخ الأزهر، ٣-٧-١٩٣٧م.

• محفظة رقم ١٩٥، ملف رقم ١٥، مكاتبات خاصة بجمعية الاتحاد الصُومالي الإعلامي بعدن، وثيقة رقم C.1/٢٢٢٤، من سكرتير خاص الملك محمد شوقي إلى علي حسن مدير جمعية الاتحاد الصُومالي الإسلامي، ٢ يونيو ١٩٣٧م.

• محفظة رقم ١٩٥، ملف رقم ١٥، مكاتبات خاصة بجمعية الاتحاد الصُّومالي الإسلامي بعدن، وثيقة رقم ٢٢٢٩، من علي حسن مدير جمعية الاتحاد الصُّومالي الإسلامي بعدن إلى الملك فاروق، ٢٩ ذي الحجة ١٣٥٥هـ / ١٩٣٧م.

مجلس النظر:

• محفظة رقم ١ / ٩ / ١ و، ملف رقم م ٦٣٣، مجموعة ٤٧ السودان، إفادة المالية بشأن مبلغ ٢٩٩٦١٦ فرنكًا ثمن المباني الخاصة بالحكومة المضريّة في بربرة وزِيلَع التي حل بها الإنجليز، وثيقة رقم D12 P196، إفادة من المالية إلى مجلس النظر، ديسمبر ١٨٨٦م.

• محفظة رقم ١ / ج ٥٣٤، ملف رقم ٤٧، مكاتبة إلى مجلس النظر بشأن إرسال أوراق صوبية وردت من حكمدار عموم هرر وملحقاتها من محافظ زِيلَع، وثيقة رقم ١ عموم هرر ٥، من أبي بكر شحيم محافظ زِيلَع إلى مجلس النظر، ربيع الأول ١٣٠٣هـ / ٤ يناير ١٨٨٥م.

• محفظة رقم ١٣ / و، ملف رقم ٦١٦، مكاتبة محافظ زِيلَع بشأن تعيين ماسون بك مفتشًا للمرور على جميع المين بجهات سواحل البحر الأحمر والصُّومال، وثيقة رقم ٧٧، من محافظ زِيلَع إلى خديوي، ١٣ يناير ١٨٨٤م.

• محفظة رقم (٦٨٢) ٩ / ١ / أ، ملف رقم ٦٢٨، المجموعة السودان، إفادة من قنصل إنجلترا إلى مجلس النظر بأن حكومة بريطانيا تتخذ التدابير اللازمة لحفظ بربرة إلى الخديو والتأمين على المراسلات بينهما، خطاب رقم ٤٩٨، خطاب من رئيس مجلس النظر إلى ناظر الداخلية، ٨ أكتوبر ١٨٨٢م.

• محفظة رقم (٦٨٢) ٩ / ١ / أ، ملف رقم ٦٢٨، المجموعة السودان، إفادة من قنصل إنجلترا إلى مجلس النظر بأن حكومة بريطانيا تتخذ التدابير اللازمة لحفظ بربرة للخديو والتأمين على المراسلات بينهما، وثيقة رقم H7، من قنصل إنجلترا إلى مجلس النظر.

• محفظة رقم ٣/ب - ٦/٢، مجموعة رقم ٤٧ السودان، مذكرة الحربية بشأن إلغاء العوائد المستجدة التي أحدثها علي رضا باشا حكمدار هرر، مذكرة من رئاسة مجلس النظار إلى الجهادية، ١٨ فبراير ١٨٨٤م.

• محفظة رقم ٣/ب - ٦/٢، مجموعة رقم ٤٧ السودان، مذكرة الحربية بشأن إلغاء العوائد المستجدة التي أحدثها علي رضا باشا حكمدار هرر، مذكرة رقم ٧، مذكرة من الحربية إلى رئاسة مجلس النظار، ١٨ فبراير ١٨٨٤م.

• محفظة رقم ٦/١، مجموعة السودان، مكاتبة من إبراهيم فودة إلى مجلس النظار بخصوص الصراف المقرر تعيينه بحكمداية هرر، رقم الوثيقة ١٥، من إبراهيم فودة إلى مجلس النظار، ٢١ مايو ١٨٨٣م.

• محفظة رقم ٣/و ٦١٦، مجموعة رقم ٢٢٦ السودان، مذكرة الداخلية بشأن طلب مدير هرر ترتيب معاش لعائلة المرحوم محمد عبدالشكور أمير هرر، وثيقة رقم ١٥، من نادي باشا مدير هرر إلى مجلس النظار، ١٢ صفر ١٢٩٩هـ / يناير ١٨٨٢م.

• محفظة رقم ٣/د - ٦/٤، مجموعة رقم ١٠٤ السودان، تقرير ومكاتبات قومسيون هرر وزيلع عن نتائج التحقيق الذي حصل في التداعيات الواقعة في حق كل من نادي باشا وأبي بكر بك، رقم المذكرة ٢٢، من علي أفندي محمد باش كاتب مديرية هرر إلى مجلس النظار.

• محفظة رقم ٦٠٨ - ١ب، المجموعة ٤٧ السودان، مكاتبات بشأن اللوازم المطلوبة لهرر ومصاريف العساكر والمعدات المقتضى تسفيرها إليها وتقرير من مديرها، تقرير رقم ١٠ ي ٨٥، تقرير من محمد نادي باشا إلى حكمدار هرر، ١٦ صفر ١٢٩٧هـ / ١٨٧٩م.

• محفظة رقم ٦/١، المجموعة السودان، مكاتبة حكمدار هرر إلى مجلس النظار يلتمس صرف مستحقاته، من محمد نادي باشا إلى مجلس النظار، ٢٢ شوال ١٣٠٠هـ / ١٨٨٢م.

• محفظة رقم ٣/ و ٦١٦، المجموعة السودان، مكتابة من محافظ هرر إلى مجلس النظار بأنه أجرى اللازم نحو تسليم علي رضا باشا حكمدارية هرر، من محمد نادي باشا إلى مجلس النظار، ٢٢ شوال ١٣٠٠هـ / ١٨٨٢م.

• محفظة رقم ٣/ و ٦١٦، مذكرة الداخلية بشأن طلب مدير هرر ترتيب معاش لعائلة المرحوم محمد عبدالشكور أمير هرر، وثيقة رقم عموم، من محمد نادي باشا مدير عموم هرر إلى رئاسة مجلس النظار، ١٨٨٠م.

محافظ أرشيف البلدان :

• الصُّومَال، فيلم رقم ٤٩، محفظة رقم ٧٦، ملف رقم ٢٣٢١٢٢، تأشيرات السيد حسين ذي الفقار فكري، تقرير ٣٠٦، من مدير إدارة الأبحاث كمال خليل إلى نائب الوزير، ٩ يوليو ١٩٥٩م.

• الصُّومَال، ملف رقم ٤٩، محفظة رقم ٧٣٣-٨١، ملف رقم ٧٦، التقارير السياسية لمكتب مصر بالصُّومَال، من وكيل وزارة الخارجية إلى ممثل مصر في المجلس الاستشاري، ٢٢ مارس ١٩٥٧م.

• الصُّومَال، فيلم رقم ٤٩، محفظة رقم ٧٦، ملف رقم ٧٧٣-٨١، التقارير السياسية لمكتب مصر بالصُّومَال، من ممثل مصر في المجلس الاستشاري كمال الدين صلاح إلى وكيل وزارة الخارجية ٢ مارس ١٩٥٧م.

وثائق منشورة:

• الأمير محمد علي، بعض وثائق تاريخية من عهدَي ساكني الجنان إسماعيل باشا وتوفيق باشا خديوى مصر، ت محمد زاهد الكوثر، مطبعة عنان، القاهرة ١٩٤٨م.

• أمين سامي، تقويم النيل، ج ٣، م ج ٣، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٤م.

• رئاسة مجلس الوزراء، مذكرة تاريخية عن مصر والسودان والملحقات، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٧.

• سلسلة وثائق وكر الجاسوسية رقم ٥٤ (تدخلات أميركا في البلدان الإسلامية - مصر)، مركز نشر وثائق مجلس التجسس الأمريكي، بيروت، ١٩٩٠م.

• شوقي عطا الله الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر (١٨٦٣ - ١٨٧٩م)، دار البيان، القاهرة، ب، ت.

ثانيًا: المصادر:

• إسماعيل سرهنك، من حقائق الأخبار عن دول البحار، ج ٢، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٣١٤ هـ / ١٨٩٧ م.

ثالثًا: المراجع العربية:

• آمال إبراهيم محمد، الصراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مركز الدراسات والبحوث العربي، اليمن، ١٩٩٣م.

• أحمد محمد بن بريك، اليمن والتنافس الدولي في البحر الأحمر ١٨٦٩ - ١٩١٤، دار الثقافة العربية للنشر، الشارقة (الإمارات)، ٢٠٠١م.

• السيد فليفل، مشكلة أوجادين بين الاحتلال الحبشي والانتفاء العربي الإسلامي ١٨٨٧ - ١٩١٣م، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ١٩٨٧م.

• السيد يوسف نصر، جهود مصر الكشفية في أفريقيا في القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.

• الوجود المصري في أفريقيا في الفترة من ١٨٢٠ إلى ١٨٩٩م، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م.

- إلياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا من سنة ١٨٦٣ - ١٨٩٧ م، ج ٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦ م.
- تمام همام تمام، تطور حركة الجهاد الوطني في الصومال ١٩٠٠ - ١٩٦٠، دار النهضة العربية، القاهرة، ب. ت.
- جلال يحيى، البحر الأحمر والاستعمار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٦٢ م.
- التنافس الدولي في بلاد الصومال، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٥٩ م.
- العلاقات المصرية الصومالية، المكتبة الأفريقية، الإسكندرية، ١٩٦٠ م.
- مصر الأفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤ م.
- جلال يحيى، محمد نصر مهنا، مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال، دار المعارف مصر، ١٩٨١ م.
- حسام الدين جاد الرب، جغرافية أفريقيا وحوض النيل، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥ م.
- حسين فوزي النجار، السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٥٣ م.
- حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، الزهراء للإعلام العربي، مصر، ١٩٧٨ م.
- حمدي حافظ، محمود الشرقاوي، أفريقيا في طريق الحرية، (سلسلة كتب سياسية - الكتاب الثامن والثلاثون)، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٥ م.
- حمدي الطاهري، قصة الصومال، ب. ن، القاهرة، ب. ت.
- خالد رياض، الصومال الغائب الوعي، دار الأمين، القاهرة، ١٩٩٤ م.

• راشد البراوي، الصُّومال الكبير حقيقة وهدفًا، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٦١م.

• زاهر رياض، مصر وأفريقيا، مكتبة الأنجلو المِصريّة، القاهرة، ١٩٧٦م.

• زهير حامد البابلي، في ربوع الصُّومال، دار الكاتب العربي، القاهرة، ب.ت.

• سليم حسن، تاريخ مصر القديم، الهيئة المِصريّة العامة للكتاب (مكتبة الأسرة)، القاهرة، ٢٠٠١م.

• سيد أحمد علي عثمان العقيد، مصر والقرن الأفريقيّ في القرن التاسع عشر الميلادي، الدار العربية للنشر والتوزيع، السودان، ٢٠٠٦م.

• شوقي عطا الله الجمل، الأزهر ودوره السياسي والحضاري في أفريقيا، الهيئة المِصريّة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨م.

• شوقي عطا الله الجمل، عبدالله عبدالرازق إبراهيم، تاريخ المسلمين في أفريقيا ومشكلاتهم، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٦م.

• صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقيّ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٢م.

• العابدين شمس الدين نجم، معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، ب، ن، القاهرة ٢٠٠٥م.

• عبدالرحمن الرافعي، عصر محمد علي، الهيئة المِصريّة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٥١م.

• عبدالرحمن النجار، الإسلام في الصُّومال، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة التعريف بالإسلام، مصر، ١٩٧٣م.

• عبدالعزيز مهنا، الصُّومال بين حياتين بناء الدولة وحياة قبلية، دار الهلال للأوفست، الرياض، ١٩٩٢م.

- عبدالعليم خلاف، كشوف مصر الأفريقيّة في عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩)، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ١٩٩٩م، القاهرة.
- عبدالقادر عبدالله عبار، الدولة والقبيلة في الصُومال من الاستقلال إلى الحرب الأهلية (١٩٦٠-١٩٩١م)، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٣م.
- عبدالمنعم بلبع، أفريقيا الأرض والماء والهواء والنشاط الاقتصادي، المكتبة المصريّة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٤م.
- عبدالمنعم عبدالحليم، الجمهورية الصُوماليّة الإقليم الجنوبي أو صوماليا، مكتبة الشرق، القاهرة، ١٩٦٠م.
- عبدالله عبدالمحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي-الإسرائيلي، التنافس بين الاستراتيجيّتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨م.
- عبيد يوسف فارح، الصراع الدولي في الصُومال، دراسة في التاريخ السياسي، دار الأمين القاهرة، ٢٠٠٧م.
- عثمان أبوبكر، المثلث العفري في القرن الأفريقيّ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ١٩٩٦م.
- عمر إسكندر، سليم حسن، تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبل الوقت الحاضر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦م.
- فاروق عثمان أباطة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩-١٩١٨، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧م.
- فرغلي علي تسن هريدي، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر الكشوف- الاستعمار- الاستقلال، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، كفر الشيخ، ٢٠٠٨م.
- كمال هاشم حمود، الأطلس الإسلامي الجغرافي الجديد، دار القلم العربي، حلب، ١٩٨٧م.

- ماجي الحلواني، عاطف العبد، الأنظمة الإذاعية في الدول العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٧ م.
- محمد إبراهيم أبو سليم، تاريخ السودان، دار الجيل، بيروت، ١٩٨١ م.
- محمد حسين معلم علي، الثقافة العربية وروادها في الصومال (دراسة تاريخية حضارية)، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١١ م.
- محمد خميس الزوكة، جغرافية حوض البحر الأحمر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣ م.
- محمد صبري، الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٨٤ م.
- الإمبراطورية المِصْرِيَّة في عهد إسماعيل والتدخل الأنجلو / فرنسي (١٨٦٣-١٨٧٩)، ج ٢، الهيئة المِصْرِيَّة العامة للكتاب القاهرة، ٢٠١٢ م.
- مصر في أفريقيا الشرقية هرر وزِيلَع وبربرة، مطبعة مصر ومكتبها، القاهرة، ١٩٣٩ م.
- محمد عبدالمؤمن، مصر والصراع حول القرن الأفريقي ١٩٤٥-١٩٨١، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١١ م.
- محمد عبد المنعم يونس، الصومال وطنًا وشعبًا، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٩ م.
- محمد علي حورات، مضيق باب المندب، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨ م.
- محمد فؤاد شكري، الحكم المصري في السودان ١٨٢٠ - ١٨٨٥، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٧ م.
- مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٨ م.

• محمد محمد فايق، عبدالناصر والثورة الأفريقيّة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ب.ت.

• محمد محمود السروجي، الجيش المصري في القرن التاسع عشر، دار عين للنشر، مصر، ٢٠١٢م.

- دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، ١٩٩٨م.

• محمد عبدالمنعم يونس، الصُّومال، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٢م.

• مصطفى إبراهيم الجبوي، زنجبار في ظل الحكم العربي (١٨٣٢ - ١٨٩٠م)، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، ٢٠٠٧م.

• يوسف علي عيتي، الصُّومال الجذور والأزمة الراهنة، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٩م.

رابعاً: المراجع الأجنبية المترجمة:

• آرثر جولد شميث « الابن »، قاموس تراجم مصر الحديثة، عبدالوهاب بكر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣م.

• بير كراييتيس، إسماعيل المفترى عليه، ت. فؤاد صروف، دار النشر الحديث، القاهرة، ١٩٧٣م.

• جورج يانج، صفحات من تاريخ مصر، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، ت. علي أحمد شكري، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦م.

• كولين ليجوم، الجامعة الأفريقيّة، دليل سياسي موجز، سلسلة دراسات أفريقية رقم ٩، ت. أحمد محمود سليمان، الدار المصريّة للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٧٧م.

خامسًا: المراجع الأجنبية:

- Allen, Bernard M, Gordon and The Sudan, Macmillan and CO., Limited, London, 1931.
- Contini, Paolo, The Somali Republic: an experiment in legal Intergration, Frank Cass Co.Ltd, London, 1969.
- Crabités, Pierre, Gordon The Sudan and Slavery, George Routledge and Sons, London, 1933.
- Crowther, Geoff, Africa on a shoestring, Lonely Planat, Australia, 1983.
- Gebreyesus, Emanuel G, Somalia in Difficulties, Federatie Van Vluchtelingen Organisaties, Nederland, 1992.
- Gorman, R., F., Political Conflict on the Horn of Africa, Praeger Publishers Inc, New York, 1981.
- Greenberg, H., Behind the Egyptian Sphinx: Nasser's Strange Bedfellow, Prelude to World War III?, Chilton Co, Philadelphia, 1960.
- Henze, Paul B, The Horn of Africa, Macmillan Academic and Professional LTD, Hong Kong, 1991.
- Shillington, Kevin, History Of Africa, Macmillan, Hong Kong, 1995.
- Legum, Colin and Lee, Bill, Conflict in The Horn of Africa, Africana Publishing Company, New York, 1977.
- Lewis, I. M, A, Modern History Of Somalia Nation and state in the horn of Africa, Westview Press, Boulder & London, 1988.
- pastoral democracy: a study of pastoral and politics among the Northern Somali of the horn of Africa, Oxford university Press, London, 1961.

- Makinda, Samuel M, Seeking Peace From Chaos Humanitarian Intervention In Somalia, Lynne Rienner Publishers, Boulder & London, 1993.
- Marsh, Zoe, East Africa, Through Contemporary Records, Cambridge university Press, Cambridge, 1961.
- McLeish, Alexander (Editor), Light and Darkness in East Africa: a missionary survey of Uganda, Anglo-Egyptian, Abyssinia, Eritrea and the three Somalilands, World Dominion Press, London, 1927.
- Miers, Suzanne, Britain and the ending of the slave trade, Africana Publishing Company, New York, 1975.
- Omar, Mohamed Osman, The Scramble in the Horn of Africa, History of Somalia, Somali Publication, Mogadisho, 2001.
- Patman, Robert G, The Soviet Union in The Horn of Africa, Cambridge University Press, Cambridge, 1990.
- Thompson, Virginia and Adloff, Richard, Djibouti and The Horn of Africa, Stanford University Press, California, 1968.

سادسًا: الرسائل العلمية:

- إبراهيم عبدالمجيد محمد، «الاستعمار البريطاني في الصومال، في الفترة من ١٨٨٤ حتى ١٩٢١»، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧.
- الحسن يرو حاوالي، «السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا ١٩٧٠-١٩٨٠»، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠.
- عبدالله يوسف الشيخ نور، «التعددية الحزبية في الصومال (١٩٦٩-١٩٤٣)»، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨ م.

• محمد المعتصم سيد، «تاريخ إقليم هرر في القرن التاسع عشر ١٨٧٠ - ١٨٨٥»، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٥٩ م.

• محمد حامد عبدالله، «علاقة بريطانيا بزنجر في عهد السلطان برغش (١٨٧٠ - ١٨٨٨)»، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، ١٩٩٧ م.

• محمد عثمان أبو بكر، «الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي في القرن الأفريقي وموقف دول الجوار العربية منه في الفترة من ١٩٧٤ م إلى ١٩٧٨ م»، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣ م.

• محمد محمود السروجي، «الجيش المصري في عصر الخديوى إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩)»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فاروق الأول (الإسكندرية)، ١٩٥٠ م.

• نفيسة سعد الدين عبد الخالق، «التطور التاريخي للعلاقات المصرية الأفريقية في الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٦٧»، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، ١٩٩٢ م.

سابعاً: الدوريات والدراسات:

• السياسة الدولية، ج.ع.م. والسياسات الخارجية (ج.ع.م. وأفريقيا)، ع ٥، يوليو ١٩٦٦ م.

• جاد محمد طه، بريطانيا والصومال في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، «سيمنار البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة»، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٠ م.

• جلال يحيى «إنجلترا وبلاد الصومال»، نهضة أفريقيا، ع ٧، ١٩٥٨ م.

- «مصر والصومال»، نهضة أفريقيا، ع ٢٨، ١٩٦٠ م.

- رضا خليفة، «خطة التنمية في الصومال»، نهضة أفريقيا، ع ٦٠، ١٩٦٢ م.
- زكريا أحمد محمد سعد، «مصر والمجلس الاستشاري للوصاية على الصومال»، الروزنامة، ع ١٠، ٢٠١٢ م.
- سمير محمد طه، «مصر والصومال في البحر الأحمر، الانسحاب المصري من الصومال» سمنار البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٠ م.
- شوقي عطا الله الجمل، «سياسة مصر واستراتيجيتها في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر» في سيمينار البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٠ م.
- نهضة أفريقيا، «أفريقيا في شهر»، ع ٣، ١٩٥٨ م.
- «لمحة عن تاريخ صوماليا الحديث»، ع ٣٢، ١٩٦٠ م.
- نبيه الأصفهاني، «يوميات الصراع»، السياسة الدولية، ع ٥٤، ١٩٧٨ م.
- وليد عبود محمد، أركان حرجان زايد، «النشاط المصري في الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن (١٨٦٩ - ١٨٧٣)» مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ م.

- Caulk, R.A, presented paper, Harrar town in the 19th Century and its neighbours, typewriter, African Studies Association, Addis Ababa, 1973 .

ثامناً: المواقع الإلكترونية:

- مركز مُقَدِّشُو للبحوث والدراسات ، المدن الصُومَالِيَّة (٣) مدينة مُقَدِّشُو (١)، ٥ LAST upated <http://goo.gl/GqGXtE>، ١٥ أكتوبر ٢٠١٥.

- H.M. Stationery Office, British Somaliland and Sokotra, London, 1920, p.1.,<https://goo.gl/wJGoAX>, Last upated February 5, 2015.
- H.M. Stationery Office, French Somaliland, London, 1920, p.1.,<https://goo.gl/AI2sxU>, Last upated February 18, 2015.
- H.M. StationeryOffice, Italian Somaliland, London,1920, p.1.,<https://goo.gl/LX-KnCP>, Last upated February 5, 2015.

صدر من هذه السلسلة

- ١- د. عبد العظيم رمضان: مصطفى كامل في محكمة التاريخ، ط١، ١٩٨٧، ط٢، ١٩٩٤.
- ٢- رشوان محمود جاب الله: علي ماهر، ١٩٨٧.
- ٣- د. عبد السلام عبد الحليم عامر: ثورة يوليو والطبقة العاملة، ١٩٨٧.
- ٤- د. محمد نعمان جلال: التيارات الفكرية في مصر المعاصرة، ١٩٨٧.
- ٥- د. علية عبد السميع الجنزوري: غارات أوربا على الشواطئ المصرية في العصور الوسطى، ١٩٨٧.
- ٦- لمعي المطيعي: هؤلاء الرجال من مصر، ج١، ١٩٨٧.
- ٧- د. عبد المنعم ماجد: هؤلاء الرجال من مصر، ١٩٨٧.
- ٨- د. علي بركات: رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية، ١٩٨٧.
- ٩- د. محمد أنيس: صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل، ١٩٨٧.
- ١٠- محمود فوزي: توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية، ١٩٨٧.
- ١١- شكري القاضي: مائة شخصية مصرية وشخصية، ١٩٨٧.
- ١٢- د. نبيل راغب: هدى شعراوي وعصر أكتوبر، ١٩٨٨.
- ١٣- د. عبد العظيم رمضان: أكذوبة الاستعمار المصري للسودان: رؤية تاريخية، ط١، ١٩٨٨، ط٢، ١٩٩٤.
- ١٤- د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر في عصر الولاية من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية، ١٩٨٨.
- ١٥- د. علي حسن الخربوطي: المستشرقون والتاريخ الإسلامي، ١٩٨٨.

- ١٦- د. حلمي أحمد شلبي: فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعي في مصر: دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢)، ١٩٨٨.
- ١٧- د. محمد نور فرحات: القضاء الشرعي في مصر في العصر العثماني، ١٩٨٨.
- ١٨- د. علي السيد محمود: الجوارى في مجتمع القاهرة المملوكية، ١٩٨٨.
- ١٩- د. أحمد محمود صابون: مصر القديمة وقصة توحيد القطرين، ١٩٨٨.
- ٢٠- د. محمد أنيس: دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩: المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي، ١٩٨٨.
- ٢١- د. توفيق الطويل: التصوف في مصر إبان العصر العثماني، ج ١، ١٩٨٨.
- ٢٢- جمال بدوي: نظرات في تاريخ مصر، ١٩٨٨.
- ٢٣- د. توفيق الطويل: التصوف في مصر إبان العصر العثماني، ج ٢، ١٩٨٨.
- ٢٤- د. نجوى كامل: الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية ١٩١٩ - ١٩٣٦، ١٩٨٩.
- ٢٥- هاملتون جب، هارولد بوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج ١، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، ١٩٨٩.
- ٢٦- د. سعيد إسماعيل علي: تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة، ١٩٨٩.
- ٢٧- ألفريد ج. بتلر: فتح العرب لمصر، ج ١، ترجمة محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩.
- ٢٨- ألفريد ج. بتلر: فتح العرب لمصر، ج ٢، ترجمة محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩.
- ٢٩- د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر في عصر الإخشيديين، ١٩٨٩.
- ٣٠- د. حلمي أحمد شلبي: الموظفون في مصر في عهد محمد علي، ١٩٨٩.
- ٣١- شكري القاضي: خمسون شخصية مصرية وشخصية، ١٩٨٩.
- ٣٢- لمعي المطيعي: هؤلاء الرجال من مصر، ج ٢، ١٩٨٧.
- ٣٣- د. خالد محمود الكومي: مصر وقضايا الجنوب الأفريقي: نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية، ١٩٨٩.
- ٣٤- د. يونان ليب رزق، محمد مزين: تاريخ العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢، ١٩٩٠.
- ٣٥- عبد الحميد توفيق زكي: أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة، ١٩٩٠.

- ٣٦- هاملتون جب، هارولد بوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج ٢، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، ١٩٩٠.
- ٣٧- د. سليمان صالح: الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد: تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن، ١٩٩٠.
- ٣٨- د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، ١٩٩٠.
- ٣٩- د. جميل عبيد: قصة احتلال محمد علي لليونان ١٨٢٤ - ١٨٢٧، ١٩٩٠.
- ٤٠- د. عبد المنعم الجميحي: الأسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨، ١٩٩٠.
- ٤١- د. رفعت السعيد: محمد فريد الموقف والمأساة، رؤية عصرية، ١٩٩١.
- ٤٢- محمد شفيق غربال: تكوين مصر عبر العصور، ١٩٩٠.
- ٤٣- إبراهيم عبد العزيز: رحلة في عقول مصرية، ١٩٩٠.
- ٤٤- د. محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، ١٩٩١.
- ٤٥- وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج ١، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩١.
- ٤٦- د. عبد الرؤوف أحمد عمرو: تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ - ١٩٥٩، ١٩٩١.
- ٤٧- د. لطيفة محمد سالم: تاريخ القضاء المصري الحديث، ١٩٩١.
- ٤٨- د. زبيدة عطا: الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الإسلامي، ١٩٩١.
- ٤٩- د. عبد العظيم رمضان: العلاقات المصرية الإسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٧٩، ١٩٩٢.
- ٥٠- د. سهير إسكندر: الصحافة المصرية والقضايا الوطنية ١٩٤٦ - ١٩٥٤، ١٩٩٣.
- ٥١- تحرير: عبد العظيم رمضان: تاريخ المدارس في مصر الإسلامية (أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة في أبريل ١٩٩١)، ١٩٩٢.
- ٥٢- د. إلهام ذهني: مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، ١٩٩٢.
- ٥٣- د. محمد كمال الدين عز الدين: أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المهاليك الجراكسة، ١٩٩٢.

- ٥٤- د. محمد عفيفي: الأقباط في مصر في العصر العثماني، ١٩٩٢.
- ٥٥- وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج ٢، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٢.
- ٥٦- د. حلمي أحمد شلبي: المجتمع الريفي في عصر محمد علي: دراسة عن إقليم المنوفية، ١٩٩٢.
- ٥٧- د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر الإسلامية وأهل الذمة، ١٩٩٢.
- ٥٨- د. إبراهيم عبد الله المسلمي: أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة، ١٩٩٣.
- ٥٩- د. عبد السلام عبد الحليم عامر: الرأسمالية الصناعية في مصر من التمهيد إلى التأميم ١٩٥٧ - ١٩٦١، ١٩٩٣.
- ٦٠- عبد الحميد توفيق زكي: المعاصرون من رواد الموسيقى العربية، ١٩٩٣.
- ٦١- د. عبد العظيم رمضان: تاريخ الإسكندرية في العصر الحديث، ١٩٩٣.
- ٦٢- لمعي المطيعي: هؤلاء الرجال من مصر، ج ٣، ١٩٩٣.
- ٦٣- د. سيدة إسماعيل كاشف، د. جمال الدين سرور، د. سعيد عبد الفتاح عاشور: موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر الإسلامية، أعدها للنشر د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣.
- ٦٤- د. محمد نعمان جلال: مصر وحقوق الإنسان بين الحقيقة والافتراء، دراسة وثائقية، ١٩٩٣.
- ٦٥- د. سهام نصار: موقف الصحافة المصرية من الصهيونية ١٨٩٧ - ١٩١٧، ١٩٩٣.
- ٦٦- د. نريمان عبد الكريم أحمد: المرأة في مصر في العصر الفاطمي، ١٩٩٣.
- ٦٧- تحرير: عبد العظيم رمضان: مساعي السلام العربية الإسرائيلية، الأصول التاريخية (أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس في أبريل ١٩٩٣،
- ٦٨- وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج ٣، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٣.
- ٦٩- د. محمد أبو الإسعاد: نبوة موسى ودورها في الحياة المصرية ١٨٨٦ - ١٩٥١، ١٩٩٣.
- ٧٠- أ. س. ترتون: أهل الذمة في الإسلام، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٤.
- ٧١- تريفور إيفانز: مذكرات اللورد كيلرن ١٩٣٤ - ١٩٤٦، ج ١، ترجمة د. عبد الرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩٤.

- ٧٢- د. أمينة أحمد إمام: رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية في العصر الفاطمي (٣٥٨ - ٥٦٧هـ)، ١٩٩٤.
- ٧٣- د. رءوف عباس حامد: تاريخ جامعة القاهرة، ١٩٩٤.
- ٧٤- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة المصرية، ج ١: في العصر الفرعوني، ١٩٩٤.
- ٧٥- د. سلام شافعي محمود: أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الأول، ١٩٩٥.
- ٧٦- د. سعيد إسماعيل علي: دور التعليم المصري في النضال الوطني زمن الاحتلال البريطاني، ١٩٩٥.
- ٧٧- وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج ٤، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٤.
- ٧٨- نعمات أحمد عثمان: تاريخ الصحافة السكندرية ١٨٧٣ - ١٨٩٩، ١٩٩٥.
- ٧٩- فريد دي يونج: تاريخ الطرق الصوفية في مصر في القرن التاسع عشر، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال، ١٩٩٥.
- ٨٠- د. السيد حسين جلال: قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوروبي ١٨٨٢ - ١٩٠٤، ١٩٩٥.
- ٨١- د. رمزي ميخائيل: تاريخ السياسة والصحافة المصرية من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر، ١٩٩٥.
- ٨٢- د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر في فجر الإسلام من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية، ١٩٩٤.
- ٨٣- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج ١، ١٩٩٤.
- ٨٤- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج ٢، القسم الأول، ١٩٩٤.
- ٨٥- د. حلمي أحمد شلبي: تاريخ الإذاعة المصرية: دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢)، ١٩٩٥.
- ٨٦- د. أحمد الشربيني: تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ - ١٩١٤)، ١٩٩٥.
- ٨٧- تريفور إيفانز: مذكرات اللورد كيلرن ١٩٣٤ - ١٩٤٦، ج ٢، ترجمة د. عبد الرءوف أحمد عمرو، ١٩٩٤.

- ٨٨- عبد الحميد توفيق زكي: التذوق الموسيقي وتاريخ الموسيقى المصرية، ١٩٩٠.
- ٨٩- د. عبد الحميد حامد سليمان: تاريخ المواني المصرية في العصر العثماني، ١٩٩٥.
- ٩٠- د. نريمان عبد الكريم: معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية، ١٩٩٦.
- ٩١- بيكر مانسفيلد: تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط، ترجمة عبد الحميد فهمي الجبال، ١٩٩٦.
- ٩٢- د. نجوى كامل: الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)، ١٩٩٦.
- ٩٣- د. نبيه بيومي عبد الله: قضايا عربية في البرلمان المصري (١٩٢٤ - ١٩٥٨)، ١٩٩٦.
- ٩٤- د. سهير إسكندر: الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤)، ١٩٩٦.
- ٩٥- تحرير: د. عبد العظيم رمضان: مصر وأفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة (أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة).
- ٩٦- مالكولم كير: عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠)، ترجمة د. عبد الرءوف أحمد عمرو.
- ٩٧- د. إيمان عامر: العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر.
- ٩٨- د. محمد سيد محمد: هيكل والسياسة الأسبوعية.
- ٩٩- د. سمير يحيى الجبال: تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليوناني - الروماني)، ج ٢.
- ١٠٠- د. عبد العزيز صالح، د. جمال مختار، د. محمد إبراهيم بكر، د. إبراهيم نصحي، د. فاروق القاضي: موسوعة تاريخ مصر عبر العصور (تاريخ مصر القديمة)، أعدها للنشر د. عبد العظيم رمضان.
- ١٠١- اللواء مصطفى عبد المجيد نصير، اللواء عبد المجيد كفاي، اللواء سعد عبد الحفيظ، السفير جمال منصور: ثورة يوليو والحقيقة الغائبة.
- ١٠٢- د. تيسير أبو عرجة: المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر (١٨٨٩ - ١٩٥٢).
- ١٠٣- د. علي بركات: رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره.
- ١٠٤- د. فاطمة علم الدين عبد الواحد: تاريخ العمال الزراعيين في مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢).

- ١٠٥- د. أحمد فارس عبد المنعم: السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥ - ١٩٨٧).
- ١٠٦- د. سليمان صالح: الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد (تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن).
- ١٠٧- دليب هيرو: الأصولية الإسلامية، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال.
- ١٠٨- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج ٤.
- ١٠٩- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج ٥.
- ١١٠- البيومي إسماعيل الشربيني: مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك)، ج ١.
- ١١١- البيومي إسماعيل الشربيني: مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك)، ج ٢.
- ١١٢- د. محمد الجوادى: إسماعيل باشا صدقي.
- ١١٣- د. عز الدين إسماعيل: الزبير باشا ودوره في السودان في عصر الحكم المصري.
- ١١٤- أحمد رشدي صالح: دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي.
- ١١٥- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج ٢.
- ١١٦- علاء الدين وحيد: أديب إسحاق عاشق الحرية.
- ١١٧- عبد الرازق إبراهيم عيسى: تاريخ القضاء في مصر العثمانية ١٥١٧ - ١٧٩٨.
- ١١٨- د. البيومي إسماعيل الشربيني: النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك.
- ١١٩- حسين محمد أحمد يوسف: النقابات في مصر الرومانية.
- ١٢٠- لويس جرجس: يوميات من التاريخ المصري الحديث.
- ١٢١- د. محمد عبد الحميد الحناوي: الجلاء ووحدة وادي النيل (١٩٤٥ - ١٩٥٤).
- ١٢٢- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج ٦.
- ١٢٣- د. سعيد عبد الفتاح عاشور: السيد أحمد البدوي.
- ١٢٤- د. محمد نعمان جلال: العلاقات المصرية الباكستانية في نصف قرن.
- ١٢٥- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج ٧.
- ١٢٦- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج ٨.

- ١٢٧- إبراهيم محمد إبراهيم: مقدمات الوحدة المصرية السورية ١٩٤٣ - ١٩٥٨.
- ١٢٨- جمال بدوي: معارك صحفية.
- ١٢٩- د. يحيى محمد محمود: الدين العام وأثره في تطور الدين المصري (١٨٧٦ - ١٩٤٣).
- ١٣٠- سمير فريد: تاريخ نقابات الفنانين في مصر (١٩٨٧ - ١٩٩٧).
- ١٣١- ترجمة: د. عبد الرؤوف أحمد عمرو: الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢.
- ١٣٢- د. ماجدة محمد محمود: دار المندوب السامي في مصر، ج ١.
- ١٣٣- د. ماجدة محمد محمود: دار المندوب السامي في مصر، ج ٢.
- ١٣٤- ترجمة: جمال سعيد عبد الغني: الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط عثماني للدارنيلي.
- ١٣٥- د. محاسن محمد الوقاد: اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنيزة ٦٤٨ - ٩٣٢هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م.
- ١٣٦- تقديم: عبد العظيم رمضان: أوراق يوسف صديق.
- ١٣٧- د. محمد عبد الغني الأشقر: تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي.
- ١٣٨- السيد يوسف: الأخوان المسلمون وجذور التطرف الديني والإرهاب في مصر.
- ١٣٩- محمد قابيل: موسوعة الغناء المصري في القرن العشرين.
- ١٤٠- طارق عبد العاطي غنيم: سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر (١٢٢٦ - ١٢٦٥هـ / ١٨١١ - ١٨٤٨م).
- ١٤١- لطفي أحمد نصار: وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك.
- ١٤٢- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج ٢، ط ٢، ١٩٩٩.
- ١٤٣- د. منيرة محمد الهمشري: دبلوماسية البطالة في القرنين الثاني والأول ق.م.
- ١٤٤- د. عبد العليم خلاف: كشوف مصر الأفريقية في عهد الخديو إسماعيل.
- ١٤٥- د. منيرة محمد الهمشري: النظام الإداري والاقتصادي في مصر في عهد دقلديانوس (٢٨٤-٣٠٥م).
- ١٤٦- د. أحمد عبد الرازق: المرأة في مصر المملوكية.
- ١٤٧- د. رفعت السعيد: حسن البناء: متى.. كيف.. لماذا؟

- ١٤٨- د. سمير فوزي: القديس مرقص وتأسيس كنيسة الإسكندرية، ترجمة نسيم مجلي.
- ١٤٩- حسام محمد عبد المعطي: العلاقات المصرية الحجازية في القرن الثامن عشر.
- ١٥٠- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الموسيقى المصرية (أصولها وتطورها).
- ١٥١- السيد يوسف: جمال الدين الأفغاني والثورة الشاملة.
- ١٥٢- د. محاسن محمد الوقاد: الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية (٦٤٨ - ٩٣٢ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م).
- ١٥٣- د. عليّة عبد السميع الجنزوري: الحروب الصليبية: المقدمات السياسية.
- ١٥٤- د. عليّة عبد السميع الجنزوري: هجمات الروم البحرية على شواطئ مصر الإسلامية في العصور الوسطى.
- ١٥٥- د. عبد الحميد البطريق: عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر (١٨٠٥ - ١٨٨٣).
- ١٥٦- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة في العصر الإسلامي، ج ٣.
- ١٥٧- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة في العصر الإسلامي، ج ٤.
- ١٥٨- د. محمد عبد الغني الأشقر: نائب السلطنة المملوكية في مصر (٦٤٨ - ٩٣٢ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م).
- ١٥٩- د. محمد فريد حشيش: حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢) ج ١.
- ١٦٠- د. محمد فريد حشيش: حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢) ج ٢.
- ١٦١- سلاطين باشا: السيف والنار في السودان.
- ١٦٢- د. تمام همام تمام: السياسة المصرية تجاه السودان (١٩٣٦ - ١٩٥٣).
- ١٦٣- محمد سيد العشماوي: مصر والحملة الفرنسية.
- ١٦٤- تحرير: د. عبد العظيم رمضان: الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ (أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة) بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة في الفترة: ٢٠ - ٢١ ديسمبر ١٩٩٧.
- ١٦٥- سامي سليمان محمد السهم: التعليم والتغير الاجتماعي في مصر في القرن التاسع عشر.
- ١٦٦- السيد يوسف: مذكرات معتقل سياسي (صفحة من تاريخ مصر).
- ١٦٧- د. صفى علي محمد عبد الله: الحركة العلمية والأدبية في الفسطاط منذ الفتح العربي

إلى نهاية الدولة الإخشيدية.

- ١٦٨- يسري عبد الغني: مؤرخون مصريون من عصر الموسوعات.
- ١٦٩- د. صفى علي محمد عبد الله: مدن مصر الصناعية في العصر الإسلامي إلى نهاية الفاطميين (٢١ - ٥٦٧هـ / ٦٤٢ - ١١٧١م).
- ١٧٠- مجدي عبد الرشيد بحر: القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك (٦٤٨ - ٩٣٢هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م).
- ١٧١- محمد رفعت الإمام: تاريخ الجالية الأرمنية في مصر في القرن التاسع عشر.
- ١٧٢- فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة في مصر من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي، ج ١.
- ١٧٣- فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة في مصر من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي، ج ٢.
- ١٧٤- د. أحمد عبد الحليم دراز: مصر وليبيا فيما بين القرن السابع والقرن الرابع ق.م.
- ١٧٥- عادل إبراهيم الطويل: محمد توفيق نسيم باشا ودوره في الحياة السياسية.
- ١٧٦- د. عبد الحميد حامد سليمان: الملاحاة الدولية في مصر العثمانية (١٥١٧ - ١٧٩٨).
- ١٧٧- لواء د. صلاح سالم: سياسة مصر العسكرية إزاء حروب الشرق الأوسط.
- ١٧٨- د. سحر علي حنفي: العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر.
- ١٧٩- د. عفاف مسعد السيد العبد: دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر (١٥٦٤ - ١٦٠٩م).
- ١٨٠- د. عبد العظيم رمضان: الحقيقة التاريخية حول قرار تأميم شركة قناة السويس.
- ١٨١- ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي: الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد، ج ١).
- ١٨٢- ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي: الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد، ج ٢).
- ١٨٣- شاهد على العصر: مذكرات محمد لطفي جمعة.
- ١٨٤- ياسر عبد المنعم محاريق: المنوفية في القرن الثامن عشر.
- ١٨٥- د. أحمد سيد أحمد: تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري.
- ١٨٦- د. أحمد صبحي منصور: العقائد الدينية في مصر الإسلامية (بين الإسلام والتصوف).
- ١٨٧- د. عادل عبد الحافظ حمزة: نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠ - ١٥١٧م)، ج ١.

- ١٨٨- د. عادل عبد الحافظ حمزة: نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠-١٥١٧م)، ج ٢.
- ١٨٩- عرفة عبده علي: يهود مصر منذ عصر الفراعنة حتى عام ٢٠٠٠م.
- ١٩٠- د. عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١- ١٩٦٣م).
- ١٩١- د. محسن علي شومان: اليهود في مصر العثمانية حتى أوائل القرن التاسع عشر، ج ١.
- ١٩٢- د. محسن علي شومان: اليهود في مصر العثمانية حتى أوائل القرن التاسع عشر، ج ٢.
- ١٩٣- د. عبد الله شحاتة: الإمام محمد عبده بين المنهج الديني والمنهج الاجتماعي.
- ١٩٤- د. فتحي الصنفاوي: تاريخ الآلات الموسيقية الشعبية.
- ١٩٥- د. نريمان عبد الكريم أحمد: مجتمع أفريقيا في عصر الولاة.
- ١٩٦- د. عبد العظيم محمد سعودي: تاريخ تطور الري في مصر (١٨٨٢- ١٩١٤).
- ١٩٧- د. عبد الحميد زايد: القدس الخالدة.
- ١٩٨- د. عادل عبد الحافظ حمزة: العلاقات السياسية بين الدولة الأيوبية والإمبراطورية الرومانية المقدسة زمن الحروب الصليبية.
- ١٩٩- د. بهاء الدين إبراهيم: المعبد في الدولة الحديثة في مصر الفرعونية.
- ٢٠٠- تحرير د. عبد العظيم رمضان: تاريخ سواحل مصر الشمالية عبر العصور (أعمال الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع كلية الآداب جامعة الإسكندرية من ٢٢- ٢٣ أبريل ١٩٩٨).
- ٢٠١- سميرة فهمي على عمر: إمارة الحج في مصر العثمانية ١٥١٧- ١٧٩٨.
- ٢٠٢- د. ماجدة محمد محمود: المندوبون الساميون في مصر.
- ٢٠٣- فتحي أبو طالب: الصراع الدولي على عدن والدور المصري.
- ٢٠٤- د. مرفت صبحي غالي: العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا (١٩٣٥- ١٩٤٥).
- ٢٠٥- السيد محمد أحمد عطا: تاريخ الغربية وأعمالها في العصر الإسلامي (٢١- ٥٦٧هـ/ ٦٤٢- ١١٧١م).
- ٢٠٦- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج ٩.
- ٢٠٧- د. سعيد عبد الفتاح عاشور: الظاهر بيبرس.

- ٢٠٨- لواء د. كمال أحمد عامر: الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، ج ١.
- ٢٠٩- لواء د. كمال أحمد عامر: الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، ج ٢.
- ٢١٠- د. سعيد عبد الفتاح عاشور: قبرس والحروب الصليبية.
- ٢١١- د. علي عبد السميع الجنزوري: إمارة الرها الصليبية.
- ٢١٢- شلبي إبراهيم الجعدي: العامة في مصر في العصر الأيوبي (٥٦٧-٦٤٨هـ / ١١٧١-١٢٥٠م).
- ٢١٣- عثمان علي محمد عطا: الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي وأثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (٦٤٨-٩٣٢هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م).
- ٢١٤- د. علي عبد السميع الجنزوري: الثغور البرية الإسلامية على حدود الدولة البيزنطية في العصور الوسطى.
- ٢١٥- د. إصلاح عبد الحميد ربحان: الفتح الإسلامي لمدينة كابول (٣١هـ / ٦٥١م).
- ٢١٦- د. فرغلي تسن هريدي: الرأسمالية الأجنبية في مصر (١٩٣٧-١٩٥٧)، ج ١.
- ٢١٧- د. سيد عشماوي: العيب في الذات الملكية (١٨٨٢-١٩٥٢).
- ٢١٨- د. السيد محمد أحمد عطا: إقليم الغربية في عصر الأيوبيين والمماليك (٥٦٧-٩٣٢هـ / ١١٧١-١٥١٧م).
- ٢١٩- د. عبد العظيم رمضان: ثورة ١٩١٩ في ضوء مذكرات سعد زغلول.
- ٢٢٠- د. حمادة حسني أحمد محمد: التنظيمات السياسية لثورة يوليو.
- ٢٢١- ونستون تشرشل: حرب النهر، ترجمة عز الدين محمود.
- ٢٢٢- د. عبد الحميد زايد: مصر الخالدة (مقدمة في تاريخ مصر الفرعونية منذ أقدم العصور حتى عام ٢٣٢ ق.م)، ج ١.
- ٢٢٣- د. عبد الحميد زايد: مصر الخالدة (مقدمة في تاريخ مصر الفرعونية منذ أقدم العصور حتى عام ٢٣٢ ق.م)، ج ٢.
- ٢٢٤- إعداد وتقديم: د. عبد العظيم رمضان: الدور الوطني للكنيسة المصرية عبر العصور (أعمال ندوة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة).
- ٢٢٥- د. سيد محمد موسى حمد: مصر ودول حوض النيل.
- ٢٢٦- د. عبد العزيز محمد الشناوي: السخرة في حفر قناة السويس.
- ٢٢٧- أمل محمود فهمي: العلاقات المصرية العثمانية على عهد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢-١٩١٤)

- ٢٢٨- د. حسن حبشي: تاريخ العالم الإسلامي، ج ١.
- ٢٢٩- ترجمة: د. حسن حبشي: ذيل وليم الصوري.
- ٢٣٠- د. عز الدين إسماعيل أحمد: تاريخ الجيش المصري في عصور ما قبل التاريخ.
- ٢٣١- د. سمير عبد المقصود السيد: الشوام في مصر منذ الفتح العثماني حتى أوائل القرن التاسع عشر.
- ٢٣٢- د. فرغلي تسن هريدي: الرأسالية الأجنبية في مصر (١٩٣٧ - ١٩٥٧)، ج ٢.
- ٢٣٣- محمود قاسم: الفيلم التاريخي في مصر.
- ٢٣٤- د. أنتوني سوريال عبد السيد: العلاقات المصرية الأثيوبية، ج ١.
- ٢٣٥- د. أنتوني سوريال عبد السيد: العلاقات المصرية الأثيوبية، ج ٢.
- ٢٣٦- د. أحمد محمد عبد الحليم دراز: مصر وفلسطين فيما بين القرنين الحادي عشر والثامن ق.م.
- ٢٣٧- تحرير: د. عبد العظيم رمضان: حكومة مصر عبر العصور (أعمال لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة من ٢٢ - ٢٣ أبريل).
- ٢٣٨- د. سيدة إسماعيل كاشف: الوليد بن عبد الملك (٨٦ - ٩٦ هـ / ٧٠٥ - ٧١٥ م).
- ٢٣٩- د. سيدة إسماعيل كاشف: عبد العزيز بن مروان.
- ٢٤٠- د. حسين كفاقي: هنري كوريل الأسطورة والوجه الآخر.
- ٢٤١- د. سليمان محمد حسين: تجار القاهرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر.
- ٢٤٢- د. عبد المنعم إبراهيم الجميعي: عصر محمد علي: دراسة وثائقية.
- ٢٤٣- مصطفى الغريب محمد: محمد حسين هيكل ودوره في السياسة المصرية (١٨٨٨ - ١٩٥٦).
- ٢٤٤- د. أحمد عبد اللطيف حنفي محمد: المغاربة والأندلسيون في مصر الإسلامية من عصر الولاة حتى نهاية العصر الفاطمي، ج ١، الدراسات السياسية.
- ٢٤٥- د. أحمد عبد اللطيف حنفي محمد: المغاربة والأندلسيون في مصر الإسلامية من عصر الولاة حتى نهاية العصر الفاطمي، ج ٢، الدراسات الحضارية.
- ٢٤٦- عبده مباشر:، إسلام توفيق: حرب الاستنزاف، ج ١.

- ٢٤٧- عبده مباشر:، إسلام توفيق: حرب الاستنزاف، ج ٢.
- ٢٤٨- السيد يوسف: عبد الرحمن الكواكبي رائد القومية العربية وشهيد الحرية.
- ٢٤٩- د. محمد فريد حشيش: معاهدة ١٩٣٦، ج ١، العلاقات المصرية البريطانية.
- ٢٥٠- د. محمد فريد حشيش: معاهدة ١٩٣٦، ج ٢، نصوص محاضر المفاوضات.
- ٢٥١- د. عزت قرني: تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي في مصر الحديثة (١٨٣٤-١٩١٤).
- ٢٥٢- أحمد محمود جمعة: إنشاء جامعة الدول العربية، ج ١.
- ٢٥٣- أحمد محمود جمعة: إنشاء جامعة الدول العربية، ج ٢.
- ٢٥٤- أحمد محمود جمعة: إنشاء جامعة الدول العربية، ج ٣.
- ٢٥٥- د. مرفت أسعد عطاالله: العلاقات بين مصر ولبنان في عهد محمد علي.
- ٢٥٦- د. السيد حسين جلال: قناة السويس والأطماع الاستعمارية الدولية.
- ٢٥٧- سمير عبد الله سليمان: الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي (٣٥٨-٥٦٧هـ/ ٩٦٩-١١٧١م).
- ٢٥٨- د. محمد صبحي عبد الحكيم: مدينة الإسكندرية.
- ٢٥٩- د. حسن حبشي: تاريخ العالم الإسلامي، ج ٢.
- ٢٦٠- د. محمد مؤنس عوض: رواد تاريخ العصور الوسطى.
- ٢٦١- د. عبد الحميد زايد: الشرق الخالد، ج ١.
- ٢٦٢- د. عبد الحميد زايد: الشرق الخالد، ج ٢.
- ٢٦٣- أحمد حسين: مذكرات أحمد حسين.
- ٢٦٤- جان إيف إمبرور: الإسكندرية ملكة الحضارات، ترجمة فاطمة عبد الله محمود، مراجعة د. محمود ماهر طه.
- ٢٦٥- د. إصلاح عبد الحميد ربحان: هرات من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الثاني الهجري.
- ٢٦٦- د. نريمان عبد الكريم أحمد: دراسات في تاريخ مصر الإسلامية.
- ٢٦٧- طارق الكومي: أمراء أسرة محمد علي ودورهم في المجتمع.
- ٢٦٨- المشكلة الفلسطينية وموقف مصر حكومة وشعباً منها (١٩١٧-١٩٣٩).

- ٢٦٩- د. أحمد دراج: الممالك والفرنجة في القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي، ٢٠٠٧.
- ٢٧٠- محمد قابيل: فرسان اللحن الجميل: الموجي - بليغ - الطويل، ٢٠٠٩.
- ٢٧١- مجدي رشاد عبد الغني: العلاقات المصرية الليبية (١٩٤٥ - ١٩٦٩)، ٢٠٠٧.
- ٢٧٢- محمد بن صفصاف: حركة محمد عبده وعبد الحميد بن باديس الإصلاحية وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ج ١، ٢٠٠٨.
- ٢٧٣- محمد بن صفصاف: حركة محمد عبده وعبد الحميد بن باديس الإصلاحية وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ج ٢، ٢٠٠٨.
- ٢٧٤- د. عبد الواحد النبوي: المعارضة في البرلمان المصري (١٩٢٤ - ١٩٣٦)، ٢٠٠٨.
- ٢٧٥- د. حسام محمد عبد المعطي: العائلة والثروة، البيوت التجارية المغربية في مصر العثمانية، ٢٠٠٨.
- ٢٧٦- جرجس حنين: الأقطان والضرائب في القطر المصري، ٢٠٠٨.
- ٢٧٧- د. عبد الحميد ناصف: دير سانت كاترين في العصر العثماني، ٢٠٠٨.
- ٢٧٨- د. إيمان المهدي: الخبز في مصر القديمة، ٢٠٠٨.
- ٢٧٩- د. باسنت فتحي: تعددية التعليم الابتدائي في مصر ١٩٢٣ - ١٩٩٣، ٢٠٠٨.
- ٢٨٠- محمد مبروك: الإدارة المالية في عصر محمد علي، ٢٠٠٩.
- ٢٨١- إبراهيم ماضي: زي أمراء الممالك في مصر والشام، ٢٠٠٩.
- ٢٨٢- د. صفاء حافظ: المواني والثغور المصرية من الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر الفاطمي، ٢٠٠٩.
- ٢٨٣- د. رضا أسعد: أعيان الريف المصري في العصر العثماني، ٢٠٠٩.
- ٢٨٤- د. جمال كمال محمود: الأرض والفلاح في صعيد مصر في العصر العثماني، ٢٠١٠.
- ٢٨٥- د. بشينة إبراهيم مرسي إبراهيم: تطور الديانة المصرية القديمة ٢٠١٠.
- ٢٨٦- زوات عرفان: العلاقات المصرية اليمنية، النصف الأول من القرن التاسع عشر، ٢٠١٠.
- ٢٨٧- د. علي شلبي: مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية ١٩٣٣ - ١٩٤١، ٢٠١٠.
- ٢٨٨- د. عمرو عبد العزيز منير: العمران المصري بين الرحلة والأسطورة، ٢٠١١.
- ٢٨٩- د. محمد عبد الغني الأشقر: الوزارة والوزراء في مصر عصر سلاطين الممالك، ٢٠١١.

- ٢٩٠- زينب عيسى عبد الرحمن: العلاقات المصرية الصينية ١٩٥٦-١٩٧٠م، ٢٠١٠.
- ٢٩١- د. أحمد أحمد الحنة: تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير، ٢٠١٢.
- ٢٩٢- د. زوات عرفان المغربي: هيئة كبار العلماء (١٩١١-١٩٦١م)، ٢٠١٢.
- ٢٩٣- د. محمود محمد خلف: ثورات المصريين في العصر الفاطمي (٩٦٩-١٠٣٥)، ٢٠١٢.
- ٢٩٤- د. فايز أنور عبد المطلب: الوعي السياسي عند قدماء المصريين، ٢٠١٣.
- ٢٩٥- د. الشيخ الأمين محمد عوض الله: أسواق القاهرة منذ العصر الفاطمي حتى نهاية عصر المماليك، ٢٠١٣.
- ٢٩٦- د. عبد اللطيف فايز: النقل والمواصلات في العصر اليوناني - الروماني، ٢٠١٣.
- ٢٩٧- د. أحمد خفاجة رحيم: الجريمة والقانون في مصر في عصرى البطالة الرومان ٢٠١٤.
- ٢٩٨- سوزان عبد المحسن: مشروع سيسل رودس الاستعماري وأثره على الهوية الأفريقية «من الكيب إلى القاهرة» (١٨٧١-١٩٢٤)، ٢٠١٤.
- ٢٩٩- د. نجوى إسماعيل: حكومة الوفد الأخيرة ١٩٥٠-١٩٥٢.
- ٣٠٠- رشا على طه: وزارة الخارجية المصرية دراسة تاريخية
- ٣٠١- د. تحية محمد أبو شعيشع: الحكم المصري لمديريات غرب السودان.
- ٣٠٢- د. عزة محمود على حسن: الشركة العزيفية المصرية.
- ٣٠٣- عبد الله إبراهيم حسن علي دور جامع عمرو بن العاص في الحياة الثقافية في مصر حتي نهاية الدولة الإخشيدية
- ٣٠٤- د. صلاح السيد عبد العال: خزان أسوان في النصف الأول من القرن العشرين.
- ٣٠٥- د. محمد علي حله: الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦-١٩٣٩م
- ٣٠٦- د. زين العابدين شمس الدين نجم إدارة الأقاليم في مصر ١٨٠٥-١٨٨٢
- ٣٠٧- د. علي بركات: القرية والسلطة في مصر في القرن التاسع عشر
- وبين يديك العدد الأخير:
- ٣٠٨- العلاقات المصرية الصومالية.

الفهرس

٥	تقديم
٧	المقدمة
١١	التمهيد
	الفصل الأول
٣٥	بلاد الصُّومال تحت السيطرة المِصْرِيَّة من ١٨٦٥ إلى ١٨٨٤ م
	أولاً: بسط مصر سيطرتها على بلاد الصُّومال
	أ. بربرة وبلهار
	ب. زَيْلَع وتاجورة
	ج. هَرَز
	ثانياً: جهود الخديو إسماعيل في مكافحة تجارة الرقيق
	ثالثاً: البعثات العلمية للجيش المِصرى
	رابعاً: المدينة المِصْرِيَّة في بلاد الصُّومال
	أ. بربرة وبلهار

ب. زَيْلَع وتلجورة.....

ج. هَرَز.....

الفصل الثاني

٩٩ جهود الدول الاحتلالية (فرنسا وبريطانيا وإيطاليا) في إنهاء سيطرة مصر على الصُّومال من ١٨٨٤ إلى ١٨٨٧ م.....

..... أولاً: أهم عوامل إنهاء الحكم المصري في الصُّومال.....

..... ثانياً: الدول الاحتلالية وإخلاء بلاد الصُّومال.....

..... أ. بريطانيا.....

..... ب. فرنسا.....

..... ج. إيطاليا.....

..... ثالثاً: التقسيم الاحتلالي للصومال.....

الفصل الثالث

١٥٥ تطور العلاقات المصرية الصومالية من ١٩٥٠ م إلى ١٩٨٠ م.....

..... أولاً: العلاقات السياسية.....

..... ثانياً: العلاقات الاقتصادية.....

..... ثالثاً: العلاقات الثقافية.....

٢٠٥ الخاتمة.....

الملاحق ٢٠٩

قائمة المصادر والمراجع ٢٢١

صدر من هذه السلسلة ٢٣٧

الفهرس ٢٥٣



الهيئة المصرية العامة للكتاب

تاريخ المصريين 308



تُعنى هذه السلسلة بآراء المعرفة التاريخية وإعلاء شأن ثقافتها؛ وذلك بنشر الدراسات والمؤلفات التاريخية القيمة، الملتزمة بقواعد البحث العلمى وتقاليد الكتابة الأصيلة فى التوثيق والأسلوب، التى يكتبها المصريون، ويكتبها غيرهم عن مصر والمصريين.

وهى لا تهتم بتاريخ الحكام والأنظمة السياسية والنخب فحسب، وإنما تهتم، على نحو خاص، بتاريخ الشعوب والموضوعات والقضايا التاريخية فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية... وفى جميع عصور التاريخ؛ القديم والوسيط والحديث والمعاصر.



ISBN# 9789779115412



١٨
جنيها



المكتبة المصرية العامة للكتاب